تاريخ المصريين

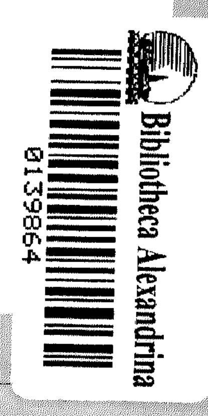
٧٠

القرية المصرية

فى عصر سلاطين المماليك

٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م

مجدى عبد الرشيد بحر





الهيئة المصـ
العامة للكتـ



تاريخ المصريين (١٧٠)

رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرحان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن
الهيئة المصرية العامة للكتاب



القرية المصرية

فى عصر سلاطين المماليك

(٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)

تأليف

مجدى عبد الرشيد بحر

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الاشراف الفنى

محمود الجزار

تقـــديم

يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب عن « القرية المصرية فى عصر ســلاطين المماليك » الذى أعده الباحث مجدى عبد الرشيد بحر للحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة المنوفية ، وفيها يكشف عن طبقة اجتماعية مهمة من طبقات الشعب المصرى ، وهى طبقة الفلاحين ٠

والكتاب يحتوى على مقدمة وست فصول ، تحدث فى المقدمة عن مصادر الدراسة ، التى قسمها الى سبع مجموعات ٠ وخصص الفصل الأول للكلام عن التقســيم الادارى لمصر فى عصر ســلاطين المماليك ، فتحدث عن الادارة المركزية ، ثم الادارة المحــلية فى القرية ٠ أما الفصل الثانى فقد تناول فيه حيازة الأراضى الزراعية ، فتحدث عن أراضى الدواوين ، والاقطاعات ، والأوقاف ، والرزق ٠ كما تعرض لأراضى التمليك ، وأكد أن مصر الاسلامية لم تعرف ملكية الأرض كما عرفتها فى العصر المملوكى ٠

أما الفصل الثالث ، فتحدث فيه عن علاقة المقطع بالأرض والفلاح ٠ وتحدث عن الخراج والمكوس والمغارم ، وسلطات صاحب الاقطاع على الفلاحين ٠

أما الفصل الرابع ، فقد تناول فيه الحياة الاقتصادية ، وقد تعرض لأنواع الأراضى ، والثروة الحيوانية ، والنشاط الحرفى ،

والتبادل التجارى . والأزمات الاقتصادية ، والمجاعات والأوبئة وتأثيرها على الاقتصاد الريفى .

وقد خصص الفصل الخامس للحياة الاجتماعية ، فتحدث عن سكان القرية . وطعامهم وملبسهم ومسكنهم ، وعاداتهم وتقاليدهم ، كما تحدث عن وسائل الترفيه ، والاحتفالات الاجتماعية ، وعلاقة العربان بأهل القرى .

أما الفصل السادس ، فتحدث فيه عن الحيـــاة الدينية والثقافية ، وقد تناول فيه علماء الدين ، وانتشـــار التصوف ، والاحتفالات الدينية ، والتعليم .

واختتم الدراسة بخاتمة تناولت النتائج التى استخلصها من دراسته . وألحق بها ملحقان .

والدراسة على هذا النحو ترسم صـــورة تفصـــيلية للريف المصرى فى عصر المماليك من واقع المصادر الأصلية . وهى بذلك جديرة بالقراءة .

رئيس التحـــرير

د. عبـــد العظيـــم رمضـــان

المقـــدمة

يعتبر موضوع « القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك » من الموضوعات المهمة ، التى لم تدرس دراسة متكاملة حتى الآن على الرغم من كثرة الموضوعات التى درست فى الدولة المملوكية ، فمعظم هذه الدراسات انصبت على ما يتعلق بالمماليك وسلاطينهم « جلبهم ، وتربيتهم ، وتعليمهم ، وحياتهم ، ونظمهم ، وأساليبهم فى الحرب ، ... وما الى ذلك » .

أما بحثنا هـذا فانه يتناول موضـــوعا مخالفا تماما لهذه الموضوعات ، اذ أنه يهتم فى المقام الأول بالشعب المصرى ، فعلى الرغم من أن هناك بعض الموضوعات القليلة اهتمت بالشعب المصرى فى ذلك العصر ، سواء من قريب أو من بعيد ، فان تلك الدراسات تناولته فى الحضر لا فى الريف الذى هو موضوع هذه الدراسة ، مما يزيد من أهمية هذا الموضوع .

ويهدف الباحث من وراء هذه الدراســـة كشف النقاب عن صفحة جديدة من صفحات فئة من فئات الشعب المصرى ، وهم أهل القرى فى عصر سلاطين المماليك ، لنظهر بوضوح كيف لعبت القرية المصرية دورا مهما فى الاقتصاد والسياسة المصرية فى ذلك العصر .

الثقافى فى القرية الذى يقتصر فى الغــالب على تعليم « المكاتب » الكتاتيب .

وقد اعتمدت هذه الدراسة، على كم كبير من الوثائ الى اهم مصادر العصر المطبوعة والمخطوطة ، فضلا عن بـ الحديثة ، سواء العربية أو الأجنبية ، بما تحمله من ا وتحليلا وآراء • وقد استخدمت فى الحصول على ماده وعرض فصولها ، المنهج العلمى التحليلى ، القائم على والاستنباط والنقد •

وبعد ، فانني أرى أن من واجبى أن أتوجه بالشـ عاوننى على اخراج هذا العمل أو نشره • وهم : الأستاذ قاسـم عبده قاسـم ، والأسـتاذ الدكتور / عبد العظي والأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحمن برج ، والدكتو أبو الخير سليم •

والله ولى التوفيق ؟

دراسة تحليلية موجزة لأهم المصادر

تنقسم مصادر الدراسة الى سبع مجموعات هى :

أولا - كتب التاريخ :

ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة كتاب « السلوك لمعرفة دول الملوك » ، وهو كتاب ضخم يتناول فيه مؤلفه « المقريزى » تاريخ الأيوبيين والمماليك ، بطريقة الحوليات ، حتى سنة ٨٤٤ هـ (١٤٤١ م) ، وتتمثل أهمية هذا الكتاب فى أن مؤلفه لم يترك فرعا من فروع التاريخ الا ودونه فيه على نحو ما ، سواء السياسى ، أو الحربى ، أو الاقتصادى ، أو الاجتماعى ، أو غير ذلك من فروع التاريخ التى لم يهتم بها كثير من المؤرخين المعاصرين .

والكتاب على هذا النحو مفيد جدا لهذه الدراسة ، نظرا لأن موضوعها يعتمد على المادة التى لم يهتم بها الكثير من مؤرخى ذلك العصر - الذين انصبت اهتماماتهم على التاريخ السياسى والحربى - ، أما المقريزى فقد اهتم بأن يورد حالة البلاد الاقتصادية ، وأخبار التجارة الداخلية ، وأسعار السلع والحبوب ، كما اهتم بايراد أخبار الأزمات الاقتصادية والأوبئة والطواعين ، وتاثيرها على

الزراعة والسكان ، كما اهتم بذكر الكثير من الاشارات عن عادات المصريين وتقاليدهم ، بالاضافة الى احتفالاتهم الدينية ، وغير ذلك من الأمور التى تبرز فيها الكثير من المعلومات عن الريف والفلاحين ٠

والكتاب بذلك يعد من أهم مصادر هذه الدراسة ، وان كان يؤخذ على مؤلفه ـ الذى يأتى فى مقدمة مؤرخى ذلك العصر ان لم يكن فى مقدمة المؤرخين المسلمين قاطبة ـ أنه كرر فيه كثيرا من الأحداث التى أوردها فى كتاب « المواعظ والاعتبار » والذى سنتحدث عنه بعد قليل ٠

ويأتى فى الرتيب والأهمية بعد كتاب السلوك ، كتاب عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ل « بدر الدين العينى » ، وهو كتاب طويل يبدأ فيه مؤلفه من بدء الخليقة حتى سنة ٨٥٠هـ (١٤٤٦م) ، وما يهمنا هنا هى الأجزاء الخاصة بعصر سلاطين المماليك ، والتى تحوى تاريخا لدولة المماليك منذ تأسيسها حتى منتصف القرن التاسع الهجرى (١٥ م) ، وهو تاريخ ينصب على الأحداث السياسية والحربية ، وان اهتم بالأمور الاقتصادية فى بعض المواضع ، وذلك راجع بالطبع الى أن مؤلفه عمل بالحسبة عدة مرات ٠ وعلى الرغم من أهمية الكتاب فان مؤلفه لم يصل الى درجة الشمولية التى وصل اليها المقريزى ، كما يؤخذ على العينى كثرة تكرار الحدث عن كل من نقل عنهم ، ومع ما يقال من أن هذه الطريقة مهمة فى توثيق الحدث ، الا أن العينى خرج بها الى حد ملل القارىء ، وكان يكفيه أن يذكر المصادر التى نقل عنها ٠ ومع ذلك فان كتاب عقد الجمان ، من أهم المصادر التى أفادت البحث ، فيما يختص بالسياسة الداخلية ، ومقارنة أحوال البلاد فى الدولتين الأولى والثانية ٠

ومن أهم مصادر الدراسة كتاب « النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » لابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩ م) ، وهو كتاب حولى يتنـاول تاريخ مصر وأخبار حكامها منـذ الفتح العربى الاسلامى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) حتى سنة وفاة المؤلف ، ويبدأ بن تغرى بردى فى التاريخ لدولة المماليك من الجزء السابع من الكتاب ، معتمدا على كتابات المقريزى والعينى وغيرهما حتى عاصر الأحداث (فى نهاية حكم السلطان فرج بن برقوق) ، وفى الأجزاء الأخيرة من الكتاب يبدأ بن تغرى بردى فى التركيز على الأحداث السياسية الدولية والخارجية ، وأخبار الحياة العسكرية ، مما ينم عن خبرة واسعة بتلك الأمور وان كان ذلك راجعا بالطبع الى اتصـاله بالطبقة الحاكمة · ولكن ذلك لم يمنعه من الاشارة كلما تطلب الأمر الى مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، مثل تتبـع حركة الأسـعار ، وأخبار الفيضانات والأزمات الاقتصادية والأوبئة وحدوث المجاعات ، كما اهتم بأخبار العربان وحركاتهم فى البلاد · مما أفادنا فى هذا البحث كثيرا ·

ولكن ابن تغرى بردى فى ذلك كان ينقصـه منهج أستاذه المقريزى ، الذى يقدم التحليلات التى تكتشف عن العـلاقة بين الحدث التاريخى وأسبابه · فبالرغم من أن ابن تغرى بردى ، حاول أن يقلد المقريزى ويقتفى أثره خصوصـا عندما ألف كتابه « حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور » ليـكون ذيلا لكتاب السلوك ، منذ وفاة المقريزى حتى سنة ٨٧٢ هـ (١٤٦٨ م) ، فانه لم يرق الى درجـة أستاذه على الرغم من أنه كان أفضل من حاول ذلك ·

أما كتاب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور »
اياس (ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٣ م) ، فهو بشهادة ال
الذى جاء ليكمل سلسلة كتب التاريخ الثلاثة التى
لتاريخ المماليك ، وهى « السلوك » « النجوم الزاهرة
الزهور » ، وهذا الكتاب يبدأ فيه المؤلف بذكر الآ
والأحاديث النبوية التى وردت عن مصر ، ثم يتحدث عن
ومحاسنها وفضائلها ، ثم ينتقل الى الحديث عن
القديمة وملوكها حتى المقوقس ، باختصار شديد
يبدأ فى الحديث عن فتح العرب لمصر معتمدا على روايات
ثم يذكر ولاة مصر فى خلافة بنى أمية ، ثم العباسيين
الطولونيين والاخشيديين ، ثم الفاطميين والأيوبيين
لحكم دولة المماليك ، وهنا يتخذ الكتاب سمته الأس
الرئيسى فى التاريخ لدولة المماليك .

والكتاب ينقسم الى قسمين . الأول : وهو ما نق
عن الفترة التى لم يعاصرها ، والتى يذكر أخبارها ب
أن يأتى بجديد . أما القسم الثانى : فهو الأهم ويت
الفترة التى عايشها وهى الفترة التى عاصرت بداي
المماليك حتى الفتح العثمانى لمصر ، التى يكاد ينفر
بين المعاصرين بالتأريخ لها ، ويتخذ الكتاب كلما قار
شكل يوميات يعتريها الكثير من الخلط وسوء الترتي
هذا لا يمنع من أن ابن اياس أورد معلومات غاية فى
تدهور أحوال البلاد الاقتصادية ، والتفسخ الاجتما
النظام الاقطاعى ، واقتتال طوائف المماليك فيما عرف
الشوارع ، وكذلك أخبار العربان وهجماتهم على الب
أخبار المجاعات والأوبئة وأثر كل ذلك على الأوضا

والاقتصادية على المصريين بصفة عامة ؛ والفلاحين بصفة خاصة الذين فروا من قراهم والكتاب بذلك يقدم مادة مهمة للبحث خصوصا فى نهاية العصر • وان كان يؤخذ على ابن اياس ، أنه لم يخضع مصادر مادته التاريخية — خصوصا فى الفترة التى اعتمد فيها على كتابات السابقين — للنقد ، كما أنه لم يحاول أن يتتبع جذور الظواهر التاريخية •

ومن المصادر المهمة كتاب « نهاية الأرب فى فنون الأدب » للنويرى (ت ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣ م) وهو كتاب موسوعى يشتمل على خمسة فنون من فنون الكتابة ، آخرها فن التاريخ ، وقد اختصت الأجزاء الأخيرة من الكتاب بالتأريخ لدولة المماليك حتى سنة ٧٣٠ هـ (١٣٣٠ م) ، وتتمثل أهمية الكتاب فى أن مؤلفه من المؤرخين القلائل الذين عاصروا بداية عصر المماليك ، على العكس من معظم مؤرخى العصر الذين وجدوا فى القرن التاسع الهجرى (١٥ م) ، لذلك كان هذا الكتاب أساسا لكل مصادر التاريخ المملوكى التى أتت بعده ، كما تتمثل أهمية الكتاب فى اهتمام مؤلفه بتسجيل نصوص الوثائق المتعلقة بالأحداث التى أرخ لها ، ومنها حجج الوقف التى أفادتنا كثيرا فى بحثنا هذا ، ولكن يؤخذ على الكتاب أن مؤلفه اهتم كثيرا بالأحداث السياسية والحربية دون غيرها من الأمور الأخرى ، وان كان ذلك راجعا الى أن الدولة كانت ما تزال حتى زمن المؤلف فى طور التأسيس ، بالاضافة الى وجود بقايا للصليبيين فى الشام ، وتكرار هجمات المغول على الشام حتى عصر الناصر « محمد بن قلاوون » مما جعل الأحداث السياسية والحربية تتصدر اهتمامات المؤرخين فى تلك الفترة ، فضلا عن ميلهم الطبيعى الى التأريخ لهذه الأمور •

ومن مصادر الدراسة كتاب « نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان » للمؤرخ على بن داود الصيرفى (ت ٩٠٠ هـ / ١٤٩٥ م) ، وهذا الكتاب يؤرخ صاحبه فيه للدولة المملوكية الجركسية منذ تأسيسها على يد السلطان « برقوق » (٧٨٤ هـ / ١٣٨٢ م) ، حتى ذى القعدة من سنة ٨٤٩ هـ (١٤٤٥ م) ، وهو كتاب حولى شأنه شأن كتب التاريخ فى ذلك العصر ، يذكر فيه المؤلف الأحداث مرتبة على حسب السنين الهجرية ويلحق بأحداث كل سنة أهم من توفى فيها من المشاهير • وقد حاول الصيرفى فى هذا الكتاب أن ينهج نهج المقريزى فى الاهتمام بأحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، الى جانب رصد الأحداث السياسية والعسكرية ، مما يبين أهمية هذا الكتاب للدراسة ، بيد أن الصيرفى الذى حاول تقليد أقرانه ومعاصريه تقليدا أعمى وصل الى درجة النقل الحرفى عن المقريزى فى بعض المواضع ، بالرغم من أنه عاصر الأحداث التى أرخ لها ، كما أنه لم يواصل بكتابه هذا حتى وفاته أو قبيل ذلك ، وان كان أحد المحدثين يرجح أن للكتاب بقية ضائعة ، أو أن الصيرفى أكمل تاريخه فى كتب أخرى بعناوين مختلفة ، مثل كتاب « أنباء الهصر بأبناء العصر » (انظر الصيرفى • نزهة النفوس ، جـ ١ ، مقدمة المحقق ص ٩) • الذى يكرر فيه الصيرفى الخطأ نفسه ، فينقل معظم الأحداث التى وردت فيه عن كتابات ابن تغرى بردى ، ومع ذلك فان هذا الكتاب الذى يبدأ بالتأريخ الحول منذ سنة ٨٧٣ هـ (١٤٦٨ م) ، وانتهى نهاية مضطربة ومبتورة بضياع باقى المخطوطة ، يحمل معلومات مهمة عن الأحوال الداخلية للبلاد فى عهد السلطان الأشرف « قايتباى » ، وما شهدته البلاد من انهيار فى الادارة واهمال الوسائل الزراعية من ترع وجسور وسدود وحفر خلجان ، سواء فيما نقله عن ابن تغرى بردى أو فى القليل الذى كتبه معتمدا على نفسه •

وكتاب « انباء الغمر بأبناء العمر » لابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ ١٤٤٩ م) ، من كتب التاريخ المهمة التى أرخت لعصر سلاطين المماليك ، وهذا الكتاب يحتوى على الحقبة التى عاشها ابن حجر من العصر المملوكى ، منذ مولده سنة ٧٧٣ هـ (١٣٧٢ م) حتى سنة ٨٥٠ هـ (١٤٤٦ م) ، مرتبة ترتيبا حوليا تنتهى أحداث كل سنة بالوفيات فيها ، والى جانب الأحداث السياسية والعسكرية التى اهتم بها ابن حجر فى حولياته ، مثله مثل غيره من مؤرخى عصره ، نجد بعض الأخبار ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية ، وأخبار النيل والفيضانات ، والأزمات الاقتصادية ، والأوبئة والمجاعات ، وغيرها من المعلومات المفيدة للدراسة ٠ وان كانت بصورة مقتضبة ، بخلاف تفصيله لأخبار الحياة الفكرية وأخبار الوظائف الدينية فى حياته فضلا عن الاهتمام الفائق الذى أولاه للوفيات والتراجم ، لذلك لا عجب أن كتاب « انباء الغمر » فى التاريخ لابن حجر ، كان هو الأساس الذى وضع عليه السخاوى كتاب « الضوء اللامع » فى التراجم ٠

ومن مصادر البحث المهمة كتاب « التبر المسبوك فى ذيل السلوك » للسخاوى (ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م) ، الذى يعطى انطباعا لأول وهلة بأنه ذيل حقيقى لكتاب السلوك ، الا أن السخاوى لم يحقق ذلك ، فلم يستطع أن يؤرخ لكل الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما كان يفعل المقريزى ، ولم يستخدم منهجه السببى النقدى ، وانما جاء هذا الكتاب الذى أرخ فيه السخاوى للأحداث منذ سنة ٨٤٥ هـ (١٤٤١ م) وانتهى بأحداثه الى سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) على الرغم من أن السخاوى عاش حتى بداية القرن العاشر الهجرى (١٦ م) ـ جاء على نمط كتاب « انباء الغمر » لأستاذه ابن حجر ، من حيث اهتمامه بالتراجم

والوفيات ، ولا يعنى هذا أننا لم نستفد من كتاب اا
خصوصا فيما يتعلق بالحركة الفكرية فى زمنه ، و
السخاوى أن يتتبع أخبارها فى الأقاليم . وان
السخاوى فى هذا الكتاب ، أنه يشير الى بعض الأشخا
على أنها أشياء معروفة للجميع .

اما كتاب « حسن المحاضرة فى اخبار مصر
للسيوطى (ت ٩١٢ هـ / ١٥٠٧ م) ، فهو من كتب
الطابع المحلى ، التى تبدأ بذكر فتح العرب لمصر
القرآن والأحاديث النبوية عن فضائلها ، ثم يتطرق
الاسلامى منذ الفتح وحتى زمن المؤلف . وما يهمنا
يتضمن تاريخ المماليك ، والذى أوجز السيوطى فى
ذلك فان افادة الكتاب تكمن فى أن صاحبه من ا
عاصروا أواخر العصر المملوكى ، مما اعطاه فرصة
الأحداث ويصدر أحكامه على العصر كله حتى قبيل
لم يكن السيوطى فى ذلك صاحب منهج علمى جاد ،
الحقيقى من التاريخ عند معاصريه والذى يتمثل فى
الأوائل والاتعاظ والاعتبار بسيرتهم ، والاستعد
يختفى عنده ، وذلك حين يصرح بأن هدفه من هذا ا
« مؤنس لكل جليس وممتع لكل سامع » أى أنه :
لمجرد التسلية والسمر .

ومن مصادر ذلك العصر التى رجعنا اليها أيضا
النبية فى أيام المنصور وبنيه » لابن حبيب (ت ٧٧٩
الذى يعالج أخبار وتراجم الفترة من سنة ٦٧٨ هـ

حتى سنة ٧٧٠ هـ (١٣٦٩ م) بطريقة الحوليات ، وتتمثل أهمية الكتاب فى أن مؤلفه عاش ومات فى الشام ، مما يعطينا فرصة للاطلاع على رأى واحد ممن عاصروا الأحداث بعيدا عن مركزها فى القاهرة ، وان كان هذا السبب هو نفسه الذى جعل المؤلف يورد المعلومات التاريخية بطريقة سطحية فى أغلب الأحيان ، ثم ينخرط فى ذكر الوفيات ، حتى أنه يبدأ أحداث بعض السنوات بالوفيات مباشرة ، مما يجعل الكتاب الى كتب الوفيات أقرب منه الى كتب التاريخ ٠

ثانيا - كتب الخطط والاحصاء والرسوم والنظم الادارية :

ويأتى فى مقدمة كتب الخطط فى ذلك العصر ٠ كتاب « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » (المعروف بالخطط المقريزية) للمقريزى ، ومع أن عنوان الكتاب يوحى بأنه يبحث فى طبوغرافية مصر ، فانه حوى بجانب ما ورد فيه عن خطط مصر والقاهرة وأحيائها وحاراتها ، ومساجدها ، وخوانقها وزواياها ، ومدارسها ، وكنائسها وأديرتها ، وأسواقها ، وترعها وخلجانها وجسورها ، حوى الى جانب ذلك أعمال ملوك مصر فى العصور الفرعونية والبطلمية والرومانية (من وجهة نظر أسطورية) ، ثم تحدث عن فتح العرب لمصر ، وبعد ذلك انتقل الى الحديث عن فضائل مصر ومحاسنها ، ثم ضمن الكتاب بعد ذلك معلومات شتى فى التاريخ ، والأدب ، والجغرافيا ، والاجتماع ، والهندسة ، والرى والزراعة ، بالاضافة الى المشهور من المدن والقرى ، وأنواع الأموال والخراج ، ثم استعرض ثقافته عن الفلك والديانات ، فضلا عن الاشارات القيمة التى تحفل بها صفحات الكتاب عن مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية والدينية فى مصر منذ فتحها عمرو بن العاص ، حتى زمن تأليف الكتاب ٠

ولم يتبع المقريزى فى ذلك منهج الترتيب الزمنى ، لا على السنين ولا على ترتيب الخلفاء والحكام والسلاطين ، بل وضع كل ما استطاع الوصول اليه من أخبار مصر ، ضمن حديثه عن خطط مصر والقاهرة . ومع ذلك فان هذا الكتاب من أهم الكتب التى أفادت البحث ، نظرا لما تضمنه من معلومات عن حياة المصريين ، ونشاطهم الاقتصادى خصوصا الزراعة وتقاويها وأوقات الزراعة والرى ونظمه ، والحصاد وأنواع المحاصيل الصيفية والشتوية ، وذكر أخبار النيل وفيضانه ومقاييسه ، بالاضافة الى الأزمات الاقتصادية والمجاعات ، والأوبئة والطواعين ، وأثر ذلك على هجر الفلاحين لقراهم ، فضلا عن اهتمامه بحياة المصريين الاجتماعية وعاداتهم واحتفالاتهم الدينية والاجتماعية ، وغير ذلك مما أثرى هذا البحث .

ومن كتب الخطط المهمة أيضا كتاب « زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك » لابن شاهين الظاهرى (ت ٨٧٣ هـ ١٤٦٨ م) أحد أمراء المماليك ، الذى اهتم بالوصف الجغرافى لدولة المماليك كلها ، وديار مصر على وجه الخصوص ، وما يحدث فيها من رسوم ونظم وأعمال ومشروعات عامة ، وتقدير عدد الجيش المملوكى ، كما اهتم أيضا بموظفى الأقاليم وأعمالهم ، بالاضافة الى اهتمامه بالموازنات العامة لدواوين الدولة . وغير ذلك من الاشارات الحضارية المهمة . وان كان يؤخذ على ابن شاهين ، أنه لم يعترف بخراب البلاد فى الفترة التى كتب فيها هذا الكتاب ، بل نحس منه أحيانا أنه يحاول أن يثبت أن البلاد مازالت عامرة مثلما كانت من قبل ، وذلك يرجع بالطبع الى أنه كان من رجال الدولة المسئولين ، مما دفعه الى عدم الاعتراف بالفشل الادارى ، وسوء الأحوال الاقتصادية للبلاد .

. ويأتى فى أهمية كتب الخطط نفسها ، الكتب التى اهتمت باحصاء قرى مصر وتوزعها فى الاقاليم ، وتقدير مساحاتها ، ونوع حيازاتها ، ومقدار خراجها ، وما هو مرتب عليها من التزامات ، وغير ذلك من المعلومات المهمة عن القرى ، التى لم نجدهـا فى نوعيات أخرى من المصادر . ومن كتب الاحصاء تلك ، كتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتى (ت ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) (الجزء الخاص بالأعمال والنواحى) ، الذى اهتم فيه باحصاء قرى مصر فى زمنه ، فأوردها مرتبة على حروف المعجم فى الأقاليم التابعة لها ، وان كان عدم ذكر ما هو مرتب على كل منها - لأسباب سياسية وامنية كما يذكر المؤلف - ، يجعل الكتاب يأتى فى الأهمية بعد الكتب المماثلة . ولكن أهمية الكتاب تتمثل فى اتخاذه أساسا فى معرفة البلاد التى اندثرت أو استجدت فى العصر المملوكى .

ومن المصادر المهمة فى هذا المجال ، كتاب « تاريخ الفيوم وبلاده » للنابلسى (الذى تم عمله فى نهاية العصر الأيوبى) ، الذى جمع فيه مؤلفه كل المعلومات عن قرى منخفض الفيوم فى زمنه ، من حيث ما بكل منها من نوع السكان ، وجوامع ومساجد وزوايا ، وكنائس وأديرة ، وأسواق ، ونوع الرى وحصتها من الماء ، وما تزرع من المحاصيل وكمياتها . كما أورد ما على كل قرية من التزامات تجاه الديوان السلطانى ، وتجاه موظفى القرية المحليين ، وكذلك أصحاب الحرف فى كل قرية .

لذلك فان هذا الكتاب مهم جدا بما يعكسه عن نشاط القرى الاقتصادى سواء الزراعى أو الحرفى ، وحياتها الاجتماعية والدينية ، ونظام الادارة المحلية فيها .

أما كتاب « التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية » الذى كتبه ابن الجيعان سنة ٨٨٣ هـ (١٤٣٠ م) ، وقدم فيه احصاءا لجميع قرى مصر فى العصر المملوكى بحسب ترتيب الأقاليم ، وقارن بين حال كل قرية من هذه القرى فيما كانت عليه منذ الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حتى نهاية عهد الأشرف « شعبان ابن حسين » سنة ٧٨٨ هـ (١٣٧٧ م) ، وما أصبحت عليه بعد ذلك حتى زمن المؤلف ، من حيث طبيعة حيازة الأرض الزراعية بها سواء كانت لأحد الدواوين ، أو لأحد الأمراء المقطعين ، أو الأجناد ، أو وقف أو رزقة ، كما يورد نوع التربة فى بعض القرى ، وغير ذلك من المعلومات التى أفادت البحث من حيث رصد التغير فى طبيعة حيازة الأراضى ، خصوصا طبيعتها التى وجدت عليها وقت تأليف الكتاب ، التى مكنتنا من عمل بعض الاحصائيات بعدد القرى التى تحوزها الدواوين • وكذلك رصد الحالة الاقتصادية للبلاد بمقارنة ما كانت تخرجه القرى من خراج فى الروك ، وما صارت تخرجه زمن المؤلف •

ومن كتب الرسوم والنظم الادارية • نذكر كتاب « صبح الأعشى فى صناعة الانشا » للقلقشندى (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)، وهو كتاب موسوعى ضخم ، يمثل سجلا للحياة السياسية ، والعسكرية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والادارية فى مصر منذ الفتح العربى الاسلامى حتى عصر سلاطين المماليك ، بالاضافة الى الكثير من المعلومات عن العالم الاسلامى منها المكاتبات التى كانت تخرج من الدول الاسلامية والتى ترد اليها ، مثل مكاتبات الرسول ﷺ الى حكام فارس وبيزنطة وقبائل العرب • كما يحوى هذا السفر معلومات جغرافية مهمة ، وذلك عندما يتحدث عن الأرض المعروفة فى ذلك العصر ، ويقسمها الى الأقاليم الستة

المعروفة آنذاك ، وما يقع بهذه الأقاليم من الدول ، وحكامها ، وملتها ، وما يوجد فيها من نبات وطير وحيوان ، وما بها من عجائب ، وغير ذلك من المعلومات المهمة .

وقد استفدنا فى بحثنا من كل ما ذكره القلقشندى عن الجوانب السياسية والاقتصادية ، والفكرية ، ونظم الحكم والادارة، والدواوين وموظفيها ، فى عصر سلاطين المماليك ، بالاضافة الى المعلومات القيمة التى أوردها عن الزراعة والرى ، ومناسيب النيل، والمالية العامة للدولة ، فضلا عن التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ، وأنواع النقود والمكاييل والمقاييس المتعامل بها ، وقد حرص القلقشندى على أن يدعم كتابه بنماذج من الوثائق عما يتحدث عنه فى كل ضرب من ضروب الحياة ، الى جانب الوثائق المهمة التى سجلها عن الاقطاعات وأنواعها ، والتقاليد والتواقيع والمراسيم التى تخرج بتعيين موظفين عسكريين واداريين وقضائيين فى الحاضرة والأقاليم ، وكذلك التى تخرج الى مشايخ العربان ، وغير ذلك من المعلومات المهمة التى غطت جوانب الدراسة .

ثالثا ـ كتب الأزمات والاصلاح :

ونقصد بها الكتب التى ألفت خصيصا فى أثناء الأزمات الاقتصادية ، والتدهور الادارى والاجتماعى والتى كان الهدف منها اصلاح حال البلاد بتقديم النصائح والحلول المناسبة . وهذا النوع من الكتابات من أهم المصادر التى رجعنا اليها وبدونها نشك أن الصورة كانت ستكتمل . وذلك لما كتبه أصحاب هذه الكتب عن أوجه القصور فى المجتمع ، وتدهور حال البلاد ، وأسباب ذلك ، وأهم هذه الأسباب ـ كما ذكروا ـ كان اهمال الفلاحين الزراعية .

وأهم هذه الكتب كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » للمقريزى « الذى ألف هذا الكتاب بسبب الازمة الاقتصادية التى حدثت بسبب تقصير الفيضانات من سنة ٨٠٠ هـ (١٣٩٨ م) الى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م) ، وما تبع ذلك من غلاء وقحط ومجاعات ، وأوبئة وطواعين ، اجتاحت البلاد ، والمقريزى هنا كعادته لم يقتصر على رصد ما حدث فى عصره ، وما اصاب مصر خلال تلك الفترة كلها من أزمات ، وأثرها على المصريين عامة ، والفلاحين أصحاب الزروع خاصة ، وأثر ذلك على الزراعة خصوصا فى السنوات التى تتبع التقصير ، وفى خلال ذلك يصف أحوال المصريين فى أثناء الغلاء وأثره على حركة التجارة ، وعدم وجود ما يؤكل ، وتكالب الجموع على الأفران للحصول على لبابة رغيف ، ونزولهم الى الحقول لأكل الزروع خضراء ، ومع ذلك يموت الكثيرون ويطرحون فى الطرقات فتجيف الجثث وتنتشر الأوبئة .

والمقريزى — كعادته — لم يقتصر على سرد الحدث ، بل يتبع المنهج السببى فى البحث عن جذور الظاهرة ، فيبرز أن سبب هذه الأزمات ليس تقصير الفيضان فقط كما يرى البعض ، بل يثبت أنها بسبب سوء الادارة ، وعدم التفات رجال الحكومة لأهمية التقاوى وتخزينها ، واتباعهم الطرق غير الشرعية فى الخروج من الأزمات بغش العملة ، وأثر هذا الغش على المدى البعيد . ويعتمد المقريزى فى وصفه لأحداث الأزمات والأوبئة التى لم يعاصرها على كتابات المتقدمين والتى يخضعها للنقد والتفسير ، الى أن يصل الى ما رآه بعينيه فى عصره — الذى هو عصر موضوع بحثنا — فيصف أحداثا عاصرها ولمسها بنفسه ، مما يزيد من أهمية الكتاب الذى يصف فيه حياة الفلاحين وأساليبهم فى تدابير أمورهم فى أثناء هذه المجاعات ، وأثر الأوبئة على الاقتصاد الريفى بخلو القرى من

أهلها ، وعلى أساليب الفلاحين فى التبادل التجارى الذى يعود فى خلال هذه الأزمات الى نظام المقايضة البدائى ، وكلاهما معلومات مهمة لا غنى عنها لهذا البحث .

ويلحق بكتاب اغاثة الأمة ، كتاب آخر لا يقل عنه أهمية هو كتاب « التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار » للأسدى ، نظرا لأن مؤلفه أورد الأوضاع الاجتماعية والاقتصـــادية الفاسدة فى الدولة المملوكية الثانية ، وتأثير هذه الأوضاع على عامة الشعب ، بسبب الغـلاء الفـاحش والغش فى العملة ، وكثرة الضرائب ، بجوار ما هو واقع بالفعل على كاهل الفلاحين بصفة خاصة ، من جراء « الحمايات » و « المغارم » ، وفساد العربان ، ونهب نظار الأوقاف والمقطعين لخيرات الأرض الزراعية ، بل وتملكها بطرق غير شرعية ، يضاف الى ذلك تدهور التجارة الداخلية والخارجية ، واحتكار الغلال وغيرها من السلع ، ثم يتحدث المؤلف عن فساد رجال الادارة الحكومية خصوصا فى الأقاليم ، وغير ذلك من الأمور التى أضرت بحال البلاد عامة ، وبحال الزراعة — التى هى عماد الثروة — خاصـــة حتى هجر الفلاحون قراهم . وهدف المؤلف من ذلك هو تعريف أولى الأمر بحال البلاد السيئة ، ولم ينس وهو يعدد أسباب هذا التدهور ، أن يقدم علاجا لكل سبب .

والكتاب على هذا النحو مهم ومفيد ، بما يورده عن الأوضاع الاقتصادية والانهيار الاجتماعى ، اذ يعكس صورة المجتمع المصرى — وخصوصا الفلاحين — فى ذلك العصر فى أحرج فترات حياتهم ، مما يعكس صورة حية لمأساة الفلاحين فى الدولة الثانية . وما يزيد من أهمية الكتاب ، أن المؤلف لم يكتف بتقديم النصائح والحلول ، بل طعم علاجه للأوضاع السيئة فى الفترة التى ألف فيها الكتاب ،

أى سنة ٨٥٤ هـ (١٤٠٥ م) ، بأمثلة من الحكم السليم القائم على العدل والخبرة فى عهود سلاطين مثـل الناصر « محمد ابن قلاوون » ، مما يعطينا فرصة أيضا لمقارنة الأوضاع فى الدولتين المملوكيتين الأولى والثانيـة ، وان أخـذ على المؤلف أنه لم يذكر المصادر ، التى استقى منها مادته ، فى الأخبار التى نقلها ٠

ومن أهم كتب المصلحين فى العصر المملوكى ، كتاب « معيد النعم ومبيد النقم » للسبكى (ت ٧٧١ هـ / ١٣٠٧ م) ، الذى لم يترك وظيفة فى المجتمع بدءا بالسلطان ، وانتهاء بالمتسولين فى الطرقات ، الا وتقدم لأصحابها بالنصائح وأمرهم بالتقوى وحسن معاملة المتصلين بهم ، بعدما أحس أن الخلل بدأ يتطرق الى أفراد المجتمع ٠ وبذلك فان هذا الكتاب الاصلاحى الاجتماعى مهم جدا لبحثنا ، نظرا لما يعطيه من صورة صادقة لجميع فئات المجتمع فى ذلك العصر ، بما فيهم من الفلاحين فى القرى ، ومن له علاقة بهم من أفراد الحكومة ، وأصحاب الاقطاعات وموظفيهم ، وكذلك التجار ، والعربـان ، وأرباب الوظـائف الدينية وغيرهـم ، ولا شك أنها معلومات مهمة تفيد البحث فى جوانبه الادارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والدينية ٠ ولكن السبكى عالـج هذه الأمور من منظور دينى بحت ، ولم يسع الى تتبع الجذور التاريخية والاجتماعية للخلل الموجود فى المجتمع ٠

ومن كتب المصلحين أيضا ، كتاب « المدخل الى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على البدع والعوائد التى انتحلت وبيان شناعتها » (المعروف بكتاب المدخل) لابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧ م) ، وهو كتاب من كتب الفقه المالكى ، الا أن مؤلفه ، أورد فى معرض المسائل الفقهية الكثير من عادات وتقاليد المجتمع المصرى

فى العصر المملوكى . وكيفية الاحتفالات بالمناسبات الدينية والاجتماعية ، بالاضافة الى نصائح لأرباب بعض الوظائف فى المجتمع ، على اعتبار أن هذه العادات والاحتفالات والوظائف ، داخلها الكثير من البدع والخروج عن الشرع ، وبذلك عكس ابن الحاج عن غير قصد ـ أو عن قصد ـ كثيرا من مظاهر الحياة الاجتماعية والدينية للمصريين فى ذلك العصر ، ومن ذلك استفاد الباحث كثيرا فيما يخص الدراسة من الناحيتين الاجتماعية والدينية .

رابعا ـ الكتب الاجتماعية :

وهذه الكتب من المصادر الأساسية ، التى للأسف لم تكن كثيرة فى ذلك العصر . ويأتى فى مقدمتها ـ كما هو الشأن فى المصادر الأخرى ـ كتاب المقريزى « البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب » الذى يتضمن معلومات مهمة عن نزول الأعراب مصر ، وقبائلهم وبطونها وأفخاذها وعشائرها ، وانتشارهم فى البلاد ، وكيفية اتخاذ بعض قبائل منهم الفلاحة معاشا لها ، ودخول جماعات منهم فى الطاعة ، وظهور مشايخ وخولة للبلاد منهم ، واشتغال أفراد منهم بالعلم حتى ظهر منهم قضاة وأئمة فى الكثير من القرى فى ذلك العصر . كما يتضمن الكتاب معلومات مهمة عن علاقة من بقى من العربان على البداوة بالفلاحين فى القرى . ومع أهمية الكتاب التى تنطق بها مادته ، فانه يعتريه بعض الخلط وعدم الترتيب والاختصار الذى لا نعرفه عند المقريزى ، علما بأن موضوعه كان يحتاج الى أن يعالج باسهاب أكثر من ذلك .

أما كتاب « هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » للشربينى ، فلا يوجد خلاف على أنه أهم المصادر الخاصة بمجتمع القرية فى عصر سلاطين المماليك وما بعده ، نظرا لما تضمنه من

أخبار مباشرة عن حياة الفلاحين اليومية ، ونشــاطهم الزراعى والرعوى ، ومعــاملاتهم التجارية والنقــدية ، وكذلك عن اركان الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومسكن ، بالاضافة الى الأخبار التى تضمنها الكتاب عن عادات الفلاحين واحتفالاتهم الاجتماعيه ، وبعض الاحتفالات الدينية ، وغير ذلك من المعلومات المفيدة التى تصف مجتمع القرية وصفا صادقا لا نكاد نجده فى موضع آخر ، وذلك على الرغم من أن المؤلف كتب هذا الكتاب بصــيغة النقــد والتجريح والسخرية ، واصفا الفلاحين بالجهل ، وخشونة الطبع وقذارة المظهر ، تاركا كل من يأتى بعده لا يدرى سببا لهذا التحامل على الفلاح . ولكن هذا لا يقلل من قيمة المعلومات التى وردت فى الكتاب .

خامسا ــ كتب الرحالة :

من أهم كتب الرحالة التى أفادتنا ، كتاب « تحفة النظار فى غرائب الأمصــار وعجائب الأســفار » (المعروف برحلة ابن بطوطة) الذى زار مصر خلال الربع الأول من القرن الثامن الهجرى (١٤ م) خلال رحلته للحج . فمر بمصر صاعدا من الاسكندرية فى أقصى الشمال الى أسوان فى أقصى الجنوب ، ليسافر الى بلاد الحجاز عن طريق ثغر عيذاب على البحر الأحمر ، ولما لم يتهيأ له السفر عاد الى القاهرة ، ليحج فى السنة التالية عن طريق الشام ، ثم عاد ليمر بمصر بعد خمس وأربعين سنة من الرحلة الى آسيا وشرق أفريقيا فى أثناء عودته الى مسقط رأسه فى مدينة طنجة فى بلاد المغرب وفى أثناء تجول ابن بطوطة فى مصر فى رحلته للحج ، رأى بعين الغريب وسجل ، ما لم تلحظه أعين المقيمين بالبلاد ، وما لم تسجله أقلام المعاصرين .

وتلك صفة كتابات الرحالة ، نظرا لما يسترعى انتباههم من امور تستحق التسجيل ، مثل بعض العادات والظاهرات الاجتماعية فى البلاد التى يزورونها ، وخير مثال لذلك انفراد ابن بطوطة بوصف الاحتفال برؤية هلال رمضان فى احدى مدن الأقاليم فى أثناء زيارته لمصر ، كذلك اهتمامه بأن يسجل ما لفت نظره من كثرة السفن فى النهر وحركة التجارة الدائبة به ، وهذه أشياء لم نجدها فى المصادر التى كتبها أبناء البلد أنفسهم • ولكن مع أهمية هذا المصدر ، فاننا نجد أن ابن بطوطة يورد المعلومات عن المدن التى زارها فقط دون القرى التى لا شك أنه زار الكثير منها فى أثناء زيارته لمصر كما أن المعلومات التى سجلها عن مصر كانت بصفة عامة قليلة ، وان كان له بعض العذر نظرا لقصر مدة اقامته بها •

ولا يقل أهمية عن كتاب رحلة ابن بطوطة ، كتاب « رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر الميلادى » وهو الكتاب الذى سجل فيه الرحالة الايطالى بيرو طافور تفاصيل زيارته لعدة بلاد فى القرن التاسع الهجرى ، من بينها مصر ، فى أثناء سلطنة الأشرف « برسباى » لسبب دبلوماسى ، وقد ورد فى هذا الكتاب معلومات مهمة عن زيارته لمصر التى امتدت من الاسكندرية الى القاهرة ، وذلك بوصفه للمواصلات النهرية ، ووصفه لمدينة دمياط وواليها ودار الحكم بها ، كما صادفت زيارته لمصر وقت الفيضان فأتيحت له رؤية القرى فى أثناء الفيضان وتنقل الفلاحين بينها على ظهور « الجواميس » • وذلك فضلا عن وصفه لبعض شوارع القاهرة ومتنزهاتها ، وعادات أهلها ، وأزيائهم ، ووسائل تنقلهم ، وغير ذلك من الظواهر الأنثروبولوجية التى تسترعى انتباه الرحالة — كما ذكرنا — والتى تفيد مثل هذا البحث ، خصوصا وأنه رحالة

أوربى ، وصــف ما رآه بعين تختلف عن أعين المقيمين والرحالة المسلمين ٠

سادسا ـ كتب الزراعة :

ومن المصادر التى أفادت البحث الكتب التى تتخذ صبغة زراعية ، وأهمها بالطبــع كتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتى (٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م) الذى ضمن الكتاب الكثير من المعلومات عن فن الكتابة وفضائلها ، ثم ذكر مساحة مصر وموقعها الجغرافى وما جاء فى القرآن والأحاديث عن فضائلها ، ثم ينتقل الى الحديث عن نيلها ومميزاته ومناسيبه وعجائبه ، ثم ينتقل الى فتح مصر وهل فتحت صلحا أم عنوة ٠ أما الباب الثالث فيخصصه لذكر أعمال مصر ونواحيها مرتبة على حروف المعجم ٠ وفى الباب الرابع يذكر أنواع التربة من حيث الجودة والخصوبة ، وفى الخامس يتحدث المؤلف عن خلجان مصر وترعها وجسورها وأوقات سدها وفتحها وغير ذلك من المعلومات المهمة عن الجســور ونظام الرى الحوضى ٠ أما البــاب السادس فيتحدث فيه المؤلف عن أصناف المزروعات والثمار ، وأوان زراعتها وأوقات ريهـا وحصادهـا ، وتفصيل المحاصيل الصيفى منها والشتوى ومقدار خراج ما على كل نوع من المحاصيل ٠ وفى الباب السابع يتحدث المؤلف عن فن المساحة وكيفية حساب مساحة الأراضى وغيرها من المعلومات التى تفيد القياس والقائمين على تقدير الخراج ٠ وفى البــاب الثامن يذكر المؤلف أسماء موظفى الديوان فى زمنه وترتيبهم ، واختصاص كل موظف منهم وعلاقته بالموظفين الآخرين ٠ أما الفصل التاسع والأخير فيتحدث فيه المؤلف عن أموال البلاد ، أى عن جميع أنواع

الأموال التى تدخل خزانة السلطان ، وأوان تحصيلها وكيفية ذلك ، وأهمها بالطبع خراج الأراضى الزراعية . ولا شك أن هذا الكتاب ذا الطابع الزراعى من المصادر المهمة للبحث ، التى تعكس صورة معاصرة للزراعة فى ذلك العصر ، وما يتصل بها من الفلاحين والموظفين ، وما يتعلق بها من المسامحات والخراج ، وغير ذلك من المعلومات الزراعية المهمة التى أفادت البحث .

ومن المصادر التى أفادتنا أيضا فى هذا المجال ، كتاب « نهاية الأرب فى فنون الأدب » بما أورده النويرى فى الجزء الثامن من هذا الكتاب الموسوعى ، من معلومات مهمة عن أنواع الأرض والزروع والفلاحة والرعى ، والخراج وطرق استخراجه ومقاديره ، وكذلك عن المكوس ، وعلاقة المقطع بالأرض والفلاح ، والاستفادة نفسها كانت من الموضع التى خصصها القلقشندى للزراعة وما يتعلق بها من خراج ومكوس وغير ذلك ، فى كتابه الشامل « صبح الأعشى فى صناعة الانشا» خصوصا فى الجزء الثالث ولم يترك المقريزى هذا المجال دون أن يشارك فيه بما كتبه فى كتابه « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » من معلومات مهمة عن الزراعة ــ كما ذكرنا ــ وان كان يؤخذ على هذه الكتب الثلاثة أنها كررت فقط ما كتبه ابن مماتى .

سابعا ــ كتب التراجم :

والنوع الأخير من المصادر التى رجعنا اليها ، هى كتب التراجم وهى كثيرة فى عصر سلاطين المماليك ، على أن أهم الكتب التى أفادتنا فى بحث من هذا النوع ، كان كتاب « الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد » للأدفوى (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٨ م) ،

وذلك بما أورده من تراجم الكثير من المشاهير والعلماء وقضاة القرى وخطبائها فى اقليم الصعيد الأعلى من اسنا الى أسوان ، ودورهم الدينى والتعليمى هناك وغير ذلك من المعلومات التى غطت جانبا كبيرا من هذه الدراسة عن الحياة الدينية والثقافية فى القرى . وان كان يؤخذ على الأدفوى تحيزه الشديد ، لكل من ترجم لهم فى هذا الكتاب ، ودفاعه عنهم ، وعدم تعرضه بالنقد لأى منهم حتى ولو أخطأ .

الفصل الأول

الادارة

الادارة المركزية (الوالى • كاشف الجسور • الناظر • القاضى • المحتسب) ـ الادارة والقضاء فى القرى (شيخ البلد • الخولى • الدلاة • القياس • قاضى القرية ـ العدول ـ الخفير) •

أولا ـ الادارة المركزية :

انقسمت مصر فى العصر المملوكى ، كما كانت فى العصر الأيوبى الى قسمين كبيرين (١) وهما : الوجه القبلى الذى يبدأ من جنوب مصر (الفسطاط) وينتهى الى جنوب أسوان ، وهو ما عرف باسم « الصعيد » • والقسم الثانى وهو : الوجه البحرى ويبدأ من شمال القاهرة وينتهى الى سواحل مصر على البحر المتوسط •

وقد انقسم كل وجه من الوجهين الى عدة أقسام أصغر (٢) ، أطلق على كل قسم منها « ولاية » أو « عمل » أو « اقليم » • فانقسم الوجه القبلى الى تسع ولايات هى : الجيزة ، وأطفيح ، والبهنسا ،

والفيوم والأشمونيين ، والطحاوية ، ومنفلوط ، وأخميم ، وأخيرا قوص وتضم ثغر أسوان · في حين انقسم الوجه البحري الى : الضواحي (٣) (وهي تابعه لوالي القاهرة) والقليوبية ، والشرقية ، والمنوفية وتضم عمل أبيار المسمى بجزيرة بني نصر ، وأشموم أو أشمون (وهي الدقهلية وكانت تعرف أحيانا باسم ولاية فوة والزاحميتين) ، وثغر دمياط وهي مدينة لا عمل لها (أي لا قرى لهـا) ، وأخيرا البحيرة على أن هذا التقسيم الذى أورده « ابن فضل الله العمرى » ثم من بعده القلقشندى ، لم يلبث أن أدخلت عليه تطورات ادارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) حيث أصبح الوجه القبلى سبع ولايات فقط (٤) ومن المؤكد أن ذلك راجع الى خراب البلاد واندماج بعض الولايات بسبب ذلك في الدولة المملوكية الثانية ·

وفي الدولة المملوكية كان يأتي على رأس كل وجه من الوجهين القبلى والبحرى موظف كبير من أمراء « الطبلخاناه » (٥) ، عرف باسم « والي الولاة » أو « الكاشف » على أنه منذ أواخر الدولة المملوكيـة الأولى ، تمكن الأمير « برقوق » (٦) سـنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٩ م) من جعل كشف الوجه القبلى نيابة بامرة مائة وتقدمة ألف (٧) ، على نحو بعض مدن الشام مثل نيابة « غزه » ، وجعل مقر النـائب الجديد مدينة « أسيوط » ، وحكمه على جميع بلاد الصعيد بأسرها من الجيزة حتى الجنادل في جنوب أسوان · وكما فعل « برقوق » بكاشف الوجه القبلى ، فعل بكاشف الوجه البحرى سـنة ٧٨٢ هـ (١٣٨١ م) ، وجعل مقـر نيـابته « دمنهور » من البحيره ، ولذلك كان يطلق عليه « نائب البحيره » (٨) أحيانا ·

وبعد أن استقر الوجهان القبلي والبحرى نيابتين ، جعل للوجه البحرى كاشف من أمراء « الطبلخاناه » على النحو المتقدم ، وان كان فى الحقيقة يلي نائب الوجه ويأتمر بأمره ، كما جعل « برقوق » كاشفا آخر لولايتى الفيوم والبهنسا ، بعد أن ألغيت وظيفة الوالى من ولاية الفيوم ، كما جعل للجيزه كاشفا منفردا يتحدث فى جسورها وسائر أمورها نظرا لأهميتها فهى أهم بلاد « الديوان السلطانى » وان كنا سوف نرى بعد قليل أن الفيوم والبهنسا وأطفيح كثيرا ما جمعوا لكاشف واحد (٩) .

ولعل الذى دفع « برقوق » الى ذلك رغبته فى تشديد قبضة السلطان المركزية على البلاد ، فعمل على النهوض بوظيفة « والى الولاة » التى بدأ يتطرق اليها الضعف ، خصوصا منذ تحكم كبار الأمراء فى سلاطين بنى قلاوون من أبناء السلطان الناصر « محمد » وحفدته نظرا لتولى معظمهم السلطنة وهم أطفال .

وعلى العكس من ولاة الولاة ، لم يكن للنواب حق تعيين ولاة للولايات ، فيقول « القلقشندى » : « اعلم أن نواب السلطنة بالديار المصرية لا يصدر عنهم ولاية فى جليل ولا حقير ، بل التولية والعزل منوطان بالسلطان ، والكتابة فى ذلك منوطة به ، سواء فى ذلك النائب الكافل . ونائب الاسكندرية ، ونائبا الوجهين : القبلى والبحرى » (١٠) ، الا أننا وجدناهما يخولان مثل هذا الحق . وان كان ذلك فى فترات الفتن الداخلية ، والاضطرابات السياسية (١١) .

ومهام نائب الوجه كانت هى مهام والى الولاة نفسها من قبل . فقد كان عليه أن يحفظ البلاد ، ويردع العربان العصاة ، ويؤمن البلاد من خطرهم الدائم ويتصدى لثوراتهم المستمرة (١٢) ، فضلا

عن تتبع اهل الفساد ، بالاضافه الى عمله الأساسى وهو التفتيش على الولاة ومتابعه اعمالهم ومراقبه الحاله الاقتصاديه في الأقاليم من رخص وغلاء (١٣) . فقد خرجت « المناشير » تحض النائب على كثرة تفقده للأقاليم على حين غفلة ، ومحاربة ما هم عليه من الفواحش ، ويقيم فى البلاد عيونا تخبره بذلك أولا بأول ، كما كان عليه الاهتمام بالزراعة واقامة الجسور وصيانتها وتسبيل المياه الى الحقول (١٤) .

على ان هذه الوظيفة بدأ يتطرق اليها الضعف وقلت حرمتها، خصوصا حينما فتح ولاه السوء فى الدولة الثانية باب السعى والبذل (الرشوة) فتولاها النواب بالرشوة سواء فى الدولة المملوكية الأولى او الثانية (١٥) . ولذلك فاننا نجد أن سيرة الكثير من هؤلاء النواب كانت سيئة ، وهذا أمر طبيعى فالرشوة تجعل صاحبها يحس بأنه لا يوجد عليه التزامات تجاه ولى الامر ، كما تقل حرمته فى نظره نظرا لأن الراشي يحس بأنه اشترى المنصب بماله بالاضافة الى الخطر الثانى الذى ينتج عن الرشوة وهو محاولة كل من تولى وظيفة بالرشوة أن يعوض المال الذى بذله من أى وجه كان ، بل ومحاولة الربح الذى من أجله دفع الرشوة والا ما الفائدة ، فقد كان من الأفضل أن يحتفظ بأمواله كما هى ويوفر على نفسه مئونة المغامرة .

ولهذا وغيره فاننا نجد ان النواب كانوا يعملون على تحصيل ما لهم وما ليس لهم من الفلاحين بالطرق المشروعة وغير المشروعة (١٦) بل اننا نجد بعض النواب يتعدى طوره فى بعض الأحيان ولا يعتدى فقط على أموال الفلاحين ، بل وعلى أعراضهم أيضا ، فلقد ساءت سيرة أحد النواب حتى « أشيع انه افتض مائة

بكر غصبا الى غير ذلك » (١٧) ، وربما يؤكد أن الأمور وصلت الى مدى خطير أن نجد فى الكتب نصائح الى النواب والولاة ، وحضهم على السير فى الرعية بالعدل والرحمة (١٨) ٠

وقد كان من الطبيعى أن يثور الفلاحون لأعراضهم قبل أموالهم ، ولكن حسب امكاناتهم التى لم تتعد الشكوى من النواب ، وهى الشكوى التى استمرت طوال العصر المملوكى (١٩) ، فنجد أن بعض السلاطين يطلبون النواب ويطالبونهم بأموال الناس ويعاقبونهم عليها ، وكذلك على سوء سيرتهم فى الفلاحين وظلمهم لهم وسفك دمائهم بغير حق ، ولذلك نجد أن حالات ضرب النواب بحضرة السلطان تتكرر ، وربما نالوا عقابا أشد من ذلك (٢٠) ، الى درجة أن أحد النواب لبس زى « الفقراء وحمل ابريقا فى يده (وهى صفة المتصوفة ممن زهدوا فى الدنيا آنذاك) ومضى نحو الجبل فلم يعرف أين ذهب ، بمجرد أنه علم أن الفلاحين شكوه للسلطان (٢١) ٠

لكن الرشوة لم تكن هى العامل الوحيد وراء تدهور هذه الوظيفة ، فاننا نرى أن تكرار جمع نيابة الوجهين لنائب واحد ، كان من بين الأسباب التى أدت الى تدهورها ، خصوصا اذا كان ذلك بالرشوة ٠ بالاضافة الى افتئات جماعة من رجال القلم على هذه الوظيفة ، ذات المهام الحربية فى وجود العربان ، كما أنه منذ بداية الدولة الثانية ، وبالتحديد منذ سلطنة الناصر « فرج ابن برقوق » (٨٠١ هـ / ١٣٩٩ م) بدأ يتولى وظيفة نيابة الوجه أناس ممن لهم وظيفة أخرى (٢٢) ، كما احترف كل من تولى أستادارية(٢٣) السلطان منذ سنة ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م) شراء هذه الوظيفة بالمال (٢٤) ، فيكون الضرر هنا مزدوجا وهو عدم تفرغ الأستادار

لادارة البلاد مع ما هو معه من مسئولية الأستادارية ، وقد يكون الخطر أعظم اذا جمع الأستادار بين النيابتين ، وكثيرا ما حدث ذلك .

كذلك أدى الى ازدياد فساد هذه الوظيفة وطحن الفلاحين تحت رحاها على النحو المتقدم ، ازدياد عدد هؤلاء النواب فى الوجه الواحد الى ثلاثة ، مما أدى الى ضياع الأمور « ... وليس ذلك من الطرائق ، فانه يصير عدم نفاذ كلمة الكشاف بالاقليم ، وتضييع حقوق الرعية ، والأصوب ما كانوا عليه أولا ، فانهم كانوا فى غاية الأبهة » (٢٥) .

ولقد كانت هذه العوامل جميعها ـ بالاضافة الى التدهور العام للدولة ـ النتيجة الحتمية لانهيار هذه الوظيفة ، الى درجة أن السلطان الظاهر « خشقدم » (٨٦٥ ـ ٨٧٢ هـ / ١٤٦١ ـ ١٤٦٧ م) أنعم بوظيفة نيابة الوجه القبلى سنة ٨٧١هـ (١٤٦٦م) على أحد أمراء العشرات من مثيرى الفتن ، لشغله بها وابعاده عنه ، ولا عجب فقد أصبحت هذه الوظيفة « التى لا يليها من له بقية فى الدين » (٢٦) يتولاها فيما بعد من هو دون أمير عشرة ، مثلما حدث مع « قانصوه الغورى » (السلطان فيما بعد) سنة ٨٨٦ هـ (١٤٨١ م) (٢٧) .

١ ـ الوالى :

أما الوالى فهو الممثل المحلى الحقيقى للسلطة المركزية فى العمل أو الولاية ، حيث كان يشرف على كل عمل من أعمال الوجهين البحرى والقبلى فئة من الموظفين الكبار ، يأتى فى مقدمتهم والى الاقليم أو « متولى الحرب » وتكون اقامته فى حاضرة الولاية (٢٨) ،

فقد كان لكل ولاية حاضرة يستقر بها ولاة الأمور ، مثل بلبيس من الشرقية ، ومنوف من المنوفية ، وأسـيوط من الأسيوطية ، ومنفلوط من المنفلوطية ٠٠٠ وهكذا (٢٩) ، ومع ذلك فلم يكن وجود والى فى عاصمة احدى الولايات عقبة أمام تولية ولاية أخرى ، فقد وجدنا فى ذلك العصر من الولاة من يجمع بين ولايتين وثلاث وربما وجد من أحل له أربع (٣٠) ٠

وكان للوالى فى عاصـمة الولاية دار يحل بها تكون مركز حكمه واقامته ، وهى فى الغالب جميلة وأفخم مما حولها عرفت باسم « دار الولاية » (٣١) كما ألحق بها بيت مال للولاية (٣٢) ، يجمع فيه الوالى ما يكلف بجمعه من الأموال ، بالاضافة الى ضرورة وجود سجن يعتقل فيه المجرمون والمارقون عن القانون (٣٣) ٠ أما الوالى نفسه فقد كان يعين من الأمراء المماليك ، وان تفاوتت امرتهم حسب أهمية الولاية واتساعها وعظم الخطر الموجود بها ٠ فمثلا كانت ولايتا الشرقية والبحيرة من الولايات التى يسـكنها العربان ــ وهم الخطر الذى هدد الأمن الداخلى طوال العصر ــ ، كما كانت ولايتا الغربية والمنوفية من الولايات الكبيرة الغنية ذات الزروع والغـلال الوفيرة ، التى كان يخـاف عليها من السلب والنهب ٠ ولذلك كان يتولى كل منها وال من أمراء الطبلخاناة ، وكذلك كان يتولى ولايات البهنسا والأشمونين والأخميمية وقوص ولاة فى الرتبة نفسها ، لأسباب نفسها أو لأسباب مشابهة ٠ على العكس من الولايات الأخرى مثل القليوبية وأشموم (الدقهلية) ، ودمياط ، والجيزة ــ التى كان لهـا وال وكاشف ــ وآطفيح ، ومنفلوط التى كان يتولى ادارة كل منها وال من أمراء العشرات وهم أقل مرتبة من أمراء الطبلخاناة (٣٤) أما الفيوم والبهنسا (وكثيرا ما أضيف اليهما الأطفيحية) فقد قرروا كشوفية منفصلة عن نائب

الوجه القبلى ــ كما مر بنا ــ ، مثل ولاية الجيزة التى تحولت الى كشوفية أيضا ، كما قرر للوجه البحرى أيضـا كاشف لا يتولى ولاية ، ويكون أعلى من الوالى ودون النائب ، وان كان هذا الكاشف اختص فيما بعد بولاية الشرقية وأصـبح يعرف باسم « كاشف الوجه الشرقى » ، وكانت رتبة هؤلاء الكشاف جميعـا من أمراء الطبلخاناة (٣٥) .

هذا وان كان من الثابت أن هذه الرتب لم تدم على ما هى عليه طوال العصر ، فقد تدهورت هذه الوظيفة تبعا لتدهور كل شيء ابتداء من الدولة المملوكية الثانية . فوجدنا ممن يتولى ولاية الشرقية التى هى من أهم وأكثر ولايات الوجه البحرى أمير من أمراء العشرات (٣٦) ، ولعل الأسـوأ من ذلك أننا وجدنا من الأعراب من يتولى الولايـة فى ذلك العصر خصوصـا فى ولايتى الشرقية والبحيرة (٣٧) ، حقيقة ربما كان هذا حلا لتسلط العربان على البلاد ، ومحاولة من الحكومة لاتقاء شرهم ، ولكن الحكومة بذلك جعلت الفلاحين كالغنم تحت حراسة الذئب .

ويبدو أن الغـاء وظيفة كاشف الكشاف فى الوجـه القبلى سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٩ م) ، ثم فى الوجه البحرى سنة ٧٨٢ هـ (١٣٨١ م) على النحو المتقدم ، ووجود كاشفين فى الفيوم والجيزة من الوجـه القبـلى ، وكاشف آخر فى الوجه البحرى (كاشف الشرقية) ، أدى الى الخلط بين لقبى الوالى والكاشف وبدأ لفظ الكاشف بالتصق بالولاة أكثر من اللفظ الرسمى (أى الوالى) وذلك نظرا لوجود كشاف يتولون الولايات ، بالاضـافة الى عادة ضـعاف النفوس فى اعطـاء بعض أولى الأمر أكثر من حقـهم ، واصرارهم على نعتهم بالألقاب الفخمة التى تفوق حجمهم ، ويبدو أن

هذه العدوى انتقلت الى المؤرخين أنفسهم فأطلقوا هذا اللفظ على الولاة ، مما جعل العثمانيين حينما فتحوا مصر (٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م) يقسمونها الى ولايات أطلق على كل واحدة منها « كاشفية » أو « كشوفية » وعلى رأس كل منها احد المماليك برتبة كاشف (٣٨) .

واذا انتقلنا الى رواتب هؤلاء الكشاف والولاة ، فاننا سنجد انه قد تقرر سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حينما قام السلطان الناصر « محمد بن قلاوون » باجراء « الروك » (٣٩) ، أن يكون مرتب الكاشف عشرين ألف دينار كل دينار بثمانية دراهم ، كما جعل مرتب الولاة من الطبلخاناة خمسة عشر ألف دينار كل دينار بثمانية دراهم ، فى حين جعل مرتب الولاة من العشرات خمسة آلاف دينار ، كل دينار بسبعة دراهم (٤٠) ، واذا اعتبرنا أن هذه العبرة التى قررت كانت قيمة خراج الأرض التى كانت تقطع للأمراء ، علمنا أن البلاد التى كانت مقررة لولاة الولايات (٤١) كانت هى المرتبة لهذه الرواتب ، وان كانت هذه البلاد التى كانت ثابتة للولايات ولا تتغير بتغير الولاة ، قد فقدت هذه الخصوصية فى الدولة الثانية ، وأصبح كل من يتولى ولاية من الأمراء يتولاها على مرتب اقطاعه .

ولم يكن الوالى فى الولاية بدون أعوان وحاشية ، فقد وجد مع الوالى حاشية مكونة من غلمان ومباشرين (٤٢) (أى موظفين واداريين) ، كما كانت حاشيته تضم « خازندار » (٤٣) ، وكذلك نائب عرف باسم « نائب الوالى » أو « مقدم الوالى » ، الذى كانت وظيفته فى المقام الأول أعمال الشرطة والحراسة والاشراف على الخفراء وأرباب الأدراك ، ولذلك قد عرف باسم « نائب الدم » (٤٤) .

هذا بالاضافة الى وجود حامية للولاية من الجند عرفوا باسم « أجناد المراكز » أو « جند الولايات » (٤٥) ، وذلك لتمييزهم عن مماليك الأمير نفسه ، وكانت هذه الحامية هى التى تساعد الوالى على اقرار الأمن والتصدى لخطر العربان ، وان كان من الثابت أن هذه الحامية لم تكن كافية فى كل الأحوال ، وذلك لقلة عددها حيث لم يكن السلاطين ليسمحوا بوجود حاميات كبيرة فى الأقاليم ، فى عصر عرف بأن البقاء فيه للأقوى ، ولذلك كثيرا ما نقرأ عن ارداف السلاطين للولاة بالأجناد والحملات (٤٦) ٠

كما وجد من أجناد الوالى من كانت وظيفته ادارية ، وهى جمع الأموال والمغارم المفروضة على الفلاحين وهم من عرفوا بالأجناد « البلاصية » (٤٧) الذين كانوا يعينون من أوباش الأجناد وأراذلهم ٠

وبهذه الحاشية وبهؤلاء الأعوان والجنود كانت هيئة الوالى فى ولايته ، خصوصا اذا خرج رسميا للتفتيش على القرى مرتديا الزى الرسمى والطبول تقرع أمامه (٤٨) ٠

وقد تنوعت مهام الوالى فى الولاية ، فمنها المهام الأمنية التى تمثلت فى : العمل على استتباب الأمن والنظام ، وبث الطمأنينة فى النفوس ، والمحافظة على أموال الناس وأرواحهم ، ولعله لذلك سمى « كاشف الدم » (٤٩) ٠ أيضا كان عليه أن يتصدى للخطر الأكبر الذى ظل يهدد المماليك والرعية طول العصر ، ولا يقل أهمية عن الأخطار الخارجية ، وهو خطر العربان العصاة ، بحيث نستطيع أن نتتبع هذا الصراع الذى دام حتى سقوط دولة المماليك من خلال تتبع أخبار الولاة ، الذين كثيرا ما دفعوا أرواحهم ثمنا لمحاولة تأديب هؤلاء العربان (٥٠) ٠ كما كان على الوالى العمل

على التحقيق في حوادث القتل وغيرها من الجرائم التى تحدث فى قرى ولايته ، والبحث عن مرتكبيها وتقديمهم للعدالة (٥١) ٠

كما كان للوالى مهام ادارية تمثلت فى المشاركة فى الأعمال العامة ، مثل اقامة السدود والجسور ٠ وحفر الخلجان وتطهير الترع ، وتقديم الخدمات اللازمة للأمراء الذين خرجوا بفلاحيهم وأجنادهم للمشاركة فى مثل هذه الأعمال ، فى مناطق اختصاص هؤلاء الولاة (٥٢) ٠ كذلك كان على الولاة أن ينفذوا أوامر السلاطين بجمع العربان الموالين (عربان الطاعة)، واخراج الأجناد الموجودين فى اقطاعاتهم ، وقت الحرب (٥٣) ٠ كما كان على الولاة أيضا أن يطالعوا السلاطين بأخبار ولاياتهم وما يستجد فيها أولا بأول ، وايقاع الحوطة على ممتلكات من يعتقل وتصادر أملاكه فى القاهرة ٠

وأخيرا كان على الوالى مساعدة القضاة فى تنفيذ الشرع ، نظرا لماله من سلطات قضائية ، فمجلس الأمير للحكم فى الولاية ، عبارة عن صورة مصغرة لمجلس السلطان للحكم فى القلعة (٥٤) ٠ كل هذا فضلا عن مهامه المالية التى تمثلت فى تحصيل المغارم التى تفرضها الحكومة ، بالاضافة الى تحصيلهم للأموال الديوانية (٥٥) ٠

وقد خضع هؤلاء الولاة لاشراف صورى ، بنزول السلطان أو أحد أفراد الحكومة من الأمراء الكبار أو الوزير الى الأقاليم ، كان الهدف منه هو ، أخذ « تقادم الولاة » وهى عبارة عن هدايا من خيل وسلاح وملابس وأطعمة وأغنام وطيور داجنة ، كان على الولاة أن يقدموها لأول الأمر (٥٦) ، حتى ولو لم ينزلوا الى الولايات ٠ ويبدو أن هذه التقادم كانت مصادرات هادئة للولاة ،

بخلاف المصادرات الظاهرة التى كانت تحل بهم بين الحين والحين ، وان كان الولاة فى آخر الأمر ينزعون هذه وتلك من دم ولحم الفلاحين (٥٧) .

ولكن قد يعجز الولاة عن ايراد مثل هذه الأموال والهدايا ، خصوصا فى الدولة الثانية نظرا لخراب البلاد وافتقار الفلاحين فلذلك كثيرا ما نجد الولاة يطلبون الاعفاء من هذه المهمة ، ولكن قد لا يقبل هذا الطلب فيقوم الوالى بقتل نفسه (٥٨) . على ان المنصب نفسه لم يكن مستقرا ، فكثيرا ما كان يقوم السلاطين بتغيير الولاة فى فترات وجيزة ، واذا علمنا أنه كان يفرض على أهل الولاية عند تولية وال جديد شىء يعرف باسم « القدوم » وهى أموال تجمع للوالى الجديد بلا شفقة ولا رحمة من أهالى القرى (٥٩) ، أدركنا مدى ما كان يحيق بالفلاحين من ظلم خاصة عند سرعة تغيير الولاة التى تصل الى حد عزل الوالى فى يوم توليه نفسه ، ويتولى وال جديد (٦٠) .

وكان هؤلاء الولاة نقمة على الفلاحين فقد ازداد فسادهم وظلمهم وجورهم على الرعية الى حد جعل « المقريزى » يصفهم فى حوادث سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م) بقوله : ... ، وأما والى القاهرة ووالى مصر وغيرهما من سائر ولاة النواحى ، فان جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق ، اذا ظفروا بهم فلا يأتون بسارق معه سرقة الا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه ألزموه مالا ، ويتركوه لسبيله ، وقد تيقن انه متى عثر عليه صانع عن نفسه وتخلص ، ... ويزيد ولاة البر (ولاة الأقاليم) عن والى مصر والقاهرة بأخذ من وجدوا معه غنما أو ابلا ورقيقا من الفلاحين أو العربان ، فاذا صار أحد ممن ذكرنا فى أيديهم ،

قتلوه واستهلكوا ماله · ومع هذا فلأعوان الولاة فى أخذ الأموال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل شناعتها ، حتى انه اذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير · وكذلك من ساقه سوء الحظ اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكى والمشكو المال الكثير بقدر جرمه ، بحيث تبلغ الغرامة آلافا كثيرة وكثير مما يجمعه الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف الا فى أحد وجهين ، أما للسلطنة مصانعة على اقامتهم فى ولايتهم ، او فيما تهواه أنفسهم من الكبائر والموبقات ··· » (٦١) ·

كذلك نجد أن « ابن تغرى بردى » حينما يترجم لأحد الولاة الظلمة وهو « عبد الله الكاشف » فى وفيات سنة ٨٦٣ هـ (١٤٥٩ م) يقول : (··· الى أن اتصل بخدمة الملك الظاهر جقمق ، قبل سلطنته ، فلما تسلطن ولاه كشف الشرقية ، فلما ولى ما كف عن قبيح ولا عف عن حرام الا فعلها ، فساءت سيرته فى ولايته وحصل للناس منه شدائد ، ولا سيما أهل بلبيس وفلاحى الشرقية ، فانه كان عليهم أشد من ابليس ، وشكاه غير واحد مرات عديدة الى الملك الظاهر (جقمق) فلم يسمع فيه كلاما وبالجملة كان من أوحاش الظلمة ــ الا لعنة الله على الظالمين » (٦٢) ، ويزيد « ابن تغر بردى » على ذلك فيقول : « ··· فعل فى ولايته لكشف الشرقية ما لا يفعله الا من ليس له حظ فى الاسلام ، من أخذ الأموال وسفك الدماء ، فلم أدر ما جواب الملك الظاهر جقمق عند الله ــ تعالى ــ بسبب ولايته لهذا الظالم الغاشم المريق الدم ؟! » (٦٣) ·

على أن هذه الصورة المظلمة فى الدولة المملوكية الثانية لم تكن موجودة فى الدولة الأولى ــ على الأقل بهذا السفور ــ نظرا

لوجود العظماء من السلاطين أمثال الظاهر « بيبرس » (٦٥٨ — ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ — ١٢٧٧ م) ، الذى كان ينزل الولايات متخفيا ليتفقد الولاة ويسأل عن سيرهم (٦٤) على العكس تماما مما حدث فى الدلة الثانية ، التى بدأ نجمها بأفل فى كل شيء بسبب المفسدين من أولى الأمر ، ولم لا والناس فى هذه الدولة احترفوا أن يتولوا كل شيء بالرشوة ، خصوصا الولاة بعد أن تفشيت الرشوة وانتشرت منذ أن تأسست الدولة الثانية على يد « برقوق » سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) ، فقد كانت « ... أعمال مصر منذ ابتداء الدولة الظاهرية برقوق ، لا يولى بها وال الا بمال يقوم به ، أو يلتزم به » (٦٥) ، تلك الرشوة التى كان يدفعها الولاة للسلطان وأولى الأمر ، ثم ينزلون الى النواحى لكى يجمعوها غير العادة أضعافا ، نظرا لأن الولاة ، كانوا يضعون نصب أعينهم عند نزولهم لولايتهم أن يحصلوا ما دفعوه من الرشاوى قبل التولية ، ولذلك يكثر طمعهم فيما بأيدى الناس من الأموال (٦٦) .

ومما أدى الى ازدياد سوء سيرة هؤلاء الولاة وكثرة ظلمهم ، أن هذه الوظيفة وتوليتها أصبحت فى الدولة الثانية من اختصاصات أستادار السلطان ، الذى كان له السلطة العليا على « الديوان المفرد » الذى كان له أراضى منتشرة فى معظم الولايات ، فصار الاستادار لايولى الا من من بذل له المال ، ولا يقنع بذلك بل يؤجر للولاة بلاد الديوان بأعلى ايجار ويحصله منهم شهريا ، فصار دأب الولاة سداد ما عليهم من أى وجه كان ، فشرعوا فى الظلم وحماية المنسر وقطاع الطريق ، ونهبوا أموال الفلاحين بكل ما تصل اليه قدرتهم (٦٧) . ولكن هذا لا ينفى وجود بعض النماذج الحسنة من الولاة — وان كان فى حكم العدم — الذين

اهتموا بشئون ولاياتهم . وعملوا على صيانة ما بها من جسور ووسائل الزراعة (٦٨) ، التى هى أهم موارد الدولة والسبب الرئيسى (بالاضافة الى عوائد التجارة) فى ثراء المماليك الباهظ .

وهؤلاء كانوا على العكس تماما من الولاة الذين تفننوا فى اذاقة الفلاحين أنواع العذاب التى تعددت على الفلاحين . فمنها ما ابتكره أحد الولاة من تثبيت « خوازيق » فى الأرض ورفع الفلاح ببكرة على صارى ، ثم يترك الحبل فجأة ليسقط الفلاح على أحد تلك « الخوازيق » فيخرج من جسده حيث يقع (٦٩) ومنها أن يعلق الرجل منكسا ويرمى عليه بالسهام حتى يموت . وربما نفخ فى دبر الفرد بالكير « .... حتى تندر عيناه وينفلق دماغه » (٧٠) ، وقد يلف على أصابع الرجل الخرق المغموسة فى القطران ويشعل فيها النار . كما وجد من الولاة من ينعل الرجل فى قدميه كما ينعل الفرس ولابد من مشيه عليهما . وقد يعلق الرجل بخطاف حديد من فكه ويترك حتى يموت . بل ان بعض ولاة المنوفية أوقف رجلا بين خشبتين ونشره من رأسه ، كما صلب رجل ثان ، وسلخ آخر وهو حى (٧١) . ويبدو أن الولاة اشتطوا فى حوادث الضرب والقتل الى درجة جعلت السلاطين يلتفتون الى مثل هذه الأمور، ويخرجون الأوامر بمنع ضرب الفلاحين وتعذيبهم، وعدم اصدار الأوامر بالاعدام الا بعد الرجوع للسلطان نفسه (٧٢) .

ومع ذلك فان مصادر العصر تحفل بصور ونماذج من شكوى مرة الأسلوب من الفلاحين ، للسلاطين ومعاونيهم من سوء المعاملة والتعدى على حقوقهم من قبل الولاة ، فقد وحد من الفلاحين من حاقق أحد الولاة بحضرة السلطان على أخذ نسائهم وبناتهم

واولادهم وفجوره بهم (٧٣) ، ولذلك نجد السلاطين يثورون على عمالهم — وقليلا ما يفعلون ذلك — لرؤيتهم مدى تعدى هؤلاء الولاه وظلمهم — حتى ذى الدولة الثانية وسلاطينها المرتشين — فكثيرا ما نجد صورا لمعاقبة الولاة . من نفى وعزل جماعى وسجن واعتقال وتعذيب لاستخلاص حقوق الفلاحين وأموالهم منهم ، وقد يصل الأمر الى حد فصل رقبة الوالى عن جسده (٧٤) ، وان كانت القصص التى تحفل بها مصادر العصر المملوكى عن تكرار عقاب السلاطين لولاتهم بسبب تعذيب الفلاحين وتعديهم عليهم ، لا تشير الى عدالة الحكم المملوكى بقدر ما تشير الى ما يتعرض اليه الفلاحون من ظلم وتعد (٧٥) .

وقد يتعدى الوالى على الفلاحين بطريقة يستفز بها شعورهم خصوصا الدينى — ولا يجد الفلاحون متسعا من الوقت لارسال شكواهم الى الأعتاب السلطانية ، فيهب الفلاحون ويتجرءون على عمل لم يكن يتوقع منهم ، وهو الثورة على الوالى ، وقد يصل الأمر الى حد قتله مع بعض أعوانه (٧٦) .

٣ — كاشف الجسور :

كذلك كان من موظفى الادارة المركزية فى الولاية « كاشف الجسور » الذى عرف أيضا باسم « كاشف التراب » وكانت مهمته هى الاشراف على الجسور السلطانية ، وهى الجسور السلطانية العامة النفع الجامعة للبلاد الكثيرة ، وهى التى تعمر من الديوان السلطانى وقد جرت العادة أن يجهز فى كل سنة لكل عمل من أعمال مصر أمير بسبب عمارة جسوره (٧٧) ، وكان كشافو الجسور هؤلاء يعينون من الأمراء مقدمى الألوف ، ويخرج كل منهم الى الاقليم الذى عين له فى فصل الربيع ، لاستخراج

ما يتقرر على البـلاد من « الحفير » و « الجرافـة » والحفير هو ما يحضر لجربان الماء ، أما الجرافة أو الجراريف فهى الآلات التى يجرف بها التراب لاقامة الجسور ، ويستخرج عن ذلك من جميع البلاد مبلغ من المال « ورجالة » (٧٨) · حيث كان هناك كاتب منفرد لهذه الجسور مقرر فى ديوانه ما على كل بلد من الجراريف والأبقـار (٧٩) ·

وعلى الرغم من أن « ابن شـاهين » ذكر أن الأمراء الذين كانوا يخرجون لعمل هذه الجسـور ، من أمراء المـائة ، فان القاعدة لم تكن ثابتة ، حيث وجدنا ممن يتولى أمر كشف الجسور من هم دون ذلك ، من أمراء الطبلخاناة ومن أمراء العشرات (٨٠)، وقد يتـدهور الأمر الى أن يتولى كشف الجسور ما بين مشايـخ العربان ورجال القلم ، وربما الى حد تعيين أحد العامة كشف جسور احدى الولايات (٨١) ، مما كان يؤدى الى أن يخرج الأمر على ما لا يستحب ، كذلك فاننا نرى أن تكليف ولاة الولايـات بكشف الجسور (٨٢) ، كان من أهم الأسباب التى أدت الى فساد عمل الجسور ، وبذلك أصبح والى الولاية هو كاشف الجسور بها ، وفى ولايته يسهل عليه التدليس على أولى الأمر نظرا لخبرته باقليمه ·

وكان يسـاعد كاشف الجسور فى عمله بالاضـافة الى الفلاحين ، مجموعة من الأعوان يأتى فى مقدمتهم « المهندسون » وهم الذين يعلمون بمواضع قطع الجسور للرى وسدها ، بالاضافة الى خبرتهم بالأماكن التى يقام عليها الجسور (٨٣) « وخولة الجسور » الذين نرجح أنهم هم أنفسهم خولة البلاد ، أو على الأقل وجد من خولة البلاد من عمل خولى جسور ، وقد كانت أعمالهم مشـابهة

تماما لعمل المهندسين من الناحية الفنية ، وان كان عليهم مباشرة العمل الفعلي ، نظرا لما كان لهم من « صبيان » عليهم جمع الأبقار والجراريف من الفلاحين (٨٤) .

كما كان من الضرورى أن يقام « حراس » على الجسور لمراقبتها ، حتى لا تقطعها المياه على حين غفلة فتغرق البلاد المنخفضة ، وتشرق البلاد المرتفعة « وتصير البلاد كلها بائرة » ، كذلك نرجح أن وجود الحراس على الجسور وقت الفيضان ، كان حفاظا عليها من عبث العربان الذين ربما قطعوها نكاية فى لمماليك، نظرا لعلمهم بأهمية الزراعة بالنسبة لهم للثروة والحرب ، ولذلك فاننا نجد السلطان « قانصوه الغورى » (٩٠٦ ـ ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م) ، يعتقل أحد موظفى الدولة ، ويقرر عليه مالا يبيع بسببه كل ما يملك ، ويقاسى شدائد ومحنا عظيمة ، نظرا لأنه رفض أن يمتثل لأوامر أحد الأمراء بحراسة بعض الجسور أيام الفيضان (٨٥) .

ويقرر « ابن شاهين الظاهرى » أنه كان على الكاشف أن يبدا ممارسة عمله في اليوم السادس من شهر كهيك (ديسمبر) ، بعد أن يحمل معه كشوفا بما هو مقرر على البلاد من جراريف وأبقار ورجال ، ثم يوزعها على خولة الجسور بمجرد وصوله الى عاصمة الولاية ، ليستخرجوها من بلاد ونواحى الاقليم ، وعلى الكاشف عدم السماح لأولى الجاه بحماية أى قرية من القرى من الالتزامات المقررة عليها ، وقد لا يكتفى السلطان بما يقوم به هذا الكاشف فيأمر بارسال أمير آخر اليه ، وبعد أن يصل الفيضان الى حد الوفاء تقطع مقاطع رى البلاد باذن كاشف الجسور ، وقد تتسع هذه المقاطع اتساعا زائدا ، حتى تحتاج الى خمسين رأسا

من البقر بمحاريث كبار وجراريف ، ونحو مائة رجل يعملون على سدها بعد هبوط النيل ، لمدة تزيد على خمسة أشهر فى كل عام ، ومن ثم يجب الاهتمام بهذه المقاطع فى السنة القادمة أكثر من بقية الجسر (٨٦) .

ولم يكن هذا هو العمل الوحيد لكاشف الجسور ، فربما استغل أحد السلاطين نزول مثل هذا الأمير الكبير الى النواحى ، ليرسل صحبته عددا من الأمراء الصغار ، وعددا من الجند لقمع المفسدين من العربان (٨٧) .

وعلى الرغم من أهمية هذا العمل وحيويته ، فان كاشفة الجسور ـ خصوصا فى الدولة الثانية كانوا من الظلمة المفسدين فقد تفشى فسادهم وساءت سيرتهم ، الى درجة شكوى الفلاحين والمقطعين منهم على حد سواء (٨٨) ، ويكفى للدلالة على سوء سير كاشفى الجسور وتعديهم على الفلاحين وتحميلهم ما لا يطيقون أن الأمير « برسباى » (السلطان فيما بعد) الذى كان كاشفا لجسور ولاية الغربية ، حينما نزل على قرية « ديسط » (٨٩) لعمل الجسور بها ، ترك أهلها البلد وفروا الى قرية « شرمساح » (٩٠) على الضفة الغربية من فرع دمياط لاحساسهم بالظلم ومدى المغارم التى ستفرض عليهم (٩١) .

والحقيقة أن الأمر لم يكن يتوقف عند حد سوء سيرة كشاف التراب وتعديهم على الفلاحين ، بل أصبح دأب الكاشفين الذين يخرجون ـ خصوصا فى الدولة المملوكية الثانية ـ لصيانة هذه الجسور ، جمع مال النواحى لأنفسهم وأعوانهم دون فعل شيء ولذلك كثرت حوادث تقطع الجسور فى أثناء الفيضانات وغرق البلاد

ومحزونها من الغلال ، فضلا عن غرق الزراعات الصيفية ، وقد تواترت أخبار تقطع الجسور فى الدولة الثانية ، الى حد يجعلنا نؤكد أن أحد الاسباب الأساسية فى خراب البلاد . كان من فساد عمل الجسور وعدم صيانتها ويكفى ان نتتبع تكرار حدوث تقطع الجسور وغرق البلاد فى عهد السلطان الأشرف « برسباى » (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م) - الذى كان كاشفا للجسور فى يوم من الايام - لنرى كثرة تكرار هذا الحدث فى عهد سلطان واحد من سلاطين الدولة الثانية (٩٢) ، الذين تعودوا أيضا اخراج المغضوب عليهم من الأمراء لكشف جسور الولايات (٩٣) ، مما كان يؤدى الى عدم اخلاص هؤلاء الامراء فى عملهم ، وما يتبع ذلك من فساد عمل الجسور ، وتقطعها .

وعلى الرغم من كثرة كاشفى الجسور الذين لم يخلصوا فى عملهم ، فاننا نجد فى بعض الأحيان من يخرج عن هذه القاعدة ليتقن عمله ، حيث وجدنا من هؤلاء المخلصين من يتقن عمل الجسور الموكل بها دون أن يقبل من أحد شيئا من المأكول ، فضلا عن المال ، وربما كان هذا هو السبب فى أن يظل كاشفا لجسور احدى الولايات لعدة سنوات متتالية (٩٤) .

٣ - النـاظر :

الذى يعرف باسم « ناظر الولاية » أو « ناظر الاقليم » ، وهو الذى ينوب عن « ناظر المال » أو « ناظر الدولة » أو « ناظر ديوان النظر » فى القاهرة . هذا الديوان الذى نشأ فى الدولة الأيوبيـة وأصـبح يشرف على جميع الشئون الماليـة من ايراد ومنصرف ، نظرا لتغير طبيعة المعاملة وتحويل النظام الاقتصادى من النظام النقدى الى النظام الاقطاعى ، وما يتبع ذلك من تدهور

دور بيت المال ، الذى كان يؤديه فى الدول الاسلامية غير الاقطاعية (٩٥) ٠

وكان يرأس هذا الديوان فى الدولة المملوكية موظفان : الأول يشرف على الوجه القبلى ، والثانى له الولاية على الوجه البحرى ثم جمعت هاتان الوظيفتان لموظف واحد (٩٦) ، ولا نعرف بالضبط متى حدث ذلك ، الا أنه من المؤكد أن ذلك لم يحدث قبل وفاة « القلقشندى » (٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) الذى لم يورد فى الوظائف الديوانية هذه الوظيفة لموظف واحد بل لاثنين (٩٧) ٠

اما عن مهام هذا الديوان ــ وهو أهم دواوين الحكومه آنذاك ــ فقد كان يشبه وزارة المالية يرجع اليه سائر دواوين المال ــ التى هى فروع له ــ فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالمتحصل والمصروف من أموال الدولة ، فقد كان ناظر الدولة له « أمر تحصيل المال وصرف المصروف » (٩٨) ، كما نجد لناظر الدولة مشاركة فى تحصيل الخراج (٩٩) الخاص بالبلاد المقررة لدواوين الدولة ، كذلك كان للناظر الاشراف على حسابات الدولة ورواتب أرباب القلم وعلماء الدين ، التى كانوا يتقاضونها سنويا أو شهريا ومنهم من ينقاضاها يوميا (١٠٠) ، كما كان يرجع الى الناظر أمر « المواريث الحشرية » (١٠١) ، التى كان لها ناظر ومباشرين فى النواحى ٠

وهذه المسئولية هى نفسها التى كان يقوم بها نظار الولايات الذين تواترت أخبار تعيينهم وعزلهم فى جميع ولايات مصر شمالا وجنوبا (١٠٢) ، اذا أن ديوان النظر كان له الاشراف على جميع الأحوال المالية فى كل الولايات (١٠٣) ، ولذلك كانت مهمة هؤلاء النظار فى الولايات هى ٠ تحصيل المال وصرفه فى جهاته المقررة .

حيث وجد فى كل ولاية من الولايات « بيت مال » ، كان النظار يجمعون فيها موارد الدولة ، من الخراج الزائد عن المقرر للمقطعين ، بالاضافة الى العشور التى كانت تفرض على الفلاحين غير الخراج (١٠٤) ، كما كان الفلاحون الذين يعفون من دفع الخراج لأسباب خاصة ، لابد أن يثبت اسمهم ذلك « بديوان العمل » ، بعد أن يحصل ناظر الولاية على موافقة الوزير (١٠٥) . هذا فضلا عن اختصاص النظار بتحصيل الزكاة المفروضة على الأغنام والزروع وأشجار الكروم والنخيل .

وأخيرا كان على نظار الولايات دفع مرتبات رجال القلم من الكتاب والمباشرين الموجودين فى الولاية ، وكذلك « المعممين » من علماء الدين ، من القضاة ، والفقهاء ، والخطباء ، والأئمة ، والمؤذنين ممن لا أوقاف عليهم .

٤ ـ القاضى :

عمل صلاح الدين الأيوبى منذ تولى الوزارة بتكليف من العاضد آخر الخلفاء الفاطميين فى مصر على القضاء على المذهب الشيعى . وكان من بين الاجراءات التى قام بها ، الغاء القضاء الشيعى بعزل جميع القضاة الشيعة سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) وتعيين قاضى القضاة الشافعى « صدر الدين بن درباس » الذى أناب عنه فى جميع أنحاء مصر الا من كان شافعى المذهب(١٠٦) .

واستمر الحال على ذلك طوال العصر الأيوبى فى مصر (٥٦٧ – ٦٤٨ هـ / ١١٧١ ـ ١٢٥٠ م) ، ثم فى الدولة المملوكية حتى سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦٢ م) حين كلف الظاهر « بيبرس » ، قاضى القضاة الشافعى بتعيين ثلاثة نواب عنه من المذاهب الثلاثة

الأخرى . الحنفى ، والمالكى ، والحنبلى (١٠٧) ، بالاضافة الى نوابه الشافعية فى العاصمة والأقاليم . وقد كان هذا العمل هو الخطوة الأولى نحو تعيين قضاة لقضاة هذه المذاهب الثلاثة ففى سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) قام الظاهر « بيبرس » بتعيين قاضى قضاة حنفى ، وقاضى قضاة مالكى ، وآخر حنبلى ، لحاجة فى نفس بيبرس من جهة قاضى القضاة الشافعى قضاها ، وأصبح من حق هؤلاء القضاة الثلاثة ان يولوا نوابا عنهم فى القاهرة ومصر (الفسطاط) وسائر الأقاليم والنواحى ، متساويين فى ذلك مع قاضى القضاة الشافعى ، مع بعض الامتيازات التى حفظت له (١٠٨) .

وقد سارع قضاة المذاهب الثلاثة الى تعيين نواب عنهم فى الولايات ، وفى المدن ، بل وفى القرى نفسها (١٠٩) ، ولكن السلطان المنصور « قلاوون » (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ، أمر بالغاء هذه الامتيازات فى شوال سنة ٦٧٨ هـ (١٢٧٩ م) ، ورد كل شىء الى أصله ، وخصص لقضاة قضاء المذاهب الثلاثة أن يولوا نوابا عنهم فى القاهرة ومصر فقط ، وجعل من حق قاضى قضاة الشافعية وحده حق تعيين نواب عنه فى جميع الأقاليم والنواحى وهو الأمر الذى استمر طوال العصر المملوكى (١١٠) .

وفى العصر المملوكى ظل تقسيم مصر القضائى ، كما كان طوال العصر الاسلامى ، بحيث يكون لمصر (الفسطاط) قاضى وله السيطرة على الوجه القبلى ، وللقاهرة قاضى وله الولاية على الوجه البحرى ، على أن هاتين الولايتين كثيرا ما جمعتا فى العصر المملوكى لقاض واحد (١١١) بل اختفى هذا التقسيم منذ بداية

القرن الثامن الهجرى الرابع عشر الميلادى) بحيث لا نجد بعد هذا التاريخ قاضيين للوجهين ·

ولم يكن تفرد قاضى القضاة الشافعى بالتوليه فى الأقاليم بسبب تمذهب جميع الشعب المصرى آنذاك بالمذهب الشافعى ، فقد رأينا من قبل حق تعيين قضاة المذاهب الأخرى نوابا عنهم فى الأقاليم ·

كما وجدنا العديد من المدارس فى الأقاليم على مذاهب غير الشافعى ، وخروج متعلمين من القرى تفقهوا على المذهبين الحنفى والمالكى (١١٢) ، لكن الأمر لم يتعد تشريف قاضى قضاة المذهب الشافعى الذى هو مذهب غالبية الشعب المصرى · ولذلك فلم يكن يمنع قاضى القضاة الشافعى كونه شافعى المذهب أن يولى فى القرى أو المدن بل فى الولايات نفسها قضاة من المذاهب الثلاثة الأخرى (١١٣) ، وما المشكلة فى تعيين قاضى القضاة الشافعى لقضاة من المذاهب الأخرى ، اذ أن اختلاف المذاهب لم يوجد الا للتخفيف عن المسلمين ، لذلك فقد وجدنا قاضيا مالكيا نائبا لقاضى ولاية لغربية الشافعى (١١٤) ·

٥ ـ المحتسب :

وجد فى العصر المملوكى ـ كما كان من قبل ـ محتسبان بالعاصمة ، الأول : وهو أجلهما وأرفعهما شأنا وهو محتسب القاهرة ، وله التحدث فى الوجه البحرى كله بالولاية والعزل ، عدا الاسكندرية التى لها محتسب خاص بها · والثانى : محتسب مصر (الفسطاط) الذى يشرف على نواب الوجه القبلى بكماله (١١٥) ، وفى بعض الأحيان سيما فى أواخر العصر

المملوكى ، كان من الممكن أن يجمع شخص واحد بين حسبتى مصر والقاهرة (١١٦) .

ومن استقراء سلطة هذين المحتسبين يتضح لنا ، وجود نواب لكل منهما فى سائر ولايات الوجهين القبلى والبحرى ، وهو ما تؤكده الاشارات القليلة التى وردت فى مصادر العصر ، عن وجود محتسبين بالولايات (١١٧) . ولعل ما ذكره « ابن حجر » عن وجود محتسب فى احدى المدن (١١٨) ، وما ورد فى كتب الحسبة — التى ألفها المحتسبون أنفسهم — من معلومات عن مكاييل وموازين أقاليم مصر ومدنها (١١٩) ، يؤكد بالدليل القاطع صلة المحتسبين فى العاصمة بنوابهم وأعوانهم فى الأقاليم .

والراجح أن المحتسب فى الولاية لم تكن له مهام المحتسب فى المدن الكبيرة نفسها (١٢٠) ، فربما اقتصر عمله على عاصمة الولاية ، والأسواق الكبيرة التى كانت تعقد فى الأقليم على أيام معلومه من الأسبوع .

ولم يترك الفساد الذى تفشى فى كل شىء فى الدولة المملوكية الثانية هذه الوظيفة ، فتولاها أراذل الناس وأجهلهم بأمور الدنيا وأكثرهم اعراضا عن الدين ، سيما وأن معظمهم كان يتولاها بالرشوة (١٢١) ، مما كان له أسوأ الأثر على سائر الأحوال الاقتصادية . وما يتبع ذلك من خراب البلاد ، نظرا لما يتبع فساد الحسبة من الغش وفساد النقود المتعامل بها ، وارتفاع أسعار كل شىء حتى ايجارات الأراضى وأثمان التقاوى والمواشى (١٢٢) .

ثانيا : الادارة والقضاء فى القرى :

وكان بجوار ممثلى الادارة المركزية فى الولايات مجموعة من أرباب الأعمال فى القرى ، مسئولون عن تنفيذ الأعمال الادارية والفنية والأمور الشرعية ، ولم يكن عملهم تطوعيا فهم مسئولون عن أعمالهم هذه أمام السلطة المركزية فى القاهرة ، وممثليها فى الأقاليم • وأول هذه الوظائف وظيفة شيخ البلد •

١ ـ شيخ البلد :

« شيخ البلد » تلك الوظيفة العتيقة التى ظلت موجودة من العصر الفرعونى ، واستمرت لا تتغير بتغير العصور والدول والنظم الادارية، حتى وصلت الى أوج نضجها فى العصر العثمانى (١٢٣)•

وكان معظم من يتولى هذه الوظيفة فى ذلك العصر ، من العربان الذين استفلحوا واستوطنوا القرى (١٢٤) ، ولم يكن يشترط أن يتولى تلك الوظيفة شيخ واحد فقط ، فكثيرا ما كان يتولاها فى القرية الواحدة عدد من المشايخ (١٢٥) ، وهذا هو الأكثر شيوعا آنذاك ، فهذه الوظيفة تعتمد على شخصية صاحبها ومقدرته على تنفيذ الأوامر فلا بأس اذا وجد أكثر من شيخ توجد به هذه الشروط ، زيادة فى تحمل المسئولية ولضمان لتنفيذ الأوامر ، سيما اذا كان من يتولاها ميسور الحال ، حيث كان معظم من تولى هذه المسئولية فى ذلك العصر من الأثرياء ، أمثال الشيخ « على النوسانى » (ت ٧٩٩ هـ / ١٣٨٨ م) شيخ ناحية « صندفا » (١٢٦) احدى قرى الغربية •

ولا توجد معلومات عن طريقة تعيين هؤلاء المشايخ ، هل كان من قبل الحكومة ؟ ، أم كان باختيار الأهالى وهذا ما نشك فيه ٠ والاغلب على الظن أن تولى هذه الوظيفة كان بالوراثة (١٢٧) ، شأنها شأن مشيخة العربان ٠ ومما ورد فى مصادر العصر نجد أن سلطة شيخ البلد على أهل القرية ، كانت سلطة صارمة ، وان كان منبع ذلك هو الاحترام الأدبى لشيخ القرية (١٢٨) ٠

وتتلخص مهام شيخ البلد فى أنه كان المسئول الأول فى القرية عن الأمن وأعمال الحراسة وتنفيذ أوامر الوالى وتقديم المجرمين والخارجين عن القانون فى القرية الى السلطان أو من ينوب عنه فى الأقاليم (١٢٩) ، كما كان على شيخ البلد أن يقسم الضرائب والمغارم المفروضة على أهالى القرية كل حسب طاقته ، وربما استدعى أحد الأمراء أو أحد موظفى الدولة الكبار ، هؤلاء المشايخ ليفرض عليهم المغارم جملة ، فيجمعونها ويسلمونها له حيث هو لا يكلف نفسه مئونة المرور على القرى (١٣٠) ٠

هذا بالاضافة الى أعمال شيخ البلد الفنية ، فهو بحكم كبر سنه — فى الغالب — وخبرته ببلده وأهلها ، وأعمال الفلاحة ، كان يعرف مساحة أراضى قريته ، ومقدار ما يتحصل منها من خراج وغيره (١٣١) ، ولذلك كان شيخ البلد يشترك مع موظفى القرية الآخرين فى تقدير مساحة الأراضى التى شملها الفيضان بالرى ، ليرفعوا ذلك الى « مباشر الخراج » ، ثم يوقع شيخ البلد على ما يسجله المباشر من مساحة (١٣٢) ٠

كما كان لشيخ البلد بالاشتراك مع موظفى القرية الآخرين أيضا مهمة فنية خطيرة ، وذلك حين كان السلطان ينوى اجراء الروك (١٣٣) — وهى العملية التى تمت فى العصر المملوكى

مرتين ـ ، فقد كان من الضرورى لمن يقوم بهذا العمل من قبل السلطان أن يلم بالمساحة الزراعية فى كل قرية ، وما بها من الأفدنة البور والصالحة للزراعة ، وقيمة الخراج الذى تخرجه كل قرية من نقد وغلة ، وما هو مقرر على الفلاحين من « ضيافة » للمقطعين من الدجاج والأوز والأغنام والكشك والعدس والكعك ، الى غير ذلك مما كان يعرفه جيدا شيخ القرية ومن يساعده (١٣٤)، وكذلك كان على شيخ البلد أن يعرف الأماكن التى تفتح منها الجسور المحيطة بالناحية لصرف المياه فى أوقات محددة ، بعد أن تأخذ الأرض قسطها من الرى . أيضا وجدنا السلطان حين يغضب على بعض موظفيه من الكتاب وغيرهم بسبب اختلاسهم أموال النواحى ، يعزلهم ويحضر مشايخ البلاد ليخول لهم أمر تحصيل خراج هذه النواحى (١٣٥) .

ولا يوجد فى مصادر العصر المملوكى ما يشير الى مرتب شيخ البلد . الذى لم يكن فى حاجة اليه فى الغالب نظرا لثرائه ـ ولكننا نجد أنه كان مقررا لشياخة البلد فى نهاية العصر الأيوبى فى مصر ، سواء كان شيخا واحدا أو عدة مشايخ ، عدة أفدنة يرزقون منها ، تراوحت ما بين أربعة أفدنة الى عشرين فدانا (١٣٦) .

ويبدو أن هؤلاء المشايخ كانوا مسئولين أمام السلطان مباشرة ، وذلك لكثرة ما نجده من عقاب السلاطين لهؤلاء المشايخ بالضرب ، وقد يصل الأمر الى حد الاعدام (١٣٧) ، كما حدث فى سنة ٨٧١ هـ (١٤٦٦ م) ، حين سلخ السلطان « خشقدم » (٨٦٥ ـ ٨٧٢ هـ / ١٤٦١ ـ ١٤٦٧ م) جلد « عبد الرحمن بن التاجر » شيخ ناحية « سفط أبى تراب » (١٣٨) ، وابنه « اسماعيل » لقتلهما « جمال الدين عبد الله » شيخ قرية » ابشية الملق » (١٣٩) .

٢ ـ الخولى ٠

ومن أهم الوظائف المحليه التي وجدت في القرية في العصر المملوكي وظيفة « الخولى » ، فلم تكن تخلو قرية من قرى مصر آنذاك من وجود عدة « خولة » ٠ او خولى واحد على أقل تقدير (١٤٠)، والذى كانت مهمته فى المقام الأول فنية أكثر منها ادارية ، فقد كان الخولى خبيرا بأنواع الأراضى ، عارفا بأنواع المحاصيل وأوقات زراعتها (١٤١) ، أيضا كان الخولة على دراية تامة بأماكن اقامة الجسور التى تحفظ البلاد وتصون الماء (١٤٢) ٠

كذلك فقد كان على هؤلاء الخولة أن يقوموا بمسح الأراضى التى غمرتها مياه الفيضان وتسجيل ذلك ، ورفعه بمشاركة شيخ البلد الى « مباشر الخراج » ، اذ أن « الذى يحتاج اليه مباشر الخراج بمصر ويعتمد عليه فى مباشرته ، أنه اذا شمل الرى أرض الجهة التى يباشرها أن يبدأ بالزام خولة البلاد ومشايخها برفع قوانين الرى ، وصورتها أن يكتب فى صدر القانون مامثاله : قانون رفعه كل من فلان وفلان الخولة بالناحية الفلانية ، بما شمله الرى وعلاه النيل المبارك من أراضى الناحية لسنة كذا وكذا الخراجية » (١٤٣) ويبدو أن اشتغال خولة البلاد ومشايخها بالأمور المتعلقة بالخراج وتقديره ، كان يدر عليهم الأموال الوفيرة ، الأمر الذى كان يدعوهم الى رشوة أعوان الوالى لكى لايستبعدوا عن مثل هذه الأعمال (١٤٤) ٠

ولعل انهماك الخولة فى أعمال الزراعة وما يتعلق بها ، بالاضافة الى تأثير البيئة على طباعهم ، وعدم اهتمامهم بأنواع المعرفة والذوق ، أدى فى النهاية الى اتصافهم بفظاظة الطبع وعدم الذوق

فكتب بعض الشعراء في أحد خولة البلاد الذى يسمى « كستبان » يصفه بأنه خروف » فيقول : (١٤٥)

أبى كستبان الرحل أن يحمل الظرفا

لقد عدم الحسن كمـــا عـدم الظرفا

يســـمونه الخولى وهو مصـحف

ألا انه الخولى الذى يأكل الحلفـــا

٣ ـ الدلاه ٠

« الدلاه » فى المصطلح المملوكى جمع « دليل » وهو عامل من عمال القرية الخبراء ، يقوم بتفصيل بقاع الأرض الزراعية حسب نصيبها من الرى ، ويحدد نوع المحصول الذى يزرع فيها ، ويعين أسماء المزارعين لهذه الأرض التى مسحها موظفو السلطان ، من المساحين والقياسين ، ثم يقدر قطيعتها (١٤٦) (أى الخراج المفروض عليهـــا) ٠

ولذلك فمن هؤلاء الدلاه من يقومون بعمل الدفاتر المتضمنة لتلك المعلومات عن الأرض والمزارعين وهى الدفاتر التى تعرف باسم « القناديق » أو « القوانين » أو « الســـجلات » ثم « يكتب خطه بالتزام الدرك فيه » (١٤٧) ، أى يتعهد بصحة هذه المعلومات ، كما أن مندوبى الحكومة حين ينزلون القرى لاجراء الرك ويريدون أن ـموا بكل المعلومـات التى تعينهم كانوا يقصـــدون هؤلاء الدلاه باشرة (١٤٨) ٠

٤ ـ القياس ٠

« القياس » جمع « قياس » ، وهم أناس على علم بمهارة قياس الأرض ، وحساب مساحتها ، ومعرفة حدودها ، لذلك فانه كان على موظفي الحكومة الذين يندبون لروك البـــلاد ، أن يحضروا هؤلاء القياس ليقوموا بمساحة الأرض أمام أعينهم (١٤٩) ، ونفس الشيء كان يفعلونه عند تقدير الخراج كل سنة مرة بعد هبوط مياه النيل ومرة بعد نماء الزرع ٠

٥ ـ قاضى القرية ٠

ووظيفة قاضى القرية من أهم وأرفع الوظائف المحلية قدرا فى قرى مصر التى لم تكن تخلوا قرية منها من وجود قاضى فى ذلك العصر (١٥٠) ، بل اننا وجدنا قاضيين فى القرية الواحدة يتوليان الحكم بالتبادل (١٥١) ، وربما جمع الواحد أكثر من قرية ، ولذلك كان يطلق على معظم قضاة القرى قاضى الناحية » (١٥٢) ٠

وكانت وظيفة القاضى فى القرية كما فى غيرها ، الفصل بين الأهالى من المتخاصمين بسبب الدين ، أو الزراعة على وجه الخصوص نظرا لاختصـــاص قضاة الريف عن غيرهم بالفصـــل فى المنازعات القائمة على الزراعة (١٥٣) ، كذلك كان على قاضى القرية أن يعقد عقود الزواج ، والعمل على تزويج الأيامى ، وأيضا اثبات وتوثيق عقود البيع والايجار وهى ما عرفت باسم « سنجلات الأراضى » ، كما كان على قاضى القرية أو الناحية توثيق الاجراءات الادارية التى تحدث فى ناحيته ، فقد كان عليه أن يوافق على مساحة الأراضى التى قيست لتقدير الخراج ، واثبات « المشاريح » التى تثبت للسلطان أو المقطع ما حدث فى القرية من كوارث ، مثل تعدى الفئران على المحصول ، أو ابتلاع النهر لبعض الأراضى الزراعية (١٥٤) ، وعليه

أيضا اثبات رؤية الهلال بشهادة عدول ، وكذلك كتابة المحاضر على من ارتد عن الاسـلام ، أو من تعـدى على الدين الاسـلامى بالسب (١٥٥) ، أو ما شابه ذلك ٠

ومن أهم أعمال قضاة الريف أيضا ، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهى التعليمات التى كان يرسلها قضاة القضاة اليهم بين الحين والآخر (١٥٦) ، كما كان من مهام القاضى فى القرية تبليغ أوامر السلاطين ، والقاء خطابات النصر التى تسمى « البشـائر » على فروق المنابر (١٥٧) ، هذا فضلا عن ان الأوقاف والصـدقات المرصدة بالنواحى لأبناء السبيل وعمـل الخير كانت بأيدى هؤلاء القضاة (١٥٨) ٠

واذا انتقلنا الى كيفية تطبيق القضاة لأحكامهم ، فسنجد أنه كان للقاضى سجن عرف باسم « سجن القاضى » أو «سجن الحاكم »، ولكن قد لايوجد فى كل قرية سجن ينفذ فيه حكم القضاة ، لذلك فان الأحكام التى كانت تقضى بالسجن كانت تنفذ فى سجن قاضى الولاية ، أو فى سجون القاهرة ، سيما أن القضـايا الكبرى التى كانت تحتاج الى افتـاء واصـدار الحكم بالعقوبات الشـديدة أو القصاص ، كانت ترفع الى قاضى الولاية وقد ترفع الى قضاة القضاة فى العاصمة (١٥٩) ٠

وعن مرتب القاضى فى القرية ، فقد كان القضاة مثلهم مثل رجال القلم ، الذين يتقاضون مرتبا ثابتا ، ومع عدم وجود اشارات عن مقدار مرتبات قضاة الريف ، الا انه من المؤكد أنها كانت أقل بكثير عن خمسين دينارا التى هى مرتب قاضى القضـاة فى كل شهر (١٦٠) ، بالاضافة الى ما يعود على قضاة النواحى من الأوقاف والأحباس المرصدة للجوامع وعلماء الدين فى النواحى ٠

ولانعرف هل كانت هذه المرتبات والعوائد كافية لكى يتولى هؤلاء القضاة هذه الوظيفة بالرشوة ؟ ، أم انهم كانوا يعوضون هذه الرشاوى من عظام الفلاحين ؟ • فقد تفشت الرشوة فى هذه الوظيفة الجليلة . التى تحتاج الى نزاهة فى التولية ، لينعكس ذلك على احكام القضاة ومصائر الناس • فقد وجدنا فى فترات كثيرة ان قضاة الأقاليم جميعهم — حتى فى الدولة الأولى — يتولون الحكم بالرشوة (١٦١) ، لذلك نجد أن بعض الأمناء من القضاة حينما يتولون منصب قاضى القضاة يقومون بعزل القضاة جميعا من العريش الى أسوان دفعة واحدة (١٦٢) ، فقد وجدنا من قضاة القرى من يحترف الرشوة حتى يبقى فى قضاء قريته لمدة ثلاثين سنة مع تغير رؤسائه ، كل ذلك « لكثرة بذله ، ومزيد سخائه » (١٦٣) • ولذلك نجد أن بعض من يختاره السلطان لتولى القضاء دون رغبته ، يشترط على السلطان عدة شروط ، أهمها أنه لايولى قضاة الريف (١٦٤) ، وذلك لأن سيرتهم ساءت ، حتى أصبح يتولى القضاء فى القرى فى أواخر العصر ، بعض الجهلاء ممن لا يفقهون مبادىء الدين (١٦٥) •

وقد استغل أمراء الدولة من المماليك اختلاط أمر القضاة والقضاء ، وبدءوا يتدخلون فى عزل وتولية القضاة فى الولايات والقرى ، تبعا لفساد منصب قاضى القضاة بسبب الرشوة ، وتبعا لفساد جميع أجهزة الدولة منذ حكم الجراكسة ، وبدأ هؤلاء يسعون لدى القضاة ليولوا من يختارونه ، أو يعزلوا من يغضبون عليه ، وعلى الرغم من اشتراط بعض من تولى قضاء القضاة على السلطان عدم قبول شفاعة الأمراء فى عزل وتولية القضاة فى النواحى ، وجدناه بعزل نفسه لمعارضتهم له فى تولية قضاة الأعمال (١٦٦) ، وهذا بالطبع كان لتحقيق مصالحهم الشخصية ، نظرا لأن هؤلاء القضاة يحكمون فى مناطق اقطاعاتهم ، وهم لايريدون لصوت

المظلوم من الفلاحين أن يعلو ، ولا أن يجـــد الفلاح من ينصـــفه من الظالم ٠

٦ ــ العــدول

« العدول » : أو « الشهود العدول » جمع « شاهد عدل » ، وهم مجموعة من الأمناء يحيط القضاة بهم أنفسهم فى كل مكان ، وكذلك كان قضاة الأعمال والريف (١٦٧) ، ولعلهم هم الذين عرفوا باسم « شــهود المراكز » ٠ وكان على هؤلاء العدول مهمة اقامة البينة ، باثباتهم صحة عقود المعاملات بين الناس من بيع وشراء وايجار وتنازل وغيرها ، بالتوقيع عليها والشهادة بصـــحة خطوطهم أمام القاضى كلما استدعى الأمر ، وذلك بمثابة اقامة البينة ، واعطاء حجة الحكم بصحة العقد أو عدمه ٠ فقد كانوا يقومون بدور مصلحة الشهر العقارى فى الوقت الحالى ٠

كما كان للعدول أعمال فنية أخرى متعلقة بالأمانة وشهادة الحق ، وهى التوقيع على السـجلات التى كان يســـجلها مباشرو الخراج فى حضورهم ، بأنواع الأرض وما سجل عليها من خراج . ومن تقبل زراعتها من الفلاحين (١٦٨) ٠ كذلك كان الموظفون الذين ينزلون الى أقاليم مصر لاجراء الروك ، يحضرون هؤلاء العـــدول ليعرفوا منهم جميع المعـــلومات المتعلقـــة بالأرض والفلاحين فى نواحيهم (١٦٩) ، ثم يوقعون على هذه المعلومات ليكسبوها الصفة الشرعية ٠ هذا فضلا عن شهادتهم فى المحاضر التى تثبت على قاضى الناحية مثل خروج أحد الولاة عن جادة الصواب (١٧٠) ، أو اثبات أن قطعة من أرض القرية ابتلعها (جرفها) النهر (١٧١) ، الى غير ذلك من الأمور التى تحتاج الى شهودو اثبات ٠

ومع أن الشاهد كان يتقاضى مبلغا من المال أجـــرا لشهادته على العقود ، فان هذا لم يمنع من أن يكون لهؤلاء الشهود أعمال أخرى ، فقد وجدنا الكثيرين من الشهود العدول في القرى يعملون بوظائف دينية وتعليمية ، كذلك وجدنا منهم من يتكسب من بيع العطور (١٧٢) ٠

٧ ــ الخفير ٠

ولم تكن تخـــلو قرية من قرى مصر فى العصر المملوكي من « الخفراء » ، وهؤلاء غير أرباب الأدراك الذين يقومون بحراســـة الطرقات الرئيسية ، وأطراف البلاد ومداخلها (١٧٣) ٠ وقد كان وجود الخفراء في القرية شيئا مهما للغاية ، نظرا لما يترتب على وجودهم من الحفاظ على الأمن ، وتنفيذ أوامر الحكومة لذلك نجد أن التعليمات التي كانت تصدر عن السلاطين ، كانت تؤكد دائما على ضرورة ترتيب الخفراء فى البـــلاد ، بل وترتيبهم من بلد الى بلد ليحرسوا الطرقات حفاظا على ســـلامة الرائح والغادى (١٧٤) ٠ وعلى العكس كان اهمـــال تلك التعليمات وعدم الاكتراث بوجـــود الخفراء فى البـــلاد ، يؤدى الى اخافة الســـبل وعبث المفســـدين بالطرقات ، مما كان يؤدى الى توقف التجارة الداخلية والخارجية وما يتبع ذلك من خراب البلاد (١٧٥) ٠

ومهمة خفارة القرى فى ذلك العصر كانت من اختصـــــاص العربان (١٧٦) ، وذلك نظرا لأنهم أصلح بطبيعة الحال للقيام بهذا العمل دون الفلاحين ، نظرا لطبيعة العربان الحربية واســـتعانة المماليك بهم في بعض حروبهم ٠ وان كان هذا لا يعنى أنه لم يوجد من الفلاحين من عمل بالخفارة ، فقد وجد منهم من عمل بهـــا ثم تقلبت به الأحوال ليصبح وزيرا (١٧٧) ٠

وواجبات الخفراء فى ذلك العصر هى واجباتهم فى كل
وهى الحفاظ على الامن ومطاردة المجرمين والبحث عن القتله والخ
على القانون ، وتسليمهم للعدالة (١٧٨) ، وكذلك كان من وا
الخفراء آنذاك حراســــة الحقول والحفاظ على الزروع (٧٦
خصوصا فى أوقات المجاعات ونزول الجوعى الى الحقول جمـــ
ليأكلوا الزرع وهو قائم على عوده .. وهم مسئولون فى ذلك
امام نائـــب الوالى الذى يســـــــاعدونه فى انزال العقو
بالمجرمين (١٨٠) .

وعلى الرغم من عدم ذكر مصــادر العصر المملوكى شيئ
مرتب الخفراء فان مصــادر العصر الأيوبى أوردت أن خفارة ا
الواحدة فى نهاية ذلك العصر فى مصر كانت تقدر بخمسة
درهما فى السنة (١٨١) ، وان كانت هذه القاعدة ليست ثابتة
كل القرى ، نظرا لوجود قطعة أرض مفردة للخفراء فى بعض الق
يرتزقون منها عوضا عن المرتب (١٨٢) ؛ وهذا الأمر مشابه لله
نفسها الوحيدة التى وردت من العصر المملوكى ، عن بلدة
مفردة لخفراء احدى قبائل العربان (١٨٣) ، الذين يبدو أنه
لهم خفارة عدة قرى .

الهـــــوامش

(١) حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين . (القاهرة) . ١٩٩٠ م ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) ابن فضل الله العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، (بيروت) ١٩٨٨ م ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٣ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، (القاهرة) ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ م ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٦ .

(٣) ذلك انه كان يوجد خارج القاهرة فى العصر المملوكى العديد من القرى التى كان يطلق على مجموعها « الضواحى » ونظرا لقربها الشديد من المدينة ، فكثيرا ما اختلط الأمر على البعض الذين اعتبروا هذه القرى جزءا من القاهرة نفسها (لودو فيكودى فارتيما : رحلات فارتيما ، ترجمة د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ » القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٣ .

(٤) ابن شاهين الظاهرى : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك تحقيق بولس راويس ، (باريس) ١٨٩٤ م ، ص ٣٢ .

(٥) أمير « الطبلخاناه » : مرتبة حربية من مراتب أرباب السيف . ويطلق عليه أيضا أمير أربعين ، نظرا لوجود أربعين مملوكا فى خدمته ، وسمى أمير طلبخاناه لأحقيته فى دق الطبول أمام بابه ، كما يفعل للسلطان وأمراء المائة (سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٧٦ م ، ص ٤١٤) .

(٦) يذكر القلقشندى : أن هذه الأعمال تمت فى سلطنة برقوق (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤) ، وهذا خطأ بين ، فمن المعروف أن برقوق لم يتول السلطنة

للمرة الأولى الا فى سنة ٧٨٤ هـ (١٢٨٢ م) . وان كان برقوق فى أثناء هذه الاجراءات « أتبك العسكر » (القائد العام) ومدير المملكة ووصى السلطان المنصور على بن شعبان (٧٧٨ ـ ٧٨٣ هـ / ١٣٧٧ ـ ١٣٨١ م) .

(٧) أمير مائة مقدم ألف أعلى رتبة من مراتب رجال السيف فى العصر المملوكى وهو الأمير الذى من حقه أن يكون فى خدمته مائة مملوك ، كما من حقه أن يقود ألف جندى وقت الحرب من مماليكه وأجناد الحلقة (سعيد عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤١٥) .

(٨) الصيرفى : نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق د. حسن حبشى ، (القاهرة) ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، م ٣ جـ ٤ ، ص ١٩٠ .

(٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٦٥ .

(١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١٣ ، ص ١٨٠ .

(١١) المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ، الجزء الأول والجزء الثانى ، تحقيق د. محمد مصطفى زيادة ، (القاهرة) ١٩٣٦ ـ ١٩٥٨ م ، الجزء الثالث والجزء والرابع ، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، (القاهرة) ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٠٣ ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق ، محمد مصطفى ، (القاهرة) ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٧٢ .

(١٢) العينى : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، (أربعة أجزاء مطبوعة) تحقيق د. محمد محمد أمين ، القاهرة ، القاهرة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ م ، جـ ٣ ، ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(١٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٤٢ .

(١٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ٤٣٠ ـ ٤٤١ .

(١٥) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٧١ .

(١٦) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٥٤ .

(١٧) نفسه ، ق ٢ ، ص ٥٩٢ .

(١٨) السبكى : معيد النعم ومبيد النقم ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٩٣ م ص ٢١ ؛ الأسدى التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار (القاهرة) ١٩٦٨ م ، ص ١٤٧ وما بعدها .

(١٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢٠) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٤ ، ق ٢ . ص ٢٧٤ (مخطوط) ٠

(٢١) المقريزى . السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٣ ، ٨٣١ ٠

(٢٢) المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ١٥٢ : ١٩٣ ٠

(٢٣) « الأستادار » . من وظائف أرباب السيف يتولى صاحبها الاشراف على بيوت السلطان من مطابخ وشراب وحاشية وغلمان وله حرية التصرف فى استدعاء ما يحتاجه كل من فى بيت السلطان من النفقـــات والكساوى . وكذلك المماليك (سيعد عاشور . العصر المماليكى ، ص ٤١١) ٠

(٢٤) المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ . ص ٩٠ ٠

(٢٥) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ٠

(٢٦) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، تحقيق ٠ وليام ببر ، (كاليفورنيـــا) ، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ م . جـ ٣ ، ص ٥٢٧ ٠

(٢٧) ابن اياس : بدائع الزهور : جـ ٤ ، ص ٢ ٠

(٢٨) ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، الجـزءان الرابع والخامس (القاهرة) ١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ ، جـ ٥ ، ص ١٥ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٧ ٠

(٢٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ٣٩٢ ـ ٤٠٦ ٠

(٣٠) ابن حجر : انباء الغمر بأبناء العمر ، (الهند) ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ م ، جـ ٧ ، ص ١٨٨ ٠

(٣١) ابن حجر : أنباء الغمر ، جـ ٤ ، ص ١٢٩ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، (القاهرة) ، ١٩٢٩ ـ ١٩٧٢ م ، جـ ١٦ ، ص ٨٤ ؛ بيرو طافور : رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر ، ترجمة د٠ حسن حبشى ، (القاهرة) ١٩٦٨ م ، ص ٦٠٠

(٣٢) النويرى : نهية الأرب فى فنون الأدب ، ٣١ جزء مطبوع (القاهرة) ١٩٢٨ ـ ١٩٩٢ م ، جـ ٣١ ، ص ١٦٢ ٠

(٣٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٧٨ ٠

(٣٤) الحلبى : تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق ٠ رودلف فسلى ، (القاهرة) ١٩٨٧ م ، ص ١١٢ ٠

Steto : Iqta policy of sultan Baybars 1. orient. volum XXII (Tokyo 1986), p. 88.

(٣٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٦٥ ٠

(٣٦) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، الجزءان الأول والثانى تحقيق د٠ محمد كمال الدين عز الدين على ، (بيروت) ١٩٩٠ ، جـ ٢ ، ص ٢٤٣٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٢٣ ٠

(٣٧) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٢٩١ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ١٧٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٩٢ ٠

(٣٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (القاهرة) ١٩٨٦ م ، ص ٣١ ، وحاشية رقم ٣ من الصفحة نفسها ٠

(٣٩) « الروك » ٠ مصدر للفعل الثلاثى راك ، وهى كلمة قبطية أصلها « روش » ومعناها الحبل ، ثم استعملت للدلالة على قياس الارض وحصرها فى سجلات وتثمينها لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال ، وفقا لدرجة خصوبتها ، ويقابل الروك فى العصر الحديث عملية فك الزمام واعادة تقدير الضرائب من جديد (ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٩٦ ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥ حاشية رقم ٢١) ٠

(٤٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، نشر دار التحرير فى ثلاثة أجزاء عن طبعة بولاق ، (القاهرة) ١٩٦٨ م ، جـ ٣ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ٠

(٤١) ابن الجيعان : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، (بولاق) ١٨٩٨ ، ص ٢٢ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٣ ٠

(٤٢) السخاوى : التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، (بولاق) ١٨٩٦ م ، ص ٤٩ _ ٥٠ ٠

(٤٣) الأدفوى : الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق ، سعيد محمد حسن ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٢٧٧ ؛ ووظيفة « الخازندار » هى الاشراف على الخزائن وما بها من نقد ومتاع (سعيد عاشور ٠ العصر المماليكى ، ص ٤٣٢) ٠

(٤٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٧١٣ (نشر بوبر) ٠

(٤٥) العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٢٤٧ ٠

(٤٦) ابن حجر : أبناء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٢١٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٤٧ ٠

(٤٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ١٨٧ ؛ وحاشية رقم ١ من الصفحة نفسها ٠

(٤٨) الشربينى : هز القحوف في شرح قصيد أبى شادوف . (بولاق ١٢٧٤ هـ ، ص ١٢٣ ٠

(٤٩) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٧١٣ (نشر بوبر)٠

(٥٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٤١٤ ، ٩١٢ ، ٩١٦ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٣١٤ ٠

(٥١) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ١٧ ، ١٨ ؛ الصيرفى : انباء الهصر بأنباء العصر ، تحقيق د٠ حسن حبشى ، (القاهرة) ، ١٩٧٠ ، ص ٤٢٤ ٠

(٥٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٩٦ (نشر دار التحرير) ٠

(٥٣) المقريزى . السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٩ ٠

(٥٤) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، (القاهرة » ١٩٦٨ م ، ص ٣٣٤ ٠

(٥٥) القلقشندى : جـ ١٣ ، ص ٩٦ ٠

(٥٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٢٩ ، ٤٢٥ ؛ العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٤ (نشر القرموط) ٠

(٥٧) الأسدى . التيسير والاعتبار ، ص ٣٣١ ، جـ ٥ ، ص ١٣ ، ٣٢ ٩

(٥٨) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٧٨٤ ٠

(٥٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ، ص ٢٥١ ٠

(٦٠) المقريزى : السلوك جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٣٣٠ ٠

(٦١) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ ٠

(٦٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٢١٢ ٠

(٦٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٤٢١ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(٦٤) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٠٥ .

(٦٥) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ق ١ ؛ انظر أيضا الصيرفى : انبـاء الهصر ، ص ٣٦٥ ؛ أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ، (القاهرة) ١٩٧٩ م ، ص ٢٥ ، ٣١ ، ٦١ .

(٦٦) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المـماليك ، (القاهرة) ، ١٩٧٨ م ، ص ٦٢ .

(٦٧) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٩١ ، ٦٩٢ (نشر بوبر) .

(٦٨) المقريزى . السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٩٤٦ .

(٦٩) العينى « عقد الجمان » ، جـ ٤ « ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤ .

(٧٠) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ٢٥٠ .

(٧١) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٣٠٢ ، ق ٢ ، ص ٣٨٣ ، ٤٠٩ .

(٧٢) ابن دقماق : الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، تحقيق د . محمد كمال الدين عز الدين على ، (بيروت (١٩٨٥ م ، جـ ٢ ، ص ١٦١ .

(٧٣) الصيرفى : « نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٣٥٩ ؛ انبـاء الهصر ، ص ٣٦٧ .

(٧٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٨٣ ، ٤٥ ؛ جـ ٦ ، ص ٥٦ ، جـ ٧ ، ص ٤٦٥ .

(٧٥) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سـلاطين المماليك ، (القاهرة) ١٩٩٢ م ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٧٦) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ؛ العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ (نشر القرموط) ؛ قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، (القاهرة) ١٩٩٧ م . ص ١٥٤ .

(٧٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٤ .

(٧٨) ابن شاهين : زبدة كشف المماليك ، ص ١٢٩ .

(٧٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٤ .

(٨٠) المصدر نفسه ، جـ ٧ ، ص ١٥٨ ٠

(٨١) السخاوى : التبر المسبوك : ص ٢١٥ ، ١٣٦ ٠

(٨٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٤ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ١٠٠ ٠

(٨٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٨٩ ، ٥٩٠ (نشر دار التحرير) ٠

(٨٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٨٦ ٠

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ٩٨ ٠

(٨٦) عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى والزراعة فى مصر الاسلامية ، (القاهرة) ١٩٩٠ م . ص ٤١ ، ٤٢ ٠

(٨٧) الصيرفى : أنباء الهصر ، ص ١٤٥ ٠

(٨٨) ابن تغر بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ٢ ، ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ ٠

(٨٩) هى نفسها قرية « دجصطه » : التى وردت فى قوانين الدواوين من أعمال السمنودية ، وهى نفسها « دجسطة » التى وردت فى التحفة السنية من أعمال الغربية ووردت فى القاموس الجغرافى « ديسط » مركز طلخا محافظة الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٣٥ ؛ ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ٧٦ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ٨٧) ٠

(٩٠) وردت هذه القرية فى قوانين الدواوين باسم « شارمساح » : من اعمال الدقهلية ، وردت بالاسم نفسه أيضا فى التحفة السنية من أعمال الدقهلية ، وهى الآن بهذا الاسم « شرمساح » التابعة لمركز فارسكور محافظة الدقهلية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٥٣ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٥٤ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٢٤٣) ٠

(٩١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٨٩٢ ٠

(٩٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦١٨ ، ٦٤٦ ، ٦٧٨ ، ٨٠٦ ، ٨٠٩ ، ٨٣٤ ، ٨٧٤ ٠

(٩٣) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٨٣٩ ٠

(٩٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٧٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٢٥ ، ٣٧٤ .

(٩٥) حسنين محمد ربيع : النظم المالية ، ص ٤٠ .

(٩٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) .

(٩٧) القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٩٨) السيوطى : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، (بولاق) ١٣٢٧ هـ ، جـ ٢ ، ص ١٩ .

(٩٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٧ : ابن اياس . بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٠٥ .

(١٠٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٦٨ ؛ ص ٦٨ : على ابراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحيرة ، ط ٣ (القاهرة) ١٩٦٧ م ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(١٠١) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٣ ، ٣٤ ؛ والمواريث الحشرية هى مال من يموت وليس له وارث أو له وارث لا يستحق جميع الميراث (القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٤٦٠) .

(١٠٢) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣٠ . ص ٣٠ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٧٤٥ : العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٤٤١ ، الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٤٤١ ؛ الادفوى : الطالع السعيد . ص ٩٧

(١٠٣) حسنين محمد ربيع : النظم المالية ،ص ٨٠ ، ٨١ .

(١٠٤) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٩ .

(١٠٥) النويرى : نهاية الأرب جـ ٨ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(١٠٦) السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٩ .

(١٠٧) النويرى : نهاية الارب . جـ ٣٠ ، ص ٦٥ . ٦٦ .

(١٠٨) المصدر نفسه ، جـ ٣٠ ، ص ١١٧ ـ ١١٩ .

(١٠٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ .

(١١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١١ ، ص ١٧٤ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٦٦٨ .

(١١١) ابن حبيب : تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه ، تحقيق د· محمد محمد أمين ، (القاهرة) ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ، م جـ ١ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ ·

(١١٢) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٢٢٣ ·

(١١٣) ابن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الامصار وعجائب الأسفار (المشهور برحلة ابن بطوطة) ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٢٨ ؛ ابن اياس . بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ ؛ عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ م ، جـ ١ ، ص ٨٧ ·

(١١٤) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٩ ·

(١١٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٢٧ ·

(١١٦) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ـ عصر سلاطين المماليك ـ (القاهرة) ١٩٩٤ م ، ص ٦٦ ·

(١١٧) يذكر المقريزى فى حوادث سنة ٧٣٧ هـ (١٣٣٧ م) أنه كان لعمل البهنساوية محتسب ، وينبه الدكتور محمد مصطفى زيادة الى أهمية هذه المعلومة التى وردت عن محتسب الولاية نظرا لقلة المعلومات الموجودة عن الحسبة فى الأقاليم ، ويعتبر ذلك شيئا جديدا ، ويدعو الى الاعتقاد بأنه كان لكل ولاية فى ذلك العصر محتسب ، وهذا مما يجدر الالتفات اليه (المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٠٨ ، وحاشية رقم ٥) ·

(١١٨) ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ ٦ ، ص ٢٦١ ·

(١١٩) ابن الاخوة · معالم القربة فى أحكام الحسبه ، (كمبردج) ١٩٣٧ م ص ٨٠ ، ٨١ ·

(١٢٠) انظر عن هذه المهام بالتفصيل « الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق د· السيد الباز العرينى : (القاهرة) ١٩٤٦ م · ص ١١ وما بعدها ·

(١٢١) أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة ، ص ١١٧ وما بعدها ·

(١٢٢) السيد الباز العرينى : الحسبة والمحتسبون فى مصر المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث ، (١٩٥٠ م) ، ص ١٥٧ ·

(١٢٣) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ م ، (القاهرة) ١٩٩٤ م ، المقدمة بقلم : أحمد رامى، وأحمد لطفى السيد ، ق ١ ، ص ٥ ·

(١٢٤) المقريزى : البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، تحقيق د. عبد المجيد عابدين ، (الاسكندريه) ١٩٨٩ م ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ٦١١ .

(١٢٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٢ ، ص ٢٧٩ .

(١٢٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٨٤ . و « صندفا » كانت قرية مقابلة لمدينة المحلة الكبرى وردت فى قوانين الدواوين باسم « سندفا » ، الاسم نفسه فى التحفة السنية ، وقد اندثرت هذه القرية واضيف زمامها الى مدينة المحلة الكبرى سنة ١٢٦٠ هـ (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٨ ، ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٨١ ، محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ١٧) .

(١٢٧) الشربينى : هز القحوف ، ص ٩٤ ـ ٩٦ .

(١٢٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ٢١ ، ٢٥ .

(١٢٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٤٦١ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ١٢٣ .

(١٣٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٨٢ .

(١٣١) النابلسى : تاريخ الفيوم وبلاده ، (بيروت ١٩٧٤ م ، ص ٢٣ .

(١٣٢) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ ؛ ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٠ .

(١٣٣) Sato : the Evolution of the Iqata system under the Mamluk - An Analysis of al-Rowk al-Husami and Al-riwk al-Nasiri, Memoirs of the research Deepartment of tuyo Banko, No 37. Tokyo, 1979), p. 110.

(١٣٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة : جـ ٩ ، ص ٤٣ .

(١٣٥) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ١١٣ .

(١٣٦) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٨٣ ، ١٤٢ .

(١٣٧) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ١٨٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٠٦ .

(١٣٨) وردت هذه القرية فى قوانين الدواوين باسم « سقط تراب » من أعمال السمنودية ، وفى التحفة السنية باسم « سفط أبى تراب » من أعمال الغربية ، وهى حاليا تعرف باسم « سفط تراب » تابعة لمركز المحلة الكبرى محافظة

الغربية (ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١٤٨ ؛ ابن الجيعـان · التحفة السنية ، ص ٨٠ ؛ محمد رمزى : القـاموس الجغـرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ٢١ ـ ٢٣) ·

(١٣٩) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٥٤٠ : و « ابشية الملق » هى قرية « أبشاواى الملق » الحالية التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية وقد وردت هذه القرية فى قوانين الدواوين باسم « أبشوية » من الأعمان الغربية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « أبشوية الملق » من الأعمـال الغربيه أيضا (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٩٠ ؛ ابن الجيعان ك التحفة السنية ، ص ٤٦ ؛ محمد رمزى . القاموس الجغرافى . ق ٢ ، جـ ٢ ص ٩٥) ·

(١٤٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ·

(١٤١) ابن مماتى : قوانين الدواوين . تحقيق ، عزيز سوريال عطية ، (القاهرة) ١٩٩١ م ، ص ٢٧٨ ·

(١٤٢) المقريزى : المواعظ والاعتبـار ، جـ ٢ ، ص ٩٥٤ ، ٩٩٥ (نشر دار التحرير) ·

(١٤٣) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ ·

(١٤٤) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٢٩ ·

(١٤٥) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٦٨٤ ·

(١٤٦) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٩١ ، ١٠٠ ·

(١٤٧) ابن مماتى : قوانين الدراوين ، ص ٣٠٥ ·

(١٤٨) المقريزى : المواعظ والاعتبـار ، جـ ١ ، ص ١٦٢ (نشر دار التحرير) ؛
Sato : the Evolution of the Iqta .., p. 110.

(١٤٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٤٩ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ٤٣ ؛
Sato : the Evolution of the igta ..., p. 110.

(١٥٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ·

(١٥١) السخاوى : التبر المسبوك ١١٠ ، ١١١ ·

(١٥٢) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٤ ؛ وقد ترجم «الادفوى» للكثير من مشاهير اقليم الصعيد الأعلى (من اخميم الى اسوان) ممن تولوا قضاء القرى ، ونستطيع من خلال هذه التراجم ان نتبع أخبار قضاة القرى الذين وجدنا أن عملهم لم يقتصر فقط على القضاء ، بل وجدنا منهم من يستأجر أراضي المقطعيين لزراعتها (الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٦٠) ٠

(١٥٣) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٤ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٤٤ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٠ ٠

(١٥٤) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٥٤ ٠

(١٥٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٨٦ ٠

(١٥٦) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٢٤ (نشر بوبر) ٠

(١٥٧) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ٠

(١٥٨) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٤٠ ، ٤١ ٠

(١٥٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ٢٢١ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(١٦٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) ٠

(١٦١) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٤٣ ٠

(١٦٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ ٠

(١٦٣) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٦ ، ١٧ ٠

(١٦٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ٢١١ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(١٦٥) الشربينى : هز القحوف ، ص ٤٠ ، ٤١ ٠

(١٦٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ؛ جـ ١٤ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ٠

(١٦٧) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، جـ ١ ، ص ١٠٠ ٠

(١٦٨) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ٠

(١٦٩) Sato : the Evolution of the Igta ..., p. 110.

(١٧٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ٠

(١٧١) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٤ ٠

(١٧٢) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٩ ٠

(١٧٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣ ٠

(١٧٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٥٩ ٠

(١٧٥) الأسدى ، التيسير والاعتبار ، ص ٨٣ ، ٨٤ ٠

(١٧٦) النابلسى ، تاريخ الفيوم ، ص ٤٦ ، المقريزى ، البيان والاعراب ص ٢٠ ، ٢١ ٠

(١٧٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ص ٢٤٠ ــ ٢٤٢ ٠

(١٧٨) المقريزى ، السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ص ٥٢٥ ٠

(١٧٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٦٦ : المقريزى اغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق د٠ محمد مصطفى زيادة ود٠ جمال الدين الشيال (القاهرة) ، ١٩٤ م ، ص ٣٦ ٠

(١٨٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٩٢ ٠

(١٨١) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٣١ وما بعدها ٠

(١٨٢) المصدر نفسه : ص ٧١ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ٠

(١٨٣) ابن الجيعان ، التحفة السنية ، ص ٧ ٠



الفصل الثاني

حيازة الأراضي الزراعيـة

اراضي الدواوين (أراضي في حيـازة ديوان الوزارة ـ أراضي في حيازة ديوان الخاص • أراضي في حيازة ديوان المفرد • أراضي في حيـازة ديوان الذخيرة) ـ أراضي الاقطاعات (اقطاع أمراء المائة • اقطاع أمراء الطبلخاناه اقطاع أمراء العشرات • اقطاع أمراء الخمسات ـ اقطاع أجناد الحلقة • اقطـاع مماليك الأمـراء • اقطـاع العـربان) ـ أراضي الأوقاف (الأوقاف الحكميـة • الأوقـاف الشخصـية) ـ أراضي الرزق (الرزق الأحباسية • الرزق الجيشية) ـ أراضي في حيـازة فئات أخرى ـ أراضي التمليك •

يفهم ممـا أورده « المقـريزى » و « ابن اياس » (١) ، وغيرهما مما هو متداول في مصادر العصر المملوكي أن أراضي مصر الزراعية قسمت من حيث الحيازة الى ستة أقسام هي :

ـ أراضي في حيازة الدواوين •

- اراضى الافطاعات •
- أراضى الأوقاف •
- أراضى الرزق •
- أراضى فى حيازة فئات أخرى •
- أراضى التمليك •

ولم يكن هذا التقسيم نظاما جامدا لايتغير ، أو أن هناك حددوا فاصلة بين كل نوع وآخر ، فكثيرا ماتكون الأرض بيد مقطع ثم تتحول الى ملك حر أو وقف ، أو يحدث العكس • فعلى سبيل المثال كانت بلدة « شبرى تنى » من أعمال الغربية للمقطعين ثم تحولت الى ملك ووقف (٢) • هذا بالاضافة الى أنه لم يكن هناك حد فاصل بين أى نوع من أنواع الحيازات ونوع آخر ، بل ان أكثر من نوع وجد مع بعض البعض فى قرية واحدة ، فنجد كل - أو معظم - أنواع الحيازات توجد داخل بلدة « ديسة بنى عبيد » من أعمال الدقهلية والتى كانت باسم المقطعين والعربان وأوقاف ورزق جيشية وأحباسية وأملاك فى وقت واحد (٣) •

على أنه الصفه الغالبه على حيازة الأرض فى العصر المملوكى حتى النصف الأول من القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى ، كانت الصفة الافطاعية والتى شملت أراضى الدواوين واقطاعات المماليك والعربان ، مع وجود أنواع الحيازات الأخرى ولكن بنسب قليلة (٤) ، وان كانت هذه النسب لم تعد تعبر عن الواقع فيما بعد (٥) •

ولم يكن الاقطاع الذى صبغ الحياة الاقتصادية فى العصر المملوكى من ابتكار العصر نفسه ، بل مر بعدة مراحل الى أن وصل

الى الشكل الذى عرف فى الدولة المملوكية ، التى نضج فيها نظام الاقطاع حتى أصبحت أشهر دولة اقطاعية فى العصور الوسطى (٦) .
والمعروف ان الاقطاع سواء كان أرضا أم غيرها ، كان يمنح نظير خدمة يؤديها المقطع للدولة ، وأجل هذه الخدمات هى الخدمة الحربية التي كانت أساس الاقطاع فى ذلك العصر (٧) ، وكان أســـاس الاقطاعات آنذاك هو الأرض الزراعية ، فيقول « القلقشندى » : « ... والاقطاعات فى هذه المملكة تجرى على الأمراء والجند ، وعامة اقطاعاتهم بلادا وأرضها » (٨) ، حقيقة شهدت مصر أنواعا أخرى من الاقطاعات فى عصر المماليك مثل اقطاع الضرائب وغيرها ، الا أن الناصر « محمـــد بن قلاوون » فى سلطنته الثالثـــة والأخـيرة (٧٠٩ ـ ٧٤١ هـ / ١٣١٠ ـ ١٣٤١ م) قام بالغاء ذلك حين راك البلاد سـنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) ، واقتصرت الاقطـــاعات على الأراضى الزراعية .

وكانت القرية هى وحدة التوزيع الاقطاعى ، حيث بلغ متوسط اقطاع الأمير مابين قرية وعشر قرى ، فى حين يتراوح اقطاع المملوك السلطانى ما بين قرية ونصف قرية وربما أقل ، ثم يليهم أجنـــاد الحلقة الذين يشترك الجماعة منهم فى القرية الواحـــدة بحسب مقدارها وحال مقطعيها (٩) ، ويشبه أجناد الحلقة فى نصيبهم من حيازة الأراضى ، المقطعون من العربان أرباب الأدارك وملتزمى خيل البريد (١٠) . أما أنواع الحيازة فكانت على النحو التالى :

أولا : أراضى الدواوين .

١ ـ أراض فى حيازة ديوان الوزارة .

وأول هذه الدواوين وأقدمها هو ديوان االوزارة . الذى كان يتبع الوزير ، الذى كانت اختصاصاته فى العصر المملوكى حتى

الغاء الوزارة على يد الناصر « محمــــد بن قلاوون » سنة ٧٢٧ هـ (١٣٢٧ م) ، هى تحصيل الأموال وصرف النفقات المرتبـــة على الدولة ، بالاضافة الى بعض مهام ادارية أخرى (١١) ٠

لذلك كان بحوزة ديوان الوزارة مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فوجدنا عملين كاملين من أعمال ديار مصر فى حيازة هذا الديوان ، أولهما : عمل الجيزة ، والثانى : عمل منفلوط ، بالاضافة الى العديد من البلاد التى كانت موزعة فى أعمال الوجهين القبلى والبحرى ، وان كانت فى الوجه القبلى أكثر (١٢) ٠ وكان للوزارة من هذه الأراضى التى كان يطلق عليها أيضـــا « أراضى الدولة » متحصل ما بين نقد يحمل لبيت المال ، وغلة من قمح وشعير تحمل الى الأهـــراء السلطانيـــة فى القـــاهرة ومصر (الفسطاط) والاسكندرية (١٣) ٠

أما الالتزامات التى كانت مقررة على متحصل هذه الأراضى — بالاضـــافة الى موارد الوزاره من « المكوس »(الضرائب غـــير الشرعية) وبعض جهات الدخل الأخرى التى اختص بها الوزير — فقد تمثلت فى النفقة على احتياجات الدولة ، كما كان على الوزير أن يطلق « الاطلاقات » وهى عبارة عن حصص من البرسيم توزع على الأمراء ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر عوضا عن العليقة التى تلتزم بيا الوزارة طوال السنة ٠ بالاضافة الى الرواتب المقررة على الوزارة لأرباب القلم ، والكثير من الفقراء والأيتام وغيرهم من المستحقين للصدقات التى يتناولونها شهريا ، هذا غير ما هو مقرر على ديوان الوزارة من اللحم يوميا لمن يعمل فى العاصمة من موظفى الدولة ، فضلا عن اللحم الذى يصرف كل يوم للماليك السلطانية ، والذى قدر سنة ٨٥٩ هـ (١٤٥٥ م) بثمانية عشر ألف رطل ، غير النقود التى تعطى لبعض المماليك عوضا عن المرتب لهم من اللحم (١٤) ٠

ولكن منذ أن ألغيت الوزارة ، وأنشيء ديوان الخاص الذى يرأسه ناظر الخاص ، والذى حل محل الوزير ، بدأ الخلل يتطرق الى ديوان الوزارة تبعـــا لنقص مساحة الأراضى الزراعيـــة التى يحوزها ، وهو الأمــر الذى ازداد عن الحد فى الدولة المملوكيـــة الثانية ، حتى أصـــبح أنقاص أراضى الوزارة ســـنة من سنن الدولة (١٥) ، وذلك بسبب الاهتمام بزيادة مساحة أراضى الدواوين المستجدة ـ التى سنتكلم عنها بعد قليل ـ هذا بالاضافة الى ماحدث من تكالب الأمراء على البقية الباقية من بلاد الوزارة ليحموها (١٦) . ويستأجرونها لأنفسهم بأقل من النصف مما هو مستحق عليها من الخراج .

وكان من أثر هذا كله أن قل حاصـــل ديوان الوزارة التى أعيدت مرة أخرى بعد وفاة الناصر « محمد بن قلاوون » ، مما كان يدفع الوزراء الى توفير الالتزامات ـ التى ظلت مفروضـــة على ديوانهم ـ بالأساليب المشروعة وغير المشروعة . فنجد كثيرا من الوزراء يقطعون العديد من المرتبات المقررة على ديوانهم ، بما فى ذلك اللحم المرتب للمماليك السلطانية ، مما كان يعرض الوزراء الى الضرب وكثير من الاذى من قبل المماليك ، وهو الأمر الذى فاق الحد فى أواخر الدولة (١٧) .

غير أن ديوان الوزارة شـهد حالات قليلة تمت فيها اضافة بلدة أو بعض الأراضى الزراعية من المحلولات (وهى الأراضى التى بدون مقطع) . تقوية للوزارة على كلفة الدولة (١٨) . ومع ذلك وجدنا بعض من يكلفهم السلطان بمنصب الوزارة يشترط عليه ـ بعد تمنعه عن القبول ـ أن يعيد الأراضى التى خرجت عن الوزارة لقلة متحصلها ، وخراب البلاد المتبقية لها (١٩) . لكن ذلك لم ينفع الوزارة فى شيء ، ولم يمنع ذلك من تناقص البلاد التى فى حيازتها

تناقصـــا دفع « القلقشندى » الى القول عن بلاد الوزارة : ... ولكنها تناقصت فى هذا الزمن حتى لم يبق فيها الا بعض بلاد بالوجه القبلى » ، وهذا القول ينطبق تماما على الواقع ، فلم نجد من قرى مصر المفردة للوزارة فى عهد السلطان الأشرف « قايتباى » (٨٧٣ هـ ـ ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ ـ ١٤٩٦ م) سوى خمس وعشرين قرية بعضـها بحكم النصف وربما أقل (٢٠) .

وعن الادارة الاقطاعية لهذه الأراضى ، فقد خضعت لاشراف الوزير مباشرة ، الذى كان له العديد من المباشرين المتحدثين فى هذه الجهات يتولون ادارتها نيابة عنه (٢١) .

٢ ـ أراض فى حيازة ديوان الخاص

أنشأ الناصر « محمد بن قلاوون » ، « ديوان الخاص » فى سنة ٧٢٧ هـ (١٣٢٧ م) ـ كما ذكرنا ـ بعد أن ألغى الوزارة ، وأفرد للديوان الجديد ناظرا عرف باسم « ناظر الخاص » (٢٢) ، له أن يعين بنفسه موظفين لمعاونته فى ادارة الديوان ، من « شادين ومستوفين ومباشرين بالجهـــات ، ونحـو ذلك مما لايســـع استيعابه » (٢٣) .

وأراضى الخاص السلطانى . هى الاقطاع الذى يحوزة السلطان بوصفه سلطانا ، وهو اقطاع استغلال مثل باقى الاقطاعات يتسلمه السلطان الجديد بمجـرد زوال السلطان الذى قبله . وقد تـوزع الخاص السلطانى فى أقاليم مصر المختلفة ، وان كانت العادة أن السلطان يختار لنفسه أجود الأراضى (٢٤) ، كما فعـل السلطان المنصـور « حسـام الدين لاجين (٦٩٦ ـ ٦٩٨ هـ / ١٢٩٧ ـ ١٢٩٩ م) فى الروك الذى اجراه سنة ٦٩٧ هـ (١٢٩٨ م) ، وكما فعل الناصر « محمد بن قلاوون » فى الروك الذى أجراه سنة ٧١٥ هـ

(١٣١٥ م) ، وان كان قد زاد ديوان الخاص الكثير من البلاد ليصبح الخاص السلطـــانى فى هذا الروك الأخــير ، عشرة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا هى جميع أراضى مصر الزراعية ، خارجا بذلك عن القاعدة القديمة التى سار عليها جميع من راك البلاد (٢٥) وهى أن خاص السلطان يكون ١/٦ خراج أراضى مصر ، بمعنى أن الأراضى التى يحوزها لاتزيد على أربعة قراريط .

وقد تكون الخاص السلطانى فى العصر المملوكى من أراضى أعمال إخميم ومنفلوط والجيزة ، وهذين العملين الأخيرين كانا كما ذكرنا ضمن أراضى ديوان الوزارة ، ولكنهما نقلا الى حيازة ديوان الخاص حينما ألغى الناصر « محمد » الوزارة (٢٦) ، كذلك حاز ديوان الخاص مجموعة كبيرة من القرى فى الوجهين القبلى والبحرى ، حتى أن عمل منفلوط كان ملحقا به للخاص السلطانى نيف وثلاثون قرية من أعمال الأسيوطية ، وهى القـــرى التى عرفت باســـم « القرى السلطانية » (٢٧) .

وكان متحصل بلاد الخاص السلطانى من مال وغلال يذهب الى الأهراء السلطانية وخزانة السلطان ، للنفقة على الرواتب المقررة على ديوان الخاص ، بالاضافة الى نفقة المماليك السلطانية ، وما يقدم لهم من الأضحيات والكسوة فى العيدين ـ وذلك قبل انشـــاء الديوان المفرد فى عهد برقوق ـ ، وأيضا الكساوى والخلع التى كانت تخلع على الأمراء ، بالاضـــافة الى كساوى حـريم السلطان وما يجرى مجرى ذلك (٢٨) .

وفى الحقيقة لم تكن أراضى الخاص قطعة ثابتة لم تتغير طوال العصر ففى بعض الأحيان كان السلطان يضيف الى خاصه قطع من أراضى الأمراء الذين يستكثر عليهم اقطاعهم ، كما نجد أن بعض

السـلاطين ينتهزون فرصة وجود اقطاعات محلولة ليضموهـا الى ديوان الخاص (٢٩) ٠

لكن يجب ألا نفهـم أن أراضي ديـوان الخـاص كانت فى ازدياد ، فالواقع ان أراضى هذا الديوان كانت فى نقصان دائم ، فكثيرا من قرى هذا الديوان توزعت ما بين أملاك ووقف ، واقطاعات خصوصا للماليك السلطانية الذين حازوها عوضا عن الرواتب ، كما حاول سلاطين الدولة الثانية ارضـاء كبـار الأمراء بمنحهم الأراضى الواسعة زيادة على اقطاعهم بدليل ما نجده من تحول ثلاث قرى من بـلاد الخاص السلطـانى ـ وهو الديوان الذى يستطيع السـلطان أن يتصرف فيه بحرية ـ فى عهد السـلطان الأشرف « قايتباى » الى حيازة الأمير « يشبك الدوادر » (٣٠) الرجل الثانى فى الدولة آنذاك ٠ كذلك كان لتأثيث الديوان المفرد فى بداية الدولة المملوكية الثانية ، أثر كبير فى نقص الأراضى التى يحوزها ديوان الخاص ٠ هذا فضلا عن تناقص قرى هذا الديوان ضمن التناقص العام فى عدد قرى مصر فى الدولة المملوكية الثانية تبعا للخراب الذى شهدته البلاد (٣١) كل ذلك أدى الى تقلص حجم بلاد الخاص السلطانى على خريطة الأراضى المصرية فى أواخر العصر المملوكى حتى صارت القرى الموجودة فى حيـازة هذا الديوان لاتتجـاوز خمس عشرة قرية (٣٢) ٠

٣ ـ أراض فى حيازة الديوان المفرد ٠

أنشىء « ديـوان المفرد » سـنة ٧٨٨ هـ (١٣٨٦ م) ٠ حينما أفـرد السلطـان الظاهر « برقوق » (٧٨٤ ـ ٧٩١ هـ / ١٣٨٢ ـ ١٣٨٩ م ثم ٧٩٢ ـ ٨٠١ هـ / ١٣٩٠ ـ ١٣٩٩ م) اقطاعه قبل أن يتسلطن ، للنفقة على المماليك السلطانية (٣٣) ، ثم أضاف اليه العديد من البلاد ، وجعل مرجعه الى « الأستادار » الذى صار له

التصرف فى جميع بلاد الديوان ، ثم زادت سلطته فيما بعد حتى أصبح له التصرف فى غالب أقاليم الديار المصرية (٣٤) ، وكان أعوان الاستادار في ادارة بلاد الديوان هم ، « ناظر الفرد الشريف »، بالاضافة الى العديد من النظار والشادين والشهود والكتاب والمباشرين بجهات المفرد (٣٥) ٠

وكان مايتحصل من البلدان الجارية بديوان المفرد ، وغيرها من جهات الرسوم المقررة على الكشاف والولاة ـ كما مر بنا ـ ينفق على المماليك السلطانية الذين يشكلون أحد أضلاع مثلث عسكر الجيش المصرى ، المكون منهم ومن أجناد الحلقة بالاضافة الى مماليك الأمراء ٠ فقد كان للمماليك السلطانية « جوامك » (٣٦) من نفقة نقدية وعليق وكسوة تصرف شهريا (٣٧) ، قدرت فى سنة ٨٦٩ هـ (١٤٦٥ م) بأربعين ألف دينار ، هذا بخلاف ما هو مرتب على الديوان لعامل السكر والطواحين السلطانية ، بالاضافة الى جوامك كتاب الديوان (٣٨) ، فضلا عن نفقة شهرية كانت تصرف للكثير ممن تسللوا الى هذا الديوان من الأيتام ٠

ولما كان المماليك السلطانية موجودين منذ قيام الدولة المملوكية ، بل ومن قبلها ، فلنا أن نجيب عن السؤال القائل : من أين كان ينفق على المماليك السلطانية قبل انشاء الديوان المفرد ؟ ، بالقول : بأن ذلك كان من ديوان الخاص السلطانى (٣٩) ٠ وهذا الأمر يطرح سؤلا آخر : ما هو الدافع وراء استحداث « برقوق » للديوان المفرد ، مادام أن ديوان الخاص يتكفل بالنفقة على المماليك السلطانية ؟ لذلك فاننا نرجح أن الذى دفع « برقوق » الى هذا العمل هو تحمل ديوان الخاص النفقة على جهات أخرى غير المماليك السلطانية ـ كما مر بنا ـ وهو ما جعله يفرد ديوانا خاصا مسئولا عن توفير الأموال للنفقة على المماليك السلطانية فقط . بعد ما رأى

من خطورة تمردهم على السلاطين وكبار الأمراء في نهاية الدولة المملوكية الأولى • أو أنه أراد أن يفصل جهة النفقة على المماليك السلطانية ، عن جهة النفقة على احتياجات السلطان الخاصة ! ومع أن المماليك السلطانية كانوا في الأساس أرباب جوامك ، الا أن هذا لم يمنعهم من حيازة الاقطاعات سواء في الدولة الأولى أو الثانية (٤٠) • ولم يكن في ذلك ضرر مادامت أراضي المفرد ذهبت للمماليك السلطانية أنفسهم ، ولكن في بعض الأحيان كان السلطان ينعم على بعض المقربين ممن لايستحقون بالاقطاعات الكبيرة من ديوان المفرد (٤١) •

وبالرغم من ذلك كان الديوان المفرد على العكس من ديواني الوزارة والخاص ، فقد كان جاذبا للأراضي وليس طاردا حيث أضاف السلاطين الاقطاعات المحلولة لهذا الديوان بشكل أكبر مما حدث في الدواوين الأخرى (٤٢) ، وذلك تمشيا مع سياستهم في الاهتمام بالديوان المستجد على حساب الدواوين الأخرى • وكذلك نظرا للزيادة المستمرة لمقدار جوامك المماليك السلطانية تبعا للغش المعاملات النقدية ، وما تبعه من غلاء الأسعار بالاضافة الى شره المماليك السلطانية للمال ، وبخاصة « المماليك الجلبان » (٤٣) مما كان يدفع السلاطين الى العمل المستمر على توفير جوامك المماليك وغيرهم من المرتبين على الديوان ، بادخال المزيد من البلاد الى ديوان المفرد •

ولكن هل أدى ذلك الى حل المشكلة ؟! فالواقع أن ديوان المفرد منذ أن أنشيء وهو في عجز دائم عن سد ما عليه من التزامات ، ولم تنجح دائما الحلول التي قدمت لسير الأمور كما ينبغي ، مثل مساعدة السلاطين المستمرة بمد الديوان بمبالغ من مال الخزانة ، بالاضافة الى السلف القروض من « ديوان الذخيرة » ، فمع ذلك

ظنت الميزانيات التى تعمل للديوان المفرد ، يعل فيها المتحصل عن المنصرف بقدر هائل (٤٤) ، وظل الأستادار لايستطيع سد جوامك المماليك السلطانيــــه ، مما كان يعرض الاســـتادارية لأذى المماليك (٤٥) • على أن أهم الأســـباب التى أدت الى عجز الديوان المفرد عن سد متطلباته ، كان سوء تقـــدير الاستادارية ، الذين اعتقدوا أن فرض المغارم الكثيرة على الفلاحين فى بلاد الدواوين ، سوف يعوض عجز الميزانية ، لكن النتيجة كانت عكسية عندما أتت بالمزيد من خراب بلاد الديوان (٤٦) ، ولذلك كان بعض رجال الدولة يضعون بعض الحلول للنهوض ببلاد المفرد ، بأن توزع على مباشرى الديوان وغيرهم ليعمروها ، كما حدث سنة ٨٣٥ هـ (١٤٣٢ م) • ولكن ياترى هل نجحت الدولة ؟ ، أم أن الوقت كان قد فات ؟!

٤ ـ أراضى فى حيازة ديوان الذخيرة •

أما « ديوان الذخيرة » وهو أجل الدواوين ، فكان يحوز البلاد مثل الدواوين السابقة (٤٧) • وله متحصل من مال وغلال توضع فى « شون » خاصة به (٤٨) ، وهذا الديوان الموروث عن الدولة الأيوبية ، كان مختصا بتسليح المماليك السلطانية وأجناد الحلقة فى الجيش المملوكى ، بالاضافة الى الهدايا الحربية التى كان يخرجها السلطان لأمرائه •

وكان المختص بادارة هذا الديوان « أستادار الذخيرة » (٤٩) ، بالاضافة الى وجود ناظر للديوان يعاونه العديد من المباشرين (٥٠) •

ومثل الدواوين الأخرى تعرضت أراضى ديوان الذخيرة للانقاص بمنح الاقطاعات منها (٥١) ، كما تعرضت أيضا للزيادة باضـــافة المحلولات اليها (٥٢) ، ومع ذلك ظل حال ديوان الذخيرة أفضـــل بكثير من غيره من الدواوين الأخرى حتى نهاية الدولة • حيث وجدنا

الديوان المفرد دائم السلف والقروض من ديوان الذخيرة ، كما كان مرتبا للمفرد على الذخيرة مبلغا معينا من المال شهـــريا مساعدة له للنفقة على المماليك السلطانية (٥٤) ، ولعل السبب فى ذلك هو اقتصار مهمة ديوان الذخيرة ، على شراء السلاح وتوفيره للجيش ، وامكانية تأجيل ذلك خاصة فى أوقات السلم ، مما جعل به متوفرا يمكن أن يقرض لصالح الديوان المفرد ، كما أن اختصاص الديوان المفرد بجوامك المماليك ، واختصـــاص ديوان الذخـــيرة بتوفير الأسلحة لهم ، قرب المسافة بينهما وجعلهما يتحملان معا مسئولية النفقة على المماليك السلطانية •

ثانيا : أراضى الاقطاعات •

والنوع الثانى من أنواع حيازة الأرض فى العصر المملوكى ، هو حيازة الاقطاعات الحربية ، وهو النظام الذى ، ورثه المماليك عن سادتهم الأيوبيين ثم طوروه ، ومؤداه أن يمنح الأمير اقطاعا يتعيش من ريعه بمثابة دخل ثابت بالاضافة الى تجهيز نفسه ومماليكه وقت الحرب ، وبمعنى آخر بدلا من أن تجمع الدولة الخراج من الأراضى الزراعية ، ثم تدفع المرتبات للجند من بيت المال ، وزعت تلك الأراضى على الأمراء والجند حسب خراجها بمقدار مرتباتهم ، وهذا ما يؤكده أن الاقطاع فى ذلك العصر لم يكن « اقطاع رقبة » أى أن يكون لصاحبه حق امتلاكه ، وانما كان اقطاع استغلال بمعنى أن يستغله المقطع مادام يؤدى الواجبات المفروضة عليه ، أو بمدة معينة متفق عليها ، أو مدى الحياة ، ثم يئول للدولة مرة أخرى ، وهو ما عرف باقطاع « الارتفاق » ، الذى كان هو الســـائد آنذاك • وعلى ذلك لم يكن لأولاد المقطع حق ارث الاقطاعات ، فاذا حدث وورث الجندى أباه ، فانه لايرث غير حق استغلال ، وليس له أن يملك الرقبة •

ومع ان المماليك أقطعوا موارد أخرى بجوار الأراضي الزراعية ، مثل المكوس (الضرائب غير الشرعية) ، الا أن الناصر « محمد بن قلاوون » ألغي ذلك ، حينما راك البلاد ، وجعل الاقطاعات في مصر مقتصرة على الأراضي دون سواها « فصارت الاقطاعات كلها بلادا » (٥٥) ، مما زاد من دور الأراضي الزراعية على مسرح أحداث العصر ، وبالتالى دور القرية ٠

وعن نسب توزيع الأرض بين السلطان وأمرائه والمماليك . فالعادة أن يختص السلطان بأربعة قرراريط من مجموع أربعة وعشرين قيراطا للكلف والرواتب وغيرها ، على حين جعل عشرة قراريط للأمراء ومماليكهم بالاضافة الى المنح والزيادات وأما العشرة الباقية فهى للتوزيع بين الأجناد (٥٦) ، وان كنا نعلم أن الناصر خصص للسلطان فى الروك عشرة قراريط من الأربعة والعشرين ٠

١ ــ اقطاع أمراء المائة ٠

« أمير مائة » وجمعها « أمراء المئات » ، هى أعلى رتب أمراء الجيش فى العصر المملوكي ، وكان هؤلاء ينقسمون الى « خاصكية » أى المقربين من السلطان والمختصين به ، وعكسهم « الخرجية » ، وفى بداية الدولة كانت « عبرة » خراج اقطاعات الخرجية ثمانين ألف دينار وما حولها (٥٧) ٠

ولكن فى الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) تقرر أن تكون « عبرة » اقطاع أمير المائة من الخاصكية مائة ألف دينار جيشية عنها ألف ألف درهم فى السنة ، بما فى ذلك ثمن الغلال التى يتناولها عينا من الاقطاع ، على أن يحسب له كل اردب من القمح بعشرين درهما ، وباقى الحبوب بعشرة دراهم ٠ كما تقرر أن يكون متحصل اقطاع أمراء الخرجية خمسة وثمانين ألف دينار سنويا ،

عبنها تمانماية وخمسون الف درهم ، وقوم عليهم القمح والحبوب بالثمن المتقدم (٥٨) ، على أن هذه المقادير لم تكن ثابتة طوال العصر ، فمن الثابت أن هذه العبرات كانت آخذة فى النقصان كلما كان عمر الدولة آخذا فى الزيادة ٠

ولم يكن محددا لكل أمير من امراء المئات عددا معينا من القرى، فمتوسط اقطاع الأمير تراوح بين قرية وعشر قرى ، فليست العبرة بعدد القرى التى يحوزها ، وانما العبرة بمتحصلها ، فنجد مثلا ان اقطاع أحد أمراء المئـات ، تكون من قريتين فقط هما « نـاى » و « طنان » (٥٩) ٠ فى حين أننا نجد أن اقطاع أمير آخر ينقص ثلاث قرى دفعة واحدة (٦٠) ٠ وذلك نظرا الى أن خراج الاقطاعات مع أنه كان محددا بحد أدنى ، الا أنه تفاوت ما بين الأمراء أنفسهم (٦١) ، ولعل زيادة بعض السلاطين لأمراء المئات قرية أو قريتين أو انقاص اقطاعاتهـم قرية أو قريتين (٦٢) ، هو الذى يفسر هذا التفـاوت فى اقطاعات الامرة الواحدة ٠

والذى استقر عليـه الأمر فى الديـار المصرية منذ الروك الناصرى ، هو أن يكون عدد أمراء المائة أربعة وعشرين أميرا ، وظل الحال كذلك الى آخر عهد السلطان الأشرف «شعبان بن حسين» (٧٨٣ هـ / ١٣٨١ م) ثم تناقص هذا العدد وصـار ما بين الثمانيـة عشرة والعشرين ــ بل قل عن ذلك فيما بعد ــ ويرجع « القلقشندى » السبب فى ذلك الى اسـتجداد الظاهر « برقوق » للديوان المفرد ، وما خصصه له من الأراضى ، مما أدى الى نقصان عدد أمراء المئات (٦٣) ، وهذا القول ينطبق على سياسة « برقوق » التى اتبعهـا فى توفير اقطاعات أمراء المئـات ليضمها للديـوان المفرد (٦٤) ٠ واذا كان عدد أمراء المئات زادت فى نهاية الدولة ليتخطى العدد الرسمى ويصبح سبعة وعشرين أميرا (٦٥) ، فان

السبب فى ذلك ، هو الاجـــراءات التى اتخذها السلطان الأشرف « قانصــــوه الغورى » (٩٠٦ ـ ٩٢٢ هـ / ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م) ، لمواجهة الغزو العثمانى وليس بسبب استصلاح المزيد من الأراضى الزراعية ، التى بدأت تلبس اللون الأصفر الشاحب بدلا من اللون الأخضر القشيب ٠

٢ ـ اقطاع أمراء الطبلخاناه :

والمرتبة الثانية من أمراء الجيش المملوكى ، الذين يحوزون الاقطاعات « أمراء الطبلخاناه » أو أمراء الأربعين ، وهذه الطبقة لاضابط لعدد أمرائهـــا ، اذ يتفاوت فى النقصان والزيـادة من عشرين الى خمسة وسبعين أميرا ، ولعل السبب فى ذلك هو امكانة ضم امرتى عشرين أو أربع امرات عشرات لتكون امرة طبلخاناه (٦٦)، وقد انقسم أمراء هذه الطبقة الى « خاصكية » و « خرجيه » شأنهم شأن أمراء المئات أما « عبره » اقطاعاتهم فقد تحدد فى الروك الناصرى أن يحوز كل أمير طلبخانه خاصكى اقطاعا يغل فى السنة أربعمائه ألف درهم ، وتقوم عليه الغلال التى يتناولها من الاقطاع بالسعر نفسه الذى قوم على أمراء المئات ، كما تقرر أن يكون متحصل الأمراء الخرجية مائتين وأربعين ألف درهم بما فى ذلك ثمن الغلال على ما شرح (٦٧) ٠ وأيضا شأن أمراء المئات كانت عبرة هذه الفئة تقل ، تبعا لسوء اســـتخدام الاقطاعات ، واهمال الدولة لمرافق الزراعة ، وخراب البلاد خصوصا فى الدولة الثانية ٠

وقد تولى ادارة اقطاع كل من أمراء المائة وأمراء الطلبخانة ديوان به مجموعة من الموظفين ، لهم صلة بالفلاحين فى القرى ٠ وأول موظفى الديوان « الاستادار » ومهمته قبض المال حسب أوامر الأمير ، ويتولى علاقة الاقطاع بالدواوين السلطانية ، فضلا عن النظر فى أحـوال الفلاحين (٦٨) ٠ كذلك كان الأستادار مسئولا عن جمع

فلاحى الاقطاع والخروج بهم صحبة « المشد » للمشاركة فى المشروعات العامة (٦٩) ٠

ومن موظفى ديوان الاقطاع أيضا « الناظر » ، وهو المسئول عن الأعمال الادارية والكتابية فى الاقطاع ، فهو رئيس ديوان الأمير والمشرف على سير العمل فيه ومراقبة الموظفين الآخرين (٧٠) ٠ والناظر يتصفح ما يرد اليه من الحسابات الصادرة عن باقى موظفى الديوان (٧١) ، وله أيضا النظر فى أموال الديوان ، ومراجعة ما يتحصل من الاقطاع من خراج ثابت ، وما يضاف اليه من حقوق وبواقى وفائض ومتأخر ، كذلك كان له دور فى تقدير الخراج المفروض على الفلاحين ، وتحديد نوع المعاملات التى يقبل الفلاحون على أساسها زراعة الأرض ، فهو المكلف بعمارة الاقطاع ورعاية الفلاحين (٧٢) ٠

أما « المشد » أو « الشاد » ، فهو الموظف المسئول عن ادارة الجانب العملى فى اقطاع الأمير ، فله الاشراف على الفلاحين ومراقبتهم ، والاتصال اليومى بهم ، كذلك كان على المشد العمل على استخراج الخراج ، والباقى ، والفائض ، والمتأخر ، وأيضا العمل على تعمير الاقطاع ، واستجلاب الفلاحين الذين نزحوا منه ٠ كما كانت للمشد سلطات أمنية وتنفيذية ، فكان عليه أن يعمل على تسهيل السبل ، واقامة الخفراء عليها ، ومساعدة القاضى فى تنفيذ أوامر الشرع الشريف ، والبحث عن ارباب الجرائم والجنايات من الفلاحين لتأديبهم (٧٣) ٠ فهو المكلف باظهار مهابة الأمير وحرمته فى الفصل ، وان كان هذا الأمر لايخلو من بعض القسوة والجور على الفلاحين (٧٤) والمشد على العكس من موظفى الأمير الآخرين ، يقيم فى الاقطاع (٧٥) ٠

ولم يكن يخلو ديوان من دواوين الامراء وغيرهم من المقطعين من « كاتب » أو عدة كتاب (٧٦) ، ومهمتهم فى المقام الاول القيام بالأعمال الحسابية ، حتى أن كلمة « كاتب » فى العصر المملوكى ، كان يراد بها كاتب المال • ومهمة الكاتب آنذاك هى تنظيم حسابات اقطاع الأمير ، وعمل خطة مالية للدخل والمنصرف ، كما كان عليه ضرورة معرفة ما يتأخر على الفلاحين فى البلاد من مال وغلال ، بمقارنة ما يتحصل منهم على أصل الخراج (٧٧) ، نظرا لمسئوليته عن تسوية الحسابات مع الفلاحين والدخول معهم فى مفاوضات لتقدير الخراج النهائى ، وان كان ذلك يتم فى الغالب باهانة الفلاحين وضربهم ، وقد يصل الأمر الى حد تقييد الفلاح بالحديد (٧٨) •

وبجوار هؤلاء الموظفين فى ادارة الاقطاع وجد « المستوفى » وعمل المستوفى فى الديوان مهم جدا ، اذ له المراجعة على جميع العاملين فيه ، والمشاركة فى أعمالهم ، وكذلك له قبول ما يرفعونه اليه أو رده ، بالاضافة الى مهمة عمل حساب جامع لمتحصل الاقطاع ومقارنته بالتقارير التى يقدمونها اليه بما جمع من الفلاحين من مال وغلال ومواشى ، ثم يسجل فى هذا الحساب الجامع ما على الفلاحين من باقى وفائض ومتأخر (٧٩) • وللمستوفى فى الاقطاع نفوذ وسطوة كبيرة ، فهو يستطيع أن يؤجل تحصيل الخراج من الفلاحين ، بل والغائه اذا ثبت له أن أحدهم معدما لايستطيع دفع الخراج (٨٠) •

وأخيرا وجد « الشاهد » الذى يشهد بمتعلقات الديوان نفيا واثباتا ، وعليه ضبط كل شىء يشهد فيه ويكتب حسابه يوميا • ولابد له من « جريدة » دفتر يفصل فيه أصول الاقطاع ، والخصوم (٨١) •

٣ ـ اقطاع أمراء العشرات ٠

والطبقة الثالثة من الأمراء ، هم أمراء « العشرات » او « العشروات » وهؤلاء يملك كل منهم عشرة مماليك وربما كان منهم من له عشرون ومع ذلك لايعد الا من أمراء العشرات ، وهذه الطبقة من الامراء لاضابط لعددها أيضا ، بل يزيد وينقص كما تقدم في الكلام على امراء الطبلخاناه (٨٢) ٠

وقد تقرر في الروك الناصري أن تكون عبره خراج الأرض التي يحوزها الخاصكية من أمراء العشرات ، مائة ألف درهم وتثمن عليهم الغلال بالسعر نفسه الذي ثمن على أمراء المئات والطبلخاناه ، أما أمراء العشرات الخرجية ، فكان متحصل اقطاع كل منهم كما تقرر في الروك ، سبعين ألف درهم في السنة ، وتثمن عليه الغلال كما سبق٠ غير ان هذه العبرات كانت تتضاءل خصوصا في الدولة الثانية ، حتى أصبح الخمسة من أمراء العشرات فما فوقهم يشتركون في حيازة القرية الواحدة (٨٣) ٠

٤ ـ اقطاع أمراء الخمسات ٠

أمراء « الخمسات » هم الطبقة الرابعة من طبقات الأمراء في مصر ، وان كانوا في الحقيقة كأكابر الأجناد (٨٤) ، وأكثر هؤلاء من أولاد الأمراء المتوفين ، فيمنحون رعاية لسلفهم ، اقطاعا يكفي لاعاشتهم والنفقة على خمسة مماليك ، وكان هؤلاء الأمراء في الواقع أقل من القليل ، حيث بلغ أقصى عدد وصلوا اليه ثلاثين أميرا (٨٥) ٠ ولم يكن أمراء الخمسات ، ومن قبلهم أمراء العشرات في حاجة الى جهاز اداري معقد مثل أمراء الالوف والطبلخاناه ، نظرا لصغر حجم اقطاعاتهم ٠

. . .

٥ ـ اقطاع أجناد الحلقة ٠

« أجناد الحلقة » أو « جند الحلقة » هم الفرقة الثانيه من عساكر الجيش المملوكى ، بعد المماليك السلطانية ، وقد ظهرت هذه الفرقة فى الجيش منذ عهد « صلاح الدين الأيوبى » ، حيث اعتبروا قلب الجيش ، ولذلك فهم الأصـــل فى حيـازة الاقطاع الحربى ٠

ولم يكن عدد اجناد الحلقة ثابتا شأنهم شأن جميع فرق الجيش المملوكى من أمراء وجند ، فكان عددهم فى بداية الدولة أربعة وعشرين ألف جندى ، ولعل كثرة هذا العدد كانت راجعه الى وجود الخطر المغولى فى الشرق والخطر الصليبى فى الشمال ، الذى خف وتلاشى فى عهد الناصر « محمد ابن قلاوون » ، فأصبح عدد أجناد الحلقة فى الروك ثمانية آلاف وتسعمائة واثنين وثلاثين جنديا (٨٦) ، وحتى هذا العدد لم يثبت فتضاءل فيما بعد ٠

واذا انتقلنا الى الاقطاعات التى حازها أجناد الحلقة ، فسنجد أن العـــادة كانت أنه تجتمع الجماعة منهم فى حيـازة البـلدة الواحدة (٨٧) وان كان هذا لايمنع أن منهم من حاز قرية كاملة (٨٨)٠ وقد أدى اشتراك العديد من أجناد الحلقة فى البلدة الواحدة ، الى حـدوث الكثير من النزاع بسبب اعتداءات بعضـــهم على حقوق بعض (٨٩) ، مما كان يؤثر سلبا على الفلاحين الموجودين فى مثل هذا الاقطاع ٠

أما عبره اقطاعات أجنـــاد الحلقة ، فانها تقررت فى الروك الناصرى حسب الفئات التى قسمت اليها الأجناد ، مابين ألف دينار عنها عشرة آلاف درهم ، ومائتين وخمسين دينـــارا عنها ألفين وخمسمائة درهما فى السنة ، وهذا القدر كان أقل مما يتقاضاه

الجندى من قبل (٩٠) ، وذلك تبعا لسنة الدولة في تقليل اقطاعات اجناد الحلقه ، مما كان يضر بالأجناد الذين كثيرا ماتقـــدموا الى السلاطين بالشكاوى من قلة المتحصل (٩١) ، أما عبره « مقدمى الحلقة » حيث كان لكل أربعين جنديا من الحلقة مقدما عليهم ، له الحكم عليهم وقت القتال فقط ، فقد تراوحت ما بين آلف الى خمسة آلاف دينار سنويا ٠

ولم يقتصر حق حيازة الأراضى فى الحلقة على الأجناد القادرين فقط ، حيث وجدنا ممن يحوزون الاقطاعات فى الحلقة ، الكثير من كبار السن والمكفوفين والأطفال والعاجزين (٩٢) ، مما كان يؤثر على الجيش وموارد الدولة ، وعلى العكس فقد وجدنا من أجناد الحلقة الصالحين للخدمة من لايحوز اقطاعا ، وانما يحصل على جامكيه (٩٣) وذلك نظرا لعدم وجود منوفر من الأراضى الزراعية ٠

كما حدث فى حيازة أراضى الحلقة تدهور آخر بعد وفاة الناصر « محمد بن قلاوون » سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م) نظرا لما حدث من حركة التنازلات عن الاقطاعات مقابل مبلغ من المال ٠ وبلغ الأمر حد التقنين حينما أنشأ الأمير ، شجاع الدين أغرلو » (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧ م) أحد كبار أمراء الدولة ، ديوانا خاصا بالتنازل والبدل سمى « ديوان البدل » وذلك فى سنة ٧٤٦ هـ (١٣٤٥ م) ، ثم ظهر تبعا لذلك طائفة عرفوا باسم « المهيسون » وهم مجموعة من السماسرة كانت مهمتهم الطواف على الأجناد يرغبونهم فى بيع حق استغلال اقطاعاتهم والنزول عنها والمقايضة بها ، مقابل عشرة بالمائة مما يتحصل للجندى من أموال هذه الصفقة ، ولكن لما وجد الأمير « شيخو العمرى » (ت ٧٥٨ هـ / ١٣٥٧ م) نائب السلطنة فى سلطنة الناصر « حسن » الثانية (٧٥٥ ـ ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ ـ ١٣٦١ م) ، أن الحالة ساءت فى البلاد من جراء هذا الاسراف المعيب

فى تغيير نظام حيازة الأراضى ، أصـــدر أوامره بالغاء التنازلات والمقايضـــات ، وأن يحتفظ كل جنـــدى باقطاعه ولا يعمد الى بيعه (٩٤) ٠

وأخيرا لم يكن أجناد الحلقة فى حاجة الى ديوان ومباشرين نظرا لصغر حجم الاقطاع ، بالاضافة الى تواجدهم فيه باستمرار ، عدا أوقات النفير العام ، بل وقد يضطر أجناد الحلقة الى العمل فى حقول اقطاعاتهم بأنفسهم وغلمانهم ، خصوصـــا أوقات الأوبئـة والطواعين (٩٥) ، وما يتبع ذلك من أن يذوق المماليك طعم شقاء الفلاح الذى احتقروه ، ليعرفوا قيمته ٠

٦ ـ اقطاع مماليك الأمراء ٠

والضلع الثالث من أضلاع مثلث عسكر الجيش المملوكى هو « مماليك الأمراء » أو « أجناد الأمراء » وهذه الفئة مثلها مثل باقى فئات الجيش تخدم مقابل حصـــــة من الأراضى الزراعية ، ولكن حيازتهم للأراضى كانت مخالفة للمماليك السلطانية الذين كان لهم ديوان يحوز الأراضى باسمهم ـ وهو ديوان المفرد ـ وينفق عليهم ، وكذلك بخلاف أجناد الحلقة الذين كانت اقطاعاتهم بأيديهم أما مماليك الأمراء فقد وجدت اقطعاتهم مضافة الى اقطاع الأمير الذى يخدمونه ، حيث كان « يعتد بطائفة من اقطاع الأمير للعدة (أى عدد مماليكه) المقررة له منهم » (٩٦) ٠

ولم تكن هذه الطائفة من اقطاع الأمير مطلقة دون تحديد ، فقد جرت العادة أن يكون للأمير ثلث الاقطاع ولأجناده الثلثان (٩٧) وفى هذه الحالة لم يكن من حق الأمير أن يقتطع من المعين لمماليكه ليضيفه لخاصه ، وان كان هذا لا يمنع أن يقطع من خاصة زيادة لمن يخصه من مماليكه ، وانقاص من يرى انقاصه بحسب ما يراه ،

على أن يظل متوسط عبره اقطاع المملوك تتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثة آلاف درهم في السنة (٩٨) أما الادارة ، فقد كانت حصة مماليك الأمير تدار ضمن ادارة الاقطاع ككل ٠

وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن جميع فئات الجيش التى مرت بنا من أمراء وأجناد ، ضمت بين أفرادها ، المقطعين من « أولاد الناس » (٩٩) ، وأولاد الناس هؤلاء فى المصطلح المملوكى ، هم أبناء وحفدة المماليك من السلاطين والأمراء والأجناد ، وعلى الرغم من أن هؤلاء ولدوا أحرارا بدون رق ، فانهم ظلوا طوال العصر يأتون فى المرتبة الثانية بعد المماليك ٠

٧ ـ اقطاع العربان ٠

« العربان » أو « الأعراب » هم القبائل التى دخلت مصر مع الفتح العربى ، ولم تندمج بين طيات الشعب ، وتناثرت شمالا وجنوبا ، وهذه القبائل تنشطر الى بطون وأفخاذ وعشائر عديدة (١٠٠) وحازت الكثير من الاقطاعات فى معظم أقاليم مصر فى العصر المملوكى (١٠١) ٠ وكان الداعى لاقطاع العربان فى ذلك العصر عدة أسباب ، منها اقامة مراكز البريد وتقديم الخيل اللازمة لنقله ، كذلك قاموا بنقل الغلال نظرا لمقدرتهم أكثر من غيرهم على حمايتها ، ومن السلاطين من منحهم الاقطاعات لكف آذاهم عن المسلمين ، على أن أهم عمل قاموا به واستحقوا عليه الاقطاعات هو حراسة المسالك والدروب ، خصوصا الموصلة بالحدود الخارجية (١٠٢) ، ولذلك سموا « أرباب الأدراك » هذا بالاضافة الى السبب الرئيسى لمنح الاقطاع فى الدول الحربية وهو الخدمة العسكرية (١٠٣) ، ولذلك فقد كان العربان يعدون دائما ضمن صفوف الجيش المملوكى (١٠٤) ٠

ولم يكن المماليك هم أول من استخدم العربان فى الجيش ، فقد سبقهم فى استخدامهم واقطاعهم فى مصر ، الأيوبيون ومن قبلهم الفاطميون (١٠٥) ، وكان لهؤلاء العربان مناشير تخرج عن السلاطين المماليك من ديوان الانشاء ، بالاقطاعات التى يحصلون عليها ، مثلهم مثل سائر الأمراء والجند (١٠٦) ، ولذلك فكثيرا ما كانت تخرج أوامر السلاطين الى عربان الطاعة فى مصر بالاستعداد للحرب كلما اضطرتهم الظروف الى ذلك ، أو قامت فتنة فى الشام (١٠٧) ٠

واقطاعات العربان كانت عبارة عن اقطاعات جماعية ، أى أنها كانت تمنح للقبيلة باسم زعيمها ، فان توفى أو خرج عن الطاعة أعطيت باسم المرشح بعده للقبيلة كلها (١٠٨) ، ومع ذلك فقد وجدنا أشخاصا من العربان يقطعون اقطاعات شخصية ، بل ويؤمرون مثل أمراء المماليك (١٠٩) ، وان كانت هذه الاقطاعات تقل فى جودة الأراضى عن اقطاعات المماليك ، وذلك تبعا لطبيعة الأماكن التى تواجدوا فيها ، فمثلا تركز العربان المقطعين فى الشرقية لحماية بوابة مصر الشرقية ، وحراسة الدروب الموصلة الى الشام ، ونقل البريد ، كما تركزوا فى ولاية البحيرة لحمايتها من عربان « برقة » العصاة ٠ ولما كانت هذه الأماكن متواجده على حواف الدلتا بعيدا عن الخصب ومياه النيل ، لذلك وجدنا اقطاعات العربان هناك من أراضى « الخفوج » و « السبخ » وأراض « ليس بها زرع ولاثبات » (١١٠) ، وهى أراض سيئة تأتى فى مرتبة متأخرة من مراتب جودة الأرض فى مصر ٠

ثالثا : أراضى الأوقاف ٠

١ ـ أراضى الأوقاف الحكمية ٠

انقسمت الأوقاف فى مصر فى العصر المملوكى الى نوعين ، الأول : وهى الأوقاف الحكمية أو الخيرية ، والثانى : وهى الأوقاف

الشخصية ، كما نسميها • أما الأوقاف الحكمية فقد انقسمت الى ثلاث جهات (١١١) ، الجهة الأولى : ويطلق عليها « الأحباس » وأكثر ما في ديوان الأحباس « الرزق الأحباسية » وهي أراض من أعمال مصر موقوفه على المساجد والزوايا والربط (جمع رباط وهي أماكن اقامة المتصوفة) ، وعلى غير ذلك من الجهات للقيام بمصالحهـــا ، ويتحدث فيها السلطان بنفسه ، وتارة يشرف عليها النائب ، ثم اســـتقر الحال على أن يشرف عليها « دوادار » السلطان (١١٢) ويســـاعده ناظر للأحبـــاس ، ولهذه الجهة ديوان ومدير وعدة كتـــاب (١١٣) •

الجهة الثانية : وتعرف باسم « الأوقاف الحكمية » ويلي هذه الجهة قاضي القضاة الشافعي ، وعلى الرغم من أن معظـــم أوقافهـــا « رباع » أي دور ومبان ، فاننا وجدنا فيها أراضي توقف من أقاليم مصر ، وينوب عن القاضي الشافعي فيها أحد نوابه ، وربما ناب عنه اثنان الأول للقاهرة وما يتبعها من بلاد الوجه البحري ، والثاني لمصر (الفسطاط) وما يتبعها من بلاد الوجه القبلي • ولكل من أوقاف البلدين ديوان فيه كتاب وجباة •

الجهة الثالثة : الأوقاف الأهلية : وهي الأوقاف التي لهـــا ناظر من أولاد الواقف نفسه ، أو من ولاة السلطان أو القاضي ، ويوجد في هذه الجهة أوقاف الخوانق (جمع خانقاه وهي أماكن للمتصوفة أيضا) والمدارس والجوامع و « الترب » •

ومع أن الأوقاف على هذه الجهات شملت الكثير من الموارد غير الأراضي الزراعية ، مثل المباني والطواحين والمعاصر والأفران ، فان الصـــدارة في هذه الأوقاف كانت للأراضي الزراعية ، التي كانت تزداد مع مرور الزمن ، حتى وجد أن مساحة الموقوف منها

عند سقوط الدولة المملوكية ودخول العثمانين مصر (٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م) شملت عشرة قراريط من مجموع أربعة وعشرين قيراطا هى جميع مساحة أراضى مصر الزراعية (١١٤) ٠

وهذه النسبة متناسبة مع ماحدث من كثرة وقف الأراضى فى العصر المملوكى ، حيث نجد أن الأراضى الزراعيـــة الموقوفة على الأحباس تزداد حتى تصــل فى ســـنة ٧٤٠ هـ (١٣٤٠ م) الى مائة وثلاثين ألف فدان ، أكثرها بأيدى أناس من فقهاء الريف (١١٥) ٠

كذلك تسابق السلاطين ورجال الدولة على وقف الأراضى على الحرمين الشريفين ، وهى ما عرفت بالأوقاف الحكمية ، فنجد السلطان الصالح « اسماعيل بن محمد بن قلاوون » (٧٤٣ ـ ٧٤٦ هـ / ١٣٤٢ ـ ١٣٤٥ م) يقف ضيعة « بيسوس » (١١٦) ، ويجعلها مرصدة على كسوة الكعبة الشريفـــة ، كما يقف ثلثى ناحيـــة « سندبيس » (١١٧) على ستة عشر خادما لخدمة الضريح النبوى الشريف ، هذا بالاضافة الى وجـــود بلدتى « نقـاده » (١١٨) ٠ « وقباله » (١١٩) من أعمال الصعيد الموقوفتين على مجاورى المدينة النبوية منذ أيام » صلاح الدين الأيوبى » كما نجد أن « خوند شيرين ابنة عبد الله » والدة السلطان « فرج بن برقوق » تقف ثلث ناحية « الاخصاص » وكفورها الثلاثة من ضواحى القاهرة ، على الحرمين الشريفين بعد وفاتها (١٢٠) ٠

أما الأوقاف الأهلية فقد أزدادت بكثرة الى حدلفت نظر المؤرخين المعاصرين ، اا « ٠٠ كان متحصلها قد خـرج عن الحد فى الكثرة لما حدث فى الدولة التركيـه من بناء المدارس والجوامع والتـرب وغيرها ، وصاروا يفردون أراضى من أعمال مصر والشـامات وفيها بلاد مقررة » (١٢١) ٠

ولما كانت الغاية من الأوقاف الخيرية هي التقرب الى الله ، لذلك فاننا نضيف الى هذه الأوقاف « أوقاف الأشراف » التى تناثرت في اقاليم مصر ، وقفا على آل البيت وأقارب الخليفة ، تقربا الى الله باكرام آل بيت رسول الله (ﷺ) ، وربما قارب من اوقاف الأشراف ، الأوقاف على الأضرحة مثل ضريح السيد « أحمد البدوى » وضريح سيدى » ابراهيم الدسوقى » وغيرهما (١٢٢) .

ولما كنا نتحدث عن الأوقاف ذات الصفة الدينية ، لايفوتنا في هذا المجال أن نذكر أوقاف أهل الذمة من النصارى ، الموقوفة على الكنائس والأديرة والرهبان (١٢٣) التى وصلت في سنة ٧٥٥ هـ (١٣٥٤ م) الى ماينيف على خمسة وعشرين ألف فدان تناثرت في أنحاء البلاد (١٢٤) .

ومع أن الأراضي الوقف كانت ذات صفة مقدسة لاتمس ولا تقطع ولا تباع (١٢٥) ، فانها تعرضت لكثير من اعتداءات السلاطين بغرض حلها واقطاعها (١٢٦ ، ولكن قليلا ما كان ينجح السلاطين فى تدبيرهم لحل الأوقاف ، وكثيرا ما يفشلون فى ذلك ، وينتهى الأمر بفرض بعض المغارم على الأوقاف التى لاينجحون فى حلها بسبب معارضة الفقهاء وعلماء الدين ، على العكس من أوقاف أهل الذمة التى نادى الفقهاء والأئمة باستمرار ، بحلها وربما حصلوا على نصيب منها (١٢٧) .

وقد خضعت جميع بلاد الأوقاف الى ادارة مباشرة على غرار دواوين الأمراء المقطعين ، من حيث وجود ناظر ومباشرين وكاتب وشاد ومشارف وجابى وصيرفى وشاهد (١٢٨) ، ومرجعهم الى ناظر الأوقاف التى يتعونبا سواء كانت أحباسا أو أوقافا حكمية

او أوقافا أهلية ، والتى جمعت كلها فى كثير من الأوقات لناظر واحد « على جميع الأوقاف قاطبة » (١٢٩) ، باستثناء أوقاف السلطان التى كان يديرها أستادار الذخيرة ، كما كان لها ديوان خاص له ناظر ومباشرون (١٣٠) .

٢ - أراضي الأوقاف الشخصية .

الأوقاف الشخصية ، هى الأوقاف الموقوفة على أشـــخاص بعينهم دون جهات خيرية أخرى ، وقد عرفت هذه الأوقاف فى ذلك العصر بأوقاف « عويشة وفطيمة » والحقيقة أنها كانت عبارة عن أملاك خاصة حاول أصـحابها أن يغلوا يد الدولة عن اغتصـــابها ومصادرتها ، والتدخل فى شئونها لهذا حولوها الى أوقاف عليهم مدى الحياة ، وعلى ذريتهم من بعدهم ، مستغلين الثغرات الشرعية بعدم حل الوقف ، مع أنها ظلت في ظل هذا الوقف أملاكا بكل معنى الكلمة ، من ادارتها ، والحصول على ريعها ، بل وبيعها ، وكثيرا ماكان الواقفون لايقنعون بتحصين أراضيهم عن طريق هذا الوقف الشخصى ، فعمدوا الى اخفـائه على أنفسهم وذريتهـــم من بعـــدهم ، خلف الوقف الخيرى على جامع أو مدرســــة ، لذلك فكثيرا ما أطلق على الأوقاف الشخصية « أوقاف أهلية » (١٣١) .

وعلى الرغم من أن أراضى مصر التى فتحت صـــلحا كلها - أو معظمها على الأقل - انتقلت ملكيتها الى بيت مال المسلمين ، وظلت هكذا فى جميع الدول الاســلامية التى توالت على مصر ، فاننـــا وجدنا مثل هذا الوقف الشخصى فى عصر ســـلاطين المماليك ! . والذى كان لابد من امتلاكه قبل وقفه ، ولذلك فقد كان لابد من شرائه أولا من بيت المال ، وهو ما تكشفه وثائق ذلك العصر (١٣٢) . الذى ازداد فيه الفساد الى درجة بيع أملاك المسلمين ، الى فئة قليلة بمبرارات واهية ، كما سنرى فى حديثنا عن أراضى الأملاك .

فعلى سبيل المثال نجد السلطان الناصر « محمد بن قلاوون » يقف عشرين سهما من اراضى ناحية « سرياقوس » (١٣٣) على نفسه وعلى ذريته وبعض جهات أخرى سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) (١٣٤) ، وحذا الأمراء حذو السلاطين فى هذا الوقف الشخصى الذى صرحت المصادر أنه وقف بالبيع من بيت المال (١٣٥) ، فنجد أن الأمير « أحمد » بن الأمير « بردبك » سبط السلطان الأشرف « أينال » يشترى قطعة أرض عبارة عن احدى عشر قيراطا وربع قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا من ناحية « جميزة برغوث » بالدقهلية ، بمبلغ ثمانمائة وثمانين دينارا ، وذلك فى عهد السلطان « قانصوة الغورى » ثم يوقف المشترى العين على نفسه أيام حياته ، ثم بعد وفاته على أولاده وأولاد أولاده ، ثم على ذريته ونسله وعقبه الى حين انقراضهم (١٣٦) ومثل هذا كثير مما تكشفه لنا الوثائق التى اكتشفت حديثا ، ثم يضاف الى هذا ، أن كثيرا من الأمراء خلفوا لمماليكهم الكثير من الأملاك الموقوفة رعاية لهم بعدهم (١٣٧) .

ولاشك أن مثل هذه الأوقاف كانت تضعف الجيش المملوكى الذى كان يعتمد على الثروة الزراعية فى المقام الأول هذا بالاضافة الى الخراب الذى كان يحل ببلاد الوقف الشخصية بسبب اهمال المنتفعين منها ، مما جعل أحد مصلحى العصر يعتبر أن الأوقاف الشخصية سبب رئيسى من أسباب خراب البلاد (١٣٨) ، سيما وقد كثرت هذه الأوقاف فى ذلك العصر وزادت عن الحد (١٣٩) .

ولذلك فاننا نجد أن ائمة وفقهاء العصر كانوا أخف معارضة فى حل هذه الأوقاف ، بل ويفتون بعدم جواز وقفها ، سيما اذا كانت قد أخذت على سبيل الاقطاع (١٤٠) ، بخلاف معارضتهم الصارمة فى حل الأوقاف الخيرية ، فنجد أنه حينما عقد الأمير « برقوق » مدير السلطنة مجلسا سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م)

بسبب حل أراضى الأوقاف التى أخذت بالحيلة من بيت المال وجعلت أوقافا ، مما أدى الى ضيق بيت المال وضعف الجند كما ، ذكرنا ، فكان رد شيخ الاسلام «سراج الدين عمر البلقينى» : «٠٠ أما ما وقف على خديجة وعويشة وفطيمة ، فنعـــم ، وأماما وقف على المدارس والعلماء والطلبة فلا سبيل الى نقضه لأن لهم فى الخمس أكثر من ذلك » فانفض المجلس على مقالة البلقينى (١٤١) ٠ ولعل مثل هذه الفتاوى هى التى كانت تعطى السلاطين المسوغ الشرعى للانقضاض على مثل هذه الأوقاف الشخصية واقطاعها للمماليك سيما أوقات الحروب والحاجة (١٤٢) ٠

رابعا : أراضى الرزق ٠

أراضى الرزق الأحباسية ٠

انقســـــمت أراضى الرزق فى العصر المملوكى الى « رزق أحباســـــيه » و « رزق جيشيه » ونحن نتحدث هنـــا عن « الرزق الأحباسيه » وهى الأراضى التى يمنحها الخلفاء والسلاطين والملوك الى بعض الناس على سبيل الاحسان ، ومن تلك الأراضى ، ما هو موقوف صرف ريعه على المساجد والزوايا وغيرهما من المؤسسات الدينية كما ذكرنا عند الحديث عن الأحباس ، ولذلك فاننا نعتبر هذه الرزق الموقوفه على المؤسســـــات الدينية أوقافا ، وليست « رزق احباسيه » ، فمن أهم صفات الرزق الأحباسيه أنها أراض يمنحها الحاكم لأحد الرعايا مكافأة على خدمة أداها أو يؤديها ، مثل رعاية مسجد أو جامع (١٤٣) ، أو لمجرد الاحسان اليه وليس مقابل عمل يقوم به ، وتنحل هذه الرزق بانقراض المستحقين وتعود الى الديوان الذى خرجت منه ، سواء كان ديوان الجيش أو الوزارة أو الخاص (١٤٤) ٠

وقد كانت أراضى الرزق الأحباسية تلك والتى كانت تخرج للخطباء أو لأناس معينين على سبيل البر والصدقة (١٤٥) ، كثيرة ومنتشرة فى معظم قرى مصر ، حيث وجد فى كل قرية قطعة أرض رزقه ، خارجه عن الاقطاع والوقف والرزق الجيشية ، وربما صرح باسم صاحب هذه الزرقة أو ذريته اذا ورثوا عنه حق استغلالها (١٤٦) ، ومثل الأوقاف كانت أراضى الرزق الأحباسية سواء كانت على المؤسسات ، أو على الأفراد ــ وهذا ما يهمنا ــ كانت تستثنى فى حالات الاقطاع أو البيع (١٤٧) .

ومع ان أراضى الرزق الاحباسية كانت تمنح للأفراد وتسترد منهم بعد وفاتهم ، وقد يتجاوز عن ذلك لتمنح الرزقة لأولادهم من بعدهم ، الا أننا وجدنا بعض من بيدهم هذه الرزق يقومون بشرائها من بيت المال كما حدث سنة ٨٦٧ هـ (١٤٦٣ م) حين اشترى « أبو الحسن على الاينالى » ناظر ديوان الانشاء الشريف ، قطعة الأرض التى كانت بيده على سبيل الرزقة ، وهى خمسة وخمسون فدانا وثلثا فدان بناحية سمرباى » من الغربية ، بمبلغ أربعمائة وعشرين دينارا (١٤٨) ، بل أكثر من ذلك أننا وجدنا بعض من بأيديهم هذه الرزق يقومون ببيعها دون أن تكون ملكا لهم ، كما حدث سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) حين باع آخر الخلفاء العباسيين فى مصر « المتوكل على الله » الرزقة التى كانت بيده ، وهى قطعة أرض من الطين السواد بناحية « دهشور » من الجيزة لابنته « فاطمة » (١٤٩) .

ولعل هذا الاستغلال السىء لأراضى الرزق الأحباسية ، بالاضافة الى حنق السلاطين الجدد على السلاطين السابقين بسبب منحهم مثل هذه الرزق لمن لا يستحق ــ مما كان يؤثر على قوة الجيش المملوكى وضعف موارد الدولة ــ كان يدفع السلاطين الى حل هذه

الرزق واسترداداها ممن هى بأيديهم ، كما كان يحدث مع أراضى الأوقاف (١٥٠) ، وان كان السلاطين قد وجدوا معارضة شديدة في حل الرزق ، من العلماء والأئمة من المذاهب الأربعة ، الذين ظلوا يدافعون عن هذه الرزق ويفتون ويستفتون بعدم جواز حلها ، حتى نهاية العصر المملوكى (١٥١) ، فكان الأمر ينتهى بأضعف الايمان ، وهو فرض مزيد من المغارم على هذه الرزق (١٥٢) ، مما كان يؤثر سلبا على حالة الفلاحين بها ٠

وعن ادارة هذه الرزق ، فقد كانت تدار بأيدى أصحابها (١٥٣) ، وان كان هذا لاينفى أن النظر الأعلى عليها كان لديوان الأحباس ، الذى يشرف أيضا على الرزق الأحباسية الموقوفة على المؤسسات الدينية والاجتماعية (١٥٤) ٠

٢ ـ أراضي الرزق الجيشية ٠

« الرزق الجيشية » ، هى أراض تمنح من ديوان الجيش الى الأمراء والأجناد الذين أقعدهم المرض ، أو كبر سنهم وعجزوا عن أداء واجباتهم الحربية (١٥٥) ، وان كانت مجموعة الوثائق التى نشرت حديثا أثبتت بما لايدع مجالا للشك أن بعض تلك الرزق كانت بأيدى أمراء غير متقاعدين (١٥٦) ٠ كما لم يقتصر منح الرزق الجيشية على الأمراء المتقاعدين وغير المتقاعدين فقط ، بل أجراها السلاطين أحيانا على زوجات الأمراء والأجناد وأراملهم وأولاد الناس وذرارى السلاطين السابقين (١٥٧) ، وقد أوردت الوثائق والمصادر الكثير من أراضى الرزق الجيشية التى تناثرت فى أقاليم مصر (١٥٨) ، وكانت هذه الرزق تستثنى من الوقف والبيع شأنها شأن الأوقاف والرزق الجيشة ٠

وكان من الطبيعي أن نجد مثل هذه الرزق الجيشية التي كثرت في الدولة المملوكية الثانية ، ملكا لمن كانت في يده ، بالشراء من بيت المال ، ليوقفها أو يتصرف فيها كيفما شاء (١٥٩) .

ولاشك ان كثرة الأرزاق الجيشية على هذا النحو ، وكثرة انتقالها الى الأشخاص الذين حاولوا استغلالها بكل الطرق مادامت بأيديهم ، والخلافات التي نشأت بين أصحابها قد أدى الى خراب البلاد ، كما يصف ذلك أحد المعاصرين فيقول : « والمثال على ذلك القرية الفلانية لبيت مال المسلمين مشمولة بالنظر من ولى الأمر . ومن متحصلها مايكفي عشرة من الجند ، أقطعهـــا ولى الأمر لبعض الأمراء العشراوات ، وكان لهذا المقطع خصوصية ما على السلطان . ثم ضعف عن القيام بالامرة ، فسأل السلطـــان أن يكون له هذا الاقطاع طرخانا (أى أمير متقاعد) يأكله مدة من الزمان ، فأنعم عليه بذلك ، ثم سأل أن يكون هذا الاقطاع رزقة له ولأولاده من بعده ، ففعــل له ذلك ، ثم نزل فلان لفـــلان ، وأجر فلان لفلان ، وصارت القرية المذكورة مقسمة الى حصص لفلان وفلان وفلان ، ثم أخرب فلان ، وظلم فلان ، ودمر فلان لاختلاف فلان وفلان ، وآل الحال الى فســـاد واختـــلال ، وبعد أن كانت قرية من قرى بيت المال يستخرج منها ما يقوم بعشرة أجناد فى سبيل الله ، ويكون بها أيضا قوة للسلطـــان ، خرجت فى جانب الخسران مـــن أجـــل فلان وفلان .. » (١٦٠) . ولابد أن هذا المثال الصادق عن طبيعة حيازة مثل هذا النوع من الأراضى ، يعطى لنا صـــورة واضحة عن حال الفلاحين فى تلك الأراضى ومن الطبيعى أن خروج الأراضى من بيت مال المسلمين على هذا النحو ، كان يؤدى الى اختلال أحوال الجيش والدولة ، خصوصا عند كثرتها (١٦١) ، مما كان يدفع السلاطين الى الاستيلاء على جميع الرزق واخراجها عن أصحابها ، لاقطاعها للمماليك (١٦٢) الذين يحولونهم بدورهم الى رزق جيشية وهكذا .

خامسا : أراض فى حيازة فئات أخرى ٠

وجدت مسوغات شرعية ــ على الأقل من الناحية النظرية ــ لجميع أنواع الحيازات غير الاقطاعية التى مرت بنا ، مثل الأوقاف والرزق الأحباسية الموقوفة على جهات بر ، أو الرزق الجيشية التى هى تكريم أو مكافأة للجند ، مع أنها لم تكن كذلك دائما ، أما الأراضى التى وجدت فى حيازة فئات أخرى غير المماليك والعربان على سبيل الاقطاع ، فاننا لانجد مسوغ لحيازتهم لهــا ، غير فساد الأمور وتسلطهم على موارد الدولة ، خصوصا اذا علمنا أن معظم هؤلاء من رجال الدولة وموظفيها الكبار الذين يتقاضــون رواتب يوميــة وشــهرية (١٦٣) ٠

ونستطيع أن نتتبع المعلومات عن حيازة رجال القلم ــ بخاصة الكبار منهم ــ من خلال نتبع أخبار مصادراتهم ، هنا نجد كيف تصادر جميع أملاكهم وأراضيهم وزراعاتهم وغلالهم ، سواء كان وزيرا ، أو ناظرا للجيش ، أو أستادار السلطان ، أو غيرهم من الموظفين (١٦٤) ٠ فقد ازداد هذا الأمر عن الحد حتى أن أحد الوزراء وجد له عن مصادرته « ٠٠ من الاقطاعات سبعمائة اقطاع كل اقطاع متحصلة خمســة وعشرون ألف درهم فى الســـنة » (١٦٥) ولم يكن رجال القلم وحدهم الذين حازوا الاقطاعات ، بل وجدنا الكثير من علماء الدين يحوزونها أيضا (١٦٦) ، مما كان يؤثر على اقطــاعات الأمراء والجند ، الذين ألحوا على الســلاطين فى طلب اقطاعات الفقهاء ورجال القلم (١٦٧) ٠

كذلك أدت حركة المناقلات والتنازلات التى حدثت بين أجناد الحلقة بعد وفاة الناصر « محمد بن قلاوون » الى تسرب الكثير من

أصحاب الحرف والصناعات والعامة ، الى حيـازة الاقطاعات فى الحلقة (١٦٨) ، كما كانت فترات الأوبئة والطواعين فرصة ثمينة للحصول على الاقطاعات ، فاستغل العـامة وأصحاب الحرف موت الجند ، وحازوا الاقطـاعات ، فصـار الكثير من أراضى الحلقـة بأيدى « ٠٠٠ أرباب الصنائع من الخياطين والأساكفة » (١٦٩) ٠

وقد كان للسلاطين دور مهم فى حيازة فئـات غير مستحقة للاقطاعات من الأراضى الزراعية ، خصوصـا السلاطين من خلفاء الناصر « محمد بن قلاوون » فقد اشتهر السلطان الكامل «شعبان» (٧٤٦ ـ ٧٤٧ هـ / ١٣٤٥ ـ ١٣٤٦ م) ببيعة للاقطاعات بسبب طمعه رحبـه لجمع المال (١٧٠) بل ان الاقطاعات هانت على هذا السلطان حتى أخرج أحدها الى أحد معلمى لعبة « اللبخة » (١٧١) (هى لعبة التحطيب) ، وهكذا توارث السلاطين فى الدولة الأولى والثانية سنة اخراج الاقطاعات لمن لا يستحق ، فنجدهم يغدقون بها على المطربين (١٧٢) ٠ كما كان أهم الأسباب التى ألبت كبار الأمراء على السـلطان « حسن » فى سلطنتـه الثانيـة (٧٥٥ ـ ٧٦٢ هـ / ١٣٥٤ ـ ١٣٦١ م) وما تبع ذلك من اغتيـاله ، هو ما أخذ عليه من كثرة اعطائه الاقطاعات الهائلة للنساء (١٧٣) ٠

وهكذا بدأ يلين السـياج الحديـدى الذى يحيط بحيـازة الأراضى ، حتى أصبحت الفئـات العديدة غير المستحقة لحيازة الأراضى الزراعية ، تحوزهـــا سواء كانوا من داخل مصر أو من خارجها ، حيث نجد السلاطين الذين قاموا بالغاء الرسوم والضرائب العديدة التى كان يفرضها أمراء مكة والمدينـة من العلويين على الحجـــاج ، يعوضـــونهم عن ذلك بمنحـــهم بـــلادا فى مصر ليستغلوها (١٧٤) ٠

سادسا - أراضي التمليك :

على الرغم من الجدل الدائر حول أن مصر فتحت صلحا أم عنوة ؟ كلها أو بعضها ؟ (١٧٥) ، فان الثابت ان أراضى مصر منذ الفتح العربى دخلت كلها بيت مال المسلمين ، وظلت الدول الاسلامية التى تعاقبت على مصر تحصل الخراج من المسلمين والجزية من الذميين وظل الأمر هكذا حتى قيام دولة المماليك ، وعلى الرغم من وجود سابقات لشراء الأراضى من بيت المال ، ووجود الملك الحر فى الدول السابقة على الدولة المملوكية (١٧٦) ، فان مصر الاسلامية لم تعرف ملكية الأرض كما عرفته فى العصر المملوكى ، حتى أن وثائق الوقف صرحت بأن الفائض من ريع الأوقاف يشترى بها أراضى زراعية وضياع لتوقف على الأخرى (١٧٧) ، ولا شك فى أن الذى دعى الى ذلك هو كثرة حالات بيع الأراضى والقرى من بيت المال (١٧٨) ٠

ولما كان بيع الأراضى الزراعية من بيت المال من الأمور الجسيمة ، نظرا لأن بيع تلك الأراضى معناه حرمان الدولة والجيش من مورد مهم ودائم ، لذلك فقد كثرت الاستفتاءات المقدمة من المعاصرين الى الفقهاء فى الدين وأئمة المذاهب ، حول حرية السلطان فى التصرف فى الأراضى والبلاد (١٧٩) ، فأصدر الفقهاء الفتاوى بالحالات التى يجوز فيها البيع ، مثل أن يصرف ثمن البيع فى تجهيز الجيوش لحماية بلاد الاسلام فى حالة عدم قدرة بيت المال على ذلك ، لذلك فاننا نجد عبارات مبرر البيع ، فى وثائق بيع الأراضى تكاد تتطابق ، فى أن ذلك بسبب النفقة على الغزوات وحراسة ثغور الاسلام (١٨٠) ٠

الا أن الحقائق اثبتت عكس ذلك ، فكثيرا ما أنعم السلاطين بثمن هذه الأراضى على المشترين ، وقد شاع هذا الفعل حتى أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » ينتفض لذلك ثائرا بقـوله « ... قلت وشراء الاقطاعات من بيت المال شراء لا يعبـأ الله به قديما وحديثـا ، فانه متى احتاج بيت مال المسلمين الى بيع قرية من القرى ، وانفاق ثمنها فى مصالح المسلمين ، فهذا لا يقع فى عصر من الأعصر ، وانما تشترى القرية من بيت المال ، ثم أن السلطان يهب للشارى ثمن القرية، فهذا البيع ان جاز فى الظاهر لا يستحله الورع ولا فعله السلف » (١٨١) .

ولما كانت الأراضى معرضة فى كثير من الأوقات للمصادرة ، سواء كانت أوقافا أو رزقا ، فما بالنـا بالأراضى المملوكة والتى تملك عادة بدون شرعية ، لذلك سارع المالكون لاخفاء أملاكهم وراء الأوقاف ، التى كان يفكر السلاطين أكثر من مرة قبل حلها ، ومع ذلك فلم تكن كل الأراضى التى تشترى من بيت المال توقف ، فكثيرا ما وجدنا أشخاصـا يشترون أراض من بيت المال ثم يتصرفون فيها بعد ذلك بالبيع ، مثلما حدث لقطعة الأرض التى هى احدى وعشرون قيراطا من العشر بناحية « متبول » من الغربية، التى انتقلت بالبيع خمس مرات بعد شرائها من بيت المال ، الى أن وقفها المشترى السـادس وهو السلطان الأشرف « قانصـوه الغورى » (١٨٢) .

ولم تكن أراضى الأملاك أقل ضررا ـ ان لم يكن بزيد ـ عن ضرر أراضى الأوقـاف والرزق ، ولذلك فقـد انبرت أقلام فقهاء ومصلحى العصر للتنديد بالبيع من بيت المال (١٨٣) ، مما ساعد السلاطين على مصادرها أراضى الأملاك ، واقطعها . كما فعل الناصر

« محمد بن قلاوون » فى الروك (١٨٤) ، الا أن كثرة بيع الأراضى من بيت المال - خصوصا فى الدولة الثانية - كما يثبت ذلك الوثائق (١٨٥) ، غلبت شجاعة السلاطين فى اصدار الكثير من مثل هذه الأوامر .

على كل حال وجدت الأراضى الزراعية المملوكة طوال العصر، وكان أشهرها أملاك السلطان « الأملاك السلطانية الشريفه » التى تختلف عن أراضى « الخاص السلطانى » ، وتبع الكثير من فئات الشعب والأمراء ، السلطان فى امتلاك الأراضى (١٨٦) ، حتى أن أهل الذمة امتلكوا الأراضى الزراعية (١٨٧) ، مع العلم بأن الأراضى كانت تابعة لبيت مال المسلمين .

الهـــــوامش

(١) المقريزى . المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٧٩ ؛ ابن اياس . نزهة الأمم فى العجائب والحكم ، تحقيق د. محمد زينهم محمد عزب ، (القاهرة) ١٩٩٠ م . ص ١٢٥ : ١٣٥ ؛ نشق الأزهار فى عجائب الأقطار . ص ١١٣ (مخطوط) .

(٢) ابن الجيعان التحفة السنية . ص ٨٢ .

(٣) ابن الجيعان . التحفة السنية . ص ٥٣ .

(٤) القلقشندى . صبح الأعشى . ج ٣ ، ص ٤٥١ : المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ . ص ١٧٩ .

(٥) محمد محمد أمين : منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٨ ، ٢٩ ، ١٩٨١ م ، ١٩٨٢ م ، ص ٣ ـ ٥ .

(٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٥٧ ، السيد الباز العرينى : المماليك ، (بيروت) ١٩٦٧ م ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ ؛ سعيد عبد الفتاح عاشور : الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، (القاهرة) ، ١٩٧٤ م ، ص ٢١٧ .

(٧) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ١٩٤ .

(٨) القلقشندى صبح الأعشى . ج ٤ . ص ٥٠ .

(٩) Poliak : some Notes on feudalism system of the mamlukes (London, 1937). p. 99, sato : the evolution p. 115.

(١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ : سعيد عاشور . الأرض والفلاح . ص ٢١٨ ·

(١١) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ·

(١٢) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ·

(١٣) Poliak : feudalism in Egypt, Syria, palestine, and Lebnon (London, 1939), p. 4.

(١٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ن ص ١٢٣ ؛ ابن تغرى بردى · النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٨٦ ، ٨٧ ·

(١٥) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٤١٠ ، ٤١١ ·

(١٦) أحدثت هذه الحمايات فى الأصل بسبب تسلط الولاة والكشاف على القرى والبلاد . وفرض المغارم والمظالم عليها فى كل وقت وحين ، فركن أهل القرى من الفلاحين ، وكذلك صغار المقطعين من الأجناد ، الى كبار الأمراء والأعوان وذوى الشوكة ليحموهم ويدفعوا عنهم هذه المغارم والمظالم ، فى مقابل قدر من المال (الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٩٥ ، ٩٦ ؛ ١٣٥ ـ ١٣٨) ؛ وان كان الأمر انقلب فى أواخر العصر ، وأصبح الحماة هم من يفرضون المغارم ويوقعون الظلم بمن يحمونهم (الصيرفى · انباء الهصر ، ص ٤٩٠ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣١٩ ، جـ ٥ ، ص ٩١) ·

(١٧) ابن حجر : انباء الغمر . جـ ٥ ، ص ١٣٠ ؛ جـ ٨ . ص ١٧٠ . ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٨٩ ؛ ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، حـ ٣ ، ص ٦٨٢ ، ٦٨٣ ؛ النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ١٤٤ ·

(١٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٩٤١ ؛ ص ٩٤١ ؛ ابن حجر : انبـاء الغمر ، جـ ٨ ، ص ٣٠٢ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٨٧ ·

(١٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٥٢٢ (نشر محمد كمال الدين) ·

(٢٠) ابن الجيعـان : التحفة السنية ، ص ١٠ ، ١٢ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ·

(٢١) المقريزى) السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٣٧٤ : الصيرفى انباء الهصر ، ص ١٨٩ .

(٢٢) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ .

(٢٣) المصدر نفسه ، جـ ٤ ، ص ٣٠ .

(٢٤) ابراهيم على طرخان . مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، القاهرة) ١٩٦٠ م . ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢٥) Sato : The Evolution of the Iqta ..., p. 111.

(٢٦) المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٣٨٧ (نشر دار التحرير) .

(٢٧) ابن شاهين . زبدة كشف الممالك ، ص ٢٣ : المقريزى ، السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٢٢١ .

(٢٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٤٤ .

(٢٩) النويرى . نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، حوادث سنة ٧٠٣ هـ (مخطوط) العينى عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٣٨١ ، جـ ٢٣ ، ق ٢ ، ص ١٢٤ (مخطوط) .

(٣٠) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٩١ ، ١٩٣ ؛ والأمير يشبك هو « يشبك من مهدى الدوادار الظاهرى » كان من مماليك الظاهر جقمق ، ثم ترقى حتى صار أحد الدادرية الصغار فى دولة الأشراف أينال ، ثم أرسله الظاهر خشقدم نائبا للوجه القبلى سنة ٨٧١ هـ (١٤٦٦ م) ، وكان ممن ساعد الأشرف قايتباى فى الوصول الى السلطنة ، فاستقر فى الدوادرية الكبرى ثم فى امرة سلاح . وخرج عدة مرات لمحاربة اسنركمان كان آخرها سنة ٨٨٥ هـ (١٤٨٠) حين اضطر لمحاصرة مدينة (الرها) فى شمال العراق فكان أسره هناك ثم ضرب عنقه (السخاوى : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، (بيروت) ب.د، جـ ١٠ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤) .

(٣١) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ : قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥٧ .

(٣٢) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦ ، ٧ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٣٣) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٥٣ ؛ المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٦٧ ؛ السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٥٥٣ .

(٣٤) ابن شاهين . زبدة كشف الممالك . ص ١٠٦ ·

(٣٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٧ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ·

(٣٦) « جوامك » : جمع جامكية ، وهى كلمة فارسية تعنى جامكى · وهو لفظ مركب من « جامة » و « كى » وهى أداة النسبية ، ومعناها الراتب المربوط لشهر أو أكثر (ابن تغرى بردى · النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، حاشية رقم ٢) ·

(٣٧) السيد الباز العرينى : المماليك ، ص ١٨٥ ·

(٣٨) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ . ص ٤٩١ ، ٤٩٢ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٦ ·

(٣٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٧٣ ؛
Poliak : Feudalism in Egypt ..., p. 5.

(٤٠) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٦ ؛ ابن الجيعـان . التحفة السنيـة ؛ ص ٦ ، ٩ ، ١٥ ، ٢٠ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ·

(٤١) ابن تغرى بردى · النجوم الزاهرة . ج ١٢ . ص ١٢ . ص ٢٩٦ ، الصيرفى · انباء الهصر · ، ص ٣٤ ·

(٤٢) العينى · عقد الجمان . ج ٢٥ ، ق ٤ . ص ٦١٠ (مخطوط) : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ١٤٨ ، السخاوى : التبر المسبوك . ص ٢١٨ : ابن الجيعـان : التحفة السنية . ص ١٥٥ . ١٥٧ . ١٥٩ ·

(٤٣) « المماليك الجلبان » أو « الأجلاب » : هم المماليك الذين اعتاد السلاطين ابتداء من القرن الخامس عشر الميلادى شراءهم كبارا فى سن البلوغ مخالفين بذلك سنة السلاطين الأوائل فى شراء المماليك صغارا ويتعهدون تربيتهم وتنشأتهم نشأة خاصة فيتشربون روح النظام والولاء لأستاذهم ، أما هؤلاء الجلبـان فلم يعهدوا شيئا من هذا ، لذلك صاروا خطرا على الدولة وعلى أرواح السلاطين أنفسهم (سعيد عاشور : العصر المماليكى ، ص ١٨١) ·

(٤٤) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ٦٤٤ ، ٦٨٨ ·

(٤٥) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٧٩ (نشر بوبر) ·

(٤٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٧٤ ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٩١ ٠

(٤٧) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٢٤١ ٠

(٤٨) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٥ ، ٧ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٨٣ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ٠

(٤٩) المقريزى . السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٥٧ ٠

(٥٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٨٧ ٠

(٥١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٠ ٠

(٥٢) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ؛ السخاوى . التبر المسبوك ، ص ٤٢٨ ٠

(٥٣) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ (نشر محمد كمال الدين) ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٥٢ (نشر بوبر) ٠

(٥٤) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٦٤ ٠

(٥٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٦ (نشر دار التحرير) ٠

(٥٦) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية : ص ٦٤ ٠

(٥٧) Sato : Ihe Evolu.ion of the Iqta. p. 105.

(٥٨) المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٧ ٠

(٥٩) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٧٠٢ ؛ وقرية « ناى » : هى ناى الحالية وردت فى دواوين القوانين من أعمال الشرقية ، ووردت فى التحفة السنية من أعمال القليوبية وهى الآن تابعة لمركز قليوب محافظة القليوبية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٩٣ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٥٧) ؛ أما قرية « طنان » : فهى من القرى المصرية القديمة ، وردت فى قوانين الدواوين بالاسم نفسه ، من أعمال الشرقية ، ووردت بالاسم نفسه أيضا فى التحفة مقترنة بقرية ناى ، وهى حاليا تابعة لمركز قليوب محافظة القليوبية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٦٠ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ص ١٣ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٥٧) ٠

(٦٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٦١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٣ ، ص ٧٤ ، جـ ١٥ ، ص ٩٢٢ .

(٦٢) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ١٣ ، ص ٢٧٠ ؛ ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٤٤٣ (نشر محمد كمال الدين) .

(٦٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٤ .

(٦٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٤٥ .

(٦٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٤٣٤ .

(٦٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٥ .

(٦٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٧ (نشر دار التحرير) .

(٦٨) ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤١ .

(٦٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١١١ ؛ العينى عقد الجمان جـ ٢٢ ، ق ١ ، ص ٣ (مخطوط) .

(٧٠) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٩٨

(٧١) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٦٥ .

(٧٢) النويرى : نهاية الأرب جـ ٨ ، ص ٢٩٩ .

(٧٣) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٩٨ .

(٧٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٦ ، ص ٢٦١ .

(٧٥) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٠ .

(٧٦) Sato : The Evolution The Iqta . p. 121-122.
Ibid, p. 121-122.

(٧٧) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٣ ؛ وحاشية رقم ١٢ من الصفحة نفسها ؛ النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٧٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٧٩) أنظر بالتفصيل : النويرى : نهاية الأرب ، جـ٨ ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ .

(٨٠) الأدفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٢٩ .

(٨١) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٠٤ ؛ وحاشية رقم ١٢ من الصفحة نفسها : النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٣٠٤ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٦٦ ٠

(٨٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٥ ٠

(٨٣) ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ١٠ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ١٠٨ ، ١٦٨ ٠

(٨٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ١٥ ٠

(٨٥) ابن شاهين . زبدة كشف الممالك ، ص ١١٣ ٠

(٨٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٨ ٠

(٨٧) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٦ ، ١٨ ، ٤٨ ، ٦٥ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٨١ ، ١٩٢ ، وقد استعمل ابن الجيعان كلمة مقطعين عن أجناد الحلقة ٠

(٨٨) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٣٩ ٠

(٨٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٦٨ ٠

(٩٠) Sato : The Evolution The Iqta w. p. 165 ; Ig.a pilicy, p. 91.

(٩١) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦١ ، ٤٦٢ ٠

(٩٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ٦٨ ، ٦٩ ٠

(٩٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٧٩ ٠

(٩٤) انظر بالتفصيل ، المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٩ ٠

(٩٥) ابراهيم طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٣٨ ٠

(٩٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦٢ ٠

(٩٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٣ ٠

(٩٨) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ٠

(٩٩) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص ٥١ ، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٣١٧ ٠

(١٠٠) المقريزى : البيان والاعراب ، ص ٧ وما بعدها ٠

(١٠١) المقريزى : البيان والاعراب ، ص ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٥٨ ، ٦٤ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٧٨ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩ .

(١٠٢) Sato : Iqta. policy of Sultan Baybars, I, p. 93-94.

(١٠٣) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ : القلقشندى صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٥٤ ، السبكى : معيد النعم ، ص ٥٤ .

(١٠٤) السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٨٣ .

(١٠٥) ابراهيم على طرخان الاقطاع فى الاسلام أصوله وتطوره ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ١٩٧٥ م ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

(١٠٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ١٣ ، ص ١٥٧ ١٩٨ ١٩٩ .

(١٠٧) Sato : Iqta. policy of Sultan Baybars, I, p. 93.

(١٠٨) المقريزى : البيان والاعراب ، ص ٢٥ ، ٥٨ .

(١٠٩) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ١٣١ : السخاوى التبر المسبوك ، ص ٢٨٥ .

(١١٠) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٤ ، ١٧ ، ١٩ .

(١١١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٩٥ ـ ١٩٧ ، ابن حجر انباء الغمر ، جـ ٩ ، ص ١٧٠ .

(١١٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٢٨ : و « الدوادار » معناها ممسك الدواه ، وتسمى هذه الوظيفة الدوادارية الكبرى ويحمل صاحبها دواة السلطان ، ويقوم بابلاغ الرسائل عنه ويقدم اليه القصص والرسائل (سعيد عاشور : العصر المماليكى ، ص ٤٣٨) .

(١١٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٩ .

(١١٤) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ، (القاهرة) ١٩٨٠ م ، ص ٩٨ .

(١١٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ١٩٦ (نشر دار التحرير) .

(١١٦) « بيسوس » من القرى القديمة وردت بنفس الاسم من أعمال الشرقية فى قوانين الدواوين ، ومن أعمال القليوبية فى التحفة السنية وهى الآن « باسوس » .

تابعة لمركز قليوب ، مديرية القليوبية ، ومن ضواحي القاهرة (ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١١٠ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٩ ؛ محمد رمزي . القاموس الجغرافي ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٥٥) .

(١١٧) وردت « سندبيس » في قوانين الدواوين من أعمال الشرقية ، وفي التحفة السنية من أعمال القليوبية ، وهي حاليا بالاسم نفسه تابعة لمركز قليوب ، محافظة القليوبية (ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١٤٥ ، ابن الجيعان التحفة السنية ، ص ١١ ؛ محمد رمزي : القاموس الجغرافي . ق ٢ ، جـ ١ . ص ٥٦) .

(١١٨) « نقاده » وردت بهذا الاسم من أعمال القوصية في قوانين الدواوين وكذلك في التحفة السنية ، ومازالت حتى الآن بالاسم نفسه ، وهي تابعة الآن لمركز قوص محافظة قنا (ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ١٩٧ ؛ ابن الجيعان التحفة السنين ، ص ١٩٥ ؛ محمد رمزي : القاموس الجغرافي : ق ٢ . جـ ٤ ، ص ١٨٩) .

(١١٩) وردت بلاد كثيرة باسم « قبالة » بأكثر من جهة من أعمال الصعيد ، ولكنها كلها اندرست نظرا لأن هذه القبالات كانت عبارة عن أحواض زراعية ضمت كلها لقرى محاورة (محمد رمزي . القاموس الجغرافي . ق ١ ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(١٢٠) وثيقة وقف رقم ٧١ جديد أوقاف ، نقلا عن ، عماد بدر الدين محمود أبو غازي : دراسة دبلوماتية في وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة ، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة (١٩٩٥ م) ، الملاحق ، ص ٣٧ ـ ٥٩ .

(١٢١) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ . ص ١٩٧ (نشر دار التحرير)

(١٢٢) ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ٧٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٦٦ .

(١٢٣) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٢٧ ، الصيرفي : نزهة النفوس ، جـ ٤ ، ص ٢٢٦ ، محمد جمال الدين سرور : دولة بني قلاوون في مصر ، (القاهرة) ١٩٤٧ ، ص ٢٨٦ .

(١٢٤) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٤٨ (نشر دار التحرير) .

(١٢٥) القلقشندي : صبح الأعشى . جـ ٣ ، ص ١٥٦ ؛ السبكي : معيد النعم ، ص ٦٠ ، ٦١ .

(١٢٦) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٢٢ وما بعدها ؛ منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٨ ، ٢٩ ، ص ٥ ٠

(١٢٧) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ ٠

(١٢٨) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٣٦٩ ؛ محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٣٠٣ ـ ٣١٧ ٠

(١٢٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٢٣١ ٠

(١٣٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٩ ٠

(١٣١) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٧٧ ، ٨٧ ٠

(١٣٢) عماد أبو غازى : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ٣٧ وما بعدها ٠

(١٣٣) « سرياقوس » من القرى القديمة ، كانت فى العصر الأيوبى من أعمال الشرقية ، وفى العصر المملوكى ضمت الى الأعمال القليوبية ، وهى الآن تابعة لمركز شبين القناطر ، مديرية القليوبية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٤٥ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٠ ؛ محمد رمزى القاموس الجغرافى ق ٢ ، ج ١ ، ص ٣٥ ٠

(١٣٤) وثيقة ٣٠/٥ ، دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبيه ، ج ٢ ، تحقيق محمد محمد أمين ، الملاحق ، ص ٣٧١ ٠

(١٣٥) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٧٤ ٠

(١٣٦) وثيقة وقف ٧٨٣ ج أوقاف ، نقلا عن عماد أبو غازى المرجع السابق الملاحق ، ص ٣٢١ ـ ٣٤٠ ٠

(١٣٧) السيد الباز العرينى : المماليك ص ١٩٦ ، ١٩٧ ٠

(١٣٨) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨٢ ، ٨٣ ٠

(١٣٩) انظر على سبيل المثال : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٥ ، ١١ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ٠ أعتبرنا أن الأوقاف التى ذكر « ابن الجيعان » اسم صاحبها فقط أوقاف شخصية وليست أوقافا على منشآته الدينية من

جامع أو مدرسه أو تربة ، والا كان ذكرها كما فعل فى مواضع أخرى ، انظر مثلا أوقاف المدارس ، المصدر نفسه ، ص ١٥٢ ، ١٥٦ ٠

(١٤٠) ابن نجيم : رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية ، ص ١٦٢ ب ١٦٣ أ (مخطوط) ؛ رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها . ص ٢٣٨ ب ، ٢٣٩ أ (مخطوط) ٠

(١٤١) ابن حجر . انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ؛ السيوطى حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ٠

(١٤٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢٥٩ ؛ ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ ٠

(١٤٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٦٨ ٠

(١٤٤) محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٥٦ ، حاشية رقم ٨ ٠

(١٤٥) المقريزى : نهاية الارب ، ج ٣١ ، ص ٣٤٨ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٨ ٠

(١٤٦) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٥٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٢٥ ٠

(١٤٥) المقريزى : نهاية الأرب ، ج ٣١ ، ص ٣٤٨ ؛ القلقشندى : صبح السابق ، الملاحق ، ص ٢٨١ ؛
SATO : Ihe Evolution of the Iqta ..., p. 105.

(١٤٨) وثيقة وقف ٦٢١ ج أوقاف نقلا عن عماد أبو غازى : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ١٩٤ ـ ٢١٣ : وانظر كذلك : ابن حجر : انبـاء الغمر ، ج ٨ ، ص ٢٢٣ ٠

(١٤٩) وثيقة وقف ٧٦١ ج أوقاف ، نقلا عن محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٩ ٠

(١٥٠) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٦٩ ٠

(١٥١) مجهول : رسالة شريفة متعلقة بالجريات والأطيان المرصدة من بيت المال وعليها أجرية أرباب المذاهب الأربعـة ، ص ١٠٠ ب ـ ١١٢ أ (مخطوط) ٠

(١٥٢) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ٣ ، ص ١٠٥٣ ؛ ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ٠

(١٥٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٠٠ ٠

(١٥٤) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٨ .

(١٥٥) ابن تغرى بردى . منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٥٧٧ (نشر بوبر) .

(١٥٦) انظر مجموعة الوثائق المنشورة حديثا برسالة الدكتوراة المقدمة من الباحث ، عماد بدر الدين محمود أبو غازى ، جامعة القاهرة (١٩٩٥ م) ، بعنوان « دراسة دبلوماتين فى وثائق البيع من أملاك بيت المال » ، الملاحق ، ص ٣٧ وما بعدها .

(١٥٧) السيد الباز العرينى : المماليك ، ص ١٩٤ . ١٩٥ ؛
Poliak : Feudalism in Egypt ..., p. 30.

(١٥٨) عماد أبو غازى المرجع السابق ، الملاحق ص ٧٣ وما بعدها : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ .

(١٥٩) انظر على سبيل المثال ، وثيقة ١٢/١٣٩ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلاً عن محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٦٧ ـ ٣٨٠ ، وثثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، نقلا عن عماد أبو غازى المرجع السابق ، الملاحق ، ص ٢٣٧ ـ ٢٥٥ .

(١٦٠) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(١٦١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ١٥٦ .

(١٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٣٥٩ .

(١٦٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٦٨ (نشر دار التحرير) .

(١٦٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١١٥ ، ١١٦ ؛ العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٤١١ ؛ ابن تغـرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٥٧ ، حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٤١٠ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٨٢ .

(١٦٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(١٦٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ١٢٤ . ١٢٥ ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٥ ، ١٧٨ .

(١٦٧) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٤١٠ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٦٨) محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ ٠

(١٦٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٨٦ ٠

(١٧٠) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٧٦ ؛ أحمد عبد الرازق . البذل والبرطلة ، ص ٢٩ ٠

(١٧١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ١٢٨ ٠

(١٧٢) عن ذلك فى الدولة الأولى انظر : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة . جـ ١٠ ، ص ١٥٤ ؛ عن ذلك فى الدولة الثانية انظر ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٢٤٦ ؛ جـ ٢ ، ص ٨٢ ٠

(١٧٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٣١١ ٠

(١٧٤) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، جـ ٢ ، ص ١٢٥ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ١٦ ، ١٧ ، ابن الجيعان : التحفة السنية . ص ١٧٧ ٠

(١٧٥) بتلر : فتح العرب لمصر ، ترجمة محمد فريد أبو حديد ، (القاهرة) ١٩٨٩ م ، جـ ١ ، ص ٢٤٠ ــ ٢٤٥ ٠

(١٧٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٠٠ ٠

(١٧٧) وثيقة ٤٠/٦ دار الوثائق القومية بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) نقلا عن كتاب تذكرة النبيه ، تحقيق د٠ محمد أمين ، جـ ٣ ، الملاحق ص ٤١٨ ٠

(١٧٨) على سبيل المثال : وثيقة ١٢/١٣٩ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن محمد محمد أمين ٠ فهرست وثائق القاهرة . ص ٣٦٧ ــ ٣٨٠ ؛ النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ، المقريزى السلوك ، جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ١٥٦ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ٢١٧ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ص ٤٧١ ، ٤٧٢ ؛ السخاوى : التبر المسبوك . ص ٣٨٦ ؛ Sato : The Evolution of the Iqta , p. 129.

(١٧٩) مجهول التذكرة فى تصرف السلطان فى الأراضى والبلاد وغير ذلك ، ص ٣ أ ــ ٦ أ (مخطوط) . ابن نجيم . رسالة التحفة المرضية ، ص ١٦٢ . (مخطوط) ٠

(١٨٠) عماد أبو غازى : المرجع السابق ، ص ١١٧ ، ١٨١ ، ٢٠٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢٨٠ ، ٣٣٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ٠

(١٨١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ٥٠ ٠

(١٨٢) وثيقة ٤٤٣ أوقاف ، نقلا عن ، عماد أبو غازى : المرجع السابق الملاحق ، ص ٢٣٧ ـ ٢٥٥ ٠

(١٨٣) السبكى : معيد النعم ، ص ٦٥ ؛ الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٩ ، ٨٠ ٠

(١٨٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٣ ؛ محمد محمد أمين ، منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى ، لمجلة التاريخية المصرية مج ٢٨ ، ٢٩ ، ص ٢٨ ، ٢٩ ٠

(١٨٥) عماد أبو غازى ، المرجع السابق ، ص ٣٧ وما بعدها ٠

(١٨٦) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٦٠ ، ٩٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩٤ ٠

(١٨٧) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١١٩ ٠



الفصل الثالث

علاقة المقطع بالأرض والفلاح

علاقة المقطع بالأرض (توزع الاقطاع • الاقامة في الاقطاع • تعمير الاقطاع) — علاقة المقطع بالفلاح — العلاقات المالية (الخراج • المكوس • المغارم) سلطات صاحب الاقطاع

أولا — علاقـة المقطـع بالأرض :

١ — توزع الاقطـاع :

في الواقع لم تكن علاقة المقطـع بالأرض في ظـل النظام الاقطاعي المملوكي مستقرة ، فلم يكن اقطاع الأمير عبارة عن ضيعة أو مجموعة قرى مجتمعة في مكان واحد ، ولها ادارة موحدة ، فمنذ الروك الناصري على وجه التحديد ، أصبح الاقطاع الواحد موزعا بين أكثر من اقليم ، وهذا ما عده « المقريزي » من مكر الكتاب النصارى الذين باشروا عملية الروك ، فترتب على ذلك أن تفرق الاقطاع الواحد في عدة جهات « ... فصار بعض الجبى (أي

الخراج) فى الصعيد ، وبعضه فى الشرقية ، وبعضه فى الغربية ، أتعابا للجندى وتكثيرا للكلفة » (١) ٠

وهذا بالفعل ما تؤيده الحقائق ، فاننا نجد السلطان المنصور « أبو بكر محمد بن قلاوون » (٧٤١ — ٧٤٢هـ/١٣٤١م) حينما يغضب على أحد الأمراء ، ينفيه ويفرق قرى اقطاعه ، التى توزعت ما بين الأعمال الأسيوطية ، والمنيا، وضواحى القاهرة (٢)٠

كما أننا اذا تتبعنا اقطاع أحد الأمراء المعاصرين ل « ابن الجيعان مثل الامير « يشبك الدوادار » (٣) ، سنجد أن اقطاعه كان موزعا بين الأعمال القليوبية ، والدقهلية والغربية ، والمنوفية ، والسيوطية ، والأخميمية ، والقوصية (٤) ٠ ليس هذا فحسب بل ان زمام القرية الوحدة كثيرا ما كان مقسما بين عدة مقطعين ، مما كان يجعل أهل القرية الواحدة موزعين بين عدة من السادة المقطعين (٥) ٠

ولا شك أن الذى دفع السلاطين الى ذلك ، هو رغبتهم فى عدم التمكين لنفوذ الأمراء اذا ما استقروا فى اقطاعات مترابطة فترة طويلة (٥) ٠ وذلك على عكس الرأى الشائع القائل : بأن توزيع الاقطاع كان الهدف منه عدم تقوى الأمير بهذا الاقطاع ، اذ اننا لا نسمع عن اقطاع اقليم أو حتى نصف اقليم لأمير واحد ، وانما كان الهدف الأساسى من بعثرة الاقطاع هو زيادة مسئولية الأمير ، وابعاد تفكيره عن المؤامرات التى كانت القاهرة أصبح مسرح تمثل عليه هذه المؤامرات ، وأفضل حلبة تنفذ فيها الخطط ٠

٢ — الاقامة فى الاقطاع :

ولعل أبرز خصائص النظام الاقطاعى المملوكى هو عدم اقامة الأمير المقطع فى الاقطاع ، وربما كان ذلك بسبب بعثرة

اقطاع الامير الواحد فى أكثر من جهة ، أو لأن الاقطاع نفسه لم يكن ثابتا ، على كل حال شارك السلاطين الأمراء فى صنع هذا الاتجاه ، وذلك بعدم السماح لهم بالاقامة فى الاقطاع ، الا «بدستور» أى باذن من السلطان نفسه ، ولأسباب معينة تمثلت فى ، ربيع الخيل زمن البرسيم ، أو عمل مصالح الاقطاع ، أو محاولة من السلطان الذى يترك البلاد ويسافر ، لابعادهم عن بعضهم البعض ، فيأذن لهم بالسفر الى نواحى اقطاعاتهم (٦) ، وان كان هذا الأمر قد خف فى الدولة الثانية وأصبح للأمراء حرية أكبر فى الاقامة فى اقطاعاتهم (٧) .

ولم يكن خوف السلاطين من اقامة الأمراء فى اقطاعاتهم بسبب قيام الآخرين بحركات انفصالية هناك ، بل كانت خشيتهم من تدبير المؤامرات بعيدا عن أعين السلطان ، ويؤيد هذا الرأى أنه عندما تعرض السلطان الناصر « فرج بن برقوق » (٨٠١ — ٨٠٨ هـ / ١٣٩٩ — ١٤٠٥ م ثم ٨٠٨ — ٨١٥ / ١٤٠٥ — ١٤١٢ م) فى سلطنته الثانية لمحاولة اغتيال ، تبين بعد البحث والتحقيق أن المدبر لها أحد الأمراء الذى يقيم فى احدى قرى اقطاعه (٨) . على العموم لم يكن الأمراء يرغبون فى الاقامة فى القرى ، ولعل الذى أدى الى ذلك هو استخدام السلاطين للقرى كمنفى للأمراء أحيانا (٩) ، مما كان يقلل من قيمة سكنى القرى فى نظرهم ، على العكس من المقطعين من الأجناد الذين كانوا يفضلون الاقامة فى القرى لمباشرة شئون اقطاعاتهم — كما مر بنا — .

٣ — تعمير الاقطاع :

سبق أن ذكرنا أن توزيع الاقطاع فى أكثر من جهة ، وعدم استقراره فى يد المقطع ، أدى الى عدم رغبة المقطع فى الاقامة فيه

كما كان هذان السببان من أهم العوامل التى أدت الى عدم تعمير المقطعين لاقطاعاتهم نظرا لما ترتب على ذلك من حرص أصحاب الاقطاعات على أن يجنوا منها أكبر قدر ممكن من الأموال ، وحرص كل صاحب اقطاع على أن يكون لنفسه بقدر الامكان ثروة قبل تركه ، دون الاهتمام بتعمير الاقطاع وتحسين وسائل انتاجه مثل الجسور ، والخلجان وغيرهما (١٠) ، بل وعدم الاهتمام بحال الفلاح نفسه ، وهكذا فقد انطوى النظام الاقطاعى على عيوب وأخطاء ، أدت بالتالى الى تدهور انتاجية الأرض وتدهور حال الفلاح ، وما تبع ذلك من خراب البلاد ٠

فمع أن التنظيم الاقطاعى الذى أرسى الأيوبيون قواعده فى مصر ، كفل للمقطع الذى ينتقل عن اقطاعه أن يسترد قيمة ما أنفقه فى عمارة الاقطاع (١١) ، الا أننا وجدنا الأمراء المقطعين فى العصر المملوكى ، يتذمرون حتى من مجرد تكليف السلاطين لهم بتطهير الخلجان الموجودة فى مناطق اقطاعاتهم ، ويخرجون على مضض بعد أن يرفض السلطان أعذارهم (١٢) ، وان كان هذا فى الدولة المملوكية الثانية ، على العكس تماما من أمراء الدولة الأولى الذين اهتمو بالأرض الزراعية ، فجادت عليهم وصنعت منهم أمراء أقوياء فخرج منهم سلاطين عظماء ، لم نر لهم مثيلا فى الدولة الثانية ، حيث وجدنا السلطان الناصر « محمد بن قلاوون » يكلف جماعة من الأمراء سنة ٧٢٤ هـ (١٣٣٤ م) بحفر خليج تقع لهم عليه بلاد ، فيبالغون فى حفره حتى نبع الماء من أرضه (١٣) ٠

ولعل الحالات النادرة التى وجدناها عن بعض أمراء اهتموا بعمارة اقطاعاتهم فى الدولة الثانية ، لدليل قاطع على أن السياسة

العامة للمقطعين فى استغلال الاقطاعات ، كانت هى الاهتمام بامتصاص دماء الفريسة دون المبالاة بجسدها ، وهذا هو ما لفت نظر المؤرخين المعاصرين ، فاعتبروا الأمراء الذين اهتموا بعمارة اقطاعاتهم وزراعة الخراب منها وغرس البساتين فى القرى (١٤) ، هى حالات نادرة تستحق أن تسجل فى حولياتهم لخروجها عن المألوف ٠

ثانيا ـ علاقة المقطع بالفلاح :

١ ـ العلاقات المالية :

(أ) الخراج :

يقول « القلقشندى » : « المال الخراجى : وهو ما يؤخذ من أجرة الأرضين » ، وكذلك يقول عند ذكره لأنواع الضرائب غير الشرعية : ٠٠٠ ويعبر عنها فى الدواوين بالهلالى ، كما يعبر عما يؤخذ من أجرة الأرضين بالخراجى » (١٥) ، والمتفحص لهذا الكلام يدرك أن علاقة المقطع بالأرض لم تكن تمليكا ـ كما هو شائع عند البعض ـ فجميع الأراضى كانت ملكا لبيت المال ، أما المقصود بالاقطاع هنا فهو اقطاع الخراج الذى يدفعه الفلاحون الواضعون أيديهم على هذه الأراضى ، للمقطع سواء كان ديوانا ، أو أميرا أو جنديا ٠

اذن ما يتناوله المقطع من الفلاح هو الخراج ، وليس ايجارا عن استغلال الفلاحين لأراضى ملك المقطعين ، اذ أن الذى حدث فى الدولة المملوكية الاقطاعية ، هو أن حل المقطع محل بيت المال ـ كما ذكرنا فى الفصل الثانى ـ الذى يجبى الخراج ثم يوزعه على مستحقى الرواتب ، كما ظل الحال طوال الدولة الاسلامية غير

الاقطاعية التى تعاقبت على مصر ، أما فى العصر المملوكى فقد منح المقطع قطعة من الأرض تدر خراجا بمقدار راتبه (١٦) ، ولكن الأسباب غامضة ولا نعرف متى أطلق على خراج الأراضى فى العصر المملوكى « الايجار » ، وعلى هذا فيكون الخراج هو الايجار فى المصطلح المملوكى ، أما الخراج نفسه فهو عبارة عن « ما يؤخذ مسانهه (أى سنويا) من الأراضى التى تزرع حبوبا ونخلا وعنبا وفاكهة ، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشك وغيره من طرف الريف » (١٧) .

وهكذا فأول شىء فى العلاقة المالية بين المقطع والفلاح ، هو الخراج « الايجار » الذى كان يفرض ويجبى تبعا لطريقة الزراعة الموسمية ، التى كانت تعتمد على مياه الفيضان ، والذى كان يمر (أى الخراج) بعدة مراحل قبل أن يصل الى خزانة المقطع ، ولذلك يجدر بنا أن نتتبع هذه المراحل حتى نتعرف منها على عملية فرض وجباية الخراج بالنسبة لكل من المقطع والفلاح .

وأول مرحلة من مراحل الحصول على الخراج ، هى عملية تقديرية التى نستطيع أن نكون صورة لها من خلال كتابات المعاصرين (١٨) حيث تبدأ عملية تقدير الخراج بعد هبوط مياه الفيضان مباشرة ، ويشرف على هذه العملية بكل اقليم موظف خاص به ، عرف باسم « مباشر الخراج » أو « كاتب خراج الناحية » ويكون غالبا من الأقباط (١٩) ، فيبدأ بالزام خولة البلاد ، برفع قوانين الرى (٢٠) ، أى يرفعون أوراقا يذكرون فيها جملة أراضى الناحية ، ويفصلون جملة الأفدنة التى شملها الرى ، والأفدنة الشراقى التى لم تصلها مياه الفيضان ، فاذا ما رفع الى مباشر الخراج قانون الناحية أشهد فيه على رافعيه أن الأمر على

ما رفعوه ، ثم ينظر مباشر الخراج الى سنة يكون نيلها مثل هذه السنة ، لكى « يحضر » أى يسجل ، البلد على الفلاحين القرارية والطوارئ ، بمعنى أن تسجل الأحواض على المزارعين بفدن مقدرة بخراج نيل سنة مماثل لنيل السنة الحاضرة ، ويشهد على كل مزارع بما تقبله من أراضى ، و « قطعيتها » أى خراجها ، ثم يصرفون لكل مزارع ما جرت به العادة من التقاوى ، فاذا ما تكامل ذلك ، نظم المباشر أوراقا تسمى « المسجل » بجملة ما اشتمل عليه التحضير ، وتحمل صورة منها الى ديوان الاقطاع لتحفظ فيه ·

فاذا نبت الزرع خرج مباشرون من قبل صاحب الاقطاع بحضور مندوبى السلطان لمسح الأراضى المزروعة مرة أخرى ، تمهيدا لربط الخراج عليها بصفة نهائية ، ويكون رئيس المباشرين من قبل صاحب الاقطاع هو المشد ومعه عدول من ذوى الخبرة بعلم المساحة ، وكاتب عارف أمين ، وقياسين يمسحون أرض كل « قبالة » ، أى الأحواض التى يتقبلها أصحابها ويضمنونها بمبلغ من المال يؤدونه كل سنة ، ويقابلونها على أسماء من تقبلوا زراعتها ، ويكتب ذلك فى أوراق تسمى « الفنداق » ثم تجمع تلك القبالات المعروفة بالفنداق ، فى أوراق تسمى «تأريخ) أو «تاريخ» ، وكذلك تجمع أسماء المزارعين فى أوراق تسمى « المكلفة » ثم يشهد على صحة المعلومات الواردة فيها الشهود العدول الذين حضروا هذه الاجراءات منذ البداية ، ثم يعتمدها حاكم العمل (القاضى) ، ويعمل من تلك المكلفة نسخا تحمل الى ديوان المقطع ·

ولم يكن خروج مندوبى السلطان لمراقبة عملية مسح الاراضى المزروعة (٢١) سوى لضمان حقوق السلطان تجاه المقطعين الذين كان يتم منحهم الاقطاعات بعبرات مقدرة ·

وهناك نوع آخر من الخراج يسمى « الخراج الراتب » ، وذلك ان اربابه من الفلاحين كانوا يقاطعون ديوان المقطع على أفدنة معينة بمبلغ معلوم لا يزيد ولا ينقص ، فى أوقات معلومة ، رويت الأرض ام شرقت ، زرعت أم لم تزرع ، ويزرعون بتلك الأرض ما أحبوه واختاروه من أصناف المزروعات والغروس ، لا يطالبون عنها بغير الخراج المتفق عليه ، وأكثر زراعة هذه الأراضى بساتين من نمار وفواكه وأعناب ونخيل ، ويحصل الخراج الراتب عادة على أقساط (٢٢) ٠

أما قيمة الخراج « الايجار » فالحال فيه مختلف باختلاف البلاد ، فمثلا نجد أن الوجه القبلى كان أكثر خراجة غلال ، أى أن الخراج عينيا ، والغالب أن يؤخذ فى ذلك العصر عن خراج كل نوع من المحاصيل ما بين اردبين الى ثلاثة بكيل الناحية ، وعادة ما يؤخذ مع كل أردب درهم أو درهمان أو ثلاثة بحسب الفروق بين المكاييل فى الأقاليم ، وربما كان الخراج كله فى بعض بلاد الوجه القبلى دراهم (٢٣) ، واذا لم يتيسر لبلد الوفاء بما هو مقرر عليه من المحصول ، فمن الممكن أن يؤخذ عوضا عنه صنف آخر من الحبوب مع مراعاة قيمة هذا الصنف ، وهو ما عرف بقاعدة « البدل » فمثلا اردب القمح يساوى اردبين من الشعير ومن الفول أردبا ونصف ، ومن الحمص أردبا ومن الجلبان (الحلبة) أردبا ونصف ، وتراعى هذه القاعدة فى جميع المحاصيل (٢٤) ٠

وفى الوجه البحرى كان الأمر يختلف ، فغالب خراج بلاده دراهم ، وليس فيه ما خراج بلاده غلال الا القليل ، وعن قيمة خراج « ايجار » أراضى الوجه البحرى ، فقد كانت تقدر على الفدان حسب درجة خصوبته ٠ فمثلا تراوح خراج الفدان من الباق » (٢٥)

حتى سنة ٧٩٠ هـ (١٣٨٨ م) ما بين أربعين درهما فما حولها ، ثم ارتفع هذا القدر حتى جاوز المائة درهم ، وأرض « البرايب » كل فدان بثلاثين درهما فما حولها ، ثم ارتفع الى أكثر من ثمانين درهما ، ولكن الأمر تجاوز ذلك حتى صارت قيمة الفدان من البرش نحو المائتين بسبب غلاء الأسعار ، ثم تزايد الأمر فى ذلك بعد سنة ٨١٠ هـ (١٠٤٧ م) ، حتى صار يؤخذ عن كل فدان من الباق أربعمائة درهم ، وربما أخذ ستمائة فى النوع الطيب منه ، وكذلك ارتفعت الأسعار فى باقى أنواع الأراضى الأخرى وان كانت دون الباق (٢٦) . ولمزيد من التفصيل أنظر الجدول الآتى :

نوع الأرض	مقدار خراج الفدان حتى سنة ٧٩٠هـ	مقدار خراج الفدان حتى سنة ٨٠٠ هـ	قيمة خراج الفدان من سنة ٨٠٠ هـ الى ما بعد ٨١٠هـ
باق	٤٠ درهما	١٠٠ درهم	٤٠٠ درهم (والنوع الجيد ٦٠٠ درهم)
برايب	٣٠ درهما	٨٠ درهما	دون الباق
برش		٢٠٠ درهم	دون البرايب

ويجدر بنا أن نشير الى أن السبب فى ذلك هو فساد الأمور وخراب البلاد ، والغش فى المعاملات النقدية ابتداء من الدولة المملوكية الثانية وما تبع ذلك من غلاء الأسعار ، مما أدى الى أن يرفع أصحاب الاقطاعات بداية من سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م) قيمة خراج « ايجار » الأراضى الى ستة أمثال ما كان عليه ، حتى

لا يختل من حالهم شيء (٢٧) ، وذلك بتدبير مباشر يهم الذين جعلوا الزيادة « ديدنهم » في كل عام ، فاستمرت الأسعار مرتفعة، فأدى ذلك الى أن خربت القرى وتعطلت معظم الأراضى من الزراعة، وقلت الغلة ، وذلك لموت أكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد (٢٨) .

كذلك كان استغلال أراضى المقطعين أحيانا يقوم على نظام « المقاسمة » ، والمقاسمة تختلف باختلاف جودة الأرض ونظام ريها ، فتكون تارة مناصفة وتارة مثالثة وتارة مرابعة وتارة مخامسة أو مسادسة (٢٩) ، ويحل نصيب الفلاح من هذه المقاسمة بعد نضج المحصول وحصاده ، فتكون المقاسمة بحسب ما اتفق عليه ، فيأخذ مندوب المقطع ما يخص سيده ، وتكون هذه المقاسمة بحضور شهود نظير أجر يتناولونه من المقطع والفلاح (٣٠) .

هذا عن شروط المقاسمة . أما المقاسمة نفسها وسبب قبول الفلاحين لها ، فيبدو أنها ظهرت بسبب أن الاقطاع عندما كان يمنح كان يقطع بخراج « عبرة » مقدرة ، ولكن تزامن مع خراب البلاد بسبب اهمال السلاطين لوسائل الزراعة — فى الدولة المملوكية الثانية على وجه الخصوص — أن زادت رغبة الأمراء والمقطعين فى زيادة ايجار الأراضى ، بسبب الأزمات الاقتصادية وغلاء الأسعار ، وهو ما لم يكن فى استطاعة الفلاح القيام به ، بسبب خراب البلاد وسوء الأحوال وتزايد كلفة الزراعة ، بالاضافة الى اصرار المقطعين على أن يدفع الفلاح الخراج على الأرض المزروعة وغير المزروعة أيضا ، مما كان يضطر الفلاح فى نهاية الأمر الى طرح — أو قبول — حل زراعة الأرض مقاسمة على نسبة يتفق عليها مع المقطع ، ولما كانت هذه العلاقة جديدة على مضمون الخراج والاقطاع ، خرجت الأسئلة الى الفقهاء بجواز ذلك من عدمه (٣١) .

على أى حال كان للمقطع الذى يتناول خراجه ايجارا أو مقاسمة ثلث التبن ، أما الثلثين الآخرين فكان أحدهما يذهب الى ديوان السلطان ، والآخر للمزارع الذى كان عليه أن يدفع ٤ ½ درهم عن كل مائة حمل اذا أراد الحصول على نصيب المقطع من التبن (٣٢) . وأيضا كان المقطع يتناول خراجا سنويا – وان لم يحدد مقداره – عما يصاد من الاسماك فى اقطاعه ، عند هبوط مياه الفيضان واندفاع الماء من فتحات الجسور الى النهر ، فعند ذلك يضع الفلاحون فى هذه الفتحات شباكا ، فيأتى السمك وقد اندفع مع الماء الجارى فيجد الشباك تحول بينه وبين العودة الى النهر ، فيجتمع فيها ثم يجمع منها (٣٣) .

كما كان على الفلاح أن يرد ما أخذه من التقاوى السلطانية ، اذ كانت فى ذلك العصر ملكا للسلطان ، لذلك كان يطلق عليها « التقاوى السلطانية » ، تمييزا لها عن « التقاوى البلدية » وهى قليلة ، حيث كانت التقاوى السلطانية تعطى للأمير أو الجندى عند تسلمه الاقطاع ، فاذا خرج عنه طولب بها ، وقد ظل الحال على ذلك حتى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حينما خلدت تقاوى كل ناحية بها (٣٤) ، وكان يراعى عند صرف مباشرى المقطع التقاوى للفلاح أن تكون من أطيب الغلال وأفضلها (٣٥) .

ولكن ذلك لم يستمر فى الدولة المملوكية الثانية ، بسبب تعدى أرباب الدولة فى أواخر الدولة المملوكية الأولى وبداية الثانية ، على التقاوى السلطانية فى الضياع خصوصا أوقات الأزمات الاقتصادية والمجاعات (٣٦) ، بالاضافة الى ما حدث من اجراءات فى الروك الناصرى من انعدام الرقابة على التقاوى ، كل ذلك أدى الى أن اختفت التقاوى السلطانية من النواحى ، واصبح البذر يعتمد على ما يخزنه الفلاح من محصول العام الماضى

أو ما يشتريه من التقاوى، وهكذا فقد تعرضت الزراعة لاهتزازات السوق خصوصا اوقات الغلاء ، فضلا عن اعتمادها على محصول العام السابق ، لذلك فاننا نجد فى كثير من السنوات أن النيل يبلغ حد الوفاء أو أكثر ، ولكن الفلاحين فى الدولة الثانية لا يجدون الى الزراعة سبيلا ، بسبب احتياجهم الى التقاوى (٣٧) .

واذا انتقلنا الى عملية تحصيل الخراج أو « قبض المغل » كما يطلق عليه فى المصطلح المملوكى ، فأول ما نتناوله خراج بلاد السلطان أو أراضى الدواوين ، والتى كان يخرج لتحصيله منها أحد الأمراء المماليك (٣٨) الذى كان يخرج عادة بكثير من الأمراء وعدد كبير من الجند والمماليك على هيئة المتجه للحرب (٣٩) ، وذلك بلا شك لما يقابل هذه المهمة من صعاب ، وأهمها خطورة العربان وتعرضهم لحاصل الدولة أو رفضهم دفع الحقوق والخراج .

وبالنسبة لتحصيل خراج الأمراء ، فقد كان ذلك يتم عن طريق من يكلفه الأمير بهذه المهمة ويسمى « قاصد » أو « وكيل » وقد يأتى الفلاحون بأنفسهم لمحاسبة الأمير ودفع الخراج لوكيله (٤٠) ، أما أجناد الحلقة ، فكانوا يقومون بتحصيل خراجهم ومغلهم بأنفسهم (٤١) .

وجدير بنا أن نذكر أن التلاعب فى النقود وغشها ــ ابتداء من قيام الدولة المملوكية الثانية ــ أدى الى أن احتاج المقطعون ممن يتناولون الخراج نقدا ، الى اللجوء الى الصيارفة (وهم المسئولون عن العمليات المالية ومبادلة النقود المختلفة القيمة والنوع بعضها ببعض واكتشاف المغشوش منها) لتحصيل الخراج، مع ما اشتهر عنهم من تلاعب وتدليس وتطفيف فى الميزان ــ حيث

كانت النقود تقدر بالعدد وبالوزن ـ مستغلين سوء حالة النقود آنذاك ، مما لا يجد معه الفلاح سدادا أبدا ، فيئول أمر الفلاح فى النهـــاية الى الضرب والحبس ، الى أن يضطر الى الاقتراض بفائدة على ذمته ، للسداد ورشوة مبـاشرى المقطـع للخلاص من السجن (٤٢) .

كذلك لم تكن عمليـــة جباية الخراج فى البـلاد تتم سلميا وبهدوء ، بل ان طريقـــة تحصيلها كانت تعسفية الى حد كبير ، فكثيرا ما كان يرتكب المكلف بالجباية من الظلم ما لم يرتكبه أحد من الظلمة المفسدين (٤٣) ، فلم تكن توجد شفقة ولا رحمة فى تحصيل الخراج ، حتى أن الفلاح الذى لا يقدر على السداد كان يقترض بفـائدة أو بأخذ ســلفا وقروضا على المحصول الجديد بناقص عن ثمنـــه ، وقد يبيـــع ماشيته ، أو يرهن حلى زوجتـــه أو يبيعها ليدفع الخراج خشية الضرب والحبس وربما القتل ، فاذا لم يجد من يقرضه أخذ منه ولده أو أخوة أو أحد أقاربه ، ووضع فى السجن حتى يسدد الفلاح ما عليه ، ولذلك كان الفلاح يتحين الفرصة لكى ينجو بنفســه فى حالة عجزه عن السداد ، فيهرب تحت جنـــح الليــل ولا يعود الى بلده أبدا ، تاركا أهله ووطنه بسبب هم الخراج وضيق المعيشة (٤٤) .

وقد تزايد هذا الظلم فى الدولة المملوكية الثانية ، بسبب تسلط الجباة ومن عاونهم من الولاة والكشاف على الفـلاحين ، فكثر ضرب الفــلاحين وحبســـهم حتى أدى ذلك الى خـــراب البلاد (٤٥) ، ولذلك فقد كان أغلب المتظلمين من عامة مصر من الفلاحين المساكين ، الذين يأتون حفاة عراة من النواحى البعيدة عن القاهرة ، ليشتكوا الى السلطان الاشتطاط فى جمع الأموال بدون وجه حق ، واغتصابها بالقوة من قبل جباة الخراج (٤٦) ،

وبالرغم من ذلك فلم يكن الأمر يخلوا من ضرب السلاطين للفلاحين وسجنهم ، حيث أن سجون العاصمة المملوكية لم تكن تخلو من الفلاحين (٤٧) ، الذين كانوا يسجنون بسبب الخراج ، ويعاملون معاملة أصحاب الجرائم حتى أن السلاطين عندما كانوا ينعمون على المسجونين فى المناسبات الدينية كحلول شهر رمضان ، كانوا يطلقون صراح جميع المسجونين عدا أصحاب الجرائم والفلاحين (٤٨) .

وعلى الرغم من ذلك كله لم يكن جامعو الخراج يحصلون الخراج كله ، لما قد يتبقى من « البواقى » التى تضطرد بسبب عجز الفلاحين ، الى السنة التالية ، وهذا أمر جائز فى العرف الخراجى ، فيقوم مباشر الخراج بتسجيل قيمة الباقى أمام اسم الفلاح (٤٩) ولكن قد يحدث ويسامح المقطعون الفلاحين بما عليهم من هذه البواقى ، سيما اذا كانت هناك كارثة طبيعية ليس للفلاحين دخل فيها ، وذلك بالطبع رغبة من المقطعين للتخفيف عن الفلاحين ، خشية هروبهم (٥٠) . وكذلك كان يفعل السلاطين فى بلاد الدواوين ، على أن هذا الأمر الذى وجد فى الدولة المملوكية الأولى لم نجده فى الدولة الثانية .

وهذه « المسامحات » تختلف عن المسامحات السلطانية ، التى يعتبرها البعض مسامحات عن الخراج ، فالمسامحات السلطانية عادة ما تكون « مسامحات ديوانية » خاصة بمسامحة أرباب الاقطاعات بما عليهم من أموال للدواوين ، مثل ماللديوان «المرتجع» من تفاوت فى الخراج أو غيره (٥١) ، ولكن هذا لا يعنى أن السلطان لم يكن بامكانه مسامحة فلاحى المقطعين عن الخراج المتبقى لديهم ، ولعل الدليل على ذلك هو استغاثة فلاحى ثمانى وعشرين قرية من

قرى الغربية بالسلطان ، لحط الخراج أو تخفيفه عنهم بسبب ما أفسدته الأحوال الجوية السيئة من الزروع ، فأمر السلطان والى الغربية بكشف ذلك وحط الخراج عمن أصابته الكارثة فقط مع أن هذه القرى كانت مقطعة لمجموعة من الأمراء (٥٢) ٠

وكان يزيد من شقوة الفلاحين فى ذلك العصر أن العلاقة المالية لم تكن مباشرة بين الفلاح وحائز الأرض الأصلى ، وما يترتب على ذلك من فارق الواسطة ٠ حيث وجد فى ذلك العصر ما عرف باسم « المتأجرات » ، أو « المستأجرات » ، وهى الأراضى التى كانت تؤجر من الحائز الرسمى الى شخص آخر ، وقد تنوعت أسماء هذه الأراضى ما بين « الأراضى المفصولة » و « الأراضى المتدركة » وكذلك عرفت فى أواخر العصر باسم « أراضى التقاسيط » (٥٣) ، وذلك لأن أجرها كان يسدد على أقساط ٠

وقد أرجع « المقريزى » حدوث تأجير الاقطاعات الى عهد الناصر « فرج بن برقوق » (٥٤) ، مع العلم أن ايجار الأراضى وجد فى الدولة المملوكية الأولى (٥٥) وربما يرجع ذلك الى التحامل المعروف عن « المقريزى » على البيت البرقوقى ، ومع ذلك لا ننكر أن ايجار الاقطاعات زاد كثيرا فى الدولة الثانية ، حتى صار فى كل قرية من قرى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى) أستادار خاص بالأراضى المستأجرة فيها (٥٦) ، وذلك لكثرة المستأجرين وتنوعهم (٥٧) ، وقد كانت عملية استئجار الأراضى مربحة ، حتى أن كل متدرك لقرية من قرى مصر ، كان « ٠٠٠ يعيش أعظم من ملك من ملوك الشرق » (٥٨) ٠

ولا شك أن ذلك كان على حساب الفلاحين ، اذ أن المستأجر كان يعطى لصاحب الاقطاع أو مباشر الوقف الخراج المفترض على هذه الاراضى ، وربما نقص قليلا نظرا لدفعه معجلا ومرة واحدة (٥٩) ، ثم يعود ليأخذ المثل أمثال على نحو ما حدث فى نظام الالتزام فى العصر العثمانى ، وقد عبر المعاصرون عن مخاطر هذا النظام ، حتى اعتبروا أن استئجار الأراضى وما يقع على الفلاحين من ظلم المستأجرين ، ومحاولة المستأجر استنزاف الأرض بكل وسيلة فى أثناء فترة الايجار ، ضمن الأسباب التى أدت الى خراب ديار مصر (٦٠) ، على أن المستأجرين أو « المتدركين » كما أطلق عليهم آنذاك ، لم يكونوا بعيدين عن حقد المماليك وظلمهم ، وذلك بتكرار حدوث مصادرة المتدركين (٦١) ، وسجنهم (٦٢) ، مما كان يعود بالضرر على الفلاحين الذين يحملهم المستأجرون مقدار ما خسروه فى مثل هذه المصادرات ٠

أما الأراضى المستأجرة نفسها فقد شملت جميع أنواع الحيازات ، وان كانت المستأجرات من أراضى الدواوين السلطانية أكثر من غيرها من أنواع الحيازات الأخرى (٦٣) ، كما لعبت أراضى الأوقاف دورا مهما وبارزا فى عملية استئجار الأراضى (٦٤) ٠

(ب) المكوس :

« المكوس » جمع « مكس » وهى عبارة عن كل ما يتحصل من الأموال لديوان السلطان أو لأصحاب الاقطاعات أو لموظفى الدولة خارجا عن الخراج الشرعى ، وتعرف هذه المكوس باسم « المال الهلالى » وذلك تمييزا لها عن المال الخراجى الذى يجبى مسانهه » (أى سنويا) ، أما المال الهلالى فهو طارىء ويتحصل مشاهرة » (أى شهريا وان كان لا يشترط ذلك) ٠ وكانت

هذه الضرائب غير الشرعية تفرض على الأشياء التى أحلها الله مثل الملح والمصايد والمراعى ٠ ومع أن هذه المكوس كانت موجودة قبل العصر المملوكى ، فانه جاء وهى ملغاة ، فعادت مع بداية الدولة فى سلطنة المعز « عز الدين أيبك » (٦٤٨ ــ ٦٥٥ هـ / ١٢٥٠ ــ ١٢٥٧ م) ، على يد وزيره « هبة الله بن صاعد الفائزى » (٦٥) ، وسميت « الحقوق السلطانية » ، و « المعاملات الديوانية » (٦٦) ٠

وقد كانت المكوس كثيرة فى العصر المملوكى حتى شملت كل شىء ، وما يهمنا هنا هو ما يخص أهل الريف منها ، أو التى فرضت على الشعب كله بما فيهم أهل القرى ٠ ومن ذلك مكس « ساحل الغلة » الذى كان الناس منه فى أنواع من الشدائد لكثرة ما يصيبهم بسببه من المغارم والظلم ، وكان هذا المكس يقدر زمن « المقريزى » (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م) بدرهمين على كل اردب من القمح يباع بساحل بولاق ، ويلحقه نصف درهم سوى ما ينهب من صاحب الغلال ، وقد استمر هذا المكس يلغى ويعاد حتى ألغاه السلطان « قانصوه الغورى » سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) لاستقطاب قلوب الناس بسبب الظروف السياسية (٦٧) ٠

هذا بالاضافة الى مكس « متوفر الجراريف » الذى كان يجبى من سائر النواحى زيادة على ما هو مقرر عليهم لصيانة الجسور ٠ كذلك وجد مكس « مقرر الأقصاب والمعاصر » أو قياس القصب » ، وهى أموال كانت تفرض على مزارعى قصب السكر وعلى المعاصر وعمالها ، والشىء نفسه كان يفعل مع مزارعى القلقاس وكان يعرف بمكس « قياس القلقاس » ، ومن المكوس أيضا ما كان يؤخذ من البرسيم والشعير بدون ثمن ويعرف باسم « الرمايات والسلف » ٠ ومن هذه المكوس أيضـــا ما كان يفرض عنـد باب النصر خارج

القاهرة على الفلاحين الذين يجلبون الدريس والحلفاء وهو ما عرف باسم « مقرر الأتبان » · بالاضافة الى مكس « الفاكهة » الذى كان يوخذ على الفاكهة البلدية والمجلوبة · هذا فضلا عن المكوس التى فرضت على الجهات المباحة مثل الملح · وأيضا النطرون أو « الأطرون » الذى كان يفرض على الناس شراؤه بالوجهين القبلى والبحرى (٦٨) ·

ومن المكوس الظالمة التى وجدت فى العصر المملوكى ، مكس « الولايات » وهو مكس متعلق بالولاة ونوابهم ، يجبونه من جميع الجهات حتى من عرفاء الأسواق ، وبيوت الفواحش ، كما وجد مكس آخر كان يفرض على كل اقليم عند خروج السلطان اليه للصيد والنزهة ، وهو عبارة عن أبقار وأغنام تذبح للسلطان فى أثناء رحلته (٦٩) ، هذا بالاضافة الى ما كان يجبى من جميع القرى ويسمى « مقرر الفرسان » أو « مقرر الخيالة » ، وهى أموال يجبيها الولاة على هيئة هدية ، ولا يجبى درهما منها حتى يغرم صاحبه درهمين آخرين مع ما يقاسيه من أهوال وصعاب ، ولعل مقرر الخيالة لم يكف جشع الولاة فعادوا يفرضون مكسا آخر باسم « زكاة الرجالة » (٧٠) ·

وفى بعض الأحيان كانت تشتد معارضة الفقهاء وعلماء الدين ، بسبب تحصيل مثل هذه الأموال الباطلة ، أو يرغب السلطان نفسه فى الغائها ، كما حدث فى الروك الناصرى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) (٧١) · أو أن يريد السلطان الجديد التقرب والتودد الى الرعية ، أو أن يتظاهر بعض السلاطين بالعدل ، خصوصا فى أوقات الفتن والاضطرابات السياسية ، أو فى أوقات

انتشار المجاعات والطواعين فيقومون بالغاء الكثير من تلك الضرائب غير الشرعية (٧٢) ٠

على أن جميع الحقائق تشير الى أن هذه المكوس ، ما كانت تلغى الا لتعود مرة ثانية ، وربما بصورة أشد ، خصوصا بعد أن تستقر الأمور للسلاطين ، وخير دليل على ذلك أن جميع المكوس — أو معظمها على الأقل —التى قام الناصر « محمد بن قلاوون » بالغائها فى الروك ، قام الظاهر « برقوق » بالغائها مرة أخرى عندما تولى زمام الأمور (٧٣) ، وحتى هذا الالغاء لم يستمر طويلا حين أمر الأمراء الذين ثاروا على السلطان « برقوق » وخلعوه من سلطنته الأولى، باعادتها جميعا « فأخذ من الناس على العادة »(٧٤)، وغير ذلك مما يوضح مدى التكالب على اعادة المكوس كلما ألغيت ٠

وقد كانت علاقة المقطع بالفلاح فى هذه المكوس قوية جدا نظرا لأنها كانت مقطعة للأمراء والجند ، وذلك حتى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) حين ألغى الناصر « محمد بن قلاوون » اقطاع المكوس، وجعل الاقطاعات كلها أرضا ، ولكن هذا لم يمنع أن المكوس ظلت موجودة ، وانها كانت فى ازدياد يوما بعد يوم حتى تضاعفت وكثرت عن ذى قبل (٧٥) ، ولكنها أصبحت تابعة للوزير الذى صار لايلى أمرها غيره (٧٦) ٠ وهذا أيضا لا يعنى أن علاقة المقطع بالفلاح فى المكوس ألغيت أو أن الوزير أصبح مسئولا عنها كلها أو فى كل البلاد ، فقد ظلت المكوس الموجودة فى كل بلد تابعة لمقطعها ، فان كانت تلك البلدة جارية فى ديوان من الدواوين السلطانية فمتحصل مكوسها لذلك الديوان ، وان كانت جارية فى اقطاع بعض الأمراء ومن فى معناهم ، فمتحصلها لصاحب الاقطاع (٧٧) ٠

(ج) المغارم :

ولما كنا بصدد الالتزامات المالية التى على الفلاح ، فاننا يمكن أن نضيف اليها المغارم ، التى القى على كاهل الفلاح فى العصر المملوكى مجموعة كبيرة منها ، فرضت عليه فرضا ظلما وعدوانا بدون وجه حق ، وكان على أهل القرى أن يدفعوها سواء رضوا أو أبوا ، بالاضافة الى الخراج والمكوس « الهلالى » ، فان كانت المكوس مغارم مقنعة توارت خلف أسماء أخرى ، فان هذه كانت مغارم مقننة فرضت باسمها الحقيقى جهارا نهارا ، لذلك فقد أسماها المعاصرون بأسماء مختلفة مثل « المغارم » و « الكلف » و « المظالم » مما يعكس رأى الناس فيها (٧٨) .

وقد افتتح المماليك دولتهم فى مصر بفرض هذه المغارم ، حينما انتصروا على بقايا البيت الأيوبى فى الشام سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) المطالبون بملك مصر ، وأمنوا دولتهم ، فمال المماليك على المصريين قتلا ونهبا ، فنهبوا أموالهم وسبوا حريمهم ، وفعلوا بالمصريين ما لا يفعل الفرنج بالمسلمين (٧٩) ، كذلك أحدث السلطان المظفر « قطز » (٦٥٧ ـ ٦٥٨ هـ / ١٢٥٩ ـ ١٢٦٠ م) سنة ٦٥٨ (١٢٥٩ م) عند خروجه لقتال التتار فى الشام جباية دينار من كل فرد من جميع أهل مصر ، بالاضافة الى مغارم أخرى (٨٠) ، مع علم الجميع بثراء المماليك وأمرائهم .

وهكذا فقد صارت سنة بأن يفرض كل سلطان عند خروجه للحرب ، أموالا تجبى من قوت الشعب ، سيما أهل القرى الذين تحملوا العبء الأكبر فى ذلك ، نظرا لتواجدهم على الأرض الزراعية مصدر النفقة على الجيش آنذاك ، مع العلم أن الفلاحين كانوا يدفعون الخراج الذى أقطع لأفراد الجيش مقابل خدمتهم الحربية .

ومع ذلك كان السلاطين يجبون أموالا زائدة عند كل حركة للحرب . كما حدث عند هزيمة الناصر « محمد بن قلاوون » فى سلطنته الثانية ، أمام « محمود غازان » حفيد « جنكيز خان » بالقرب من دمشق سنة ٦٩٩ هـ (١٢٩٩ م) ، فأخذ يستعد للقائه مرة ثانية ، وكان من بين اجراءات الاستعداد ، طلب الخيل والرماح والسيوف ، بالاضافة الى دنانير عينية جبيت من سائر مصر خصوصا بلاد الوجهين القبلى والبحرى (٨١) . وكذلك فعل الناصر « فرج بن برقوق » سنة ٨٠٣ هـ (١٤٠١ م) عند هزيمته على يد « تيمور لنك » بالشام (٨٢) .

وبذلك فقد اعتبرت الأراضى الزراعية ومن عليها ، المخزون الدائم للنفقة على الجيش - زيادة عن الخراج - فى أثناء الخروج للحرب أو فى أثناء استعادة الجيش لقواه بعد الهزيمة خصوصا فى الدولة المملوكية الثانية ، نظرا لوجود التركمان الرابضون فى شمال الشام ، على حدود دولة المماليك يتربصون بهم الدوائر ومن ورائهم العثمانيون (٨٣) ، فكثيرا ما تكرر فرض المغارم على جميع القرى من بلاد الوجه القبلى والوجه البحرى ، مثل أن يفرض على كل قرية تجهيز جمل أو فرس وأحيانا فرسين ، أو دفع ثمنه الذى قدر فى سلطنه الأشرف « برسباى » بخمسة آلاف درهم ، وفى بعض الأحيان كان يفرض على كل قرية تجهيز فارس بحصان وعدة كاملة ، أو فارسين وربما أربعة ، مما كان يجعل الفلاحين يفرون ويتركون قراهم للخراب (٨٤) .

وجدير بالذكر أن هذه المغـارم كانت تفرض على خراج المقطعين وعلى ريع الأوقاف والرزق ، كما كانت تفرض على أموال الفلاحين ، وهى التى عرفت بالأموال « غير الديوانية » ، ولكن

الذى كان يحدث هو أن الفلاحين كانوا يتحملون هذه وتلك ، اذ لا يعقل أن المقطع فى ظل هذا النظام الاقطاعى كان يدفع شيئا من متحصله ، دون أن يحصل عليه مرة أخرى من الفلاحين ، وكذلك كان يفعل الولاة ومشايخ العربان الذين كانوا يحصلون فى مثل هذه الحركات « ... المثل عشرة أمثال لأنفسهم والأمر فى ذلك لله تعالى » (٨٥) . والواقع أن الأمر لم يتوقف عند حد الاستعداد للحرب وكذلك عند الهزيمة ، ولكن الذى حدث أنه كان يجبى من أفراد الشعب ـ خصوصا أهل القرى ـ عند النصر شىء عرف باسم « بشارة النصر » وهى أموال كانت تجبى من الناس على قدر طبقاتهم ومعايشهم لمن يحمل البشرى للنواحى بالانتصار فى غزوه ، أو بأخذ حصن (٨٦) .

وبخلاف المغارم الحربية ، كانت هناك مغارم تفرض على البلاد بسبب الأعمال العامة مثل اقامة جسر أو حفر ترعة أو خليج ، وكانت هذه المغارم تستخرج على نحو مخفف فى الدولة الأولى(٨٧) ، الا أنها ازدادت منذ بداية الدولة الثانية وبالتحديد منذ تولى الناصر « فرج بن برقوق » ، الذى استحدث استخراج أموال لصيانة الجسور ، التى كان من المفترض أنها تعمر من أموال الديوان السلطانى (٨٨) . ويبدو انه كان يكفى حدوث الشىء مرة واحدة فى الدولة المملوكية ليصير سنة ، فقد اتبع السلاطين نهج « فرج » ليس فى الجسور فقط بل وفى سائر الأعمال العامة ، لذلك فقد ازدادت المغارم نظرا لفساد الجسور وكثرة تقطعها ـ كما مربنا فى الفصل الأول ـ ، وكذلك طمى الخلجان وارتفاع مجاريها وانسداد فوهاتها ، ولذلك نجد أن السلاطين كلما هموا بتطهير مثل تلك الخلجان ـ تطهيرا ليس بذاك ـ أقدموا على جمع تكاليفها من الفلاحين والمقطعين على حد سواء (٨٩) .

ولم يتوقف الامر عند حد جمع الأموال والرجال والأبقار لعمل مثل هذه الأعمال ، بل اننا وجدنا الأبقار التى جمعت من الفلاحين بدون ثمن لعمل الجسور والخلجان ، « ترمى » مرة أخرى على الفلاحين عند الفراغ من العمل ، بثمن مضاعف لثمنها الحقيقى (٩٠) وبذلك يغرم الفلاح مرتين عند أخذها وعند شرائها ، اذ أنه بذلك كان يدفع ثمن الماشية مرتين أو ثلاث مرات بل وأربع ، وربما أكثر ٠

واذا قلنا انه يكون هناك عذر فى فرض المغارم التى مرت بنا ، نظرا لأنهـــا كانت تجمع للحرب ، أو للأعمال ذات المنفعة العامة ــ مع أنه من المفروض أن يكون الشعب فى غنى عن ذلك ــ فما بالنا بالأموال التى كانت تفرض بدون مسوغ ، مثل الأموال التى كانت تجمع عند خروج السلطان للأقاليم وهى ما عرفت باسم « السرحة » أو « الدورة » ، حيث كان للسلطان فى سرحاته لتفقد البلاد أو للنزهة ، شيء عرف باســم « التقادم » على الولاة ومشايخ العربان ــ كما مر بنا ــ ، وتكون هذه التقادم من الخيول والأبقار والأغنام والسلاح ومبالغ عينية شبه الضيافة (٩١) ، وقد كانت هذه التقادم تجمع ولا شك من قوت الفلاحين ، اذ أن الولاة والكشاف ومشايخ العربان تسلطوا على الفلاحين بدون سبب ، فكيف بنا عندما يتعللون بضيافة السلطان ، وكان على الولاة أن يقدموا هذه التقادم للسلطان أو من ينوب عنه ، حتى أصبحت عادة لابد منها يخرج الأمراء لجمعها فى حالة عدم فراغ السلطان ، علما بأن هذه السرحات كان يصحبها من المظالم ما يهلك الزرع والنسل (٩٢) ، ويبدو أن مثل تلك السرحات كانت مجزية جدا ، حتى وجدنا السلاطين ينعمون بها على من يخصونهم من الأمراء بسبب استرضائهم ، أو مكافأة لهم على أعمال أدوها (٩٣) ٠

ولم يكتف السلاطين ـ خصوصا فى الدولة المملوكية الثانية ـ بهذه السرحات لفرض المغارم على الناس تحت اسم التقادم ، بل انهم فرضوا مغارم على الناس تشبه ما يقوم به المنسر وقطاع الطرق ، فنجد السلطان « فرج » يرسل سنة ٨١٤هـ (١٤١١ م) مجموعة من الأمراء وصحبتهم عدة من المماليك الى عدة جهات من أرض مصر لأخذ الأغنام والخيول والجمال حيث وجدت ، فأخذوا يشنون الغارات على النواحى ، فما عفوا ولا كفوا، حتى ساقوا الى السلطان عشرات الآلاف من الأغنام التى نهبوها من النواحى غير الأموال والجمال والخيل والمواشى (٩٤) ٠

ولما كانت بلاد السواحل التى تمارس نشاط صيد الأسماك مثل ، قرى « البرلس » (٩٥) و « شورى » (٩٦) و « بلطيم » (٩٧) بعيدة عن الفلاحة ، وبالتالى بعيدة عن الأراضى الزراعية التى كانت تفرض المغارم فيها على الفلاحين بحجة أنها تفرض على الزراعة وخراجها وليس على الفلاحين ، ومع ذلك فان ولاة السوء لم يتركوا هذه القرى غير الزراعية دون مغارم ، ففرض عليها فى كل سنة أموال كانت تحصل شبه الجزية ، وعلى الرغم من أن الظاهر « برقوق » أبطلها مع ما أبطل من المكوس ، فانها عادت مرة أخرى سنة ٨٤٧ هـ (١٤٤٢ م) ، وكان متحصلها كل سنة ستين ألف درهم (٩٨) .

وبوجه عام كان الفلاحون فى ذلك العصر فى حالة من المغارم معروفة ، يعرفها الجميع الا من طمس الله على قلوبهم من السلاطين والأمراء ، لذلك فاننا نجد أن علماء الدين والفقهاء ، حينما كان يعرض عليهم مشروع لفرض مغارم جديدة ـ لكى يكسبوها صفة شرعية ـ كانوا يعارضونه تماما ، نظرا لما يعانيه الناس ، وبخاصة

الفلاحين أصحاب الزروع ، من المغارم المفروضة عليهم بالفعل (٩٩)، بل ان أحد المعاصرين الذى تحامل على الفلاحين ووصفهم بأنواع الموبقات والرذائل ، يرق لحالهم بسبب الأموال المفروضة عليهم . وما يلاقونه حتى يسددونها ، فيقول « .. فالفلاحة على كل حال بليه أعاذنا الله والمحبين منها » (١٠٠) .

ولما لم تكن الشكاوى التى يتقدم بها الفلاحون للسلطان خلال مروره على القرى فى أثناء رحلاته للنزهة والصيد تجدى (١٠١) . فان الكيل كان يمتلىء واذا امتلأ الكيل لا تنتظر منه الا أن يفيض على جوانبه ، هكذا كان حال الفلاحين الذين خرجوا تحت جنح الليل فرارا من كثرة المغارم ، تاركين خلفهم الأحباب من الأهل والولد ، والأرض التى لم يكن من السهل على الفلاح التفريط فيها ، ليذهبوا الى المدن ويعملوا بأى عمل آخر غير الزراعة ، حتى ولو كان عمل « الفعلاء » الذين يعملون بالعمارة (١٠٢) .

ويبدو أن هجرة الفلاحين لقراهم زادت عن الحد ــ بسبب المغارم ــ مما جعل السلاطين يكررون الأمر بالمناداة على أهل الريف بالخروج من القاهرة والفسطاط ، والعودة الى بلادهم ، ولكن لم يكن يؤخذ بمثل هذه الأوامر (١٠٣) ، مما كان يجعل السلاطين يحاولون أن يعالجوا المشكلة بشكل آخر ، مثل أن ينادى مناديوا السلطان فى القاهرة على المقطعين بأن كل من له اقطاع خراب ، يذهب اليه ليعمره ويصلح جسوره ويرد فلاحيه الفارين أينما كانوا (١١٤) ، وعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال قد تعكس اهتمام السلاطين بعمارة البلاد ، فانهـا لا تعكس فى الواقع غير كثرة حالات فرار الفلاحين من كثرة المغارم المفروضة عليهم .

ومع ماحدث من محاولات للتخفيف من قدر المغارم المفروضة على الفلاحين (١٠٥) ـ وهى كما مر بنا حمل تنوء به الجبال ـ ، فان هذه المحاولات لم تكن الا كمثل ريشة فى مهب الريح ، فقد ظلت المغارم طوال العصر المملوكى كما هى بل وازدادت ، فخربت البلاد ولم يستطع الفلاح أن يلفظ بالشكوى خشية أن يتجدد عليه ما هو أشد وأقسى (١٠٦) . لذلك فقد ظل ساكن الريف فى العصر المملوكى معدوم اللذات لما هو فيه من « مغارم » و « كلف » و « مظالم »(١٠٧) ٠

ولذلك فقد كان برميل البارود الذى وجد فى قلب كل فلاح بسبب هذه المغارم ، لا يسعه الا أن ينفجر حيثما وجد الشرارة التى تشغل نار الثورة ، فنجد أنه حدث فى بداية الدولة المملوكية الثانية ، أن ثار أهل الريف ، بسبب ما فرض من المغارم وما ترتب عليها من فرار الفلاحين وخراب البـــلاد وحدوث المجاعات ، وهى ثورة استهدفت الأوضاع القائمة أكثر مما استهدفت الثورة على رجال الدولة ، فكثر عدد النصوص وقطاع الطريق ، فأخافوا السبل وتقطعت المسالك ، وأصبح الريف مشتعلا مثل جذوره نار (١٠٨) . ثم امتدت الثورة لتشـــمل رجال الدولة ومحاولات قتلهم ، نظرا لكثرة ظلمهم وتعرضهم لأقوات الناس فى مثل تلك الأيام اليابسة ، فتحين الفلاحون فرصة نزول أحد رجال الدولة الظلمة ليثورون عليه ويقتلونه شر قتله (١٠٩) .

٢ ـ سلطات صاحب الاقطـاع :

كانت أول سلطات المقطع على الفلاحين ، هى اجبارهم على الفلاحة حيث يقول « السبكى » : « .. ومن قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين فى الاقطاعات بالفلاحة ، والفلاح حر لايد لأدمى عليه ... » كما أن العادة جرت بأن من فارق الاقطاع ممن تجاوز

سنه ثلاث سنوات أعيد اليه قهرا (١١٠) . على أن ما يلفت نظرنا هنا ، هو أن الفلاح في ظل ذلك الحال لم يكن يريد أن يفارق الاقطاع ، لحبه لأرضه وطينه ، بالرغم من أنه كان في ظل هذا النظام الاقطاعي مثل العبد « .... فانه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق .... » ، فهو يأبى أن يكون حرا بعيدا عن الأرض التي رويت من عرقه ، كما أن من ولد له يكون كذلك (١١١) . وهكذا توارث الأبناء عن الآباء حب الأرض وعدم التفريط فيها .

وايضا كان للمقطع على فلاحى اقطاعه سلطات قضائية ، خصوصا في الخلافات التي كانت تنشب بينهم ، كما حدث بين فلاحي قرية « برما » (١١٢) . وهى القصة الشهيرة المتداولة في مصادر العصر المملوكي ومؤداها أن جماعة ممن أسلموا حديثا بالقرية ، أقاموا عرسا بالمغاني والملاهي على عادة النصارى ، وامتدوا به حتى الفجر ، فلما طلع المؤذن على المئذنة ليسبح الله على العادة قبل الآذان ، سبوه وأهانوه ثم صعدوا وأنزلوه بعد ما ضربوه ، بل انهم سبوا خطيب الجامع وهموا بقتله حينما حاول أن يخلصه من بين أيديهم . فلما نزل الخطيب وبعض أهالي القرية الى القاهرة، ليشكوا « المسالمة » لنائب السلطان ، أحالهم الى صاحب برما » وهو الأمير « جركس الخليلي » (١١٣) . للفصل بينهم من أجل أن ناحية « برما » من جملة اقطاعه ، فمارس الأمير « جركس » سلطاته وقام بحبس من حسبه مخطئا (١١٤) . وهكذا يتبين من هذه القصة أنه كان للمقطع سلطات قضائية على الفلاحين باعتراف الدولة . وقد سبق أن ذكرنا أن مجلس الأمير للحكم في الولاية أو الاقطاع ، صورة مصغرة لمجلس السلطان في القلعة .

الهـــوامش

(١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٦٥ (نشر دار التحرير) .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٨ ، ٩ .

(٣) انظر ص ٣٨ ، حاشية رقم ١ .

(٤) ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ١٠٢ ، ١٦٨ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٥) Poliak : Same notes , p. 104.

(٥) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٤ ، ١٥ .

(٦) النويرى : نهاية الارب ، ج ٣١ ، ص ٢٦٠ ؛ المقريزى : السلوك ، ج ٢ ق ١ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ ؛ ابراهيم على طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٧) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٨٨ .

(٨) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٨٦ .

(٩) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ٣٩٠ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٢٠٤ .

(١٠) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٦٢ ، ١٩٠ .

(١١) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٣٣ .

(١٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ . ص ٢٢٣ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٣) العينى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٤٤٨ (مخطوط) .

(١٤) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٣٢٦ ؛ جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٨٨ : ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ١٥٩ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ٢٤٦ ، منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٢٧٠ .

(١٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٧ .

(١٦) ابن نجيم : رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها . ص ١٩ ب (مخطوط) .

(١٧) المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٩١ (نشر دار التحرير) .

(١٨) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣ : القلقشندى صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وانظر أيضا : .
Sato : the Evolution of the Iqta ..., p. 110.

(١٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٥٧ ؛ قاسم عبده قاسم أهل الذمة ، ص ٨٦ .

(٢٠) استعملت كلمة القانون فى ذلك بمعنى المساحة ، انظر ، ابن الجيعان التحفة السنية ، ص ٢٧ ، بلدة « تل الذهب » .

(٢١) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٧ ، ص ١٥٨ ؛ ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٨٨ ؛ الصيرفى : انبـاء الهصر ، ص ٢١٨ . ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٣١٩ ، ٣٤١ .

(٢٢) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢٣) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٢٤) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢٥) عن أنواع الأراضى انظر الفصل الرابع ، ص ٨٦ ـ ٨٨ .

(٢٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٥٠ ؛ ابراهيم على طرخان النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٨ .

(٢٨) المقريزى : اغاثة الأمة ص ٤٥ ـ ٤٧ .

(٢٦) ابن نجيم . التحفة المرضية ، ص ١٦٤ ب (مخطوط) ٠

(٣٠) ابن حجر . انباء الغمر ، ج ٥ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ ؛ ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ٠

(٣١) ابراهيم طرخان : النظم الاقطاعية ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ٠

(٣٢) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٣٤٤ ٠

(٣٣) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٨ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ٠

(٣٤) Sato : the Evilution of the Ilta ...., p. 124.

(٣٥) النويرى . نهاية الارب . ج ٨ ، ص ٢٢١ ٠

(٣٦) المقريزى : اغاثة الأمة . ص ٣٨ ٠

(٣٧) نفسه ، ص ٤٢ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(٣٨) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٧ ، ص ١٥٨ ٠

(٣٩) الصيرفى : انباء الهصر ص ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣١ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٩٨ ٠

(٤٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٤٢٧ (نشر دار التحرير) ٠

(٤١) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ١٣٩ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ١٦١ ٠

(٤٢) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ١١٨ ، ١٢٢ ٠

(٤٣) السخاوى . التبر المسبوك ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ ؛ الشربينى . هز القحوف . ص ١١٨ ، ١١٩ ٠

(٤٤) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٢٦ ٠

(٤٥) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٩٤ ٩٥ ٠

(٤٦) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٧٨ ؛ عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ١١٢ ٠

(٤٧) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٣٨ ؛ العينى ، عقد الجمان ، ج ٢٤ ، ق ٣ ، ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ (مخطوط) ؛ الصيرفى : انباء الهصر ،

ص ٢٠٢، ٢٠٣ ، ٢٦٣ ، ٤٨٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ص ٧٥ ، ٨٦ ، ١١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ٠

(٤٨) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٢٥ ، ١٤٢ ٠

(٤٩) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٥٣ ٠

(٥٠) العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٤٧١ ؛ الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٧٤ ٠

(٥١) عقد الجمان ، جـ ٣٠ ، ص ٩٧ ، ابن حبيب : تذكرة النبيه ، جـ ٣ ص ٨٩ ٠

(٥٢) المقريزى . السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥٣ ، ٤٥٤ ٠

(٥٣) عن هذه الأراضى انظر : النويرى) نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ ٠

(٥٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٢٠٧ (نشر دار التحرير) ٠

(٥٥) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ؛ العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٣١٤ ٠

(٥٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ٠

(٥٧) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٤٥٨ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٠٠ ، ١٢١ ٠

(٥٨) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٣٠ ٠

(٥٩) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٨٥ ٠

(٦٠) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨٢ ، ٨٣ ٠

(٦١) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٦٥ ، ق ٢ ، ص ٥٩٥ ، ٦٣١ ، ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٢١٨ ، الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٧٤ ٠

(٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢١٧ ٠

(٦٣) المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٦ ؛ العينى ، عقد الجمان جـ ٤ ، ص ٣٤١ ؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٠٧ ، الصيرفى : انباء العصر ، ص ٩٨ ، ١٠١ .

(٦٤) انظر على سبيل المثال ، وثائق الاوقاف أرقام ٢/١٥ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ، ٤/٢٥ بدار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكره النبيه ، تحقيق د. محمد محمد أمين ، الملاحق ، جـ ١ ، ص ٢٦١ ، جـ ٢ ، ص ١٦١ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، جـ ٣ ، ص ٣٩٢ . حيث وردت بهذه الوثائق معلومات كثيرة عن اباحة الواقفين لايجار أراضى أوقافهم ، ومدتها ، والشروط التى وضعت فى صفة المستأجرين .

(٦٥) هو شرف الدين هبة الله بن صاعد الفائزى ، كان نصرانيا واسلم فى نهاية الدولة الأيوبية ، وترقى فى الوظائف من كاتب المصايد باسيوط حتى ولى الوزارة للسلطانة شجر الدر ، ثم السلطان المعز أيبك ، وكان حظيا عنده ، ومع ذكائه كان ظالم النفس عسوفا ، وقتله السلطان قطز سنة ٦٥٥ هـ (١٢٥٧ م) بعد مصادرته واقاع الحوطة على ممتلكاته ، وقد كتب أحدهم يسبه بسبب ظلمه :

لعن الله صاعدا وأباه فصاعدا
وبنيه فنازلا واحدا ثم واحدا

(النويرى : نهاية الارب ، جـ ٢٩ ، ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٢٧ ، ص ٥٨ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة جـ ٢ ، ص ١٢٤) .

(٦٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٩١ – ١٩٦ .

(٦٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ١٤ .

(٦٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٦٧ .

(٦٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٦١٧ .

(٧٠) المصدر نفسه ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٢ .

(٧١) حيث قام الناصر محمد بن قلاوون ، بالغاء كم كبير من المكوس ، انظر ، المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ ؛ العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٥٥ (مخطوط) ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ٩ ، ص ٤٦ ، ٤٧ ؛ ابن حبيب : تذكرة النبيه ، جـ ٢ ، ص ٦٩ ؛ ابن دقماق الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٥٥ ؛
Sato : The Evolution of the Iqta ..., p. 166.

(٧٢) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٧٦ .

(٧٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٩٨ ؛ السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٥٩٧ ؛ ٦١٦ ، ٦١٧ ؛ العينى : عقد الجمان ج ٢٤ ، ق ٢ ، ص ٢٦١ (مخطوط) ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ١٦ ، ١٧ ؛ ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١١١ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٢١١ .

(٧٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٦٢٤ ؛ وانظر أيضا . ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ .

(٧٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٢٠٦ (نشر دار التحرير) .

(٧٦) السبكى : معيد النعم ، ص ٢٧ ؛
Sato : The Evolution of the Iqta ..., p. 124.

(٧٧) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٦٧ .

(٧٨) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ١٢ .

(٧٩) العينى : عقد الجمان ، جـ ١ ، ص ٤٣ .

(٨٠) المقريزى . السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

(٨١) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٨٩٧ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ .

(٨٢) الصيرفى . نزهة النفوس ، جـ ٢ . ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٨٣) انظر على سبيل المثال ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٣٥ ؛ النجوم الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٣٦٨ ؛ ابن اياس بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٢٥٣ ، جـ ٤ ، ص ٤٩ ، جـ ٥ ، ص ٢٢ .

(٨٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ٢٩٧ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٣١ . ٣٢ ؛ محمد فتحى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، (بورسعيد) ١٩٩٧ م . ص ٨٩ .

(٨٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٢٢ .

(٨٦) ابن دقماق : الجوهر الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٠٤ .

(٨٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ . ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٨٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٦ .

(٨٩) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ . ص ٢٢٨ ؛ السيد الباز العرينى . المماليك ، ص ٢٠٠ .

(٩٠) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٢ ، ص ١١٣ .

(٩١) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٥٤ ؛ محمد فتحى الشاعر الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، ص ٨٩ .

(٩٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ق ٣ ، ص ١٢٢٤ ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٨٨ — ٣٥٤ : ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢١٠ .

(٩٣) العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨١٨ ، ص ٢٣٩ (نشر القرموط) ، السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٩٣ .

(٩٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٩٥) « البرلسى » : كانت قرية قديمة على شاطىء البحر المتوسط ، وردت بهذا الاسم فى قوانين الدواوين من أعمال النستراوية ، وفى التحفة السنية من أعمال نستروه ، وهى الآن قرية البرج التابعة لمركز بيلا الذى كان تابعا لمحافظة الغربية حتى سنة ١٩٤٥ م (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٩٥ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٣٧ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ٣٣) .

(٩٦) كانت قرية « شورى » من توابع قرية البرج مركز بيلا ، ثم اندرست (محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ١ ، ص ٣٠٣) .

(٩٧) « بلطيم » من القرى القديمة تقع بالقرب من بلدة البرج ، وردت فى قوانين الدواوين من أعمال النستراوية ، وفى التحفة السنية من أعمال نستروه ، وهى الآن بالاسم نفسه تابعة لمركز بيلا الذى كان تابعا لمديرية الغربية حتى ١٩٤٥ م (ابن مماتى قوانين الدواوين ، ص ٩٥ ؛ ابن الجيعان التحفة السنية ، ص ١٣٧ ؛ محمد رمزى القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ٣٦) .

(٩٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ٢٩٠ .

(٩٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٦٣ .

(١٠٠) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

(١٠١) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٢ ، ق ١ ، ص ٤٤ (مخطوط) ؛

(١٠٢) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٤٨٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ٤ ، ص ١٠٧ .

(١٠٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٧٢ .

(١٠٤) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٠٢ ·

(١٠٥) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٥ ؛ العينى . عقد الجمان . جـ ١ . ص ٢٧٠ ، ابن تغرى بردى . النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ ·

(١٠٦) الأسدى التيسير والاعتبار . ص ٩٤ ، ٩٥ ·

(١٠٧) الشربينى : هز القحوف ، ص ٧ : محمود أبو رية ، حياة القرى . (القاهرة) ١٩٦٦ م ، ص ٥ ·

(١٠٨) المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٤٣ ـ ٤٥ ·

(١٠٩) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٢٢ ·

(١١٠) السبكى : معيد النعم ، ص ٣٤ ·

(١١١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٥٧ (نشر دار التحرير) ·

(١١٢) « برما » . قرية قديمة وردت بالاسم نفسه فى قوانين الدواوين من أعمال الغربية ، ووردت أيضا فى التحفة من أعمال الغربية . ولكن مضاف اليها كفر « منية أبى الشماس » وهى برما الحالية بلده متاخمة لمدينة طنطا وتتبع مركزها ، التابع لمحافظة الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١١٢ : ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٧٢ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ . جـ ٢ ، ص ٩٦) ·

(١١٣) هو الأمير « جركس بن عبد الله الخليلى » كان كثير البر وعمل المعروف ، قتل فى دمشق سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٩ م) وله خان يعرف به (خان الخليلى) (المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٥ ، ابن حجر · انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٣٦) ·

(١١٤) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ص ٦٧ ـ ٦٩ ؛ ابن اياس · بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ ·



"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

الفصل الرابع

الحيـــاة الاقتصـــادية

النشاط الزراعى (أنــواع الأراضى • نظـــم الرى • المحاصيل الزراعية ، أدوات الرى والزراعة) ـ الثروة الحيوانية ـ النشاط الحرفى ـ التبادل التجارى ودور القـرية الاقتصـــادى ـ الكوارث الطبيعية (أخطـــار الفيضانات العالية والمنخفضة ، فساد الزروع • فناء الثروة الحيوانيـــة) ـ الأزمات الاقتصـــادية (غلاء الأسعار • المجاعات والأوبئـــة وأثرها على الاقتصـــاد الريفى) •

أولا : النشاط الزراعى والثروة الحيوانية •

١ ـ النشاط الزراعى •

ان أول مايتبادر الى الذهن عند الحديث عن نشـــاط القرية الاقتصادى • هى الزراعة حيث ظلت الزراعة تمثل عصب الحياة الاقتصـــادية فى القرية المصرية منذ أقدم العصـــور وحتى الآن • ولما كان النشاط الزراعى من الركائز الأساســـية فى دراســـتنا

هذه ، فيجب علينا أن ندرسها من شتى جوانبها ، التى تمثلت فى نوع الأرض الزراعية وجودتها ، وكذلك نظم الرى السائدة آنذاك ، ثم أدوات الرى والزراعة المتاحة فى ذلك العصر ، والتى عليها يترتب دائما مدى راحة الفلاح او شقائه ، ثم نختم بأنواع المحاصيل الشتوى منها والصيفى •

(أ) أنواع الأرض •

كانت قيمة الأرض الزراعية فى القرية المصرية آنذاك تختلف باختلاف ما يزرع فيها من المحاصيل التى تؤثر على درجة خصوبتها فى العام التالى ، كما كانت الظروف الطبيعية من قرب الأرض من النهر أو بعدها عنه ، واقترابها من المياه المالحة وحواف الصحراء ، تؤثر فى جوده الأرض الزراعية ، وتحديد نوع المحصول الذى يزرع فيها ، وعلى هذا الأساس قسم المعاصرون الأرض الزراعية الى درجات (١) •

الباق : وهى أجود أنواع الأراضى ، وهى الأرض التى زرعت برسيما وحبوبا وبقولا فى العام الماضى ، وتصلح لزراعة القمح والكتان فى العام الجديد ، استغلالا لما أضافته زراعات العام الماضى من خصوبة الى التربة ، ولعل الباق هذا هو « المتميز » الذى خصه « ابن الجيعان » بالذكر (٢) •

رى الشراقى : هى الأرض التى شرقت فى العام الماضى ، فلما رويت بعد أن أريحت عاما كاملا ، حصل لها من الرى بقدر ما حصل لها من الظمأ فأنجب زرعها ، وهى تلحق الباق فى الجودة •

البروبيه أو البرايب : وهى الأرض التى زرعت قمحا أو شعيرا فى السنة الماضية ، فان زرعت كذلك فى السنة التالية لم تنجب مثل الباق ، وأصلح ما يزرع فى هذه الأرض البرسيم والبقول لراحة الأرض فتصير باق فى السنة التالية ٠

البقهامة أو السقماهية : وهى الأرض التى زرعت كتانا فان زرعت قمحا فى السنة الجديدة ، جاء صغير الحب أسود اللون ، نظرا لما يترتب على زراعة الكتان من اجهاد للتربة ٠

الشتونية أو الشتانى : وهى الأرض التى رويت وبارت فى العام الماضى ، وهى أرض جيدة ، ولكن أقل جودة من الشراقى ٠

شق السلايج : وهى الأرض التى رويت ثم بارت فحرثت وتركت مكشوفة للشمس ، وهى تجرى مجرى الباق ورى الشراقى ، نظرا لأن زرعها يكون ناجبا ٠

البرش النقاء : وهى كل أرض خلت من أثر مازرع فيها فى العام الماضى ولم يبق بها شاغل عن قبول ما يزرع من أنواع الزراعات ، فان لم تزرع نبت فيها الكلأ الصالح للرعى ٠

الوسخ : وهى عبارة عن الأرض التى استحكم وسخها ، ولم يتمكن المزارعون من ازالته كله ، بل حرقوها وزرعوها ، فجاء زرعها مختلطا بالحلفاء ونحوها ٠

الوسخ الغالب : وهى الأرض التى وجد بها نباتات غلبت كثرتها المزارعين وشغلتها عن قبول الزراعة ، فصارت مراعى ٠

الخرس : وهى الأرض التى فسدت بما استحكم فيهـــا من موانع قبول الزرع وهى أشد من الوسخ الغالب ، ويوجد فى هذه الأرض نبات الحلفاء بكثرة ، وتصلح مراعى مثلهـــا مثـــل الوسخ الغالب ، وأكثر مايكون الخرس والغالب ببلاد الصعيد الأعلى (٣) .

الشراقى : وهى الأرض التى لم يصل اليها الماء لقصور مياه النيل ، أو ارتفاعها أو لسد طريق الماء عنها أو غير ذلك .

المستبحر : عبارة عن كل أرض منخفضة اذا سـار اليها الماء لا يجد مصرفا له ، حتى يفوت أوان الزرع والماء باق فى الأرض -

السبخ : وهى كل أرض غلب عليهـــا الملح حتى ملحت ، ولم ينتفع بهـــا فى زراعة الحبوب ، وربما زرع فيما لم يستحكم السبخ منها الهليون والبادنجان والقصب الفارسى ، وربما قطع منها مايسمد به الكتان ، وأكثر هذه الأراضى توجد فى البلاد التى تقترب من البحر والبحيرات الملحة .

وجدير بنا أن نذكر أن مثل هذه الأنواع من الأراضى ، لم يكن يختص كل منها بقرية كاملة أو عدة قرى ، بل كثيرا ما كانت تجمع القرية الواحـدة بين أكثر من نـــوع من هذه الأراضى مثـــل قرية « سرياقوس » (٤) . التى كانت تضم داخل زمامها ، أراضى ذات براييب وخرس ومستبحر (٥) . ولا يفوتنـا أن ننبه أن خـراج « ايجار » كل نوع من هذه الأنواع كان يقدر صعودا وهبوطا حسب درجة الخصوبة ، كما ذكرنا .

(ب) نظم الرى ٠

واول هذه النظم نظام « الرى الحوضى » أو « رى الحياض » ، اذ من المعروف أن مصر لم تستخدم نظام الرى الدائم بشكل كلى لأول مرة الا فى القرن التاسع عشر الميلادى ٠ ولذلك اعتمدت الزراعة فى العصر المملوكى على الفيضان السنوى ، بمعنى أن تزرع الأرض كلها مرة واحدة فى العام ، بعد أن تغمر بمياه الفيضان ، وهو ما عرف بنظام الحقل الواحد أى أن الأرض تزرع جميعها كل سنة ، على العكس من أراضى الشام التى عرفت نظام الحقلين ، بمعنى أن يزرع شطر الأرض عاما ثم يراح فى العام التالى ، وربما عرفت نظام الحقول الثلاثة ٠

ولكن هل كانت عملية غمر الأراضى الزراعية بمياه الفيضان عملية ثابتة تحدث بطريقة واحدة كل عام ؟ ٠ فالواقع أن كمية المياه المطلوبة لرى البلاد اختلفت من وقت لآخر فى العصر المملوكى، حسب احكام شبكة الرى وعناية الدولة بها فقد كانت البلاد تروى كلها من ستة عشر ذراعا كما لاحظ الرحالة « ابن بطوطة » ــ الذى زار مصر خلال الثلث الأول من القرن الثامن الهجرى ــ وهى الغاية القصوى التى يتم » ٠٠ عندها خراج السلطان فان زاد ذراعا كان الخصب ، فى العام والصلاح التام فان بلغ ثمانى عشرة ذراعا أضر بالضياع ، وأعقب الوباء » (٦) ، وبذلك فيكون الحال مستمرا منذ بداية القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) كما لاحظ « المسعودى » (٧) ٠

ولكن مع مرور الوقت ــ خصوصا منذ بداية الدولة الثانية فى أواخر القرن الثامن الهجرى ــ أصبح هذا القدر (ستة عشر ذراعا) لايكفى اطلاقا ، وبدأت الزراعة فى مصر لاتصح الا من ثمانية عشر ذراعا ، ثم قفز هذا القدر سريعا الى عشرين ذراعا ٠

ويلخص « المقريزى » المتوفى سنة ٨٤٥ هـ (١٤٥١ م) هذا الأمر بقوله ، « وآدركت الناس يقولون : نعوذ بالله من اصبع من عشرين ، وكنا نعهد الماء اذا بلغ أصابع من عشرين فاض ماء النيل ، وغرق الضياع والبساتين ، وفارت البلاليع ، وها نحن فى زمن منذ كانت الحوادث بعد سنة ست وثمانمائة ، اذا بلغ الماء فى سنة اصبعا من عشرين لايعم الأرض كلها لما قد فسد من الجسور ، وكان على ما بعد الخمسمائة من الهجرة قانون النيل ستة عشر ذراعا فى مقياس الجزيرة .. » (٨) .

وهكذا فقد أصبحت العشرون ذراعا علامة الوفاء ، لاتغرق البلاد ويتم عندها رى جميع الاراضى سهولها وروابيها ، قبليها وبحريها ، شرقيها وغربيها (٩) ، وأصبح وفاء النيل بأقل من هذا يعنى أن يشرق جزء كبير من البلاد (١٠) ، الذى تتبعه المجاعة التى يعقبها الوباء ، بل ان الأمر تجاوز ذلك وأصبحت البلاد لاتروى بكمالها الا اذا تجاوز النيل العشرين ذراعا بنصف ذراع على الأقل ، كما حدث سنة ٩٢١ (١٥١٥ م) (١١) .

وقد أرجع المعاصرون والمحدثون هذه الزيادة المستمرة لوفاء النيل الى عدة أسباب (١٢) .

أولا : الارتفاع المستمر فى منسوب الأراضى الزراعية ، بسبب مايترسب على وجه الأرض من الطمى المجلوب مع الفيضان السنوى ، بالاضافة الى اطماء قاع المجارى المائية واحتياجها الى ارتفاع منسوب المياه حتى تدخلها .

ثانيا : ضعف الجسور واهمال صيانتها ـ سيما فى الدولة المملوكية الثانية ـ اذ يترتب على تقويتها واحكامها تقليل نسبته

لنافد بالاضافة الى قلة المقدار اللازم للوفاء بحاجة الأراضى الزراعية
من المياه ٠

ثالثا : اهمـــال تطهير الترع والقناطر والخلجان من الطمى
والنباتات العالقـــة ، التى تحول دون جريان الماء ، أو تقلل مـن
سرعته ، اذ عن طريق هذه الشبكة من الترع والخلجان كانت تروى
الأراضى الزراعية القريبة من مجرى النهر والبعيدة عنه ٠

وفى رأينا أن العامل الأول ليس له تأثير بدرجة كبيرة ، فالطمى
الذى يترسب على ضفاف النيل على مر آلاف السنين لم يكن له كل
هذا الأثر الكبير فى زيادة أذرع الفيضان ، التى كانت قبل العصر
المملوكى وفى أوائله ســـتة عشر ذراعـــا ، فأصبحت فى منتصفه
ثمانية عشرة ، وفى أواخره عشرين ذراعا ، فليس من المعقول أن
الطمى تحدى المماليك ، وأخذ يزداد بهذه الصورة ، التى تطلبت
زيادة أربعة أذرع فى عصرهم وحده ، ونعتقد أن السبب الأكبر فى
ذلك هو العامل الثانى ، واذا سلمنا بذلك فليس بوسعنا أن نفسر
أن النيل كان يزداد حتى يعوض ما يفقده بسبب الجسور من تلقاء
نفسه بل « بحكمه الله تعالى » على قول « القلقشندى » (١٣) ٠

واذا انتقلنا الى مشاهدة عملية الفيضان ، فسنجد أنها كانت
تبدأ فى الخامس من شـــهر بئونة (حزيران / يونيو) ، ولكن
الزيادة تظهر وتقاس فى الخامس والعشرين منه ، ويستمر الفيضان
طوال شهور أبيب (تموز / يوليو) ، ومسرى (آب / أغسطس) ،
وتوت (أيلول / سبتمبر) ، ثم يبدأ الفيضان فى الانحسار عن وجه
الأرض فى العشرين من شهر بابه (تشرين أول / أكتوبر) ،
وبذلك تكون مدة الفيضان ثلاثة أشهر وعشرين يوما تقريبا (١٤) ٠

وقد كان الرى الحوضى يعتمد بشكل رئيسى على شبكة الجسور التى كانت تنظم عملية الرى ، ســواء فى الاحواض الكبيرة التى تشمل اقاليم بأكملها ، أو الأحواض الصغيرة التى تشمل عدة قرى لذلك فقد انقسمت الجسور التى تحيط بكل نوع من هذه الأحواض الى جسور تحيط بالنوع الأول من الاحواض وهى « الجســـور السلطانية » وجسور تحيط بالنوع الثانى وهى « الجسور البلدية ». ويمكن ان نضيف الى تعريف الجسور السلطانية ـ التى تحدثنا عنها فى الفصل الأول ـ هذا التشبيه الرائع ل « ابن مماتى » ، اذ يشبهها بسور المدينة الذى يجب على السلطان الاهتمام بعمارته ، والنظر فى مصلحته ، وكفاية العامة أمر التفكر فيه · أما الجسور البلدية : فهى الجسور الخاصة النفع بناحية دون ناحيـــة ويتولى المقطعون والفلاحون أمر اقامتها من أموالهم ، وليس لكشاف الجسور سلطة عليها ، وهى بمثابة الدور والمساكن داخل سور المدينة ، لكل صاحب دار أن ينظـــر فى مصلحتها ، ويلتزم بتدبير أمـره فيهـــا (١٥) ·

والجسور عبارة عن سد ترابى يقام على حافة النهر أو الترعة ليحفظ الماء من أن يفيض على الجانبين ويغرق البلاد المحيطة ، وبهذه الجسور كانت تتم عملية حجز مياه الفيضان كى يستفاد منها فى عملية رى البلاد بتنظيم سوق وصرف المياه عن الأرض ، بالاضافة الى تأمين البلاد من خطر الفيضانات العالية (١٦) ، ومن هذه الجسور كانت تفتح سدود الترع والخلجان عند تمام الفيضان ، فتخترق المياه فيها يمينا ويسارا لتروى الأحواض البعيدة عن مجرى النهر ، فاذا تكامل رى ناحية قام أهلها بقطع الجسور المحيطة بها من أماكن معروفة لدى خولة البلاد ومشايخها فى أوقات محددة (١٧) ·

ومن الطبيعى أن تكون الجسور أكثر انتشـــارا وتوزعا فى فل الأرض (الدلتا) بحكم اتســـاع المساحة ، وعدم الانحدار

السريع للسطح ، مما يتطلب اقامة العديد من الجسور ، في حين ان طبيعة اعلى الأرض (الصعيد) كانت أقل مساحة وامتداد ، لذلك فقد اقتصرت الجسور هناك على « الطرايد » الممتدة مع حافة النهر ، و « الصلايب » الممتدة بين هوامش الوادى وجسر الطراد (١٨)

والمتتبع لمواعيد فتح وسد الجسور والترع والخلجان ، يجد أنها كانت تفتح وتسد بشكل تدريجي من أعلى (الوجه القبلى) الى اسفل (الوجه البحرى) في أوقات متتالية ، فهذا جسر يفتح ليروى حوضا أو ناحية ، ثم يسد ليفتح الجسر الذى أسفل منه ليروى منطقه أسفل من التى رويت ، وهكذا ٠ ثم في النهاية تصرف المياه الزائدة عن حاجة آخر حوض ، الى أرض السبخ أو البحر المتوسط في شمال الدلتا ، أو تصرف الى النيل اذ كانت الأحواض تطل على البحر الشرقى (فرع دمياط) أو البحر الغربى (فرع رشيد) ، وهذه الحالة تشبه ما يحدث في الصعيد عند عودة الفائض من المياه الى النهر من جديد (١٩) ٠ ولأهمية هذه العملية وتنظيمها ، كان يقام على الجسور وعند فتحات الخلجان زمن الفيضان جماعات من الحراس ، كل مجموعة منهم تقدر بعشرة فرسان من المماليك كما لاحظ أحد الرحالة الأوربيين ، لكل مجموعة منهم علم متميز ومهمتهم حراسة هذه الفتحات ، والسماح بفتحها في ميعادها لادخال الماء الى البلاد (٢٠) ٠

بقى لنا أن نشير الى حال القرى فى أثناء الفيضان ، فانها كانت تصير مثل الجزائر فوق التلال والروابى يحيط بهـــا الماء من كل جانب ، ولا يتوصل اليها الا فى المراكب ، أو فوق ظهور « الجواميس» أو من خلال الجسور اذا كانت قريبة منها (٢١) ٠

يتضح مما سبق أن نظـــام الرى الحوضى كان هو النمط السائد ، ولكن هذا لايعنى أن مصر لم تكن تعرف نظام الرى الدائم

وزراعة المحاصـــيل الصيفية آنذاك ، وذلك بفضل منابع النيـل الاستوائية التى كانت تحافظ بقدرها الضئيل على استمرار جريان الماء طوال العام فى مجرى النهر وفرعى الدلتا والخلجان دائمة الجريان ٠

وبالرغم من وجود هذه المياه طوال العام ، فان المناطق التى استفادت منها ظلت محدودة بالنسبة لمساحة الأرض الزراعيـــة الكلية ، وتمثلت فى الأراضى التى ينخفض سطحها عن منســـوب المياه الجارية ، أو الأراضى المتاخمة لمجرى النهر وفرعية ، والتى استخدمت فيها الدواليب (السواقى) لرفع الميـــاه ، ولما كانت المحاصيل الصيفية التى تقوم على الرى الدائم ذات عائد اقتصادى كبير فانها كانت تعوض تكاليف رفع المياه ، بالاضافة الى استفادة الأرض من المحاصيل الصيفية المخصبة (٢٢) ٠

واذا حاولنا أن نتعرف على مناطق الرى الدائم التى كانت تسقى بالدواليب فى ذلك العصر ، فسنجد أن أكثر ما يكون ذلك ببـــلاد الصعيد (٢٣) ، وكذلك الأراضى الموجودة على جانبى خليج المنهى (بحر يوسف) (٢٤) ، كما كانت أراضى جزيرة بنى نصر (من المنوفيه) تزرع بكاملها بمياه الرى الدائم التى كانت ترفع بألف ساقية ، لتمد القاهرة بما تحتاجه من الخضروات والبقول (٢٥) ٠ ولما كان خليج المنزلة أعلى من الأرض على جانبيه ، فان غالب بلاد الدقهليـــة كانت تـــزرع القصب والقلقـــاس والأرز على الماء السائح (٢٦) ٠

وعلى العموم نستطيع أن نستدل على مناطق الزراعات الصيفية التى تقوم على الرى الدائم ، من خلال تتبع أخبار تقطع الجسور بسبب سوء عملها أو بسبب الفيضانات العالية أو المبكره ، اذ نعلم

ـماء المحاصيل الغارقة ، مثـــل القلقاس والقصب والبطيخ
ا . أنها محاصيل صيفية (٢٧) ٠

كما أن معظم قرى الفيوم دخلت نظام الرى الدائم ، وأسهمت
ب وافر في الزراعات الصيفية « ٠٠ اذ الميـــاه تنصب اليها
ى) شتاءا وصيفيا على مر الدهور وتعاقب الأيام » (٢٨) وذلك
را لأن منخفض الفيوم جمع بين الخاصيتين السابقتين ، فهو
س عن مجرى النهر كثيرا ، بالاضافة الى تشعب خليج الفيوم
لجان صغيرة انتشرت فى أرجاء المنخفض فتمكنت معظم القرى
زراعة بالسواقى (٢٩) ٠

كذلك أسهمت الأمطار التى كانت تتساقط على أعمال الوجه
ى حتى جنوب القاهرة (٣٠) ، والزرع قائم على سوقه ، فى
، بعد أن تكون الأرض قد رويت مرة واحدة فى أثناء الفيضان ،
، لكى نشير الى دور هذه الأمطار فى الزراعة الى الأضرار التى
تصيب البلاد فى حالة عدم تساقطها ، فكانت أسعار الغلال
بسبب « ٠٠ قلة المطر فى الشتاء ، فمنع من عنده القمح وغيره
بيع » (٣١) ، ٠٠ وذلك أن الخريف مضى ولم يقع مطر بالوجه
ى فلم ينجب الزرع » (٣٢) « ٠٠ وفى هذه الأيام ارتفع سعر
، قليلا لعدم نتاج الزرع بالوجه البحرى لقلة المطر بل اعمة
مصر وأعمالها » (٣٣) ٠

هذا على عكس الحالات التى كان يتساقط فيهـــا المطـر على
، كما يثبت ذلك المعاصرون : « وفى هذا الشهر أغاث الله
ع فى الوجه البحرى ، وأسقاها فأخصبت بعدما كانت جافة
، السعر قليلا » (٣٤) ، « ٠٠ وفى المحرم وقع المطر الغزير
ه البحرى فأخصبت الزروع بعد أن كانت جفت » (٣٥) ٠

« .. ومع هذا البرد وما جمد من المياه ، لم يفع بالقاهرة من المطر الا النذر لكن امطرت البلاد وسفت الزروع الى الغاية » (٣٦) .

وهكذا يظهر دور الأمطار في الري والزراعة ، حقيقة انه لم يكن رى بالمعنى المفهوم ولكنه كان على كل حال عامل مساعد فى عملية الزراعة ، على أن هذا كان يحدث كما ذكرنا فى قرى الوجه البحرى دون الوجه القبلى (٣٧) . وعلى الرغم من ندرة مياه الأمطار فقد وجدت بعض الزراعات القليلة التى تقوم بشكل رئيسى عليها ، نظرا لتساقطها بشكل منتظم – الى حد كبير – على أطراف غرب الدلتا والساحل الشمالى الغربى لمصر ، فكان يزرع هناك الشعير (٣٨) .

(ب) المحاصيل الزراعية .

واذا انتقلنا الى المحاصيل الزراعية ، فسنجد انها تنقسم الى نوعين الأول وهو « المحاصيل الشتوية » التى كانت تزرع فى فصلى الخريف والشتاء على مياه الفيضان ، والثانى « المحاصيل الصيفية » التى كانت تزرع فى فصلى الربيع والصيف على الماء الدائم الجريان .

وأول وأهم المحاصيل الشتوية القمح ، الذى يفضل أن يزرع فى أرض « الباق » و « الشراقى » ، وتكون زراعته تدريجيا من الوجه القبلى الى الوجه البحرى بحسب انحسار الماء عن كل جزء ، كذلك كان هناك الشعير الذى يزرع قبل القمح ويحصد قبله ، ويفضل زراعته فى الأرض التى زرعت قمحا فى العام الماضى ، ومن المحاصيل الشتوية أيضا الفول الذى يفضل أن يزرع فى أرض « البرايبه » ويتبع المحاصيل الشتوية العدس والحمص والجلبان

(الحلبة) ، وكذلك الكتان الذى يفضل أن يزرع فى أرض البرش .
ولما كان الكتان يجهد الأرض فانه كان يحتاج الى أن يسمد ببعض من أرض السبخ ، أما البرسيم فيفضل أن يزرع فور انحسار ماء الفيضان ، ولاينبغى التأخير حتى لايتعرض لرياح الجنوب المريسية .
وأخيرا كان من المحاصيل الشتوية الثوم والبصل والترمس (٣٩) .

ويجب أن نعلم أن الكثير من المحاصيل الشتوية كانت بزرع بطريقة « التلويق » ، وهى مشتقة من أرض الملق (أى الأرض المبللة بشدة والغارقة بالماء) ، وهذه الطريقة عبارة عن أن يحمل الرجال الملاوق ، وهى ألواح كبيرة ذات مقابض طويلة ، يقلبون بها الطين على حبوب التقاوى ، حتى تختفى فى التربة بعيدا عن أعين الطير وحرارة الشمس ، ويقابل هذه الطريقة طريقة الحرث وهى بذر التقاوى ثم تقلب الأرض بالمحراث ، وكلا النوعين من الزراعة يقوم على مياه الفيضان ، ولايتم رى المحصول بعد وضع البذور ، بل يكتفى بما فى التربة من رطوبة (٤٠) . وبعد أن ينضج المحصول وييبس - خصوصا الحبوب - ويئول أمره للسقوط ، يقوم الفلاح بحصاده وحمله بسيقانه على ظهور الجمال أو الحمير لنقله الى الجرن (٤١) . ليدرسه ثم يخزنه .

أما المحاصيل الصيفية فمعظمها خضروات ، مثل البطيخ واللوبيا والسمسم والقطن ، بالاضافه الى الأرز الذى يحتاج الى كميات كبيرة من المياه الدائمه ، ولذلك تكثر زراعته فى منخفض الفيوم وشمال الدلتا ، ومن المحاصيل التى كانت تزرع فى الصيف أيضا قصب السكر الذى يحتاج الى كميات كبيرة من المياه هو الآخر ، ثم القلقاس والباذنجان والبامية والملوخيا ، والخس والجزر والكرنب والقنبيط ، والقرع والخيار والقثاء والكرات والفجل الذى يزرع طول السنة (٤٢) .

كذلك فقد انتشرت البسـاتين وأشـجار الفاكهة فى أنحاء البلاد ،فانتشر نخيل البلح بشكل خاص فى قرى الوجه القبلى (٤٣) أما سائر أنواع الأشجار من الفواكه ، مثل العنب والتين والرمان والخوخ والمشمش والبرقوق والتفاح الكمثرى واللوز والنبق والتين والموز ، فقد تواجدت بشكل خاص فى منخفض الفيوم ، بالاضافة الى أشجار الزيتون (٤٤) ، ولكن هذا لايمنع من انتشار بساتين هذه الأنواع من الفواكه فى أماكن كثيرة أخرى من ديار مصر (٤٥) .

(د) أدوات الرى والزراعة .

ولم يتبق لنا فى الحديث عن النشاط الزراعى ، الا أن نتعرض الى أدوات الفلاح ووسائله ، التى كان يستخدمها فى عملية الزراعة ككل ، ومن الطبيعى أننا سنتحدث عن وسـائل بدائية للغاية . اذ أننا لانتوقع أن نجد فى هذا العصر أدوات تختلف كثيرا عن أدوات الفلاح المصرى منذ القدم .

ففى الرى اعتمد الفلاح بشكل أسـاسى ـ فيما عدا وقت الفيضان ـ على الساقية المصنوعة من خشب السنط أو ما يشبهه . وكانت تسمى أيضا « المحال » (٤٦) ، كذلك كان هناك « الشادوف » الذى كان منتشرا فى ريف مصر آنذاك (٤٧) . أما فى الزراعة فقد اعتمد الفلاح فى العمل العضلى على الماشية والأبقار بالذات ، سواء فى ادارة السواقى أو حرث الأرض ، لذلك فقد كانت الأبقار مهمة جدا للفلاحين ، ولهذا كانوا يدفعون فيها مبالغ طائلة حينما يندر وجودها بسبب الأوبئة أو لأسباب أخرى (٤٨) . خصوصا زمن الحرث خشية فواته ، هذا فضلا عن الملاوق سابقة الذكر ، ولابد أن الفلاح كان يستخدم الفأس ، كما كان يستخدم « الشرشرة » التى ان يضعها دائما فى حزامه (٤٩) .

ولما كنا ندرس النشاط الاقتصادى للقرية المصرية فى العصر المملوكى بشكل عام ، فيجب علينا أن نشير الى أن جميع القرى لم تكن تمارس النشاط الزراعى ، حيث وجدت بعض القرى التى يمارس أهلها حرفة صيد الأسماك ، وهى القرى التى تقع على سواحل البحر المتوسط وخليج السويس والبحيرات الملحة فى شمال الدلتا . ومن هذه القرى على سبيل المثال « البرلس » و « شورى » و « بلطيم » (٥٠) ، وغيرها من القرى التى « ٠٠ لا زرع فيها ولا نفع ، وليس بها غير صيد السمك ، وهى الغاية القصوى فيما يتحصل من المال » (٥١) ٠

٢ ـ الثروة الحيوانية :

وبجانب النشاط الزراعى فى القرية لعبت الثروة الحيوانية دورا مهما فى نشاط القرية الاقتصادى والثروة الحيوانية بالنسبة للفلاح آنذاك ، لم تكن ثروة رعوية بمعنى ما هو متعارف عليه عند العربان البدو الذين كانوا يعيشون على هوامش الريف ٠ فالاقتصاد الحيوانى للفلاح لم يكن يتعدى اقتصادا منزليا ، بمعنى أن عدد الماشية التى يملكها والتى ربما كانت بحكم الشراكة بالنصف أو أقل أو أكثر (٥٢) ، لم تكن أكثر مما يسعها بيته الصغير لتساعده فى العمل الحقلى ويدبر من منتجات ألبانها احتياجاته اليومية ، مع القليل الفائض ٠ فلم يكن الفلاح يعرف ـ أو أن الحالة المادية لم تكن تمكنه من ـ استثمار رءوس الأموال فى تربية الماشية وتسمينها فى ذلك العصر ، اللهم الا القليل النادر ، حيث وجدنا بعض أثرياء الريف ومشايخ الفلاحين يملكون قطعانا من الماشية تتجاوز الألف ، ومن الأغنام ما تتجاوز الآلاف (٥٣) ، وان كانت حالات نادرة جدا ٠

وبجوار الفلاحين الذين قاموا بتربية أعداد قليلة من الماشية مع ممارسة عملهم الأساسي وهو الزراعة ، وجدنا اناسا من أهالى القرى احترفوا مهنة رعى الماشية دون الزراعة وتفرغوا لذلك تماما (٥٤) ، ومعظمهم من الطوارئ الذين كانوا ينتقلون بين القرى لرعى أغنامهم فيها (٥٥) ، ولما كان هؤلاء الرعاة يقضون أوقاتا طويلة فى العراء ، وجدناهم يقيمون لهم أماكن وسط المروج أطلق على الواحدة منها « التايه » وهى عبارة عن أكواخ على شكل نصف دائرة مكونة من الطين الجاف ومسقفة بأعواد الغاب ، لتقيهم الحر والبرد . ويحفظون فيها أوانى اللبن ومنتجاته ، وقد عرف الخاص منها برعاة البقر والجاموس باسم « تاية الجماسة » ، والخاص منها برعاة الأغنام باسم « تاية الغنامة » (٥٦) .

وتمثلت الثروة الحيوانية آنذاك ، فى الجمال والبغال والخيل – التى كانت قليلة فى القرى – والبقر والجاموس والأغنام (٥٧) ، وان كانت الثروة الحيوانية الحقيقية عند الفلاح فى ذلك العصر تمثلت فى البقر بالذات ، الذى كان عند الفلاح فى مقام أولاده (٥٨) ، ويليه الأغنام التى وجدت بكثرة فى بلاد الصعيد .

وعن رعى هذه الحيوانات واطعامها ، فالواقع أنه لم تكن تزرع زراعات خاصة بها غير البرسيم الذى كان الفلاحون يبيعون معظمه للمماليك لربيع خيلهم ، بالاضافة الى بعض ما يتطفل على الزروع من نباتات ، وما يتخلف عن المحاصيل من الدريس (التبن) . الذى كان يقدم للماشية فى أثناء الفيضان عند كساء جميع الأراضى بالماء ، فاذا تعذر وجود التبن علفت الدواب بالنخال قشور القصب (٥٩) . وما عدا ذلك فانه كان على الماشية والأغنام

أن يخرج لترعى فى الأرض حيث وجدت الخضرة فى وادى ، أو فيما بار من الأراضى التى لم تزرع (٦٠) ، مثل أراضى « الوسخ الغالب » أو أراضى « الخرس » التى تنبت فيها من الحشائش ما يشغلها عن قبول الزراعة ، تلك الحشائش التى كانت تسمى « النيف » (٦١) ، وقد تنبت المراعى فى الأرض الصالحة للزراعة مثل أرض « النقاء » ، ولكنها لا تزرع لسبب أو لآخر ، فينبت بها الكلأ الصالح للرعى الذى كان يسمى فى بلاد الوجه القبلى « الكتيح » ، وهو نبات تستغنى به الخيل والدواب عن البرسيم (٦٢) وقد كانت هذه المراعى تتأثر شأنها شأن المحاصيل الزراعية بمياه الفيضان ومدى انتظامه ، سواء نقص أو زاد عن الحد ومكث على الأرض مدة أطول من المفترضة ، وهو ما كانت عواقبه وخيمة على المراعى والدواب (٦٣) • وأخيرا نشير الى أن جميع الأراضى الخاصة بالمراعى ، فصلها المقريزى وجعلها القسم السادس من أقسام أراضى مصر السبعة (٦٤) •

وجدير بالذكر هنا أن عملية رعى الحيوانات لم تكن حرة دون قيود، فان هذه المراعى أقطعت شأنها شأن الأراضى الزراعية (٦٥). وكان المقطع يبيع ما ينبت فى الأرض التى تبور من اقطاعه للفلاح ، أو يأخذ منه قدرا معينا على كل رأس ترعى فى هذه الأرض ، ولذلك فقد أورد المعاصرون هذه الأموال فى باب المكوس « الهلالى » (٦٦) : ولذلك كان علماء الدين والفقهاء يعارضون فكرة فرض الزكاة على الابل والبقر والأغنام على اعتبار انها ليست سائمة وانما تعلف بالمال (٦٧) •

ومع أن المراعى أقطعت فى مصر فى الدول الاسلامية السابقة على دولة المماليك ، فان عصرهم جاء وهى ملغاة فأعادوا

اقطاعها (٦٨) ، ولكن هذا الأمر تلاشى فى الدولة المملوكية الثانية (٦٩) ، وان كنا نرجح أن ذلك لم يكن بسبب عدول الدولة عن اقطاع المراعى ، وانما بسبب اختلال حال البلاد ، وعدم وجود المراعى وما يرعى فيها ، مما كان يضر بحال الفلاحين خصوصا وأنهم اعتمدوا على منتجاتها من اللبن والجبن للمساعدة فى دفع الخراج (٧٠) .

ولا ننسى ونحن نتحدث عن الثروة الحيوانية ، أن نذكر الطيور الداجنة ، التى كان لابد للفلاح من تربيتها ، مثل الدجاج ، والأوز ، والبط ، والحمام الذى لم تكن تخلو القرى من أبراج له (٧١) ، بالاضافة الى نحل العسل الذى كان منتشرا فى قرى مصر (٧٢) .

ثانيا النشاط الحرفى :

والى جانب النشاط الاقتصادى الأساسى فى القرية وهو الزراعة الذى تصطبغ به القرية المصرية حتى وقتنا الحالى ، وجدت بعض الحرف اليدوية البسيطة التى اعتمد عليها الفلاح فى توفير احتياجاته الأساسية ، وربما قام ببيع الفائض عن الحاجة منها ، كذلك وجدت فى القرى بعض الصناعات الصغيرة التى تعتمد على بعض المحاصيل الزراعية القابلة للتحويل ، فى معامل أو مصانع صغيرة أطلق عليها « الدواليب » (٧٣) .

وأول هذه الصناعات • الصناعات القائمة على قصب السكر ، مثل السكر والحلويات والعسل الأسود (٧٤) ، والتى كانت تنتشر على وجه الخصوص فى قرى الصعيد ومدنه ، بالاضافة الى قرى منخفض الفيوم (٧٥) ، حيث كانت تنتشر هذه المعاصر وسط

حقول القصب أو بالقرب منها ، كما هو موجود الآن توفيرا فى تكلفة النقل وحفاظا على ما يفقده القصب بالبخر والجفاف فى أثناء النقل ، وقد كانت هذه المعاصر كثيرة جدا ، حتى كان لجميع الأمراء - أو معظمهم - من المقطعين ومن شابههم من رجال الدوله معاصر قصب خاصة بهم (٧٦) ٠

ولم يكن العمل فى هذه المعاصر يستمر طول العام ، وذلك تبعا لطبيعة المحصول الموسمية ، فكان العمل بها يستمر منذ وقت نضوج القصب ، حتى « النوروز » أى وقت تمام الفيضان ، وكان يحصل من فدان القصب ما بين أربعين أبلوجة (قمع) قند (سكر) الى ثمانين أبلوجة ، والأبلوجة قنطارا فما حولها (٧٧) ٠

كذلك انتشرت صناعة المنسوجات فى ذلك العصر ، فى أقاليم مصر وقراها بصورة كبيرة ، ولعل أهم هذه المناطق منخفض الفيوم وبلاد الوجه القبلى ، نظرا لزراعة الكتان هناك بكميات كبيرة (٧٨) وبعد الحصاد يقوم « الكتانية » بعطن الكتان وتجفيفه ثم فصل أليافه عن السيقان بالمحار وهو ما عرف بعملية « محر الكتان » ، ثم يقومون بنسجه على أنوال صغيرة ، كما وجد « البزازون » فى القرى وهم عمال صناعة المنسوجات القطنية ، و « القزازون » أصحاب أنوال نسيج الحرير ، تلك الصناعات التى انتشرت فى معظم نواحى مصر وقراها آنذاك (٧٩) ، بما فيها بلاد الفيوم التى اشتهرت بصناعة الخيش والستائر (٨٠) ٠

أما المنسوجات والملابس الصوفية ، فقد تمتعت بلاد الوجه القبلى بالصدارة فى صناعتها (٨١) ، ولابد أن نشير الى أن النساء أسهمن فى هذه الحرف فى منازلهن ، وقد أطلقت كتب الحسبة اسم « الحائك » على كل ما يقوم بعملية الغزل أو النسيج (٨٢) ٠

كذلك كانت هناك حرفة منتشرة فى سائر قرى مصر وهى « معامل البيض » ، التى كان يوقد فيها على البيض بنار تحاكى حرارة الطبيعة فى حضانة الدجاجة لبيضها ، ومن تلك المعامل كان يخرج معظم دجاج مصر (٨٣) . أيضا كان هناك صناعة استخراج الزيت ، خصوصا الزيت الحار من بذر الكتان (٨٤) ، هذا بخلاف عملية اعتصار الخمر التى انتشرت فى عدد كبير من قرى مصر خصوصا اذا كان سكانها أو معظمهم من النصارى (٨٥) .

ومن أهم الحرف اليدوية التى وجدت فى القرى فى عصر المماليك ، الصناعات التى قامت على ألياف النخيل وجريده (٨٦) . فكان يصنع من ليف النخيل الحبال التى كانت تصنع أيضا من ألياف الكتان ، تلك الحبال التى كان يحتاجها الفلاح ويبيع منها فى القاهرة لشدة الاحتياج اليها . كما كان يصنع من الجريد أقفاص للطيور وغيرها ، وكذلك كان يصنع من أوراق الجريد القفاف ، والمراوح التى كانت الحاجة شديدة اليها فى بلاد الصعيد (٨٧) . كذلك انتشرت صناعة الحصر فى قرى مصر ، وان اشتهرت بها قرى بالفيوم بالذات (٨٨) ، وذلك نظرا لما هو معروف من كثرة زراعة الأرز هناك ومن أهم الحرف القروية أيضا ، صناعة الفخار . التى تكونت منه معظم الأوانى المنزلية فى الريف ، وانتشرت هذه الصناعة على وجه الخصوص فى بلاد الصعيد الأعلى الذى كانت تتركز فيه ، بسبب وجود الطمى المناسب من أسوان حتى قنا التى وجد بها « معدن البرام » (٨٩) ، ولعله يلحق بصناعة الفخار أقمنة الطوب المحروق (٩٠) .

وأخيرا فانه وجد فى القرى ، وان كان على نحو ضئيل صناعة الجلود حيث وجدت المدابغ فى بعض القرى (٩١) ، كما وجدت المصابغ (٩٢) .

كما لم تكن القرية تخلو من الافراد اصحاب الحرف الأساسية، مثل النجار للعنايه بالسواقى على وجه الخصوص (٩٣)، بالاضافة الى عمل المحاريث وبعض قطع الأساس المنزلى البسيطة . كما كانت القرية فى حاجة الى حداد وجزار ، والحلاق الذى كان يقوم فى كثير من الأحيان بأعمال « الجرائحى » والطبيب الذى كان يزور القرى فى أيام الأسواق (٩٤) . وايضا وجد بكل قرية خياط (٩٥) .

ثالثا ـ التبادل التجارى ودور القرية الاقتصادى :

تمثلت الحركة التجارية فى الريف فى الأساس فى الأسواق فقد كانت الأسواق بالنسبة للقرى مهمة جدا ، اذ اعتبرها الرحالة والمؤرخون من المرافق الأساسية لعمارة لقريه واساعها (٩٦) ، بل ان « القلقشندى » عندما يتكلم عن أحد مراكز البريد يعتبره وكأنه قرية لوجود بعض المرافق به أهمها السوق فيقول : « ... وقد استجد به أبنية وأسواق وبساتين حتى صار كأنه قرية » (٩٧) ، ونحن نرجح أن هذه الأسواق ، لم تكن أسواقا غذائية استهلاكية بالدرجة الأولى ، فهى على خلاف أسواق القاهرة والمدن ، حيث لا يحتاج الفلاح الى هذا القدر الكبير الذى يشتريه أهل المدن من المواد الغذائية ، فلديه من منتجات الحقل والماشية من المواد الغذائية الأساسية ، ما لا يحتاج الى غيره فى الغالب ، ولذلك فاننا نرى أن هذه الأسواق كانت أسواقا تجارية تبادلية بالدرجة الأولى ، تباع فيها الأقمشة والماشية (٩٨) ، وبعض المصنوعات ، الى جانب المقادير البسيطة من السلع الغذائية .

هذا على العكس من أسواق المدن بالأقاليم ، التى كانت تباع فيها جميع السلع بكثرة ، بما فيها المحاصيل والمنتجات

الغذائية ، نظرا لأنها بخلاف اسواق القرى كانت تجذب اعدادا اكبر من السلع والناس ، فقد سجل الرحالة والمؤرخون اعدادا كبيرة من الأسواق التى كانت تقام بالمدن (٩٩) ، تلك المدن التى كانت تنشأ باستمرار فى مواقع مركزية بحيث تسهل عليها عمليات الاتصال بينها وبين مواقع الانتاج فى القرى المحيطة(١٠٠)، مما يسهل على أهل المناطق الريفية المجاورة للمدن أن يفدوا الى أسواقها ببضائعهم من منتجات الريف ، التى يحملونها على رءوسهم ، أو فوق ظهور دوابهم ، ثم يعودون الى قراهم بعد بيعها (١٠١) ٠

وعلى الرغم من اننا نرجح بشكل كبير أن أسواق القرى قامت بشكل عشوائى ، فان احدى الوثائق تطالعنا بشكل شارع تجارى فى احدى القرى ، تتصاف فيه الحوانيت بجانب بعضها البعض ، ومقابلة للبعض الآخر (١٠٢) ٠ وعلى العكس من أسواق القاهرة ، فمن الواضح أن أسواق الريف لم تكن تعرف التخصص فى نوع السلع ، انما كانت جميع السلع تباع فى السوق الواحدة ٠ وتدل مصادر ذلك العصر أن الأسواق كانت تعقد فى الريف بشكل دورى ، بمعنى انها كانت تقام فى يوم معين من كل أسبوع (١٠٣)، هذا النوع من الأسواق الذى ما يزال معروفا فى الريف المصرى ، وبعض مدن الأقاليم حتى الآن (١٠٤) ٠

على كل حال انتشرت الأسواق فى أنحاء البلاد بشكل متصل تبعا لطبيعة توزع التجمعات السكانية ، فقد رأى « ابن بطوطة » أن راكب النيل لا يضطر الى حمل الزاد معه وذلك « ٠٠٠ لأنه مهما أراد النزول للشاطىء نزل للوضوء والصلاة وشراء الزاد وغير ذلك ، والأسواق من مدينة الاسكندرية الى مصر ، ومن مصر الى مدينة أسوان من الصعيد » (١٠٥) ، وان كان ذلك فى الدولة المملوكية الأولى ! ٠

وبجوار الأسواق عرفت القرى أيضـا الحوانيت (١٠٦) ، ومع أن هذه الحوانيت لم يكن لها اهميـة تذكر فى المجتمعات الزراعية ، والقرى على وجه الخصوص ، نظرا لتوفر أسباب الطعام والكساء داخل القرية (١٠٧) ، لذلك فان من المرجح أنها كانت حوانيت للحرفيين من النساجين وغيرهم ، أو أنها كانت حوانيت تبـاع فيها السـلع المجلوبة مثـل التوابل وغيرهـا من أنواع العطارة (١٠٨) ٠

كذلك وجدت فى القرى فى ذلك العصر أسواق موسمية تقام فى أيام معينة من السنة ، وهى الأسواق التى كانت تقام فى أثناء مولد المشايخ والأولياء ، فتتحول الموالد الى أسواق كبرى تروج فيها البضائع وتنشط حركة البيع والشراء (١٠٩) ، سيما وأنه كان يتم فى هذه الأسواق شراء السلع المهمة ، مثل السلع الخاصة بالزواج من أثاث وأوانى ومفروشات ، رغبة فى التماس بركه هذا الشيخ فى اتمام عملية الزواج ، وكانت مثل هذه الأسواق تقام فى الموالد الخاصة بالشهداء المسيحيين أيضا (١١٠) ، مثلما كانت تقام فى موالد أوليـاء الله الصـالحين ، التى كانت تنصب فيها الأسواق الكبرى بالخيام و « الدكاكين » (١١١) ٠ وربما شابه هذه الأسواق ، الأسواق التى كانت تعقد موسميا بين الفلاحين وبدو الصحراء ، حيث كان العربان يأتون الى القرى للمقايضة على الغلال والحبوب وغيرها ، بسلع لابد أن الفلاحين كانوا يفتقرون اليها (١١٢) ٠

على أن أهـم نشاط تجارى شهدته القرية المصرية آنذاك ، كان ذلك النشاط الذى نشأ بينها وبين المدن الكبرى ، وبخاصة القاهرة التى كانت تعتبر السوق الرئيسية لمنتجات الريف ، فقد

كان على جميع القرى أن تمد أسواق العاصمة بسائر المنتجات والغلال والحبوب والخضروات والثروة الحيوانية وغيرها ، واهم هذه السلع بالطبع القمح السلعه الغدائية والاستراتيجية الاولى حتى الان ثم يأتى بعده الشعير والفول ، وكانت هذه الغلال تأتى الى القاهرة فى مكان خاص لا تبـاع الا فيه ، وهذا المكان يشبه « الجمرك » فميه توزن تلك الغلال وتؤخذ « المكوس » الضرائب المقررة ، وهذا المكان هو ساحل بولاق من على النهر ، وهو ما عرفه باسم « ساحل الغلة » ٠

وكان يأتى بهذه الغـلال تجار عرفوا باسم « الجلابة » ، يشترونها من الأقاليم ، ثم يقومون بشحنها فى مراكب ، وبعد أن يبيعوهـا ، كان عليهم دفـــع أجرة المراكب ، والضرائب ، ثم يحصلوا على الربح الفـائض (١١٣) ٠ ومن دلائل هذا النشاط التجارى أن المدن والقرى التى كانت تطل على شاطىء النيــل وفرعيه ــ وسيلة المواصلات الأولى آنذاك ــ ، كان لها فى عصر السلاطين المماليك موانىء ــ ولو من نوع بدائى بسيط ــ ترسوا عندها السفن المتزاحمة فى النيــل ، كما لاحظ الرحالة الذين زاروا مصر فى ذلك العصر « ٠٠٠ أن بنيــلها من المراكب ســتة وثلاثين ألفا للسلطان والرعية ٠ تمر صاعدة الى الصعيد ومنحدرة الى دمياط بأنواع الخيرات والمرافق » (١١٤) ٠

ولكن لم تكن الغلال تأتى الى القاهرة فى كل الأحوال مع الجلابة أو من خلال النهر ، فاننـا نجد أن بعض الفلاحين الذين يفضلون المغـامرة بأنفســهم وغلالهم للحصول على أعلى سعر ، يتجهون الى القـاهرة مبـاشرة بغــلالهم وخضرواتهم على ظهور ابلهم (١١٥) ، وكذلك كان يفعــل العربان أصحاب الزراعات ،

الذين كانوا يفضلون دائما بيع غلالهم بأنفسهم فى القاهرة نظرا لكثرتها، وان كان ذلك يعرضهم لمضايقات الأمراء المماليك (١١٦) • كما كان أهالى العاصمة يخرجون بأنفسهم الى الريف لشراء الغلال سيما وقت الغلاء والأزمات الاقتصادية (١١٧) • ومع ذلك فقد ظلت حركة التجارة بين القرى والقاهرة بأيدى التجار الجلابة ، الذين كان يزداد دورهم وربحهم ، اذا قاموا بتصدير منتجات الأرياف مثل الجبن واللبن والكتان والزيت الحار والخضروات والبقول ، وغير ذلك من الأنواع التى لا توجد الا بمصر الى جانب الغلال ، الى الشام ودول أوربا ، مما كان يحدث الأزمات داخل مصر (١١٨) ،ولعل هذا لا يجعلنا نشفق على تجار الأقاليم وأرباب المعايش ، حينما نجد العربان وقطاع الطريق يفرضون عليهم اتاوات يجبونها شبه الجالية ، أو حالات مصادرة السلاطين لأموال تجار الأرياف (١١٩) •

ولم تكن الغلال والخضروات هى كل حجم المعاملات التجارية بين القرى والمدن خاصة القاهرة ــ فقد دخل فى هذه العملية سلعة مهمة جدا من سلع الريف ، وهى الثروة الحيوانية من البقر والجاموس والأغنام ، التى كانت تتأثر أسواق القاهرة بشدة فى حالة عدم وجودها ، سواء بسبب فنائها أو سوء أحوالها من جراء قلة المراعى فى الريف ، أو بسبب تسلط المماليك الجلبان على الفلاحين الذين يحضرونها ، مما كان يؤدى الى ارتفاع الأسعار خصوصا فى مواسم الذبح مثل عيد الأضحى (١٢٠) •

والى جانب هذه السلع كان هناك العديد من السلع الخفيفة التى تدخل القاهرة يوميا من ضواحيها والقرى المجاورة والبعيدة ، على حسب نوع السلعة ومدى تحملها لمسافة النقل

وزمنه ، مثل اللبن ومنتجاته ، والدجاج والبيض الذى كان الفلاح يحمله فى الفجر مسابقا الشمس حتى يبيعه هناك ويشترى ما يلزمه (١٢١) . وقد كانت هذه السلع مهمة وضرورية لسكان الحضر ، حتى أن السلطان الأشرف « شعبان بن حسين » عندما انعدم الدجاج فى القاهرة سنة ٧٧٦ هـ (١٣٧٥ م) أرسل يشتريه من نواحى الشرقية والغربية ، وربما خرج البريد يبحث عنه فيما أبعد من ذلك من الأعمال (١٢٢) .

كذلك كانت القرى تورد الى القاهرة والفسطاط الكثير من السلع الاستهلاكية ، مثل التمر والحلوى المصنوعة من قصب السكر ، والعسل الأسود ، والقلقاس والجلبان (الحلبة) وغيرها من الخضروات والفواكه ، كما كان يجلب اليها الزيتون الفيومى (١٢٣) ، وأيضا الحطب الذى كان يحمل الى القاهرة من أحراش الصعيد ، بالاضافة الى أحمال التبن والحلفاء التى كانت تدخل القاهرة كل يوم ، كذلك كانت مصانع النسيج فى القاهرة فى احتياج شديد الى الكتان الذى يحمل اليها على ظهور جمال الفلاحين ، أو فى المراكب القادمة من الصعيد (١٢٤) .

ولا شك أن هذه الحركة التجارية النشطة التى شهدتها القاهرة وسائر القرى ، كانت موجودة بين المدن الاقليمية ، وما حولها من القرى ، وان كانت بحجم أقل نظرا لأن المدن فى الأقاليم كانت فى الواقع عبارة عن قرى كبيرة تميزت بكونها مقرا لموظفى الحكومة فى الأقاليم ، وتواجد بعض المؤسسات الاجتماعية بها على العكس من القرى . وان كانت هذه الحركة كثيرا ما يعتريها الخمول فى فترات الاضطرابات السياسية ، فيحجم الفلاحون عن الحضور بمنتجات حقولهم سواء الى المدن الاقليمية

أو القــاهرة ، خوفــا من أن يستولى عليها المماليــك أو الأعراب أو قطاع الطريق (١٢٥) ٠

ولعل من الصواب قبل أن نترك عملية التبادل التجارى فى القرية ، أن نتحدث عن أنواع المعاملات ٠ المادية هناك من النقد والموازين والمكاييل والمقاييس ٠ فمن ناحية المعاملات النقدية ، فان عملية التبادل التجارى بين الفلاحين فى القرى لم تكن فى حاجة الى وحدات نقدية ، نظرا لاكتفاء الفــلاح الذاتى نسبيا ، وهذا ما جعل نظام المقايضة يستمر حتى نهاية القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) ، حيث أدرك « المقريزى » ريف مصر وأهله يشترون الكثير من احتياجاتهم والمأكولات ببعض الدجاج وبنخال الدقيق (١٢٦) ٠

أما منــذ بداية القرن التــاسع الهجرى (الخامس عشر الميــلادى) فان الفلاحين بدءوا يتعاملون ب « الفلوس » المصنوعة من النحاس والبرونز ، ويبدو أنها انتشرت فى الريف بشكل كبير ، بدليل أنه عندما أصبحت الفلوس النحاسية قاعدة أساسية لنظام التسعير بسبب تدهور الأحوال « فصارت هى قيم الأعمال وثمن المبيعات كلها » ، كانت الحكومة ترسل الكميات الكبيرة من الدنــانير الذهبيــة والدراهــم الفضـــية لتســـتبدل بالفلوس فى الريف (١٢٧) ٠ ومع ذلك فان الفلاحين لم يتخلو عن نظام المقايضة حتى نهاية العصر (١٢٨) ، كما كان يزداد التعامل به (أى نظام المقايضة) فى أوقات الأزمات وجمع الأموال بسبب المغــارم ، فيضطر الفلاحون من فقرهم وسوء أحوالهم الى التبايع بالغــلال وبيض الدجاج وما يشبهه (١٢٩) ٠

أما الموازين والمكاييل ، فان جميع الدلائل تشير الى أنه كان لكل ناحية أو اقليم موازين خاصة بها ويكفى أن نشير الى قول « ابن الأخوة » : « ... ولم أسمع أن بلدة وافق رطلها لبلدة أخرى أو قرية لقرية لا يؤبه بهما » (١٣٠) ، والشيء نفسه كان في المكاييل التى لم يكن كيل اقليم منها يتفق مع كيل اقليم آخر ولا حتى مع كيل القاهرة (١٣١) ، وهذه المكاييل هى القدح ، والويبة (ستة عشر قدحا) والأردب ، وعلى الرغم من أن المصادر لم تعطينا مقدار هذه الاختلافات ، فانه توجد اشارة وحيدة عن أن أردب الفيوم كان يساوى أردبا وصف بكيل القاهرة (١٣٢) ، كما تشابه أمر هذه الاختلافات أيضا فى المقاييس بالقصبة والذراع (١٣٣) .

رابعا – الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية :

لم تكن وسائل الحماية من الطبيعة فى ذلك الزمان كافية بالقدر الذى يأمن معه الفلاحون غائلة الكوارث الطبيعية ، ومن ثم كان الفلاح مثل غيره من الناس تحت رحمة الطبيعة الى حد كبير .

١ – الكوارث الطبيعية :

(أ) أخطار الفيضانات المنخفضة والعالية :

كان تقصير النيل عن حد الوفاء أو زيادته عن الحد المطلوب، يمثل خطرا حقيقيا على الحياة آنذاك ، ويسبب كارثة قومية يخشى الجميع من آثارها . ذلك أن النيل اذا قل عن الحد اللازم شرقت البلاد وفات أوان الزراعة ، كما كان اذا زاد عن الحد المطلوب أغرق البلاد ، كذلك كان استمراره فترة أطول من المفترضة يعنى تأخر

الزراعة وما يتبع ذلك من فسادها . ويجدر بنا أن نشير الى أن أخطار الفيضانات المنخفضة أو العالية لم تكن تكمن فى التأثير على الزراعة فقط ، بل وما يترتب على فسادها من غلال ومجاعة ونفوق الماشية ، ثم يتبع ذلك كله من ظهور الأوبئة والطواعين ، نظرا لأن غالبية المجاعات والأوبئة التى ألمت بمصر فى ذلك العصر ـ وفى جميع العصور التى اعتمد الناس فيها على الفيضان ـ كانت مرتبطة بنهر النيل وفيضانه السنوى (١٣٤)

فمن أمثلة الفيضانات المنخفضة ما حدث سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م) ، بسبب عدم وفاء النيل وتوقفه عند خمسة عشر ذراعا ونصف تقريبا ، فشرقت بلاد كثيرة وارتفع سعر الغلال . وكذلك ما حدث سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٠ م) ، من تقصير أقض مضاجع الناس ، لما ترتب عليه من مأساة ، فبسبب هذا التقصير « ... بدل العام بالأتراح ، عوضا عن الأفراح والانزعاج بدلا من الابتهاج ، فابتدأ الغلاء فى الغلال ، والفناء فى الرجال والنساء ... ، وعم الفناء والموتان ، وكثر بسائر البلدان ، حتى أن بعض البلاد التى كانت مشحنة بالرجال والنسوان خلت من ساكنيها ، ولم يبق الا النزر اليسير فيها وأما القاهرة ومصر ... » (١٣٥) .

وكما شهدت البلاد انخفاض الفيضان سنة ٦٩٤ هـ ، شهدت انخفاضا آخر فى عهد المنصور « حسام الدين لاجين » ، الذى تولى قبل عودة الناصر « محمد بن قلاوون » للسلطنة للمرة الثانية، وان كان عهد الناصر « محمد » المشرق ، لم يخل من مثل هذه « الأنيال المنخفضة » ، وذلك حينما شح النيل سنة ٧٢٥ هـ (١٣٢٥ م) فشرقت البلاد ووقع الغلاء بسائر الديار المصرية (١٣٦) . كما تكرر نقص مياه الفيضان فى عهد خلفائه ،

مثلما حدث سنة ٧٧٥ هـ (١٣٧٤ م) ، وهى السنة التى اعتبرها المؤرخون سنة « الشراقى العظيم » (١٣٧) ، لعظم ما حدث فيها من جفاف وغلاء ، وكأن ذلك كان تمهيدا لما سيحدث فى الدولة المملوكية الثانية ٠

اذ أن جميع الانخفاضات التى مرت بنا فى الدولة الأولى ، كانت أخف وطأة من نظيراتها فى الدولة الثانية ، بسبب تصدى سلاطين الدولة الأولى لها ، وبسبب قوة المرافق ، ووجود مخزون طبيعى لمواجهة السنوات المجدبة ٠ وقد ابتدأت هذه الكوارث فى الدولة الثانية فى عهد السلطان « فرج » سنة ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م)، فكان جفافا لم تشهد البلاد له مثيلا ، وأعقبه الغلاء المفرط والوباء ، لذلك اعتبر المؤرخون أن هذه السنة هى أولى سنوات المحن التى خربت بسببها الديار المصرية ، بسبب تقصير النيل وغيره من الأسباب ، وهو ما دفع « المقريزى » الى تأليف كتابه « اغاثة الأمة بكشف الغمة » (١٣٨) ٠ ومما زاد من سوء حال البلاد أن النقص لم يقتصر على هذه السنة ، بل استمر بصورة متقطعة لمدة خمس عشرة سنة « ٠٠٠ فشرقت الأراضى الا قليلا ، وعظم الغلاء والفناء فباع أهل الصعيد أولادهم من الجوع وصاروا أرقاء مملوكين وشمل الخراب الشنيع عامة أرض مصر وبلاد الشــــام من حيث يصب النيل من الجنادل الى مجرى الفرات » (١٣٩) ٠

وقد توالت المحن على البلاد فى السنوات التى يقصر فيها النيل عن حد الوفاء ، فى الدولة الثانية خصوصا بعد مازاد المطلوب من مياه الفيضان لبلوغ الحد اللازم ــ كما مر بنا ــ ، كما حدث فى سنوات ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) ، و ٨٣٠ هـ (١٤٢٧ م) ، و ٨٣٧ هـ (١٤٣٤ م) وذلك فى عهد « برسباى » فقط ، وكذلك

ما شهدته البلاد من تقصير النيل فى سنوات ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ هـ (١٤٤٨ — ١٤٥٠ م) على التوالى ، فى عهد « جقمق » ، فأشرفت البلاد على الخراب ، حيث خلت القرى من أهلها الذين وردوا على القاهرة ، وصاروا أفواجا فى طرقات القاهرة مع الفقر ، فمات منهم الكثير من شدة القحط (١٤٠) .

وفى سنة ٨٧٢ هـ (١٤٦٧ م) لم يزد النيل شيئا فى آوان الزيادة ، فقلق الناس لذلك مع ماهم فيه بالأرياف من جور العربان ونقص الزروع ، وان كان الله من عليهم بالزيادة فيما بعد فسروا سرورا زائدا (١٤١) ، وهذا يظهر مدى احساس الفلاحين وشعورهم بالكآبة والحزن بمجرد أن يرهص بأن النيل لن يوفى هذه السنة ، فما بالنا لو حدث ! .

على أننا يجب أن نفهم أن الكارثة لم تكن تحدث من عدم وفاء النيل فقط ، ولكن قد يحدث أن يوفى الفيضان ، ثم ينقص كثيرا بمجرد فتح السدود ، أو أن المياه لا تمكث على الأرض المدة اللازمة ، وفى مثل هذه الحالات كان الفلاحون يعجلون بالزراعة ، مما كان يؤدى الى فساد الزروع بسبب زراعتها قبل أوانها ، كما كانت تتعرض لمخاطر الفئران والديدان وغيرهما من الآفات ، التى كان من المفترض أن الفيضان يطهر الأرض منها (١٤٢) .

وبالنسبة للفيضانات العالية ، فلم يكن الحال بأحسن منه فى الفيضانات المنخفضة ، فعلى سبيل المثال زاد النيل أربع مرات فى سلطنة الناصر « محمد » ، الى ثمانية عشر ذراعا ، فحصل منه غاية الضرر ، وتقطعت الجسور وغرقت الطرقات والبلاد ، كما تغرق الزراعات الصيفية مثل القصب والقلقاس والنيلة ، وكذلك يتلف من الغلال الكثير فى الأجران و « المطامير » (١٤٣) .

وكان الحل العملي السريع الذي يقوم به السلاطين ، هو الكتابة الى جميع الولاة بفتح الترع والجسور بسائر الوجهين القبلي والبحري ، وكذلك تصريف المياه الى « البحر المالح » ما امكن ذلك (١٤٤) . وكان اشد هذه الكوارث ما حدث في سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤ م) . حين زاد النيل الى تسعة عشر ذراعا الا قليلا ، فغرقت الاقصاب والمعاصر وكثير من شون الغلال « ... وصارت المراكب لا تجد برا تضرب فيه الوتد من قوص الى القاهرة ، وغرقت الفيوم لانقطاع جسرها ... » (١٤٥) ، كذلك حدث في سنة ٧٦١ هـ (١٣٦٠ م) ان بلغ النيل الى ما يقارب اربعة وعشرين ذراعا ، وهو مبلغ عظيم « انقلب » منه جسر الفيوم ، وتقطعت الطرقات وامتنع الناس عن السفر ، وظنوا أن الله أرسل عليهم الطوفان ، وكان أكثر المضارين من هذا الفيضان ، الفلاحين نظرا لتبحر الأراضي لطول مكوث المياه عليها (١٤٦) .

وفي أواخر الدولة الأولى شهدت البلاد ثلاثة ارتفاعات للفيضان في عهد السلطان الأشرف « شعبان بن حسين » ، فكان يحدث للفلاحين مثل ما ذكرنا ، ومما يظهر هلع جماهير الناس من هذه الزيادة ، أن السلطان عندما يعلم ببوادر هذه الزيادة المدمرة ، كان يأمر بمنع المنادة اليومية على مقدار زيادة النيل زمن الفيضان (١٤٧) .

واذا انتقلنا الى الدولة المملوكية الثانية ، فسنجد ارتفاع الفيضان في سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م) أول سنوات حكم « برقوق » ، حيث تجاوز عشرين ذراعا ، فغرقت مواضع كثيرة ، وتهدم العديد من المنازل ، وتقطعت الجسور كلها حتى عجز الفلاحون عن سدها ، ويكفي أن نقرأ رسالة من أحد المعاصرين في

وصف ما حل بالبلاد من جراء هذا الفيضان ، لنرى صورة قاتمة لما حدث من تهدم الدور ، واندثار العديد من القرى ، وتشرد الفلاحين ... (١٤٨) ، ثم تكرر ما حدث هنا في السنة التالية . وكذلك في سنة ٧٩٧ هـ (١٣٦٥ م) فكان طوفانا (١٤٩) .

وفي سنة ٨٢٥ هـ (١٤٢٢ م) زاد النيل عن الحد فأغرق أكثر الأراضي و « الغيطان » ، فرسم السلطان « برسباى » للأمراء بالتواجد على الجسور لحفظها ، خوفا من أن يطرق البلاد الغرق على حين غفلة ، على الرغم من كسر السدود قبل الأوان ، ومع ذلك استمر النيل في هذه السنة ثابتا لمدة أطول من المعتادة ، فحصل بثباته غاية الضرر ، وتعذر الزرع في ميعاده (١٥٠) ، وكذلك حدث في سنة ٨٢٩ هـ (١٤٢٦ م) في عهد « برسباى » ولم يختلف الأمر كثيرا عما مر بنا في الفيضانات التي أتت بعد ذلك (١٥١) .

ومع عظم الأضرار التي لحقت بالفلاحين من جراء الفيضانات المرتفعة عن الحد اللازم ، الا أنها ظلت باستمرار أقل تأثيرا من الحالات التي يقل فيها الفيضان ، ففي حالات الزيادة ربما زرعت الأرض ، وان كان ذلك بعد فوات الأوان فانه لم يمنع من نجاح بعض الزراعات ، أما في حالات النقص ، فان الأرض كانت تشرق ولا تجد سبيلا الى الزراعة ، هذا فضلا عن أن حالات الغلاء كانت تتبع النقص في الغالب دون الزيادة .

(ب) فساد الزروع :

ومن بين الكوارث التي كانت تحل بالفلاحين في القرى ، فساد الزروع الذي تنوعت أسبابه ، مثل فسادها بسبب الدود

الذى كان يتولد فى الأرض فى أثناء انكشافها فى أول فصل الخريف، حين تحرث الأرض وتعفن لكثرة ما يلقى فيها من البذور وروث الحيوانات ، لذلك فان الفيضان كان حين لا يمكث على الأرض المدة اللازمة ويهبط بسرعة فان الزروع تكون فريسة للدود ، خصوصا عندما يكون فى الجو بعض الحرارة قبل دخول فصل الشتاء ، مثلما حدث سنة ٧٢٨ هـ (١٣٢٨ م) ، حين وقع فى زرع أرض مصر آفة الدود فى آوان الزرع ، مما أدى الى اتلاف ما يصل الى النصف فى بعض البلاد ، وطبيعى أن ترتفع الأسعار عقب حدوث ذلك (١٥٢) ، وكان البرسيم دائما أول الزراعات تعرضا المتلف ، بسبب الدود ، كما حدث سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م) حين أتلف الدود الكثير منه ، لدرجة أنه أتلف بناحية « طهرمس » (١٥٣) وقرية بجانبها من أعمال الجيزة ، ألف وستمائة فدان من البرسيم بالاضافة الى بعض القمح (١٥٤) .

واذا تتبعنا حالات فساد الزروع ، التى كثرت بسبب الدود ، فسنجد أن أهم أسبابها ، هو سرعة هبوط النيل وسرعة بذر البذور قبل الأوان خصوصا وقت الحر ، وطبيعى أن يكون القمح والبرسيم الذى يزرع فور انحسار الماء عن الأرض ، هما أكثر المحاصيل تعرضا للفساد بسبب الدود ، ولذلك كثيرا ما أعيد بذره أكثر من مرة (١٥٥) ، وحتى عندما كان الزرع ينضج على خير ويحصد فلم تكن العاقبة دائما حسنة ، فربما تعرضت الغلال وبخاصة القمح فى المخازن الى الفساد بسبب السوس (١٥٦) .

ولم تكن الغلال أيضا فى ذلك العصر بمنأى عن افساد الجراد لها ، وكذلك « المقاثى » من الخيار والبطيخ والقرع وغير ذلك من الزروع (١٥٧) .

على أن أهم أسباب احداث الفساد والفناء فى الزروع ، هى الفئران بما عرف عنها من شدة اتلافها للزرع وسرعه اهلاكه ، خصوصا فى العصور التى لم يكن يعرف فيها المبيدات الحشريه ، ولا وسائل المكافحة المتقدمة ، سواء للفئران أو لغيرها من الآفات مثل السوس والدود والجراد ، ولذلك احدثت الفئران فى ذلك العصر الكثير من الكوارث بافسادها للزروع ، كما حدث سنة ٦٩٦ هـ (١٢٩٧ م) ، حنيما كانت تسابق الحصادين الى الزرع ، على قول أحد المؤرخين ، ولذلك فلم يتحصل من الزرع فى تلك السنة الا اليسير (١٥٨) ، وهكذا أخذ خطر الفئران واجتياحها للمحاصيل يتكرر بسبب كثرتها فى ذلك العصر ، الى درجة أن حراس زروع بعض القرى قتلوا فى أيام قلائل فى سنة ٧١٤ هـ (١٣١٤ م) ، مليونين وستمائة وستين ألف فأر (١٥٩) .

وتذخر مصادر العصر المملوكى بالكثير من تلك الأمثلة التى تصور مدى ما كان يعانيه الفلاح ، بسبب أكل الفئران للمحاصيل سواء كانت فى الأرض ، أو فى الأجران (١٦٠) ، تلك المعاناة التى استمرت حتى نهاية العصر ، حيث يذكر « ابن اياس » أن من بين الأسباب التى أدت الى غلاء أسعار الغلال وندرتها فى سنة ٩١٧ هـ (١٥١١ م) ، كانت الفئران ، فيقول : « ... ثم حدث أمر الفأر تسلط على الجرون وصار يقرض القمح والشعير وهو فى سنبله . وهذا الفار أمر من الله تعالى لا يقدر أحد على رده ولا يطاق لكثرته » (١٦١) .

كذلك كانت الظروف الجوية السيئة التى تتعرض لها الزراعات فى بعض الأحيان سببا آخر فى فساد المحاصيل ، نظرا لأنها كانت تتعرض لظروف جوية سيئة مرتين فى السنة ، أما أن

تمر على خير ، أو أن تكون شـديدة فتضر الزرع وربما قضت عليه • المرة الأولى فى الشتاء وما فيه من الصقيع والبرد الذى يتساقط على الزروع فيتلفها ، والمرة الثانيه فى الربيع وما يهب فيه من رياح الخماسين المتربة الحارة من الغرب والجنوب فتجفف الزرع وتحرقه ، حتى وان كان فى الأجران •

ولدينا الكثير من الأمثلة التى تطالعنا بها المصادر بالحالات التى تعرض فيها الزرع لتساقط البرد الذى تراوح وزن الحبة منه فى ذلك العصر ، ما بين خمسين درهما ومائة درهم ، وما بين أوقية أو أوقيتين أو أكثر ، وفيها ما هو فى قدر بيضة الحمامة ، وربما تساقط برد وزن كل واحدة منها أحدعشر رطلا (١٦٢) ، وقد كان ضرر هذا البرد بالغا حتى أن محصول الفول كان يسود ويجف بسببه ، فيحمل من الحقل ليوقد فى الأفران (١٦٣) ، وفى بعض الأحيان كان يتعاظم هذا الضرر ويتلف غالب ما زرع من البرسيم فى أرض مصر ، بالاضافة الى الكثير من أشجار البساتين ، حتى شجر الجميز ، كما أهلك ما زرع من الفول « فى البدرى » عن آخره فى سنة ٨٧٠ هـ (١٤٦٥ م) (١٦٤) •

واذا تجاوزت الغلال الشتوية برد الشتاء وصقيعه ، فان ذلك لا يعنى انها أصبحت فى مأمن ، فقد كان عليها أن تتجاوز أيضـا رياح الخماسين الساخنة ، التى تهب من الصحراء الغربية وقت ادراك المحاصـيل (١٦٥) ، فقد كانت هذه الرياح ساخنة جدا حتى أنها كانت « تقدح » النار فى الأجران ، كما أنها كانت اذا هبت على الغلال فى الحقول ، تسببت فى « هيف الزروع » بمعنى أن تجف الغلال وتتساقط قبل أوان الحصاد ، لذلك كان لا يحصل منها عند الدراس الا القليل ، وربما حصل منها أقل

من نقاويها ، وفى تلك الحالة كان الفلاح يتركها فى الحقل بغير حصاد (١٦٦) ، ولم يقتصر أثر هذه الرياح على المحاصيل الشتوية فقط ، بل قد يمتد ضررها الى تأخير زراعة المحاصيل الصيفية بسبب شدتها واستمرارها ، مما يجعلها سببا فى ظهور الغلاء (١٦٧) .

(ج) فنـاء الثروة الحيوانيـة :

وأيضا كان من بين الكوارث الطبيعية التى نزلت بالفلاحين فى ذلك العصر ، كثرة الفناء فى الثروة الحيوانية ، وهى كارثة لا تقل عن فناء الزروع ، لما هو معروف من مدى احتياج الفلاحين للثروة الحيوانية للمساعدة فى الزراعة ، وتوفير الطعام ، وتسديد الخراج . وقد تعددت أسباب هذه الكارثة ، التى كان أهمها انتشار الأوبئة بين الماشية ، خصوصا فى الأبقار التى كان عليها مدار الزراعة ، لذلك كان الفناء فى الأبقار بالذات يمثل كارثة فادحة للفلاح ، نظرا لما يترتب على موتها من توقف السواقى وتعطل الزراعة الصيفية ، وكذلك جميع الأعمال التى تحتاج إلى طاقة حركية ، وكان يزيد الطين بلة أن باقى أنواع الماشية لم تكن تؤدى هذه الأعمال بكفاءة الأبقار نفسها ، كما حدث سنة ٦٨٥ هـ (١٢٨٦ م) ، وسنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) وهى أكثر السنوات التى وقع فيها الفناء فى الأبقار ، وأيضا سنة ٧٦٤ هـ (١٣٦٣ م) ، ثم سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م) وهى السنة التى كاد اقليم مصر يخلو فيها من البقر ، وكذلك سنة ٨٤١ هـ (١٤٣٨ م) (١٦٨) .

ولم يكن الوباء ينزل بالبقر دون سواه من الماشية ، فكثيرا ماكان يأتى ليفتك بالبقر مع غيره من أنواع الماشية الأخرى ، مثل

الجاموس والأغنام (١٦٩) ، وان كان هذا لم يمنع من اصابة الجاموس أو الأغنام بالوباء دون البقر ، كل نوع على حدة .

ولم تكن الأوبئة هي فقط المسئولة عن هلاك الماشية ، بل ان غزارة الأمطار في بعض الأحيان وتساقط الثلوج على الماشية بأنواعها ، خصوصا الأغنام - التي يبدو أنها كانت توضع في أماكن غير مسقوفة - كانت تؤدي الى موتها (١٧٠) . كما أسهمت الظروف الاقتصادية السيئة التي عمت البلاد في الدولة الثانية ، في حلول الكوارث بالفلاحين ، فقد كان من الطبيعي أن تموت الأبقار والأغنام وغيرها، بسبب عدم وجود المراعي والعلف (١٧١).

ونستطيع أن نلتمس عظم ما كان يصيب الفلاحين من كارثة فناء الثروة الحيوانية ، اذا علمنا أن هذه الكارثة كانت تعم حتى لا تترك للفلاح طيوره الداجنة ، فبالاضافة الى الأمراض المعروفة التي كانت تصيب الدجاج في أي وقت فتأتي عليه جميعه حتى لا يبقى منه شيء، وهو الأمر الذي تكرر كثيرا في ذلك العصر(١٧٢)، فان « ذوات الجناح » كانت شديدة التأثر بما يصيب البلاد من ظروف جوية مضطربة ، خصوصا في فصل الشتاء ، فتموت بسبب الأمطار والبرد ، كما حدث سنة ٨٣٢ هـ (١٤٢٩ م) في بعض نواحي الوجه القبلي ، وفي سنة ٨٦٥ هـ (١٤٦١ م) في قرى الشرقية وبعض قرى المنوفية والغربية ، وفي قليل من قرى البحيرة (١٧٣) . وأخيرا يجب ألا ننسى أن نحل العسل كان يمثل جزءا من الثروة بالنسبة للفلاح ، وأن موته بسبب عدم وجود المراعي ، أو بسبب الوباء (١٧٤) ، كان يمثل كارثة أيضا للفلاحين في القرى .

٢ ـ الأزمات الاقتصادية :

(أ) غلاء الأسعار :

وأول هذه الازمات الاقتصادية التي كانت تلم بالبلاد في ذلك العصر ، كان الغلاء المتكرر الذي يبدأ فور توقف زيادة الفيضان ، فقد كان الغلاء مرتبطا ارتباطا وثيقا بفيضان النيل ، فحينما وجدنا النيل يقصر عن الحد اللازم ، وجدنا الأخبار تعقب ذلك مباشرة بأن الناس اضطروا الى استهلاك المخزون من الغلال بسبب تأخر الزراعة ، أو قلة محصولها في هذا العام ، بل وربما اضطروا الى أن يستهلكوا التقاوى ايضا ، هذا بالاضافة الى مسارعة من عنده فائض من الغلال الى تخزينه ضمانا لقوته وقوت عياله في أثناء الأزمة المرتقبة ، كما يسارع التجار الى تخزين الغلال ، طمعا في الحصول على أكبر ربح عندما ترتفع الأسعار ، ونتيجة لهذا كله يشتد الاقبال على شراء الغلال في حين يقل المطروح منها ، ويظهر الى الوجود ما يعرف باسم (السوق السوداء) على حد التعبير المعاصر (١٧٥) .

ولم تكن كارثة فيضان النيل سواء بانخفاضه أو ارتفاعه ، هي السبب الوحيد المسئول عن احداث الغلاء ، فقد وجدت أسباب أخرى لحدوث الغلاء في الغلال والبقول وغيرها من السلع ، منها فساد الزروع للأسباب التي تعرضنا لها سواء الأحوال الجوية السيئة ، أو تعرضها للآفات الحشرية ، أو أن تزداد كلفة الحرث والزراعة بسبب ارتفاع أسعار التقاوى وأجور العمال ، وزيادة الخراج ، وكثرة المغارم والمظالم على الفلاحين ، فترتفع بالتالي أثمان الغلال لأن « ... الخسارة يأباها كل واحد طبعا . ولا يأتيها طوعا » (١٧٦) . كما كان الغلاء يحدث بسبب ما كان يسود البلاد

من انتشار قطاع الطريق، وكثرة الاضطرابات السياسية الداخلية، التى كان أهم عواملها عصيان العربان وافسادهم فى البلاد ومنعهم حمل الغلال من البلاد أو اليها، خصوصا فى الدولة الثانية (١٧٧).

وان كان هذا لا يمنع من أن الحكومة كثيرا ما أسهمت فى احداث الغلاء بسبب فسادها وانعدام نفوذها ، وكثرة اقتتال طوائف المماليك فى الشق الثانى من العصر ، وظهور حرب الشوارع ، كل هذه الأسباب كانت تؤدى الى وجود الأزمات الاقتصادية وتعمل على ظهور الغلاء ، بالاضافة الى تكرار موت الفلاحين بكثرة فى الأوبئة والطواعين ، وعدم وجود من يزرع الأرض فتندر الغلال (١٧٨) .

ويكفى للدلالة على عظم الغلاء الذى كان فى اضطراد مستمر ، أن نذكر أن ثمن أردب القمح الذى كان خمسة دراهم وستة دراهم فى سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦ م) (١٧٩) ، والذى أدركه « القلقشندى » فى سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م) بخمسة عشر درهما (١٨٠) ، أصبح ثمنه فى سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) ألف ومائتى درهم (١٨١) ، وعلى هذا يمكن أن نقيس أسعار باقى الغلال والبقول ، نعم ان مثل هذه الأثمان لم تكن ترتفع إلا فى أثناء الغلاء ، لكن قفزات الأسعار أوقات الغلاء ، لم تكن تتراجع بسهولة .

وربما قيل ان مثل هذا الغلاء لم يكن يوجد الا فى المدينة دون القرية ، التى من المفترض أن يكون لدى أهلها ما يكفيهم ، الا أن هذا الكلام مردود بدليل ، أن الأسعار فى الريف كانت فى بعض الأحيان أعلى من الأسعار فى القاهرة (١٨٢) ، ربما لأن ما يتبقى للفلاح من الغلال لم يكن يكفيه أكثر من عامه ، ولذلك يضطر للشراء فى السنوات المجدبة ، أو أن يتم السطو على غلال

النواحى كما حدث فى أثناء غلاء سنة ٧٣٧ هـ (١٣٣٧ م) ، حين أرسل الناصر « محمد بن قلاوون » الى ولاة الأعمال أن يركبوا بأنفسهم الى جميع النواحى ، ويحملوا ما بها من غلال ولا يدعون جرنا واحدا فيه غلة ، حتى يحمل ذلك كله الى القاهرة ثم يحضر أصحابها لقبض أثمانها بالسعر الذى حدده السلطان (١٨٣) ٠

(ب) المجاعات والأوبئة وتأثيرها على الاقتصاد الريفى :

كذلك تعرض الريف المصرى فى عصر سلاطين المماليك لمجموعة من المجاعات والأوبئة ٠ وكان أشد هذه المجاعات خطرا ، هى التى تظهر بسبب تقصير الفيضان ، أو زيادته زيادة مفرطة ، فيتأخر الزرع وتندر الأقوات ويعم القحط ، ويضطر الناس من قسوة الجوع الى أكل القطط والكلاب والحمير ، وربما اضطروا الى أكل جيف الانسان والحيوان ، ومع ذلك نجد الناس يتساقطون فى الطرقات جوعا (١٨٤) ٠ وقد لا يتمالك الناس أنفسهم من شدة الجوع ، فينقضوا على الحقول ليأكلوا المحاصيل خضراء (١٨٥) ، أو يضطروا الى أكل الجراد ليقتاتوا به من شدة الجوع (١٨٦) ٠ وربما لا يجد الفلاحون شيئا من هذا أو ذاك ، فيتركون قراهم ليزدحموا بشوارع القاهرة ، للحصول على المعونات التى توزع هناك (١٨٧) ٠

وبذلك يتضح دور المجاعات فى خراب القرى ، بسبب هجرة الفلاحين لها أو موتهم من شدة الجوع ، أو اضطرارهم بسببها الى بيع أولادهم ليقتاتوا بأثمانهم ، أو يبيعونهم لمن يعولهم ويستطيع أن يطعمهم ، حتى ولو صاروا عبيدا وجوارى (١٨٨) ٠

ولا يمكن التحدث عن المجاعات دون أن نقرنها بالاوبئة والطواعين التى تعرضت لها مصر قاطبة فى تلك الفترة • والتى تتلخص أسبابها وأحداثها فى الغالب فى توقف زيادة النهر فى زمن الفيضان ، وما يتبع ذلك من تأخر الزراعة أو انعدامها ، فارتفاع الأسعار ، ثم حدوث المجاعة التى تفنى الكثيرين جوعا ، وتمتلىء الطرقات بجثث الانسان والحيوان التى تجيف فتنتشر منها الأمراض الوبائية لتفنى الألوف وتواريهم التراب (١٨٩) •

وقد كانت هذه الأوبئة والطواعين كثيرة ومتتالية ومتقاربة الى جد يصعب معه الحديث عن كل منها على حدة ، لذلك فاننا سنختار منها بعض النماذج الخاصة بالريف ، لنظهر أثرها على قوة العمل فيه وانهاكها لاقتصاده بسبب موت الفلاحين وخلو القرى من أهلها • مثلما حدث سنة ٦٧٢ هـ (١٢٧٣ م) فى الوباء الذى انتشر « فى الأعمال البرانية عن القاهرة ومصر » ، والذى كان من أثره أن خلت القرى وأطراف المدن من أهلها (١٩٠) • ومنذ ذلك التاريخ لم تنقطع الأوبئة والطواعين عن مصر ـ ولو بشكل متقطع ـ حتى مجىء « الوباء الأسود » سنتى ٧٤٨ ، ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) ، ذلك الوباء الذى اجتاح الغرب والشرق فلم يبق ولم يذر ، ويكفى للدلالة على ما حل بالقرى فيه « أن الولى كان لا يجد من يشكوا اليه ، وكان القاضى اذا أتاه من يريد الاشهاد على شخص لا يجد من العدول أحدا الا بعد عناء لقتلهم ••• ، ومات الفلاحون بأسرهم الا قليل ، فلم يوجد من يضم الزرع ••• » (١٩١) •

ولم يكن نصيب القرى فى الدولة المملوكية الثانية من الأوبئة ، أقل منه فى الدولة الأولى ، فنجد على سبيل المثال أن الشرقية والغربية شهدتا فى سنة ٨٠٠ هـ (١٣٩٨ م) فناءا

عظيما ، حتى أن قراهما خلت من سـكانها ، وأغلقت دور كثيرة بسبب كثرة الأموات الذين كانوا يدفنون من كثرتهم فى مقابر جماعيـة بغير غسـل أو كفن ، أو يلقون فى النهر (١٩٢) . كما شهدت بلاد الصعيد بأسرها طاعونا فى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م) أخربها وأخلاها من أهلها (١٩٣) .

وفى عهد السلطان الأشرف « برسباى » (٨٢٥ ــ ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ ــ ١٤٣٨ م) شهدت البلاد سلسلة من الأوبئة المتتالية ، كان أشدها وباء سنة ٨٣٣ هـ (١٤٣٠ م) ، الذى يقرر « ابن تغرى بردى » أنه لم يدرك مثله بمصر ، وقراها ، فانتشر فى كل البـلاد بحريها وقبليها ، مثـلما انتشر فى القـاهرة والفسطاط وضواحيهما ، وامتد خطره حتى شمل الأسماك فى قـاع النهر والبحار (١٩٤) ، ويكفى للدلالة على ما حل بالقرى فى هذا الوباء أنه كان يفنى فى القريـة أو الكفر الواحـد ، كل يوم سـتمائة انسـان (١٩٥) .

ولم تنقطـع عن مصر هذه الأوبئـة والطواعين التى أخذت تتوالى حتى نهاية ذلك العصر ــ وبخاصة فى فصل الربيع بسبب رياح الخماسين ــ منها ما حدث فى طاعون سنة ٨٦٤هـ (١٤٦٠م)، الذى كان من أمرة « .. . فى القرى أنه اذا وقع بقرية يفنى غالب من بها ، ثم ينتقل الى غيرها وربما اجتاز ببعض القرى ولم يدخلها فسبحانه يفعـل ما يريد » (١٩٦) . أما خماسين سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) فكانت خماسين مباركة لم يظهر فيها من الطاعون شىء ، لا بالقاهرة ، ولا بأعمال مصر قاطبة (١٩٧) .

الهـــــوامش

(١) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤ ؛ النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٨ ؛ المقريزى : المواعـظ والاعتبـــار ، جـ ١ ، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ نشر دار التحرير) ٠

(٢) ابن الجيعـان : التحفة السنية ، ص ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٣٣ ٠

(٣) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٨ ٠

(٤) « سرياقوس » من القرى القديمة التى كانت فى العصر الأيوبى تابعـة لأعمال الشرقية ، أما فى العصر المملوكى فقد أصبحت من أعمال القليوبية ، وهى الآن تابعة لمركز شبين القناطر ، محافظة القليوبية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٤٥ ، ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٠ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٣٥) ٠

(٥) وثيقة ٣٠/٢ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبيه ، تحقيق د٠ محمـد أمين ، المـلاحق ، جـ ٢ ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ٠

(٦) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٥ ؛ وانظر أيضا ، القلقشندى : صـبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٢٩٦ ٠

(٧) المسعودى : مروج الذهب ومعـادن الجوهر ، (القاهرة) ١٩٦٦ م ، جـ ١ ، ص ٢٥٧ ٠

(٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١١٠ (نشر دار التحرير) ٠

(٩) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠٥ .

(١٠) المقريزى « السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٠٨٩ ؛ ابن تغرى بردى . منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٢ . ص ٦٧٧ ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(١١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٣ .

(١٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٦ ؛ قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٤ ، ١٥ ؛ عبد العال عبد المنعم الشامى ، نظم الرى والزراعة فى مصر الاسلامية ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(١٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٩٦ .

(١٤) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٧٤ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٩ ؛ قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٤ .

(١٥) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ؛ ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١٢٩ ؛

Quatr]mere : Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte (Paris, (1837), vol,, 2, pp. 152-153.

(١٦) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٢٣ .

(١٧) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٥٣ ؛ المقريزى ، المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ، ١١٢ (نشر دار التحرير) .

(١٨) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٠٦ ؛ عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى والزراعة ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(١٩) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢١٧ ـ ٢٣٢ ؛ قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٩ ؛ عبد العال عبد المنعم الشامى : نظم الرى والزراعة ، ص ٢٢ .

(٢٠) Dopp : L'Egypte au commencement du Quinzieme siecle (le caire 1950), p. 21.

(٢١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ، ١١٢ (نشر دار التحرير) .

(٢٢) عبد العال عبد المنعم الشامى نظم الرى والزراعة ، ص ٢٥ .

(٢٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٠٨ .

(٢٤) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١١ .

(٢٥) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٢١ .

(٢٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٤ .

(٢٧) المقريزى) السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ١٤٧ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور جـ ٥ ، ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٢٨) القلقشندى . صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٢٩) عبد العال عبد المنعم نظم الرى والزراعة ، ص ٢٦ .

(٣٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢١ ، ص ٣٣٠ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور جـ ٢ ، ص ٥٧٠ (نشر محمد كمال الدين) .

(٣١) العينى : عقد الجمان ، حوادث سنة ٨٢٠ هـ ، ص ٣٠٢ (نشر القوموط) .

(٣٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٥١٠ ، ٠ .

(٣٣) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٤٩ (نشر بوبر) ٩

(٣٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٥٢١ .

(٣٥) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٣٧٥ .

(٣٦) ابن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ١٢ه (نشر بوبر) .

(٣٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٠٨ .

(٣٨) قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ١٣ .

(٣٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٤٠) عبد العال عبد المنعم الشامى . نظم الرى والزراعة ، ص ٩٨ .

(٤١) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٧ ؛ والجرن هو محل درس الفول والقمح ، ويقال جرن فلان اليوم زرعه أى نقله من الحقل ووضعه فى هذا المكان فوق بعضه مثل الكوم ، ويأخذ من جوانبه شيئا بعد شىء ويدرسه بالنورج (انظر المصدر نفسه والصفحة نفسها) .

(٤٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٨٨ ـ ١٩٠ (نشر دار التحرير) .

(٤٣) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٢٦ ؛ القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩٧ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٩٣ .

(٤٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩٣ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٤٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٩٩ ؛ المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٦٩ .

(٤٦) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٤٧) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٠٢ .

(٤٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٥ ؛ العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٤٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ٥١ .

(٥٠) عن هذه القرى انظر ، ص ٨٢ حاشيات رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥١) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٣٠٤ .

(٥٢) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ص ٣٩٨ (مخطوط) ؛ الشربينى هز القحوف ، ص ٩٤ .

(٥٣) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ص ٤١٦ ، ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢٧ ، ص ٢٧٨ .

(٥٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٨٢ .

(٥٥) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٥٦) الشربينى : هز القحوف ، ص ٦١ .

(٥٧) السيوطى . حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٧٦ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٤ .

(٥٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ٦٨ .

(٥٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٣١ .

(٦٠) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ٣ ، ص ٣١٢ .

(٦١) الشربيني : هز القحوف ، ص ١٧٨ .

(٦٢) النويري . نهاية الارب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٧ .

(٦٣) المقريزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٠٩ ، ٧٠٩ ، ص ١٧٧٣ .

(٦٤) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٧٩ .

(٦٥) ابن الجيعـان : التحفة السنية ، ص ١٣٦ .

(٦٦) النويري : نهاية الارب ، جـ ٨ ، ص ٢٢٨ ؛ القلقشندي : جـ ٣ ، ص ٤٤٩ .

(٦٧) المقريزي : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٦٣ .

(٦٨) ابراهيم علي طرخان : الاقطاع في الاسلام اصوله وتط التاريخية المصرية ، مجلد ٦ ، ص ٦٥ .

(٦٩) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ١

(٧٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ١٠٣ .

(٧١) الشربيني : هز القحوف ، ص ١٩٢ .

(٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤١ ، ٢

(٧٣) « الدواليب » جمع دولات ، وهي كلمة تطلق على السو القصب ، واشباهها من الصنعات التي تحتاج الى الأدوات العجلية عزل القطن والحرير وغيرها (المقريزي : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ حاشية رقم ٢- تحقيق د / محمد مصطفى زيادة) .

(٧٤) عن هذه الصناعات انظر بالتفصيل . النويري : نهاية الأر ص ٢٦٧ ـ ٢٧١ .

(٧٥) انظر على سبيل المثال : ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٤٠ تاريخ الفيوم ، ص ٦ ، ٧ ، ١٠٧ .

(٧٦) المقريزي : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١١٦ ؛ ق ٢ ، ٤٣١ .

(٧٧) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٩٠ .

(٧٨) ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٣٩ .

(٧٩) النابلسى . تاريخ الفيوم ، ص ٨ ، ٢٢ ، ١٠٨ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٠٢ : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٦٨ : السيوطى ، حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٨٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٥ .

(٨١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٩ : ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٤ ، ص ٩ .

(٨٢) الشيزرى : نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ص ٧١ : ابن الاخوة : معالم القرية فى أحكام الحسبة ، ص ١٣٦ ؛ وانظر أيضا ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٤٢ .

(٨٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٧ .

(٨٤) نفسه ، جـ ١ ، ص ١٨٨ .

(٨٥) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣٠ ، ص ١٨٠ ، ١٨١ : المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥ ؛ السلوك ، جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٣٠ ؛ ابن حجر انباء الغمر ، جـ ٦ ، ص ١٣٥ .

(٨٦) ابن اياس . بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤١ .

(٨٧) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٥٢٢ ؛ ٦٢١ .

(٨٨) السيوطى : حسن المحاضرة : جـ ٢ ، ص ١٥٦ ؛ كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ؛ ترجمة محمد مسعود ، ط ٢ (القاهرة) ١٩٨٢ م ، جـ ٣ ، ص ١١٣٧ ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٤١ .

(٨٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٣ .

(٩٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٩٢ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ٢١ .

(٩١) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٤٥ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٧٣ .

(٩٢) وثيقة ٣٠/٥ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبية ، تحقيق د. محمد أمين ، الملاحق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٣ .

(٩٣) ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ٢٧٧ ؛ وثيقة ٤٠/٦ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ، نقلا عن كتاب تذكرة النبية ، تحقيق د. محمد أمين ، الملاحق ، جـ ٣ ، ص ٤١٤ .

(٩٤) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٢ ٠

(٩٥) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٦ ٠

(٩٦) ابن جبير . رحلة ابن جبير ، تحقيق د٠ حسين نصار ، (القاهرة) ١٩٥٥ م ، ص ١٢ ، ١٣ ؛ المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٢٤ ، ٦٢٤ ٠

(٩٧) القلقشندى : صبح الاعشى ، جـ ١٤ ، ص ٣٧٧ ٠

(٩٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٣ ، ص ١١٣٤ ، ١١٤٥ ٠

(٩٩) على سبيل المثال انظر . ابن بطوطة الرحلة ، ص ٣٢ ، ٤١ ، ٤٢ ؛ ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ ٥ ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٦٣ ، ٦٨ ٠

(١٠٠) محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، (القاهرة) ١٩٧٢ م ، ص ٧٧ ٠

(١٠١) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٦٤ ٠

(١٠٢) وثيقة ٣٠/٥ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) : نقلا عن كتاب تذكرة النبيه ، تحقيق د٠ محمد أمين ، الملاحق ، جـ ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ ٠

(١٠٣) ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٤ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٣٨٥ ، ٥٢٣ ٠

(١٠٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٥٩ ٠

(١٠٥) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٢ ٠

(١٠٦) انظر ؛ النابلسى : كتاب تاريخ الفيوم ، حيث وجد فى جميع القرى تقريبا حانوت أو اكثر ٠

(١٠٧) كولتون : عالم العصور الوسطى فى النظام والحضارة ، ترجمة د٠ جوزيف نسيم يوسف ، (القاهرة) ؛ ١٩٦٤ م ، ص ٥١ ٠

(١٠٨) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٩ ٠

(١٠٩) سعيد عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ٠

(١١٠) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٠ (نشر دار التحرير) ٠

(١١١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٤ ٠

(١١٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ٤٩٨ (نشر محمد كمال الدين) : ج ٣ ، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠ (نشر بوبر) ٠

(١١٣) العينى : عقد الجمان ، ج ٢ ، ص ١٩٠ ٠

(١١٤) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣٢ ؛ وانظر كذلك :
Dopp : L'Egypte au commencement, p. 23.

(١١٥) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٢١ ٠

(١١٦) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٢٨ ٠

(١١٧) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٥ : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ١٨٧ ٠

(١١٨) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ : ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٢ ، ٤٣ ٠

(١١٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٤٩ ؛ ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٣ ، ٣٣١ ٠

(١٢٠) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٠٩ ، ٧١٠ ؛ ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٩٥ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ ٠

(١٢١) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٢٣٩ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ج ٣ ، ص ١٢٦ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ٢٣ : ٢٨ ٠

(١٢٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٣٨ ، ١٤١ ٠

(١٢٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨١ ؛ ابن اياس بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٣ ، ٤٤ ٠

(١٢٤) الصيرفى : نزهو النفوس ، ج ٣ ، ص ١٥٥ ٠

(١٢٥) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٦٤ ، ٦٥ ٠

(١٢٦) المقريزى : اغاثة الامة ، ص ٦٩ ٠

(١٢٧) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٤٣٩ ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ ؛
Poliak : Feudalism in Egypt, p. 66.

(١٢٨) الشربيني : هز القحوف ، ص ١٩٠ ٠

(١٢٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٠٥ ؛ الشربيني : هز القحوف ، ص ١٩ ، ٢٠ ٠

(١٣٠) ابن الاخوه : معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص ٨١ ٠

(١٣١) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤١ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ١٧١ ٠

(١٣٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٦٩٠ ؛ كما ذكر ابن حجر ان احدى وسبعين اردبا بكيل الفيوم تعادل مائة اردب بكيل القاهرة (ابن حجر انباء الغمر ، جـ ٢٥ ، ص ١٣٥) ٠

(١٣٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ٠

(١٣٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٦٠ ٠

(١٣٥) العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٢٧٥ ٠

(١٣٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٧ ٠

(١٣٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ٠

(١٣٨) نفسه ، جـ ١٢ ، ص ٣٠١ ٠

(١٣٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٩٩ (نشر دار التحرير) ٠

(١٤٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(١٤١) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٥١ (نشر بوبر) ٠

(١٤٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨٤ ؛ ابن حجر ، انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٣٢٤ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٧ ٠

(١٤٣) « المطامير » جمع مطموره ، وهى الحفرة فى الأرض التى يخزن فيها القمح وغيره من الغلال ٠

(١٤٤) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٤٠١ (مخطوط) ٠

(١٤٥) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٨ ٠

(١٤٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

(١٤٧) نفسه ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٠٥ .

(١٤٨) انظر الملحق الثالث .

(١٤٩) المقريزى : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٤٢ .

(١٥٠) الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٩ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٨٣ .

(١٥١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ ، ج ٣ ص ١٣٤ .

(١٥٢) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٣٠ : ابن حجر : انباء الغمر ، ج ٨ ، ص ١٥٠ .

(١٥٣) « طهر مس » من القرى القديمة التى وردت بالاسم نفسه من أعمال الجيزة فى قوانين الدواوين ، وكذلك التحفة السنية . وظلت بهذا الاسم حتى عرفت باسم « كفر طهرمس » فى العصر العثمانى ، وهو اسمها الحالى ، وهى تابعة لمركز الجيزة محافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦٢ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٤٥ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، ج ٣ ، ص ١٦) .

(١٥٤) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٥١٠ ، ٥١١ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٥٣ .

(١٥٥) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٣ ، ص ١٧٦ ؛ العينى : عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤ ، ص ٦٠٦ (مخطوط) ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٥٣ ؛ محمد فتحى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ص ٨٨ .

(١٥٦) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٣١ .

(١٥٧) ابن أياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٨٦ ؛ محمد الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، ص ٨٩ .

(١٥٨) العينى : عقد الجمان ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ .

(١٥٩) المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ١٥٧ ؛ العينى : عقد الجمان ، ج ٢٣ ، ق ١ ، ص ٥٧ (مخطوط) .

(١٦٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ؛ جـ
ص ٣٣٠ ؛ ق ٢ ، ص ٧٧٨ ، ٨٥٩ ، ق ٣ ، ص ١١٣ ، ١٤٠ ، ٠
العينى : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ١٨٦ .

(١٦١) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢١٧ .

(١٦٢) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ (
ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص ٣٦٠ ؛ ابن اياس : بدائع
جـ ٤ ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١٦٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٢٠ .

(١٦٤) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣
(نشر بوبر) .

(١٦٥) طيبغا الجركلمش : الفلاحة المنتخبة ، ص ١٣ (مخطوط)

(١٦٦) النويرى : نهاية الارب ، جـ ٣٠ ، ص ٤٣ ، ٤٤ (مخطو
دقماق : الجوهر الثمين ، جـ ٢ ص ١٣١ .

(١٦٧) العينى : عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٣٠٠ ، جـ ٢٥ ، ق ٤
(مخطوط) ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ٨ .

(١٦٨) انظر : المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٧٧٣ ؛ ال
الجمان ، جـ ٤ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ ؛ ابن حجر : أنباء الغمر ، جـ ٣ ،
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ص ٢٦ ؛ ابن دقماق
الثمين ، جـ ٢ ، ص ١٦٤ ؛ الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٢٥ ؛ ا
بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ١٨١ .

(١٦٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٧٠٧ ، ٧٠٩ ،
اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ١٣٨ .

(١٧٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ص ٢٤٠ ؛ ق ٢ ،
جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٢١ ، ٢٢ ؛ جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٤٠ ؛ العينى : عقد
جـ ٢٣ ، ق ٣ ، ص ٣٩٨ (مخطوط) ؛ ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٧ ، ص
ابن تغرى بردى ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٦٠٦ ؛ ابن
بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٩٨ ١٩٩ .

(١٧١) المقريزى : اغاثة الامة ، ص ٤١ - ٤٣ ؛ ابن تغرى بردى
الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(١٧٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١٤٩ .

(١٧٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٧٩٠ : ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٢٢٨ .

(١٧٤) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ ٢ ، ص ٤١٧ .

(١٧٥) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ١٦٠ . النيل والمجتمع المصرى ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٧٦) المقريزى . اغاثة الامة . ص ٤٥ ، ٤٦ .

(١٧٧) ابن تغـرى بردى : النجوم الزاهرة . جـ ١٦ . ص ٢٧ : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ : ٦٧٨ ، ٦٧٩ ؛ الصيرفى . انبـاء الهصر ، ص ١٧ .

(١٧٨) المقريزى : اغاثة الأمة ص ٤٦ . ٤٧ : ابن اياس بدائع الزهور . جـ ١ ، ق ٣ ص ٥٣٠ .

(١٧٩) المقريزى . السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ . ص ٢٧٨ .

(١٨٠) القلقشندى صبح الأعشى جـ ٣ ، ص ٤٤٣ . ٤٤٤ .

(١٨١) الصيرفى . انباء الهصر ، ص ١٥٩ .

(١٨٢) ابن اياس . بدائع الزهور ، جـ ١ ق ٢ ، ص ٦٩٣ ، ٧٠٥ .

(١٨٣) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ . ق ٢ ، ص ١٩٥ . ٢٩٦ .

(١٨٤) المقريزى : اغاثة الأمة ص ٣٦ .

Dopp : L'Egypte au commencement .., p. 20.

(١٨٥) المقريزى . اغاثة الأمة . ص ٣٥ . ٣٦ : السلوك ، جـ ٤ . ق ١ . ص ٣٣٥ .

(١٨٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ص ٢٩١ .

(١٨٧) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(١٨٨) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ٣ ، ص ١١٢٥ .

(١٨٩) قاسم عبده قاسم . النيل والمجتمع المصرى ، ص ٦٧ .

(١٩٠) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ . ص ٢٩٣ . ٢٩٤ . ابن اياس بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٣٨٩ . ٣٩٠ .

(١٩١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ص ٢٠٢ ؛ وانظر كذلك : قاسم عبده قاسم : الأيوبيون والمماليك (بالاشتراك مع ، د. على السيد على) ، (القاهرة) ١٩٩٥ م ، ص ١٦١ ـ ١٩٣ .

(١٩٢) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٣ ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ ؛ الصيرفى ، نزهة النفوس ، جـ ١ ، ص ٤٧٢ : محمد فتحى الشاعر : الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ، ص ٨٧ .

(١٩٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٣ ، ص ٥٢ .

(١٩٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٥ ، ص ١٥٦ .

(١٩٥) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٨٣٦ .

(١٩٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ١٢٨ .

(١٩٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٢١ .

الفصل الخامس

الحيـــاة الاجتمـــاعية

سـكان القرية (الفلاحـون • العربان المستفلحون • المماليـك) ـ الطعام والملبس والمسـكن (الطعام • الملابس • المسـكن) ـ الأسرة والحيـاة اليوميـة ـ العادات والتقاليد ـ وسائل التسلية ـ الاحتفالات الاجتماعيـة ـ الوضـع الاجتماعى للفـلاح ـ علاقة العربان بأهالى القرى •

أولا : سـكان القريـة :

فى البداية ونحن نتحدث عن الحياة الاجتماعية فى القرية ، يجب علينا أن نرسم صورة سكانية ، للقرية آنذاك ، لكى نتعرف على النوعيات والمزيـج المتآلف ـ أو المختلف ـ الذى تكون منه سكان القرية فى عصر سلاطين المماليك اذ أن القرية لم يقتصر سكانها على الفلاحين فقط ـ وان كانوا الغالبية العظمى ـ بل ان الفلاحين أنفسهم لم يكونوا نسيجا دينيا واجتماعيا واحدا •

١ ـ الفلاحون :

تشكل سكان القرية المصرية فى عصر المماليك ـ كما فى كل العصور ـ فى الأساس من الفلاحين ، سواء كانوا مسلمين أو مسيحين ، اذ أن المسيحين انتشروا فى قرى مصر آنذاك الى درجة أن معظم سكان بعض هذه القرى كانوا من المسيحين (١) ، كما وجدنا أن كل سكان بعض قرى أخرى فى ذلك العصر من المسيحين فقط (٢) • وان كان ذلك فى بلاد الوجه القبلى على وجه الخصوص ، الذى كان « غالب أهله نصارى » (٣) ، الذين حرصوا على المحافظة على عوائدهم ، واستعمال اللغة القبطية فيما بينهم ، فقد كان نصارى الصعيد حتى ذلك العصر « ••• ونساء نصارى الصعيد وأولادهم لا يكادون يتكلمون الا القبطية الصعيدية » (٤) ، فعلى سبيل المثال كان أهالى قرية « درنكة » (٥) من الصعيد كلهم من النصارى يعرفون اللغة القبطية يتحدث بها الصغير والكبير ويفسرونها بالعربية (٦) ، على العكس من نصارى بلاد الوجه البحرى ، الذى يتضح من أعداد كنائسهم هناك (٧) ، أنهم كانوا أقل عددا من المسيحين فى بلاد الوجه القبلى •

أما وجود اليهود فى القرى ، فقد كان فى حكم النادر ، نظرا لأن سكنى القرى يرتبط فى الغالب بالعمل بالزراعة التى تحتاج الى « عزوة » وعدد كبير من الأفراد فى العائلة الواحدة ، فى حين كان اليهود أقلية فى مصر كلها ، وهذا واضح من عدد معابدهم فى أنحاء مصر (٨) ، وافتخار صاحب كتاب « الطالع السعيد » بأن اقليم الصعيد الأعلى كله من قنا الى أسوان ، لا يوجد به من اليهود سوى عشرة أنفس أو أقل (٩) •

ولم يكن جميع الفـــلاحين الموجودين فى القريـــة فى عصر سلاطين المماليك من أصيل أهلها ، ولذا فقد اعتبر أن فلاحي القرية الأصليين فلاحون « قرارية » تمييزا لهم عن الفلاحين « الطوارىء » ، وهم المزارعون النازحون من جهات أخرى ، مرتحلين من قراهـم الى القرى التى يجدون بها متوافرا من الأراضى الزراعية ، فيتقبلون زراعتها على أن يلتزموا بدفع الخراج المفروض عليها ، شأنها شأن الفلاحين القرارية (١٠) • وقد كان ارتحال الفلاحين الطـوارىء من قراهم ونزولهم فى قرى أخرى ، شيئا طبيعيا ويحدث بكثرة فى ذلك العصر ــ خصوصا من الأراضى سيئة التربة الى الأراضى الخصبة ــ ، فنجد أن أحد المعاصرين الذى قام بحصر قرى الفيوم وسـكانها ، يهتم بحصر السـكان « النائين » عن قراهـا (أى النازحين) و « المنتجعين » بها (١١) (أى الطوارىء) •

٢ ــ العربـان المستفلحين :

العربان المســتفلحون هم العربان الذين سـكنوا القرى واتخذوا الفلاحة معاشا لهم ، يزرعون الأرض ويخرجون الخراج الى الجهات المقطعة لها أراضيهم ، مخالفين بذلك سنة البداوة التى ظـل عليها باقى العربان حتى ذلك الحين • ومن هؤلاء العربان المستفلحين فى ذلك العصر سكان قرى منخفض الفيوم التى كان « أكثر أهلها العرب ••• وليس فيها من الحضر الا النزر اليسير ولعلها البلدتان أو الثلاث ••• » (١٢) ، ومما يدل على أنهم عربان مستفلحون وليسوا عربان طاعة مقطعين ، أنه لم توجد قرية واحدة فى الفيوم ولا جزء منها مقطع للعربان آنذاك (١٣) •

وكان لسـلاطين الدولة المملوكيـة وأمرائهـا دور مهم فى استفلاح العربان ، مثـل السلطان الناصر « محمد بن قلاوون »

الذى أنزل « مقداد بن شماس » أحد مشايخ العربان فى قرية « الناصرية » التى استجدها على خليج الاسكندرية ، بأولاده وهم ثمانون أو أكثر ، فأقام مقداد هناك وعمر تلك الجهات ، واستمر نسله من بعده بها (١٤)٠ كما اشتهر عن الأمير « يشبك الدوادار » جلبة لبعض قبائل العربان من الصعيد واسكانه لهم فى قرى الضواحى خارج القاهرة (١٥) ٠

وبالفعل اندمج هؤلاء العربان فى القرى مع الفلاحين « ٠٠٠ وصار أكثرهم صاحب معايش وأهل زراعة وفلاحة وماشية وضرع » (١٦) ، بل وأصبح منهم مشايخ قرى ، وقضاة ، وفقهاء ريف ، وخولة للبلاد (١٧) ٠ وصارت الدولة تنظر لهم النظرة نفسها التى نظت بها للفلاحين المتمثلة فى المهانة والاحتقار ، فأصبح العربان « ٠٠٠ ليسوا عند السلطان فى الذروة ولا فى السنام ، اذا كانوا أهل حاضرة وزرع » (١٨) ، وبالتدريج بدأ هؤلاء العربان المستفلحون ينسون أصلهم وبداوتهم ، حتى صاروا معدودين من جملة فلاحى مصر (١٩) ، وتركز معظم هؤلاء العربان المستفلحين فى بلاد الوجه القبلى ، وفى البحيرة والشرقية من الوجه البحرى (٢٠) ٠

ولكن على الرغم من أن العربان المستفلحين ذابوا فى القرى وانخرطوا فى الفلاحة واكتسبوا الكثير من العادات والتقاليد من الفلاحين القرارية ، فانهم ظلوا – على الأقل حتى ذلك العصر – محتفظين ببعض العادات والتقاليد القديمة ، فعلى سبيل المثال ظلوا ينطقون « القاف » « كاف» ، كما ظلوا على عدم احترامهم للسلطة ، وعدم الخضوع للنظام ، بالاضافة الى عدائهم القديم للمماليك ، وغير ذلك من الأفعال ، التى أدت الى اختلاط الأمر على الحكومة ، فاعتبرتهم عربانا فى كثير من الأحيان ٠

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) فى سلطنة الناصر « محمد بن قلاوون » الثانية حين استغل العربان المستفلحون فى الصعيد ، فرصة هزيمة السلطان فى الشام أمام ملك التتار ، ومنعوا الخراج ، فخرج اليهم الأمير « شمس الدين سنقر الأعسر » (ت ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩ م) وأوقع « ... بكثير من بلاد الصعيد الكبسات ، وقتل جماعة من المفسدين ، وأخذ سائر الخيول التى ببلاد الصعيد ، فلم يدع فرسا لفلاح ولا بدوى ... ، وتتبع السلاح الذى مع الفلاحين والعربان فأخذه عن آخره وأخذ الجمال ، ... فسكن ما كان بالبلاد من الشر ، وذل الفلاحون ، وأعطوا الخراج » (٢١) ٠

ولكن ما فعله الأمير « شمس الدين » لم يكبح جماح العربان والمستفلحين الذين انتهزوا فرصة زعزعة أركان الدولة بهزيمة السلطان ، وتعاظموا فى الفساد واتسع نطاق تمردهم حتى شمل غالب بلاد الصعيد، فخرج اليهم فى السنة التالية أى سنة ٧٠١ هـ (١٣٠١ م) عشرون أميرا من أمراء الألوف بمماليكهم وأتباعهم ، مما يشى باتساع نطاق الثورة وخشية المماليك منها فأحاطوا ببلاد الصعيد وضربوا عليها حلقة كحلقة الصيد ، ووضعوا السيف فى كل من قابلهم صغيرا كان أو كبيرا حتى النساء ، فكانوا اذا أمسكوا رجلا يريدون قتله « ... فيقول الرجل حضرى ، فيقولون له : قل (دقيق) ، فاذا قالها (دكيك) يقتلونه ، واذا قال (دقيق) يتركونه ... » ، كما أسروا فى هذه الحركة من العربان المستفلحين « ... نحو ألف وستمائة لهم فلاحات وزروع ... » ، وقد نزلت كارثة كبرى ببلاد الصعيد من جراء هذه الثورة ، حتى « ... خلت بلاد الصعيد من أهلها بحيث صار الرجل يمشى فلا يجد فى طريقه أحد ، وينزل القرية فلا يرى الا النساء والصبيان ... » (٢٢) ٠

ومع ما حل بالعربان المستفلحين فى قرى الصعيد من جراء هذا التمرد فانهم فعلوا الشىء نفسه فى سلطنة الصالح « صالح ابن محمد بن قلاوون » (٧٥٢ ـ ٧٥٥ هـ / ١٣٥١ ـ ١٣٥٤ م) ، وذلك فى سنة ٧٥٤ هـ (١٣٥٣ م) فخرج اليهم السلطان بنفسه ومعه سائر الأمراء ، وفى مقدمتهم الأمير « شيخو العمرى » (ت ٧٥٨ /١٣٥٧ م) أحد أمراء الألوف « ... فصار الأمير شيخو يقطع رأس كل من رآه من الفلاحين يقول (دكيك) . فما زال يقطع رءوس العربان والفلاحين الذين بضياع الصعيد ، حتى بنى من رءوسهم عدة مصاطب ومآذن على شاطىء بحر النيل » ، وعندما عاد السلطان الى القاهرة أمر أن ينادى « ... بأن فلاحا لا يركب فرسا ، ولا يشترى سلاحا ، ولا سيفا ، ولا رمحا » (٢٣) .

٣ ـ المماليك :

رأينا فى الحديث عن علاقة المقطع بالأرض أنها لم تكن علاقة ود ، وكيف أنه لم يكن يسمح للأمراء بالاقامة فى اقطاعاتهم ، كما أنهم أنفسهم لم يحبذوا هذا . أما بالنسبة للمماليك من الأجناد فان الأمر اختلف ، حيث وجدنا أجناد الحلقه على وجه الخصوص يقيمون فى أوقات السلم فى اقطاعاتهم لمباشرة الادارة الاقطاعية ، وربما اضطروا الى العمل بأيديهم فى الحقول فى بعض الحالات ، ولم يكن السلاطين يعارضون ذلك ، على أن يحضروا الى القاهرة وقت الحاجة اليهم ، لذلك فاننا وجدنا تكرار الأوامر الى ولاة الأقاليم ، أو خروج الرسل الى النواحى ، لجمع أجناد الحلقة من نواحى الريف ، سواء للعرض العسكرى ، أو للخروج فى حملات حربية لقتال الأعداء ، أو اخماد فتنة فى بلاد الشام ، أو لغير ذلك (٢٤) . كذلك يبدو أن جزءا كبيرا من مماليك الأمراء أقاموا فى اقطاعات أساتذتهم ـ التى لهم نصيب منها ـ لتولى شئون

الادارة المحلية (٢٥) ، لذلك كان الأمراء يظهرون التبرم عند طلب الأجناد من النواحي ، خصوصا وقت تحصيل الخراج ، حتى وان كانت الحاجة ماسة لهؤلاء الجند (٢٦) .

وهكذا يظهر أن المماليك في ذلك العصر شكلوا جزءا ولو بسيطا من سكان القرية ، وربما كان عددهم قليلا ، كما انهم لم يقيموا هناك بصورة مستمرة بسبب تكرار خروجهم للحرب ، ولكن هذا لا ينكر أنهم أقاموا فى القرية وشكلوا جزءا من سكانها آنذاك ، على أنه يجب أن نلتفت الى أننا لم نعد نسمع عن تواجد هؤلاء الأجناد فى القرى بعد سنة ٨١٩ هـ (١٤١٦ م) ــ اوائل الدولة الثانية ــ وثمة فئة أخرى وجدت فى القرية فى ذلك العصر وهم العبيد الذين وجدوا للخدمة ، عند تجار الريف وذوى اليسار وعلماء الدين من المشايخ والفقهاء والقضاة ، وهذا واضح من الأخبار التى وردت عن أعداد العبيد والجوارى الذين كان يأتى بهم موظفو الدولة من الأقاليم ، عند مصادراتهم للأعمال بالنواحى (٢٧) .

ثانيا ــ الطعام والملبس والمسكن :

١ ــ الطعام :

ننتقل الآن الى الحديث عن الأركان الأساسية لمعيشة الفلاحين ، والتى تمثلت فى الطعام والملبس والمسكن . وأول هذه الأركان بالطبع هو الطعام الذى لم يخرج على مر العصور فى القرية عن أنواع محدودة تطهى بطريقة واحدة وأول هذه الأطعمة « الكشك » ، وهو طعام مركب من القمح واللبن . ويختلف من مكان لآخر حسب طريقة الطهى ، فطريقة عمله فى بلاد السواحل

أفضل من طريقة طهيه فى قرى الوجه البحرى ، أما أهل الصعيد فان كشكهم يشبه كشك الوجه البحرى فى عدم الجودة ، بل اسوأ ، فهم يطهونه من غير تصفية بالخل فقط ، ولذلك فليس له طعم ولا لذة ويصير مثل « النخالة المطبوخة » (٢٨) ٠

ومن أفخر مأكول أهل الريف « البيسار » ، وهى مكونة من الفول المدشوش والملوخيا الجافة ، وهو « ٠٠٠ غالب مأكولهم ، خصوصا فى رمضان ٠ وقت الفطور والسحور ٠٠٠ » (٢٩) ، كذلك كان من أشهر طعام الفلاحين آنذاك « العدس بجبته » الذى يسمى فى قرى السواحل « بغلية » (٣٠) و « الفول المدمس » ، ويؤكل بخبز الذرة الجاف ، أو بخبز الشعير ، وربما لا يجد الفلاح الخبز « فيسف » منه بدون خبز (٣١) ٠ ومن طعام الفلاحين أيضا « الخبيزة » ، وهى غالب طعام الفلاحين مدة اقامتها عندهم ، ويبدو أن ذلك كان بسبب أنهم « ٠٠٠ لا يكلفونها شيئا ما عدا البصل والشيرج وشىء يسير من الكزبرة » اذ أنها تنبت فى أطراف الزروع وعلى حواف الحقول ، وربما نبتت فى المقابر (٣٢) ٠ ومن أهم أطعمة الفلاحين فى قرى الوجه القبلى الملوخيا و « الويكة » البامیا ، وهما غالب مأكول أهل الصعيد ، فهم يأكلون فى السنة ستة أشهر ويكة ، وستة أشهر ملوخيا (٣٣) ، ولذلك فاننا نرجح أن أى نوع منهما كان يطهى وهو جاف لفترة طويلة من تلك المدة ٠

وان كان أهل الصعيد عرفوا بكثرة أكل الملوخيا والباميا ، فان أهل بلاد الوجه البحرى عرفوا هم الآخرون باستهلاك كميات كبيرة من « القلقاس » خصوصا فى الشتاء ، حيث كان يطهى هناك باضافة « الحلبة » ، التى كانت تضاف أيضا للعدس ، وربما أكلت خضراء مثل الفول الأخضر (٣٤) ٠

ومن أطعمة الفلاحين أيضا « البليلة » التى لم نكن كما نعرفها الآن، وانما كان أهل الريف يطهونها بوضع القمح فى « البوتقه »، وربما اضافوا اليه ما تيسر من الحمص ، ويغمرون ذلك كله بالماء ، ويضعونه على النار حتى اذا نضج يقلون لها بالبصل وزيت الشيرج ، والأكابر منهم من يضعون فيها بعض القلقاس الذى هو من مأكولات فصل الشتاء وألذ ما يؤكل فى هذا الفصل (٣٥) . أما « مفروكة اللبن » فكانت من أفخر أنواع الطعام عند الفلاحين وان كانت مكلفة ، لذلك فهى فى حكم النادر يتمناها الفلاح دائما . وهى عبارة عن وضع الفطير المصنوع من الدقيق الأبيض الناعم وهو ساخن فى اناء ، ويصب عليه الحليب حتى يغمره ويمتزج به ويصير الفطير لينا مثل الثريد سهل الأكل لذيذ الطعم (٣٦) .

وبخلاف هذه الأنواع السابقة كان الفلاحون يستهلكون الكثير من أنواع البقول والخضروات على اختلاف أنواعها ، مثل الطماطم والقرع والخيار والخس والرجلة والشمام (٣٧) . أما اللحوم فقد كانت لديهم المقادير الوفيرة من لحوم الطيور الداجنة ، وان كانت الحالة الاقتصادية تفرض عليهم الاقتصاد فى استهلاكها ، أما اللحم الحيوانى فقد كانوا « .. لا يأكلونه الا من العام الى العام » (٣٨) . ولكن الفلاحين عرفوا لحم السمك والتهموه بكثرة ، سواء كان طازجا أو مملحا ، سيما بعد انحسار فيضان النيل وصيده بالشباك التى توضع فى أفواه الترع والخلجان عند عودة المياه ، أو الأسماك التى تبقى فى البرك والمستنقعات التى تتخلف عن الفيضان ، فينزل أولاد الفلاحين يصطادونها بأيديهم ، ويملحون بعضها ، ويأكلون البعض الآخر طازجا (٣٩) .

ويجب علينا أن نعلم أن معظم أنواع الطعام التى ذكرناها ، وجد مثلها فى المدن ولكن مع فارق جوهرى ومهم ، وهو أن طريقة

الطهى والاعداد فى القرية . كانت أسوأ أنواع الطهى وأردأ طرق الاعداد . لا لجهل الفلاحين وتخلفهم فقط ، ولكن لعجزهم المادى أيضا ، وعدم توفر لديهم ما ينفقونه على طعامهم الأساسى فما بالنا بالفاخر منه ، والدليل على ذلك قول « الشربينى » الذى نقل لنا معظم أنواع طعام الفلاحين وطرق طهيها فى ذلك العصر : « ... وأهل مصر (القاهرة) يرغبون فى هذا النوع (الملوخيا) حتى أن منهم من ينفق على طعام الملوخيا فى ابتداء أمرها جملة دراهم »، وكذلك يقول عن « الخبيز » : « وألذ مأكولها فى بلاد المدن لأنهم يكلفونها فيصير لها فى المأكل لذة ... وقالوا فى الطعام كله كلف تجد » (٤٠) .

ومن أطعمة الفلاحين غير المطهية ، الجبن القريش والبصل ونحو ذلك مما هو عادة الفلاحين فى أفخر مأكولهم ، بالاضافة الى مش الجبن الأزرق الذى مرت عليه فترة طويلة « ... حتى صار يقطع ذنب الفأر من شدة حرارته وقوة ملوحته » ، ويؤكل عادة بالبصل ، فتدمع عين الفلاح من حرارة المش ورائحة البصل ، والمتيسر الحال من الفلاحين من يضع على المش قليلا من الزيت الحار والبصل المخروط والليمون ومنهم من يأكل بالكرات (٤١) .

ومن أحب الأطعمة لنفوس الفلاحين « الفسيخ » ، وهو على نوعين من السمك، الأول يقال له « البورى »، والثانى « الطوبار »، وللفسيخ عند نساء الأرياف والكفور وقع عظيم ، وشهوة خاصة ، خصوصا أنهن لا يرونه الا فى أيام الفيضان حين يأتى البحر من بلاد السواحل مثل دمياط ورشيد فى المراكب التى تصعد حتى آخر بلاد الصعيد ، ويشترونه بالقمح والدراهم ، ويعصرون عليه الليمون ويأكلونه حتى وهم يسيرون فى الشوارع والأسواق (٤٢) .

والخبز عند الفلاحين معظمه « الكعك » الذ يعتبر جزءا أساسيا من « الضيافة » المفروضة للمقطعين ، ويصنع هذا الكعك من جريش الحنطة ثم يجفف ، وهو كثر أكل الفلاحين السنة كلها ، وكذلك كان يوجد جبز « البتاو » الذى يصنع من القمح أو الشعير، وان كانت الأحوال الاقتصادية السيئة تفرض عليهم أحيانا أن يقتاتوا بالذرة لسوء حالهم (٤٣) ٠ واستمر الفلاحون فى ذلك العصر وبعده بكثير لا يعرفون من أنواع المشروبات سوى الماء القراح (٤٤) ٠

وعرف الفلاحون فى ذلك العصر عدة أنواع من الأطعمة الحلوة منها « الأرز باللبن » الذى انتشر بكثرة فى قرى شمال الدلتا والفيوم والسواحل لكثرة الأرز واللبن هناك ، وأطيب أنواعه ما وضع عليه السمن البقرى ، ويؤكل بالعجوة بدلا من السمن أحيانا ٠ أما فى بلاد الريف فانه « يشبه الطين اليابس » ، عكس بلاد البحر الذين يصنعونه من اللبن الخالص ، ويضعون فيه القليل من الأرز (٤٥) ٠ ومن أنواع الحلويات أيضا « المصبوبة » التى تصنع فى بلاد الريف من دقيق الحنطة ، أما أهل بلاد الأرز فيصنعونها من دقيق الأرز ، والمصبوبة تشبه القطايف التى كانت تصنع من دقيق القمح ولا ندرى هل كان يصب عليها العسل فى الريف ، كما كان يحدث فى المدن ؟ أم لا ؟ (٤٦) ٠

كذلك أكثر أهل بلاد الصعيد من أكل التمر والحلوى المصنوعة من قصب السكر (٤٧) ،نظرا لتوفرهما هناك ، كما اشتهرت مصر كلها وبلاد الوجه القبلى على وجه الخصوص بالحلوى التى تسمى « النيدة » ، وهى النيدة الموصوفة التى لا تصنع الا فى مصر ، من دقيق القمح والعسل (٤٨) ٠

٢ ـ الملابس :

أما الملابس فان الفلاح فى ذلك العصر كان يقضى غالب وقته وليس عليه ما يستر جسده سوى أطمار باليـة رثه من « لبدة مشرمطة » و « خلقة مقطعة » ، مما يجعله (شبه عارى) « ٠٠٠ كما هو دأب الفلاحين فى غالب أوقاتهم الكبير منهم عليه ما يستر العورة لا غير » (٤٩) .

ويبدو أن هذه هى ملابس الفلاحين فى أثناء العمل فى الحقل الذين يقضون فيه معظم أوقاتهم ، فقد وجدنا لديهم أنواعا أخرى من الملابس ، مثل « الأردية » (جمع رداء) التى كانت تصنع من الكتان (٥٠) ، وكان الفلاح يلبس فوقها « الزمط » ، وهو زنط يشبه المعاطف الطويلة مسدود من الأمام ومتصـل بطاقية تغطى الرأس ، وكثيرا ما كان الفـلاحون يلبسون فوق الرداء الكتان عبـاءة سوداء من الصـوف ، وتسمى « الجبـة » و « القبـاء » و « البردة » ، وهى عبارة عن ثوب من الصوف السميك الخشن ، وهى تشبه الزنط مع المبالغة فى اتساع الأكمام ويلبسها الفلاحون فى الوجهين القبلى والبحرى (٥١) .

وكان الفـلاحون يلبسون فوق رءوسـهم « القحف » وهو طاقية طويلة تصنع من الصوف أو من شعر الماعز ، وكذلك كانوا يلبسون شيئا يقال له « الطرطور » وهو عبارة عن غطاء للرأس ، واسع من جهة الرأس ضيق من أعلاه ويكون قصيرا عن القحف ، ولذلك ربما لبسوا القحف فوق الطرطور ، هذا غير « اللبدة » وهى تشبه القحف ، وان كان الفلاحون يفضلون لبس « القايف » على لبس اللبدة ، نظرا لأن القوايف التى تصنع من القطيفة كان لها رونق وبهجة بخلاف للبد (٥٢) . كما كان الفلاحون يلبسون

فوق غطاء الرأس « الكر » وهو الشال أو الشد الذى يلفه الفلاح حول رأسه ، وهو من الكتان ، أو القطن ، ويكون لونه فى الغالب أصفر مثل لون نوار البرسيم (٥٣) ·

كما كان الفلاح فى عصر المماليك يلبس فى قدميه شيئا يسمى « الحدوة » ، وهو حذاء يصنع من الجلد بمقدار القدم من أسفل وله سيور من الجلد أيضا تلف فوق القدم ، وغالب لبسه يكون فى أثناء عمل الفلاح فى الحقل ، لذلك كان الفلاح يلبس حذاءا آخر فى المناسبات كالأعياد ، وهذا الحذاء هو « الوطا » (٥٤) · كذلك اشتهر الفلاحون بلبس « الزربون » وهو حذاء كان يغطى القدم كله وجزءا من الساق ، بخلاف الحدوة والوطا ، وكان هذا الزربون يسمى أيضا « مركوب » و « جواد » و « ترجيل » (٥٥)·

أما نساء الفلاحين ، فانهن كن يلبسن القمصان القطنية ، وفوقها جبة من الصوف تشبه جبة الرجل مع وجود اختلاف ، وهو أن أكمام جبة النساء كانت مفرطة فى الاتساع والطول الى درجة أنها كانت تسع الرجل يدخل ويخرج منها (٥٦) ، وهى الأكمام نفسها التى نادى الفقهاء المعاصرون ، بعدم المبالغة فى اتساعها ، نظرا لما يترتب على ذلك من ظهور المحرمات (٥٧) · وكانت المرأة تضع فوق رأسها منديلا ملونا ، وطرحة كبيرة (٥٨) ·

وعن حلى النساء القرويات فى ذلك العصر ، فانهن عرفن لبس الأطواق الفضية التى كانت تعرف عندهن باسم « الضامن » هذا فضلا عن لبس « المدلات » أو « المضنات » وهى سلاسل فضية تعلق على الأصداغ وترخى الى الصدر ، وتجمل فى آخرها بجلاجل من فضة وبرق ونحو ذلك (٥٩) ، كذلك اتخذت نساء

الأرياف الأقراط ، والخلاخيل من الحديد والنحاس المطلى بالقصدير (٦٠) ٠

أما صغار الأولاد من الفلاحين ، فكانوا باستمرار أنصاف عرايا ، وان كنا نسمع أن أولاد أهل الريف كانوا يلبسون « الكر » أيضا (٦١) مما ينم عن أنهم عرفوا الملابس الساترة أيضا مثل آبائهم ٠

والحقيقة أننا لا نستطيع أن نشابه ملابس الفلاحين فى القرى بملابس سكان القاهرة ولا نقتبس منها ، نظرا لأن ملابس الفلاحين كانت تختلف تماما عن ملابس أهل القاهرة فى ذلك العصر ، بدليل أن المؤرخين كانوا اذا أرادوا وصف أحد من الفلاحين ، أو أرادوا أن يوصموه بالعار ، قالوا على سبيل المثال : « ٠٠٠ فكانت عمامته عمامة الفلاحين وكلامه كلام الفلاحين كأنه قحف جاء من وراء المحراث » (٦٢) ٠ كذلك يصف « ابن اياس » المماليك الذين تخفوا فى أثناء الفتح العثمانى لمصر ، خوفا من السلطان العثمانى وجنوده ثم ظهروا ، فيقول : « ٠٠٠ فظهر منهم الجم الغفير وهم فى أسوأ حال ، فى زى الفلاحين وعليهم زموط قرع وبرد سود وقمصان بأكمام كبار ، فاذا رآهم أحد فلا يفرق بينهم وبين الفلاحين » (٦٣) ٠ وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن هذه الملابس كانت ملابس الفلاحين جميعا ، سواء كانوا مسلمين و مسيحيين وان كان المسيحيون من الفلاحين فى ذلك العصر ، قد تميزوا كما فى القاهرة بلبس العمائم الزرقاء (٦٤) ٠

٣ ـ المسكن :

قبل الحديث عن المسكن فى القرية ، يجدر بنا أن نشير فى عجالة الى الشكل العام للقرية التى حوت هذا المسكن ، حيث اتخذت مواقع القرى فى ذلك العصر — وقبله وبعده ـ شكل القرية الخطية (٦٥) ، بمعنى أن القرى كانت تنشأ على طول طرق المواصلات المهمة التى تمثلت فى النهر آنذاك ـ لذلك فقد أخذت القرى شكلا خطيا موازيا لمجرى النهر وفرعيه فى مصر ، فى انتظام وتناسق واتصال لفت نظر الرحالة المسلمين والأوربيين الذين زاروا مصر فى العصر المملوكى (٦٦) ٠

واذا فكرنا فى النزول الى احدى هذه القرى ، فأول ما نجده فى بدايتها النخيل وأشجار الجميز والسنط والصفصاف الذى يتمايل على المجرى المائى ، ونلمح على البعد بيوت الفلاحين الصغيرة القصيرة التى يزيد فى طولها أبراج الحمام المتراصة فوق المنازل (٦٧) ، واذا دخلنا فى الكتلة السكنية للقرية نفسها ، فاننا لن نجدها فى تناسق القرى ، بل سنجد مجموعة من أكواخ حقيرة متلاصقة لا تقوم على أى مواصفات صحية ، والطرقات ضيقة وملتوية يتفرع منها مجموعة من الأزقة غير النافذة (٦٨) ، وفى نهاية القرية أو بعيدا عنها بقليل توجد جبانة القرية (٦٩) ، والذى يغلب على الظن أنها كانت فى الجهة القبلية منها ، كما هو موجود الآن فى معظم القرى ٠ وقد اصطلح فى ذلك العصر على أن يستثنى من بيع القرى أو وقفها ، مساكن الفلاحين وطرقاتهم ومقابرهم (٧٠) ٠

واذا حاولنا أن نتعرف على المواد التى يتكون منها المنزل ، فسنجدها مكونة من مواد بسيطة للغاية ، تمثلت فى معظمها من الطوب اللبن ، ومسقفة ببعض أخشاب السنط أو أفلاق النخيل

والجريد ، الذى يوضع فوقه الغاب والحطب وأكوام القش (٧١) ، ويعدو المنزل « طواف » مصطفة بجوار بعضها من أقراص الروث الجاف الذى تصنعه نساء الأرياف ، مكونة بذلك سورا يحيط بسطح المنزل (٧٢) ، ثم يقوم الفلاحون بتلبيس المنزل كله « بالوحل » ، وهو عبارة عن طين مختلط بروث الماشية والطيور يقوم النساء بخلطه فى « معجنة » كبيرة « ... ويسموا مجموع ذلك وحلا ... ، ثم انهم يجعلوه جواليس ويليسوا به بيوتهم وأفرانهم وربما جعلوا منه مداود للبقر وغير ذلك مما يحتاجوا اليه » (٧٣) .

وعن تقسيم المنزل من الداخل ، فانه كان يحتوى على زريبة للمواشى ، بالاضافة الى غرفة أو غرفتين على الأكثر يطلق على الواحدة منها اسم « القاعة » وعادة ما يوجد بوسط المنزل سلم خشبى يوصل الى السطح ، الذى ربما وجد به غرفة صغيرة مقامة من أقراص الروث الجاف مثبتة بالوحل (٧٤) ، ومن الملاحظ أن منازل الفلاحين كانت خالية من المرحاض ، ويبدو أنهم لم يفكروا فيه على الاطلاق ، نظرا لاستعاضتهم عنه بالزريبة أو سطح المنزل ، أو حتى أكوام الروث التى وجدت أمام المنازل وحول القرية (٧٥) .

والمفروشات فى منازل الفلاحين فى ذلك العصر تكاد تكون منعدمة . نظرا لأن الفلاح كان يقوم فى الغالب بفرش « القاعة » بالتبن والقصل الذى ينام عليه ، أو يقوم بفرشها بالحصيرة الوحيدة التى لا يقتنى غيرها ، يجلسون ويأكلون وينامون عليها ، وان كانت العادة الغالبة هى النوم فوق الفرن . ومن كان منهم ميسور الحال ربما يقتنى كساء عريضا طويلا مصنوعا من الصوف ذا خطوط مختلفة الألوان يطلق عليها اسم « العباءة » يجعلونه

فراشا فى الصيف ، وغطاء فى الشتاء ، وهى افخر ما عند أهل الأرياف من الفراش والغطاء (٧٦) ٠ ولم يكن الفلاحون وماشيتهم يسكنون تلك المنازل الرثة وحدهم ، بل زاحمهم سكان آخرون ، من الهوام والحشرات التى كانت تكثر فى منازل الفلاحين ، والتى تمثلت فى الباعوض ، والقمل ، والصيبان ، والبراغيث التى كانت تسكن أيضا ملابس الفلاحين (٧٧) ٠

أما الأدوات التى كانت تستخدمها النساء فى الأرياف ، لطهى الطعام وحفظه ، فانها تمثلت فى الرحا لطحن القمح والشعير والذرة ، ثم « القفة » ، بالاضافة الى « الزلعة » و « المحلبة » و « المترد » و « الشالية » التى كانت غالب أوانى الريافة ، وكلها عبارة عن أوان فخارية مختلفة الأشكال والأحجام (٧٨) ٠ وكان الطعام يطهى فى الفرن الذى يصنع من الطين لخبز الخبز ، ويترك له فتحة فى أعلاه من أجل تدميس الفول وطبيخ البيسار وتقمير البتاو ونحو ذلك ، ويوقد هذا الفرن بأقراص الروث الجاف والكرس و «« قش الغيطان » الذى كان يوقد به أيضا « الكانون » الذى كان وسيلة الطهى الأولى فى مصر آنذاك (٧٩) ٠

هذا بالنسبة للمنزل فى القرية وما يشتمل عليه ، أما الخدمات الاجتماعية هناك ، فقد تمثلت فى الطاحونة ، وهى طاحونة عامة ، كل من يريد أن يطحن الحبوب بها كان عليه أن يستعمل ما شيته أو دابته لكى تعمل ، وكانت هذه الطاحونة شيئا أساسيا فى القرية ، حتى أنها كانت جزءا رئيسيا فى انشاء القرى الجديدة وتعميرها (٨٠) ٠ كما وجد ببعض القرى الحمامات العامة ، وان كان ذلك قد اقتصر على قرى ضواحى القاهرة أو التى تجاورها (٨١) ٠

ثالثا ــ الأسرة والحياة اليومية :

من المعروف ان الأسرة تتكون من الأب والأم والأولاد . واهمهم بالطبع والذى يقع عليه العبء الأكبر فى الحياة هو الأب ، الذى يبدأ يومه حينما يبدأ الفجر فى نشر أجنحته البيضاء على أطراف القرية ، فيبدأ الفلاحون فى التدفق من أكواخهم الى الحقول ، مصطحبين معهم ما شيتهم لترعى نبات الأرض ، فى حين يقوم الفلاح بعمله اليومى المعتاد ، سواء كان ريا أو حرثا أو بذرا ، أو لتنظيف الزروع من النباتات العالقة ، أو حصاد (٨٢) ، مستغلا فترة انتصاب الشمس فى السماء وقت الظهيرة ، ليركن الى جزع شجرة فى أول الحقل ، لتحميه بظلالها هو وماشيته النحيلة من حرارة الشمس ، ليواصل العمل المضنى بعد قليل ، لذلك لا عجب أن كان منظر الفلاح فى الحقل فى ذلك العصر كما وصفه أحد المعاصرين « ... رجل فلاح يحرث وعلى رأسه لبدة مشرمطة ولابس خلقة مقطعة ترى عورته منها ... وقد أسود قفاه من الحر وتقشف قدماه من الحفا وشدة البرد وهو فى حالة مكربة ... ينشأ الشخص منهم على التعب والنصب والهم والغم والطرد والجرى » (٨٣) .

وفى آخر النهار كان الفلاحون يعودون من الحقول ، يسيرون بجوار الماشية التى تسير فى بطء وتراخ وكأنها مجهدة من تعب النهار ، مثل الفلاح الذى يكون كالمستنيم وهو يجر جسده جرا (٨٤) ، هذا فضلا عن عمله فى صيانة الجسور قبل الفيضان ، أو عمله فى السخرة فى أثناء الفيضان وغمر الأرض بالمياه ، فتستكثر الدولة على الفلاح أن يأخذ قسطا من الراحة فى هذا الوقت من السنة ، فنجد المباشرين يجمعون الفلاحين مقيدين فى الحبال

للعمل فى أى مكان يكون بعيدا عن الأهل والمأوى – كما سنرى بعد قليل – ٠

وتأتى الأم فى الأسرة بعد الأب ، ولكنها فى ذلك العصر كانت لا تقل عنه – ان لم تكن تزيد – تحملا لعبء الحياة اليومية ومشقتها ، فعليها جلب مياه الشرب من النهر أو الترعة ، وغسل الملابس فيها ، وعليها أيضا عمل « جواليس الطين » اللازمة لبيوتهم ،– كما كانت « ٠٠٠ كثيرة الشغل فى لزق الجلة » ، بالاضافة الى ارضاع الأولاد وطهى الطعام واعداده لزوجها وأولادها (٨٥) ، هذا بالاضافة الى عملها فى الحقل مع زوجها كما هى عادة نساء الفلاحين من « ٠٠٠ أنهن يسرحن فى الغيط لتشتغلن بالزرع والقلع وتلقيط الجلة الناشفة ونحو ذلك » (٨٦) ٠ كذلك أسهمت المرأة الريفية فى ذلك العصر بنصيب وافر فى الحرف القروية ، نظرا لاشتغالهن بالغزل والنسيج فى منازلهن (٨٧) ٠

أما أولاد الفلاحين فى القرى ، فقد قاموا بدور مهم أيضا فى الحياة اليومية الشاقة ، فهم يقودون الماشية الى الحقل فى الصباح ويساعدون آباءهم فى الزراعة ، ومنهم من يقوم برعى الأغنام متعودا على السير فى الحر حافيا عريانا ، وربما قام بحمل الروث الرطب على رأسه من الحقل الى المنزل فى أسرع وقت قبل أن يجف ، فتسيل الرطوبة المتحللة من الروث على وجهه ، وقد يعم ما يسيل منها بقية جسده ، كما هى عادة أبناء الأرياف « ٠٠٠ لأن الشخص من أولاد الفلاحين ينشأ من حين ولادته الى أن يموت فى الجلة والطين وشيل الزبل ونحو ذلك » (٨٨) ٠

وبالجملة فان أولاد الفلاحين في ذلك العصر ، أسهموا بنصيب وافر في العمل اليومي الشاق (مما كان يدفع الفلاحين الى الاكثار منهم) ، ويلخص أحد المعاصرين حال أبناء الفلاحين بقوله « وأما أولادهم فانهم مثل أولاد الهنود ، أو أولاد القرود ، دائما في شلاتيت ، وشراميط ، ترى الواحد منهم ، دائما مكشوف الرأس ، غارقا في الجلة والساس ، ونومه في المدود ، وشربه من المترد ، وأكله من الجلة ولعبه حول العجلة ، ... ، دائما في سخامة وهبابة ، عمره في الدناسة وأمه في نجاسة ، واذا درج في الحارة ، لا يعرف غير الطبلة والزمارة ، والطرد ورا الثور والعجل ، وسخامه في الجلة والوحل لا يلبس على طهارة قميصا ، وعيشه دائما في تنغيص ، خالى من التنظيف ، وكلهم قحوف من قحوف الريف » (٨٩) .

رابعا ـ العادات والتقاليد :

عرف المجتمع الريفي في مصر في عصر سلاطين المماليك ـ كما في غيره من العصور ـ بمجموعة من العادات والتقاليد الاجتماعية التي يرجع الكثير منها الى عصور متقدمة ـ على وجه الخصوص العصور الوثنية ـ وأول هذه العادات عادة الأخذ بالثأر ، وهي عادة قديمة متأصلة في ريف المجتمع المصرى ، وقد ذكر أحد المعاصرين عن الفلاحين أن « القتل عندهم مثل الديون » (٩٠) . وقد كانت هذه الظاهرة أكثر انتشارا في قرى الوجه القبلي ، لذلك خرجت المناشير تحض نائب الوجه القبلي ، على مصالحة الفئات المتناحرة ، وأخذ العهود من بعضهم لبعض ، فان لم يرضخوا فعليه عقابهم على هذه الجناية بالعدل والقسطاس (٩١) .

ومن هذه العادات أيضا ، عادة النياحة على المتوفى ، واللطم على الوجه والصدر ، ودهن الوجوه بالسواد ، وكانت هذه العادة ـ وما زالت ـ منتشرة فى جميع أنحاء مصر مدنها وقراها ، فلم يكن يتم دفن الميت قبل أن « ... تفعل الأمور الكفريات التى ترتكبها النساء من أعمال الجاهلية من اللطم على الخدود وشق الجيوب والنياحة ، ودعوى الجاهلية » ، لذلك تخصصت بعض النساء لفعل هذا العمل وتنظيمه ، وربما استعانوا فى عمله بالدفوف والطارات (٩٢) .

كذلك وجدت مجموعة من العادات مثل اعتقاد الفلاحين فى التماثيل الفرعونية والرومانية والبطلمية التى تناثرت فى النواحى ، بأن لها قدرة خارقة ، وأنها تشفى المرضى خصوصا اذا اقتنوا شيئا من أثرها ، لذلك فاننا نجد أهالى البلاد يتوافدون لزيارة هذه التماثيل ، سيما اذا كانت ذات صيت ذائع (٩٣) . ومن العادات أيضا ، عادة خروج النساء والبنات يضربن على الأوانى النحاسية ويغنين ، لكى تطلق بنات الحور سراح القمر ، اذا خسف جرمه (٩٤) . كما كان من عادة الفلاحين القاء مخلفاتهم وأقذارهم ، بالاضافة الى الجيف فى النهر والترع (٩٥) ، على نحو ما هو منتشر الآن فى قرى مصر .

كذلك شاع بين الفلاحين الاعتقاد بظهور الجن وسماع كلامهم وكثرة شرهم ، واختطافهم لمن انفرد من الفلاحين (٩٦) ، ولذلك دفعتهم هذه الاعتقادات فى قدرات الجن غير العادية التى تتجاوز الزمان والمكان فى أقل وقت الى الاعتقاد فى السحر ، وما تبع ذلك من ظهور بعض المستخفين بعقول الناس من الدجالين والمشعوذين أرباب التنجيم والسحر (٩٧) ، الذين انتشروا فى طبقات المجتمع المصرى كله آنذاك ، وقد كانت النساء على وجه

الخصوص هن اكثر المترددين عليهم فى ذلك العصر ، لذلك خرجت أوامر السلاطين بمنع المنجمين من ممارسة أعمالهم والقبض عليهم وضربهم بسبب افسادهم لحال النساء (٩٨) ٠

كما كان للسحر والسحرة تأثير نفاذ فى قلوب المصريين من جميع الطبقات حتى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة فى القلعة ، فقد كثرت الشكاوى والطعون من نساء السلاطين أو أمهاتهم لنظرائهن بعمل السحر لهن أو لأولادهن لضررهم (٩٩) ، فما بالنا بالفلاحين الذين كانوا أقل ثقافة وأطوع انقيادا للخرافات ، لذلك كانت هذه الظاهرة متمكنة منهم فى القرى ، وكانت تصطبغ بالصبغة الدينية ، عندما يقوم بتنفيذها بعض الرجال المتدينين فى القرية أمثال المتصوفين (١٠٠) ، كما أسهم رجال الدين المسيحى فى القرى بنصيب كبير فى عمل السحر (١٠١) ٠ وفى المقابل ظهر للوقاية من هذا السحر والأضرار الأخرى كالحسد ، الأحجبة والتعاويذ والتمائم ٠ فقد كان كل شىء عند الفلاحين يعالج بالأحجبة تأثير فعال فى دفع الحسد ، حتى ولو كانت التعويذة عبارة عن احدى أسنان عنز مذبوح تعلق للطفل لتمنع عنه النظرة (١٠٣) ٠

ومن العادات الاجتماعية التى انتشرت فى الريف المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، ما حدث من تخصيص حارات هناك لسكن البغايا ، لممارسة الدعارة ، وما يتبع ذلك من شرب الخمر وتعاطى الحشيش وارتكاب الموبقات الأخرى (١٠٤) ، لذلك تكررت أوامر السلاطين طوال العصر المملوكى بمنع هذه المنكرات من سائر أنحاء الدولة المملوكية ، وخصوصا فى مصر من أسوان الى العريش (١٠٥) ٠

خامسا ـ وسائل التسلية :

كان للفلاح فى عصر سلاطين المماليك بعض وسائل التسلية التى يروح بها عن نفسه من تلك الوسائل وأحبها الى نفس الفلاح « السمر » الذى كان له مكانة خاصة عند الفلاحين حتى أصبح من عاداتهم ، حيث كان يتخذ شكل حلقات ليلية ، تكون فى أغلب الأوقات عند الساقية ، يتحادثون فيها عن أحوال الزمان اقباله وادباره (١٠٦) ٠

ومن وسائل التسلية لدى الفلاحين ، مجموعة من اللعبات التى كانوا يتبارون فيها أو يمضون بها الوقت ، أهمها لعبة التحطيب التى كانت تسمى فى ذلك العصر « اللبخة » ـ كما مر بنا ـ والتى كانوا يلعبونها خصوصا فى الأعياد والاحتفالات السارة ٠ أيضا كان هناك بعض اللعبات الذهنية المسلية ، مثل لعبة يطلق عليها حاليا « اللص الملعون » (١٠٧) ٠ كما كانت توجد لعبة « السيجا » التى يقبل الفلاحون على اللعب بها أكثر من فئات الشعب الأخرى (١٠٨) ٠

كما نال الفلاحون قسطا من وسائل التسلية المسموعة والمنظورة فى ذلك العصر ، مثل الاستماع الى القصص الشعبى أو السير ، التى انتشرت فى ذلك العصر انتشارا واسعا عند جميع فئات الشعب المصرى ٠ بحيث كان « الشاعر » أو « الناسخ » أو « الحكوى » يجلس فى الطرقات أو فى أماكن مخصصة ، ويجتمع حوله العامة على هيئة حلقة لسماع سيرة « عنترة » أو الأميرة ذات الهمة » أو قصة « أبى زيد الهلالى » أو سيرة « الظاهر بيبرس » ، وغيرهم من الأبطال والشجعان (١٠٩) ٠ أما « خيال الظل » فكانت التسلية العامة المفضلة لدى جميع طبقات المجتمع

فى عصر سلاطين المماليك ، وكانت تؤدى عن طريق أشخاص خيال الظل الورقية التى تعرض من وراء ستار مسلط عليه ضوء من الخلف ، تمثيليات ساخرة بها ألفاظ نابية تخرج عن الاحتشام والذوق أحيانا ، وقد يهاجم أصحاب هذه اللعبة بعض الشخصيات الكبرى ، التى يبدوا أنهم بالغوا فى السخرية منها الى درجة دفعت السلطان « جقمق » ، يحضر أصحاب خيال الظل من سائر أنحاء البلاد ، ويحرق جميع ما معهم من الأشخاص المصنوعة للخيال ، ويأخذ عليهم العهد بعدم عملها مرة ثانية (١١٠) ، ولكن هيهات ! ٠

كما كانت موالد أوليــاء الريف ــ التى سنتحدث عنها فى الفصل التالى ــ فرصــة طيبة للتسلية وادخال السرور على قلوب الفلاحين ٠

ولا ننسى ونحن فى هذا المجال أولاد الفــلاحين وأطفالهم ، الذين كان لهم النصيب الأكبر دائما من وسائل التسلية ، بحكم صغر سنهم وعدم ادراكهم لما هم فيه من هموم ، فقد كان للأولاد فى ذلك العصر ــ كما فى جميع العصور ــ مجموعة من اللعبات الخاصة بهم ، التى كانوا يلعبونها عند عودتهم من الحقول وقبل أن تظلم الدنيا ظلاما حالكا ، ومن بين هذه اللعبات ، لعبــة « أبو رياح » وهى لعبــة يصــنعها الأولاد من بوصــة طويلة ويثبت فى نهايتها أربع ورقات على أربع قطع صغيرة من البوص ، ويقوم الولد بالجرى بها بسرعة لتدور (١١١) ٠ كذلك كانوا يؤدون لعبة تعرف باسم « الطراشة » وهى لعبــة يلعبها الأولاد فى السامر ، وهى عبارة عن « فرقلة » يمسكها أحد الأولاد ويقوم بالعدو بها خلف أقرانه ليضربهم بها اذا لحق بهم (١١٢) ٠ أيضا كانت توجد لعبة « الدارة » وهى لعبــة يلعبهاأولاد الريافة بعــد الغروب ، بحيث

يجلس ولد منهم على قرافيصه ، ويجلس ولد آخر كذلك ويجعل ظهره في ظهر الأول ، ويدور باقي الأولاد حولهما يضربونهما ، فاذا أمسك أحدهما ولدا أجلسه مكانه ، ويقوم هو فيدور مع باقي الأولاد (١١٣) ٠

سادسا ـ الاحتفالات الاجتماعية :

ولنا الآن أن نتطرق الى احتفالات الفلاحين في المناسبات الاجتماعية السارة ، والتى لم يصلنا من أخبارها في عصر المماليك، سوى اشارات قليلة وربما جاءت بصورة عرضية في معرض الحديث عن موضوعات أخرى ، كما هي العادة في الأزمنة التى ظل فيها السلطان وحاضرته ، محور الأحداث التى أرخ لها المؤرخون ٠

وأول هذه الاحتفالات ، الاحتفال بالزواج ، حيث يبدأ الاحتفال به قبل الزفاف بمدة ، فيقوم العريس بشراء ملابس جديدة وكذلك مركوبا وفحفا جديدين ليوم الزفاف ، كما كان عليه أن يشترى ثوب الزفاف للعروس ، والذى يكون من القطن الأبيض ، بالاضافة الى شراء طرحة وحذاء (١١٤) ٠ أيضا كان على العروس أن تقوم بشراء ما يلزم البيت الجديد من المفروشات ، والأدوات البسيطة ، التى تتكون معظمها من الأوانى الفخارية ، وأهمها « المترد » وهو اناء من فخار أحمر « ٠٠٠ وهو غالب أوانى الريافة خصوصا في أعراسهم » (١١٥) ٠

وفي يوم الزفاف ، كانت العادة بعد أن يحصل أهل العرس على اذن ضامنه المغنى بالغناء والضرب على الدفوف ، أن يدور الشباب بالعريس دورة في القرية ، وأمامه الشعراء يمدحون تصاحبهم الربابات والطبول ، وحول العريس « الجدعان تخبط

بالنبابيت » ثم بعد هذه الدورة يأتون الى المكان المعد للاحتفال ، فيقدم لهم الكشك والفول المدمس والأرز باللبن ، ويجلس العريس مع المدعوين على حصير ، منتظرين حضور العروس ، التى يذهب الشعراء لاحضارها بالغناء وعزف الرباب ، فتأتى العروس متزينة بالحناء وغيرهـا من ألوان الزينـة « وخلفها الصـبايا بالزغاريط تصيح ، والجدعان تمشى بالمصابيح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة »، وعندما تصل الى مكان الاحتفال تجلس على مكان مرتفع ، ثم يقوم العريس بكشف وجهها ، فيـأتى الشـعراء بالطبول والدفوف ، وينشدونها من الأشعار والغناء ما هو مناسب مثل :

يا عروسـة يا أم غالى انجـلى ولا تبـالى

وأيضـا :

يا عريس قـم خـد عروستك واطلع بها فوق العلالى

وافرشوا القبـه وناموا فوقها جنـح الليـالى

» » » » » »

تصلحى له يا عروسـة تـم أمـرك بالكمال

وبعد أن يفرغ الغنـاء ، يقوم رجل وبيده شـعلة ويقول : « هاتوا النقوط صاحب العرس بقى فى أمان ، هاتوا يانسـاء ياجدعـان » ، فيعطيـه كل شخص بحسب حاله • وبعـد ذلك يدخلونهما الى البيت وتكون الغرفة مفروشة بالتبن ، وربما يكون ظهر الفرن عوضـا عن ذلك ، ويضعون لهما وسائد محشوة بقشر البصـل ، ويسرجون لهما مصـباحا بالزيت ، ويغلقون عليهما الباب » ويدقوا لهم بالحجارة على الأعتاب ، فان أخذ وجهها هنوه

والا جرسوه ، وهتكوه » . وفى اليوم التالى (يوم الصباحية) يجتمع أصحاب العريس ، ويحكمون عليه أن يقدم لهم العيش والمش ويقضى معهم طول النهار ويسمون هذا اليوم « يوم الهروبة » ، وبعد ثلاثة أيام يخرجون العروس ويكشفون وجهها للمرة الثانية . ويجمعون النقوط مرة أخرى (١١٦) .

ومع عدم وصول معلومات عن الاحتفال بالولادة أو السبوع ، الا أن ما وصلنا من أخبار عن ضامنات المغانى والأفراح فى الأقاليم ، تشير الى اقامة الاحتفالات فى مثل هذه المناسبات ، حيث يورد « المقريزى » : « ... ولا تقدر امرأة وان جلت أن تنفس الا باطلاق من الضامنة ولا تضرب فى عرس أو ختان أو نحو ذلك الا باطلاق من الضامنة » (١١٧) ، مما يرجح معه أن الاحتفال بالولادة والسبوع فى القاهرة ، كان يوجد شبيه له — ولو بصورة مصغرة — فى القرى . حيث كان زوج المرأة الحامل يذهب الى الداية للاتفاق معها على أجر معلوم ، فاذا ما وضعت الأم مولودها أقبلت النساء تزغردن مع ضرب الدفوف والرقص ، ولا شك أن السرور كان يتضاعف اذا كان المولود ذكرا ، فاذا تم للوالد ما تمناه كان عليه أن يقيم وليمة يدعو فيها الأهل والأصدقاء (١١٨) .

كذلك اعتاد الفلاحون فى ذلك العصر الاحتفال بالسبوع (١١٩) ، الذى كان يحتفل به احتفالا مبهجا ، فتلبس أم المولود أبهى ما عندها من الثياب ، وتطوف فى أنحاء المنزل يحيط بها الأطفال يحملون الشموع فى شبه موكب ، والداية أمامهم تحمل المولود ، وأمام الداية امرأة أخرى تحمل اناء به شىء من الملح المخلوط بالكمون تنشره فى المنزل يمينا ويسارا ، فى

الوقت نفسه الذى يحرق فيه البخور ، ولابد من عمل بعض الأطعمة فى هذا اليوم ، ويفرق منها على الأهل والجيران والمعارف (١٢٠) . لكن الظروف الاقتصادية التى عاشها الفلاح ، كانت كثيرا ما تمنعه من عمل هذا الاحتفال بكل مظاهره .

ولا شك أن الفلاحين بالغوا مثل باقى طبقات المجتمع فى الاحتفال بالختان (١٢١) ، يؤكد ذلك ما ورد فى كلام « المقريزى » عن ضامنة المغانى ، من أن الفلاحين كانوا يقيمون هذا الاحتفال بالدفوف والطبول وغيرها من أنواع الملاهى . وان كان سكان الريف اعتبروا دائما أن فترات موالد الأولياء ، هى خير الأوقات وأنسبها لاجراء عملية ختان الأولاد تبركا بصاحب المقام (١٢٢) فى حين نرجح أن عملية ختان البنات كانت تتم بواسطة الداية ، ويحدث ذلك فى طى الكتمان .

سابعا ـ الوضع الاجتماعى للفلاح :

كانت النظرة الاجتماعية للفلاح فى عصر سلاطين المماليك نظرة قاسية ، تمثلت أول ما تمثلت فى وصف المعاصرين للفلاح بالجهل والتأخر وخشونة الطبع وقذارة المظهر وانحطاط الاسلوب والتصرف جاء ذلك فى جميع المؤلفات المعاصرة ، ومن يتصفح كتاب « هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » ، يدرك أن هذا الكتاب لم يؤلف الا لاثبات هذه الصفات فى الفلاح ، بل ربما استعان المؤرخون المعاصرون ببعض أبيات من الشعر للاستشهاد على ذلك ، فكتب « ابن اياس » (١٢٣) يقول :

ورب قحف قد أتى ... لنا به الدهر غلط
سألت عنه قيل لى ... هذا من النخل سقط

كما كتب « الشربينى » (١٢٤) أيضا يقول :

لا تصحب الفـــلاح لو أنه نافجـة أرياحها صـــاعدة
ثيرانـــهم قد أخبرت عنـــهم بأنهم من طينـــة واحـــدة

وكتب أيضا يقول :

أهل الفـلاحة لا تكرمهم أبدا فان اكرامهم فى عقبـه نـدم
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه اذا لم يظلموا ظلموا

كما لم ينس « الشربينى » أن يسخر من القرى كما سخر من ساكنيها فكتب (١٢٥) يقول :

لا تسكن الأرياف ان رمت العـــلا ان المـذلة فى القـرى ميرات
تسبيحهم هات العلف حط الكلف علق لثورك جـاءك المحـرات

لذلك لا عجب اذا عبر العـــلامة « ابن خلدون » عن نظرة معاصريه زمن المماليك ، عن الفلاحة وأهلها بقوله « ... الفلاحة معاش المستضعفين ... ويختص منتحله بالمذلة » (١٢٦) . ومع أن أحد المعاصرين عندما حاول تقسيم طبقات المجتمع المصرى فى عصر المماليك ، جعل الفلاحين أهل الزراعات والحرث ســكان القرى والريف القسم الرابع من أقسام المجتمع ، الذى قسمه الى سبعة أقســام (١٢٧) . فان بعض الآراء الحديثــة ترى أن « المقريزى » : وضعهم فى درجة متقدمة عن درجتهم الحقيقية ، اذ أن الحقائق تثبت أن الفـــلاحين فى ذلك العصر ، كانوا من ناحية المستوى الاقتصادى ــ على الأقل ــ أقل ممن جاء بعدهم فى الترتيب (١٢٨) .

وهكذا يتضح أن النظرة الاجتماعية للفلاح كانت نظرة مهينة تجلت بصورة سافرة فى علاقة المماليك ـ الذين اعتبروا أنفسهم أصحاب البلاد ـ بهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال • أن أمراء المماليك اعتبروا أن ارسالهم لقتال الفلاحين من الأمور المهينة التى تدعوهم للثورة على ولى الأمر (١٢٩) • ومن هذه الأمثلة أيضا أن أحد المماليك اشترى قمحا من ساحل بولاق ولم يجد ما يحمله عليه ، ولكنه وجد شخصا من الفلاحين الصعايدة » ومعه حمار و « زكيبة » فأراد ان يأخذهما منه ولكن الفلاح رفض ، فضربه المملوك على رأسه ضربا مبرحا حتى سال دمه ، فأغمى على الفلاح الذى سقط فى الماء فمات « وراحت على من راح » (١٣٠) •

كما اعتبر المؤرخون أن الحالة التى يصل فيها المماليك الى الاهانة من الفلاحين ، هى الحالة التى يصلون فيها الى الدرك الأسفل من انحطاط القدر والاهانة التى ليس بعدها اهانة (١٣١)، ذلك أن الفلاحين استغلوا بعض فترات انتكاسة المماليك للتعبير عن كراهيتهم لهم • فقد كان اذا حدث وتجرأ أحد من العوام على أحد المماليك صاح فيه « اخرس يا فلاح يا كلب » (١٣٢) ، كما أنه اذا صادف وارتقى رجل أصله من الأرياف الى أحد المناصب الكبرى فى الدولة ، غضب المماليك وصاحوا « أما كان فى مماليك السلطان من يعتمد عليه الا هذا الفلاح » (١٣٣) • وخير مثال لذلك أن المؤرخ « ابن تغرى بردى » (الذى ينتمى لطبقة المماليك) يعرض بالوزير « محمد البباوى » الذى أصله من قرية « ببا الكبرى » (١٣٤) من الصعيد ، بعد أن يتحدث عن سوء سيرته ـ وهى لكذلك ـ فيصيبه بسهم جارح آخر نظرا لأنه من الفلاحين ويقول : « ••• هذا مع انحطاط قدره وجهله ووضاعته وسفالة

أصله ٠٠٠ » ، كما وصفه بأنه « ٠٠٠ أحد الأعوام الأوباش الأطراف السوقــة ٠٠٠ » (١٣٥) ٠

كل هذا غير ما مر بنا ـ فى الفصل الأول ـ عن كيفية تعذيب الولاة ونوابهم للفلاحين تعذيبا لا ينم عن أنهم كانوا يعذبون أناسا لهم كرامة وحقوق اجتماعية ـ ان لم تكن شرعية ـ ، بالاضافة الى انتهاك الأمراء والجند لعرض الفلاحين ، وعدم تعففهم عن ارتكاب الفاحشة حتى مع الصبيان الذين يختطفونهم من الطرقات فى أثناء خروجــهم الى الريف (١٣٦) ٠ بل ان المقطعــين وحائزى الأرض الزراعية من المماليك ، اعتبروا أن الفلاحين جزء من الاقطاع ، له أن يعدل معهم أو يظلمهم دون أن يحق لولى الأمر التدخل (١٣٧) ٠

ولم يكن السلاطين أنفسهم بعيدين عن هذه النظرة الجاحدة للفلاحين ، فقد رأينا كيف أن العربان اذا استفلحوا ، يصيرون عند السلطان فلاحين « لا فى الذروة ولا فى السنام » كما تكرر خروج المناشير والتواقيع والأوامر من قبل السلطان الى النواب والولاة، بعدم السماح لأحد من الفلاحين بركوب الخيل، ولا يشترى سلاحا ولا يستعيره ولا يحمله ، ولا حتى يحمل عصا مجلية بالحديد ، بالاضـــافة الى عــدم السماح لهم بلبس مئزر أسود ، ولا زنط أحمر (١٣٨) ٠

هذا على الرغــم من توصــيات المصلحين فى ذلك العصر الى المماليك ، بأن يرأفوا بحال الفلاحين ويشــكروا الله على أنهم لم يخلقوا فلاحين « فمن حق الله سبحانه وتعالى عليهم وشكر نعمته اللطف بالفلاحين فلو شاء الله تعالى لقب الفلاح جنديا والجندى

فلاحا . فاذا كان لا يشكر نعمة الله تعالى على أن رفعه على درجة الفلاح فلا أقل من أن يكفى الفلاح شره وظلمه » (١٣٩) .

ويبدو أن ما مر بنا جميعه أثر فى نفوس الفلاحين ، حتى أصيبوا بمركب الشعور بالنقص ، يظهر ذلك من أن أحد علماء الأزهر فى القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) تزوج من احدى القاهريات ، فلما قدمت أمه من الريف لزيارته ، تنكر لها لئلا تعرف زوجته أنه ابن لفلاحة ، وهددها بالضرب ان علم أحد بذلك (١٤٠)

ثامنا ـ علاقة العربان بأهالى القرى :

كانت علاقة العربان بأهالى القرى فى عصر المماليك علاقة سيئة دائما، تمثلت فى التعدى والسلب والنهب والقتل والتخريب من قبل العربان العصاة ، والاحتقار والاشمئزاز من قبل عربان الطاعة (١٤١) .

وطوال العصر المملوكى حتى مقتل « طومان باى » ، لم يكف العربان عن التعبير عن حقدهم على المماليك ، ولم يتركوا فرصة تمر دون أن يخلقوا للحكومة والأهالى المتاعب المتنوعة (١٤٢) ، والتى تمثلت فى محاولة احداث الاضطرابات المستمرة والاخلال بالأمن ، وتخريب اقتصاديات البلاد . التى كان للمماليك النصيب الأكبر منها ـ والمتمثلة فى الثروة الزراعيـــة ، وادراكهم أهميتها الاستراتيجية لدولة حربية اقطاعية فى ذلك العصر ، لذلك فقد خرج العربان على المماليك فى صورة التعدى على الزراعات وافسادها وشن الهجمات على القرى وتخريبها وسلب جميع ما بها من أموال وغلال ، خصوصا اذا أحسوا من الدولة بالضعف ، وكانت هذه

الأعمال تحدث من العربان العصاة على وجه التحديد ، الذين وصفهم « المقريزى » بأنهم « قوم لا خلاق لهم ولا ذمام » (١٤٣) .

والأمثلة المريرة لما فعله العربان بالفلاحين ، من قتل الأنفس والسلب ونهب الغلال وحرق الأجران كثيرة ومتواترة ، ولكننا سنكتفى ببعض الأمثلة الخاصة ببعض القرى ، محاولين أن نرسم صورة لتلك المأساة وأثرها على الفلاحين . منها على سبيل المثال ما حدث سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣ م) حين قدم أهالى قرية « منية غمر » (١٤٤) الى القاهرة ، فى عهد السلطان المنصور « عثمان بن جقمق » ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م) ، للشكوى من نهب العربان اياهم حتى صارت بلدهم خرابا ونزحوا عنها (١٤٥) . أيضا ما ورد فى كتاب أحد الأمراء المكلفين بحرب العربان العصاة فى اقليم البحيرة سنة ٨٦٨ (١٤٦٤ م) الى السلطان « خشقدم » بما معناه : أن قرى البحيرة آل أمرها الى الخراب بسبب أفعال العربان الخارجين عن الطاعة هناك ، وأنها أشرفت على الخراب . ونزح غالب أهلها عنها ورحلوا الى اقليمى الشرقية والغربية (١٤٦) . ويكفى أن نقرأ القصة التى أوردها « ابن تغرى بردى » عما حدث لأحد الفلاحين من قرية « قليب أبيار » (١٤٧) من المنوفية ، الذى شارف على القتل بسبب عدم ارضائه لرجل من العربان (١٤٨) .

وجدير بنا أن نذكر أن معظم هذه الأحداث التى وقعت من العربان ، كانت فى الدولة الثانية ـ كما هو مبين من التواريخ ـ . ولا حاجة بنا أن نذكر أن ذلك كان بسبب ضعفها واضطراب الأحوال الداخلية فى عهدها . بخلاف ما كان يحدث فى الدولة الأولى ، من اذلال العربان ، وخروج كبار الأمراء لردع حركاتهم وحسم مادتهم ، وربما خرج السلطان بنفسه اليهم كما حدث

سنة ٧١٣ هـ (١٣١٣ م) من خروج الناصر « محمد ابن قلاوون » (١٤٩) .

أما في الدولة الثانية ، فقد كان يكفي أن يسمح العربان بمرض السلطان ، أو ضعف شخصيته ، أو سفره خارج مصر لأى سبب من الأسباب ، لنجدهم يتحفزون فى جميع الأقاليم للثورة ، فضلا عن أعمال النهب والتخريب وقطع الطريق على المسافرين ، وما يتبع ذلك من اضطراب الأمور واختلال الأمن (١٥٠) . كما استغل العربان فى مصر فرص هزيمة الجيش المملوكى ، فيتسلطون على القرى مستغلين ضعف الغطاء الأمنى فى القاهرة وفى الأقاليم ، آمنين من خروج الحملات التأديبية ، وأشهر هذه الفرص بالطبع فرصة هزيمة المماليك فى الشام على يد العثمانيين سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) ؛ فعاث العربان فسادا فى ضياع الشرقية وغيرها من النواحى ، فنهبوا الفلاحين « ... ولم يبقوا لهم مواشى ولا بقرا ولا غنما ، حتى أخذوا صيغة النساء ، وقتل من الفلاحين فى هذه الحركة ما لا يحصى عددهم » (١٥١) .

وهكذا عاش الفلاحون فى القرى فى ذلك العصر بين شقى الرحا ، فالمماليك من أمامهم يفرضون عليهم المغارم فى كل حين ، وينتزعونها من عظامهم ولحمهم ، والعربان من خلفهم ينهبونهم من وقت لآخر ، دون أن يستطيعوا دفعهم ، ويصف « الأسدى » المعاصر ذلك الحال بقوله : « ... وصار الفلاحون قفا بين اثنين لا يستطيعوا أن يرضوا الجهتين فأهل الدولة أمامهم يطلبون منهم ما لهم وما ليس لهم ، والعرب المحاربون من خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم لا يسعهم لكل أحد الا الطاعة والاكرام ، واستمر عليهم هذا الحال ودام ... » (١٥٢) .

وفى الحقيقة أن الدولة رغم اختلال أمرها فى الشق الثانى من العصر ، لم تكن بعيدة عن هذه الأحداث تماما ، ولكنها تدخلت لحماية الفلاحين وحماية مصالحها قبل كل شيء ، فمن الاجراءات التى قامت بها الدولة لكف أذى العربان عن الفلاحين • محاولة تأليب قبائل العربان على بعضها ، حتى تنشغل فيما بينها عن الالتفات لتخريب البلاد • وكذلك محاولة استدراج بعض القبائل الى الطاعة بالعفو عن زعمائها واعطائهم الأمان ، هذا فضلا عن محاولة الدولة مهاجمة مناطق العربان بين الحين والآخر لتخريبها وقتل الكثيرين منهم ، حتى لا تستقيم أحوالهم (١٥٣) • وربما قامت الدولة بالقبض على بعض مشايخ العربان المفسدين وقتلهم وسلخهم وحشو جلدهم بالقطن أو التبن ، والطواف بهم فى القرى لردع أمثالهم وطمأنة الفلاحين (١٥٤) ، كما كانت النصائح تخرج للنواب والولاة فى مناشير توليتهم ، بضرورة مراقبة حركة العربان ومنعهم من اقتناء الخيل وأدوات القتال (١٥٥)، كما كان السلطان يقوم بتدعيم حاميات الأقاليم بالمزيد من الجند ، كلما عزم على الخروج من البلاد أو أحس بطمع العربان (١٥٦) •

ولكن كل هذه الاجراءات لم تكن تنجح فى كل الأحوال • خصوصا وأن بعض الأمراء كانوا يحمون هؤلاء العصاة فى اقطاعاتهم (١٥٧) ، مما كان يدفعهم أيضا الى القيام بأعمال قطع الطريق على المسافرين من الفلاحين وقتلهم ، بل ومهاجمة القرى وفرض الاتاوات عليها (١٥٨) ، وذلك على الرغم من النصائح التى خرجت للعربان العصاة بكف أذاهم عن المسلمين ، والتخلى عن عاداتهم القبيحة من قطع الطرق وما يتبعه من سفك الدماء (١٥٩) • لذلك لم يكن أمام الدولة بد من خروج النجدات والحملات الحربية لتأديب العربان العصاة ، تلك الحملات التى

خرجت عن الحد فى الكثرة ، خصوصا فى الدولة الثانية · ولكن للأسف لم يكن الكثير من هذه الحملات ينجح ، ولا يترتب عليها سوى تخريب البلاد التى تدور على أرضها المعارك ، أو التى يفر العربان اليها ويرجع الأمراء « ··· بغير طائل سوى تخريب البلاد ونهبها » (١٦٠) ·

عن علاقة العربان العصاة بالفلاحين ، أما علاقة عربان الطاعة بهم ، فمع أنها كانت أخف وطأة مما مر بنا الا أنها لم تكن علاقة ود واحترام ، فمع أن السلاطين اعترفوا بزعامة ونفوذ عربان الطاعة على المناطق التى يسكنونها وما جاورها من قرى الفلاحين ، وخلعوا على رؤساء هذه القبائل الخلع وولوهم ذلك بصفة قانونية من قبل الدولة (١٦١) ، فقد وجدناهم أحيانا يفعلون بالفلاحين « ··· أفعالا أشد من العصاة مع دعواهم الطاعة » (١٦٢) ، كما أن العربان المستفلحين الذين اعتبروا أنفسهم أفضل من الفلاحين القرارية ، كانوا يتسلطون عليهم لدرجة أنهم كانوا « ··· يجعلون اذلالهم (أى الفلاحين) من سننهم الجارية عليهم » (١٦٣) ·

على كل حال لم تكن علاقة عربان الطاعة بالفلاحين علاقة عدائية دائما ، ولكنهم مع ذلك ظلوا يحسون بالتميز والأفضلية عن الفلاحين ، ونظروا اليهم باحتقار شأنهم شأن المماليك اذ اعتبروا أن من حقهم أخذ من يشاءون من بنات الفلاحين ، حتى وان كان بغير زواج ، بل وقتل من امتنع عن تزويج ابنته لمن يطلبها منهم (١٦٤) ، فى حين لم يسمح الأعراب للفلاحين بالزواج من نسائهم قط (١٦٥) ، ولا حتى التطلع اليهن ، فقد روى أن أحد فقهاء الريف من قرية « القصر » (١٦٦) ، كان صديقا لابن أحد مشايخ العربان بالوجه القبلى فى ذلك العصر ، فنقل الوشاة

للفقيه أن الأمير العربى سمع أنه يتطلع الى زوجته . فحينما سمع الفقيه ذلك أخذ « الختمة » وتوجه على الفور الى هذا الأمير البدوى، وأقسم له أنه ما رأى زوجته ولا سمع صوتها ، وعلى الرغم من أن الأمير لم يكن قد بلغه شيء عن ذلك ، فانه قال : « يا فقيه لا تقم الليلة هنا تروح روحك ، فخرج وأقام بالاسكندرية الى أن مات بها » (١٦٧) .

الهــــوامش

(١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ٠ نشر دار التحرير ٠

(٢) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٣ ، المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٨١ ، ٥٨٢ ٠

(٣) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٣ ٠

(٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٦١ (نشر دار التحرير) ٠

(٥) « درنكه » من القرى القديمة ، وردت فى قوانين الدواوين من أعمال الأسيوطية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « أدرنكه وريفه » من أعمال السيوطية ، وهى الآن قرية « درنكة » مركز أسيوط محافظة أسيوط (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٠٧ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٨٥ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٤ ، ص ٨٢٧) ٠

(٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٨١ (نشر دار التحرير) ٠

(٧) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ ٠

(٨) نفس المرجع ، ص ١٣٧ ٠

(٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٤٤ ٠

(١٠) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٤٩ ٠

(١١) انظر النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٤ ٠

(١٢) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٢ ٠

(١٣) ابن الجيعان : التحفة السنية ، (الجزء الخاص بقرى الفيوم) ، ص ١٥٠ ـ ١٥٨ ٠

(١٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ١٢٩ .

(١٥) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٦٢٢ .
ولم تكن حركة استفلاح القبائل العربية فى مصر وسكانها القرى واتخاذها للفلاحة معاشـا حركه محدثة فى العصر المملوكى ، بل انها بدأت منذ ايام الخليفة الأموى « هشام بن عبد الملك » ، ووصلت هذه الحركة الى أقصى اتساع لها حين أمر الخليفـة العباسى « المعتصم بالله » واليه على مصر باسقاط العرب من الديوان وقطع أعطيانهم سنة ٢١٨ هـ ، وبذلك فقد العرب آخر امتياز لهم على المصريين واضطروا الى اتخاذ الفلاحة مهنة فعلية لهم (سيدة اسماعيل كاشف : الارض والفلاح على مر العصور ، ص ١٨٦) .

(١٦) المقريزى : البيـان والاعراب ، ص ٢١ ، ٤٢ . المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٢٣ .

(١٧) المقريزى : البيان والاعراب ، ص ٢١ ، ٦٣ .

(١٨) القلقشندى: صبح الأعشى ، جـ ٧ ، ص ١٦٠ .

(١٩) المقريزى : البيـان والاعراب ، ص ٧٣ . وانظر كذلك حاشية رقم ١١١ فى الصفحة نفسها ، تعليق الشيخ حسن العطار أحد علماء القرن التاسع عشر الميلادى (ت ١٨٣٤ م) .

(٢٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٢١) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٩١٤ .

(٢٢) عن هذه الاحداث بالتفصيل انظر : النويرى : نهاية الأرب، جـ ٣٠ ، ص ٢ (مخطوط) : المقريزى : السـلوك ، جـ ١ ، ق ٣ ، ص ٩٢٠ ـ ٩٢٣ ، العينى : عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ١٧٣ ـ ١٧٧ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٨ ، ص ١٤٩ ـ ١٥٤ .

(٢٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٢٤) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٤٢٩ ، ٥١٩ ، ٥٤٤ ؛ ق ٣ ، ص ٨٧٩ ؛ جـ ٢ ، ق ٢ ، ص ٤٩٩ ، ٥١٧ ، جـ ٣ ، ق ٣ ، ص ١٠٣٧ ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٣٤٦ .

(٢٥) ابراهيم على طرخان ، النظم الاقطاعية ، ص ٢٢٤ .

(٢٦) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة جـ ١٠ ، ص ١٦١ .

(٢٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٤٥٠ ؛ الصيرفى : نزهه النفوس ، جـ ٢ ، ص ٤٣٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٣١ ، ٣٢ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٠ .

(٢٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

(٣٠) نفسه ، ص ١٧٠ .

(٣١) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٣٢) نفسه ، ص ١٦٦ .

(٣٣) نفسه ، ص ١٥٠ .

(٣٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨١ : الشربينى : هز القحوف ، ص ١٦٩ .

(٣٥) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٦٠ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٣٧) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٦ .

(٣٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٠ ؛ محمود أبو دريه : حياة القرى ، ص ١٣٥ .

(٣٩) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٨ ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ؛ الشربينى هز القحوف ، ص ١٩٦ .

(٤٠) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٤٢) الشربينى : هز القحوف ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨١ : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ٢٥١ ؛ ق ٢ ، ص ٦٠٣ ؛ محمود أبو رية ، حياه القرى ، ص ١٣٥ .

(٤٤) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٢١ .

(٤٥) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٧٣ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٤٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٨١ ٠

(٤٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٤ ؛ ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ٣٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٤٢ ٠

(٤٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ١١٠ ، ٦٢ ٠

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ١٧ ٠

(٥١) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ١٨٢ ؛ الشربينى هز القحوف ، ص ١٦ ، ١١١ ٠

(٥٢) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٧٦

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٦٩ ، ٧١ ٠

(٥٤) الشربينى : هز القحوف ، ص ٧٠

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ ٠

(٥٦) أحمد عبد الرزاق : المرأة فى مصر المملوكية ، (القاهرة) ١٩٧٥ م ص ١٧٥ ٠

(٥٧) ابن الحاج : كتاب المدخل الى تنمية الاعمال بتحسين النيات والتنبيه على بعض البدع والعوائد التى انتحلت وبيان شناعتها وقبحها — المعروف بكتاب المدخل — ، (القاهرة) ١٩٢٩ م ، جـ ١ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ٠

(٥٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٧١ ٠

(٥٩) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ ٠

(٦٠) الشربينى : هز القحوف ، ص ٦٤ ٠

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٦٩ ٠

(٦٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٧ ؛ وانظر كذلك الصيرفى نزهة النفوس ، جـ ٤ ، ص ٨٤ ٠

(٦٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٢٠٨ ٠

(٦٤) المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ، ص ٢٥٣ ٠

(٦٥) على فؤاد أحمد : علم الاجتماع الريفى ، ص ٦٠ ٠

(٦٦) ابن جبير : الرحلة ، ص ١٢ ، ٢٧ ؛ ابن بطوطة الرحلة ، ص ٣٢ ، ٣٤ ؛ طافور : الرحلة ، ص ٦٣ ٠

(٦٧) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
Schiefer : Voyage du magnifique et tres illustre chevalier Domenico trevisan (Paris : 1864), p. 179.

(٦٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ١١٣ ؛ على فؤاد أحمد : علم الاجتماع الريفى ، ص ١٦٨ .

(٦٩) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ١٩٤ .

(٧٠) وثيقة ٢٠/١٢٢ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) ؛ وثيقة ٤٧٢ ج أوقاف . نقلا عن ، عماد ابو غازى : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ١٧٨ ؛ ٢٨١ .

(٧١) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٧٤ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار . جـ ١ ، ص ٢٠٥ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ؛ جـ ٢ ، ص ٧٦ .

(٧٢) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٤٦ .

(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

(٧٤) نفسه ، ص ٥٣ .

(٧٥) الشربينى : هز القحوف ، ص ٤٧ ، ٦٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٧٦) نفسه ، ص ٢٥ ، ٣٥ ، كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، جـ ٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٧٧) الادفوى الطالع السعيد ، ص ٤٤ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ١١٣ .

(٧٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٤٤ ، ١٦٣ .

(٧٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٤٧٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٨٤ ، وشكل القرية والمنازل التى نتكلم عنها فى ذلك العصر لم تتغير فى الواقع لعدة قرون بعده ، فيصف أحد المحدثين قرية فى أوائل القرن العشرين الميلادى ، ويعتبرها نموذجا لقرى مصر كلها فيقول : « القرية النموذجية هى كل ما يلى : كومة من سباخ فى الأرض ، قام عليها اكوام متلاصقة من اللبن ، سقفوها بالخشب والقصب ، وحملوها بالعلف والحطب ، وجعلوها بشرفات الروث اليابس ، ثم جعلوا ظهورها مراحيض للحاجة ، وبطونها مسرحا عجاجا لشتى الأوالف والدواجن ، من الكلاب والقطط ، والعجول والدجاج والبط ، ثم جمعوا بين قاعة الانســـان وزريبة الحيوان فى فناء واحد ، فالحديث يمتزج

بالضوار ، والمضع يشبه الاجترار ، والرجل والثور ، والمرأة والبقرة . والطفل والعجل يعيشون سواسية ٠٠٠ ، لا يؤديك الى هذه الدويرات العمى مسلك واسع . ولا طريق مشروع ، انما هى طوائف ، تفتحت كل طائفة منها على زقاق ضيق غير نافذ ، ولن تستطيع الدخول في هذا الزقاق الا من الطريق الدائر حول القرية ٠ وقد يشق البلدة منفذ صاعد هابط ، منحدر متعرج وعر ولكنه بين الفجوات والحفر يكون أشبه بسراط الحق بين مزالق الفتنة » ، من مقالة للأستاذ أحمد حسن الزيات ، نشرت فى جريدة الرسالة سنة ١٩٣٥ م ، نقلا عن (محمد عبد الغنى حسن : الفلاح فى الأدب العربى : ص ١٢٦ ، ١٢٧) ٠

(٨٠) ابن ايس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٨ ٠

(٨١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ، ص ٥٤٢ ؛ الصيرفى نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٩ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ ٠

(٨٢) Lane-Poole : Social life in Egypt (London, 1883), p. 54-70.

(٨٣) الشربينى : هز القحوف ص ١١ ٠

(٨٤) محمد عبد الغنى حسن : الفلاح فى الأدب العربى ، ص ٩٢ ٠

(٨٥) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ١٤٢ ٠

(٨٦) الشربينى : هز القحوف ، ص ٤٥ ، ٤٦ ٠

(٨٧) الصيرفى : انباء الهصر ص ٣٩ ؛ الشربينى : هز القحوف ص ٣٠ ، ١٩٩ ، ١٠٠ ٠

(٨٨) الشربينى : هز القحوف ، ص ٦٢ ؛ وانظر كذلك : Schefer : Voyage du magnifique ..., p. 179.

(٨٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ٩ ٠

(٩٠) المصدر نفسه : هز القحوف ، ص ٦ ، ٢٠٠ ٠

(٩١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٣٠ ٠

(٩٢) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٣٤ ؛ ابن اياس ، بدائع الزهور ج ٤ ، ص ٧٦ ٠

(٩٣) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٦٦ ، ٦٧ ٠

(٩٤) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ٣٦٦ ٠

(٩٥) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٠ ، ١١ .

(٩٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ص ٤٤٠ (نشر دار التحرير)

(٩٧) محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٢٨ .

(٩٨) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٢٢٦ .

(٩٩) انظر : المقريزى : السلوك ، ج ٣ ، ق ١ ، ص ١٨٤ ؛ ابن تغر بردى . النجوم الزاهرة ، ج ١٠ ، ص ٤٩ ؛ حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٧٠ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٠٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٨٧ ؛ محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٣٣ .

(١٠١) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ٣ ، ص ٥٨٢ (نشر دار التحرير) .

(١٠٢) محمد عبد الغنى حسن : الفلاح فى الأدب العربى ، ص ١٢٨ .

(١٠٣) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٧١ ؛ كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(١٠٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥٥ أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ٣٥ — ٣٧ .

(١٠٥) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٢٠ ، ص ١٦٤ ؛ المقريزى : السلوك ، ج ٢ ، ق ١ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ؛ العينى : عقد الجمان ، ج ١ ، ص ٤٢٦ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١١١٢ ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٢٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(١٠٦) الشربينى : هز القحوف ، ص ٩٦ وما بعدها .

(١٠٧) وتفاصيل هذه اللعبة كما يصفها الادفوى : هى أن تكتب عدة وريقات ، واحدة يكتب فيها « شخص صاحب متاع » وأخرى يكتب فيها « لص » والوريقات الأخرى يوضع فيها نقطة أو نقطتان فأكثر على عدد اللاعبين ، فاذا جاءت الورقة المكتوب فيها شخص صاحب متاع لأحدهم يقول : « يا جماعة ضاع لى كذا وكذا ، وأريد شخصا أو شخصين — على قدر ما يخطر له — يحضر لى اللص » فيقوم من اختاره أو اختارهم على حسب النقاط الموجودة فى وريقاتهم بتخمين من اللص من بين الموجودين (الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٥٠٢) .

(١٠٨) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ، جـ ٢ ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(١٠٩) السبكى : معيد النعم ، ص ١٣١ ؛ ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٣٤٩ ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(١١٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٣٢٩ (نشر محمد كمال الدين) .

(١١١) الشربينى : هز القحوف ، ص ١١٧ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ص ٧١ .

(١١٣) نفسه ، ص ١٦٧ .

(١١٤) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٧ .

(١١٥) المصدر نفسه : ص ١٦٣ .

(١١٦) انظر عن هذا الاحتفال بالتفصيل ، الشربينى هز القحوف ، ص ١٠ ، ١١ ، وانظر أيضا محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٨٩ ، ٩٣ .

(١١٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٢٦٦ .

(١١٨) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٢٢ ــ ١٢٤ .

(١١٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ١٦ .

(١٢٠) أحمد عبد الرازق : المرأة فى مصر المملوكية ، ص ١٢٥ .

(١٢١) Lane : An Account manners and custims of the modern Egyptiins, (London 1860), p. 37

(١٢٢) عرفة عبده على : موالد مصر المحروسة (القاهرة) ١٩٩٥ م ، ص ٥٨ .

(١٢٣) بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٧٧ .

(١٢٤) هز القحوف ، ص ٦ .

(١٢٥) الشربينى : هز القحوف ، ص ٧ .

(١٢٦) ابن خلدون : المقدمة . (الاسكندرية) ب . د ، ص ٨٥ .

(١٢٧) المقريزى : اغاثة الامة ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(١٢٨) Lane-poole : A History of Egypt in middle Ages, (London. 1936), p. 252-253.

سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦ ؛ قاسم عبد قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٢ .

(١٢٩) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٦٤٤ .

(١٣٠) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(١٣١) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٦٢٨ ، جـ ٣ ، ص ٧٨ .

(١٣٢) سيرة الظاهر بيبرس ، (القاهرة) ١٩٩٦ م المجلد الأول ، جـ ٦ ، ص ٤٩ .

(١٣٣) نقلا عن سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٥٧ .

(١٣٤) « ببا الكبرى » : من القرى القديمة وردت فى قوانين الدواوين باسم « ببا الكبرى » من أعمال البهنساوية ، وكذلك فى التحفة السنية ، ولكن منذ سنة ١٩٠٠ م حذف من اسمها كلمة الكبرى ، فأصبحت « ببا » بغير تمييز ، وهى الآن قاعدة مركز ببا ، محافظة بنى سويف (ابن مماتى : قوانين الدواوين . ص ١١٩ ؛ ابن الجيعان التحفة السنية ، ص ١٦٣ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٣ ، ص ١٣٧) .

(١٣٥) جاءت هذه العبارات وغيرها فى معرض كتابات ابن تغرى بردى ، الذى ترجم للوزير محمد البباوى المتوفى سنة ٨٦٩ هـ (١٤٦٥ م) ، فذكر أن أصله من قرية ببا الكبرى - المذكورة بأعلى - كان يعمل بها خفيرا ، وقيل راعيا ، وقيل غير ذلك . ثم قدم القاهرة ، فصار صبيا عند أحد موردى اللحم المرتب للمماليك السلطانية الى القلعة ، ثم تقلبت به الأحوال حتى أصبح هو مورد اللحم الوحيد الى القلعة ، فلما سمع السلطان « خشقدم » بسعة ماله ولاه نظر الدولة سنة ٨٦٧ هـ (١٤٦٣ م) ، ثم لما شغرت الوزارة فى السنة التالية طلبه السلطان خشقدم وولاه الوزارة ، ولكنه مات غريقا فى حادث غرق احدى المراكب فى السنة التالية (ابن تغرى النجوم الزاهرة ، جـ ١٦ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ؛ وانظر أيضا :

Ahmad Abd Al-Raziq : le vizrat Et les vizirs D'Egypte Au temps des mamluks, en Extrait ds Annales Islam alagique, t-xvl (le caire, 1980), pp. 212-227.

(١٣٦) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٧٧٣ .

(١٣٧) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١٣٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٠٠ ، ٤٠٦ ؛ العينى . عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ٢٩٣ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٥٠ ، ٥٥١ ، جـ ٢ ، ص ١٧ ، ١٧٣ ، ١٨٦ .

(١٣٩) السبكى : معيد النعم ، ص ٥٤ ، ولا شك أن هذا الكلام يعبر عن النظرة الاجتماعية الحقيقية للفلاح آنذاك .

(١٤٠) سعيد عاشور . المجتمع المصرى . ص ٥٧ .

(١٤١) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٥ ، ص ١٧٤ ــ ١٧٦ .

(١٤٢) DOOP : L'Egypt au commencement ..., p. 9.

(١٤٣) المقريزى : البيان والاعراب ، ص ٦٢ .

(١٤٤) هى ميت غمر الحالية . كانت من القرى القديمة التى وردت فى قوانين الدواوين ولكن باسم « منية غمر وحماد » من أعمال الشرقية ، أما فى التحفة السنية ، فقد وردت منفصلة باسم « منية غمر » من أعمال الشرقية أيضا وقد حرفت كلمة « منية » الى « ميت » وأصبح اسمها « ميت غمر » ابتداء من سنة ١٢٢٨ هـ ، وهى الآن مدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية (ابن مماتى . قوانين الدواوين ، ص ١٧٦ ؛ ابن الجيعان ، التحفة السنية ، ص ٤٤ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٢٦٣) .

(١٤٥) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٤٦ .

(١٤٦) ابن تغرى بردى منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨ (نشر بوبر) .

(١٤٧) هى من القرى القديمة اسمها الأصلى « قليب العمال » ، وردت فى قوانين الدواوين باسم « قليب » من أعمال جزيرة بنى نصر . ووردت فى التحفة السنية باسم « قليب » فقط من أعمال أبيار وجزيرة بنى نصر ، وقد أطلق عليها اسم « قليب ابيار » لقربها من مدينة أبيار (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦٩ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١١٥ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

(١٤٨) انظر الملحق الثالث .

(١٤٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٩ ، ص ٣٦ .

(١٥٠) انظر المقريزى . السلوك ، ج ٤ ، ق ص ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢٧٠ : ابن اياس ، ج ١ ، ق ٢ ، ص ٤٨٣ .

(١٥١) لمزيد من المعلومات عن هذه الأحداث انظر ، ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٧٩ ـ ٨٢ ، وانظر كذلك عن أحداث مشابهة فى حالات هزائم أخرى ، ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٥٣ ، ٦٧٢ (نشر بوبر) .

(١٥٢) الاسدى ك التيسير والاعتبـار ، ص ٩٤ .

(١٥٣) انظر ما فعله الأمير يشبك فى بلاد الوجه القبلى سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) من شوى العربان بالنار وسلخ بعضهم ، ودفن البعض الآخر أحياء فى التراب ، وقتل آخرين بالخوازيق (ابن اياس . بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤٣) .

(١٥٤) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٢٠ ، ٤٢١ ؛ الصيرفى ؛ انباء الهصر ، ٧٥ ، ٢٣٢ .

(١٥٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٣٣ .

(١٥٦) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٩٢ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٤ .

(١٥٧) القلقشندى . صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٤٣٧ ؛ المقريزى . السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٨٦٥ .

Sato : the Evolution of the Iqta ..., p. 101.

(١٥٨) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ٢ ، ص ٦٩١ ، ٦٩٢ ؛ ابن تغـرى بردى . حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٩٤ ، ٤٩٥ .

(١٥٩) السبكى : معيد النعم ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٦٠) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٣٧ .

(١٦١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، ج ٢ ، ص ٤٠١ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٦٢) ابن تغرى بردى : منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٤٩٨ (نشر بوبر) .

(١٦٣) النابلسى تاريخ الفيوم ، ص ١٢ ، ١٣ ؛ وانظر أيضا ، ابن تغرى بردى . منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٤٥٨ ٠

(١٦٤) سيرة الظاهر بيبرس ، مجلد ١ ، جـ ٦ . ص ٥٩٣ ٠

(١٦٥) Lane : An Account of the manners , p. 195.

(١٦٦) قرية « القصر » المقصود هنا هى التى وردت فى قوانين الدواوين باسم « قصر بنى كليب » من أعمال القوصية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « قصر كليب – وهو قصر بنى شادى » . وهى الآن تعرف باسم « القصر » فقط تابعة لمركز نجع حمادى من محافظة قنا (ابن مماتى : قوانين الدواوين . ص ١٧١ . ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ١٩٤ ؛ محمد رمزى . القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٤ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥) ٠

(١٦٧) الادفوى : الطالع السعيد . ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ٠



الفصل السادس

الحياة الدينية والنشاط الثقافى

الحياة الدينية • المؤسسات الدينية ـ علماء الدين ودورهم فى القرية ـ انتشار التصوف ـ الاحتفالات الدينية ـ النشاط الثقافى (أماكن التعليم • المعلم • نوع التعليم • تدرج الأولاد فى التعليم • تعليم أولاد أهل الذمة) •

أولا ـ الحياة الدينية :

١ ـ المؤسسات الدينية :

وجدت المؤسسات الدينية المعدة لعبادة الفلاحين فى القرى ، سواء كانوا مسلمين ، أو مسيحين ، أو يهودا ـ أينما وجدت المؤسسات الدينية اليهودية فى القرى ـ وقد تمثلت هذه المؤسسات فى عصر المماليك ، فى الجوامع والمساجد والزوايا للمسلمين ، والكنائس والأديرة للمسيحيين ، والمعابد اليهود • ويأتى فى مقدمة هذه المؤسسات بالطبع الجوامع ، وذلك تبعا للنسبة العددية

الكبيرة للمسلمين ، ومن المعروف أن شرط وجود الجامع هو أن تقام فيه خطبة الجمعة ، لذلك نص المعاصرون عند ذكرهم للجوامع فى القرى ، على أن كل جامع من هذه الجوامع « تقام فيه الجمعة » (٢) • ولم يكن بمنع وجود جامع فى القرية من وجود المسجد الذى لا تقام فيه صلاة الجمعة ، لذلك فقد كان الجامع هو الأساس ، ومع ذلك وجدنا بعض القرى لا يوجد بها سوى مسجد ، وان كان ذلك قد اقتصر على القرى غير المأهولة بعدد كبير من الأهالى ، أو القرى التى تنتج عن الزحف العمرانى ، والتى أطلق عليها « المناشى » (٣) (جمع منشأة) •

ويعنينا هنا أن الجوامع انتشرت فى العصر المملوكى فى كل قرى مصر ، تلك الجوامع التى كانت جزءا لا يتجزأ من القرية ، بحيث أن المعاصرين دأبوا على ذكر الجامع فى بداية الحديث عن معالم أية قرية (٤) ، كما أن الجامع كان أول شيء يشيد فى ذلك العصر عند اختطاط القرى الجديدة (٥) • ومن الطبيعى أن الجوامع كانت تستثنى هى الأخرى من بيع القرية أو وقفها ، كما كان يحدث مع مساكن الفلاحين وطرقاتهم ومقابرهم (٦) •

وفى الواقع أن هذه الجوامع فى الدولة المملوكية الثانية ، لم تكن تامة العمارة كاملة المرافق ، حيث نقل المعاصرون أن الحالة العامة لهذه الجوامع كانت رثة ، بسبب تهدمها وعدم فرشها بالاضافة الى وجود مساحات كبيرة منها غير مسقفة (٧) ، ومهما قيل عن كثرة الأوقاف على المؤسسات الدينية فى العصر المملوكى ، وكيف وصلت هياكل هذه الجوامع الى هذه الحالة فى القرى فى ضوء مثل هذه الأوقاف ، فان الأمر يتضح اذا علمنا أن الأوقاف ، اقتصرت على المؤسسات الدينية فى القاهرة ، التى تسابق فيها

الأمراء ورجال الدولة فى التظاهر بالثراء والانفاق عليها ببذخ ، بالاضافة الى ازدياد الأوقاف الشخصية فى أواخر العصر المملوكى على حساب الأوقاف الخيرية ، خصوصا بعد فساد الدولة وانعدام الرقابة على الأوقاف · كل ذلك فضلا عن الخراب الذى شهدته البلاد منذ بداية الدولة الثانية ، وما تبع ذلك من خراب القرى وخلوها من أهلها ، وعدم اهتمام الفلاحين بأمور دينهم ، وما تبع ذلك كله من خراب الجوامع وتهدمها · لذلك لم يكن « المقريزى » مبالغا حين ذكر فى حوادث سنة ٨١٥ هـ (١٤١٢ م) عند الحديث عن خراب البلاد ، أن بلاد الصعيد وحدها خرب فيها فى سنوات قليلة أكثر من أربعين جامعا كانت تقام فيها خطبة الجمعة (٨) ·

ولعل هذه الحالة التى وصلت اليها الجوامع فى القرى ، هى التى دفعت بعض الأمراء ورجال الدولة الى اعادة اعمار « ··· الجوامع بالقرى والنواحى والضواحى والبلاد » (٩) فقد كانت الجوامع هامة جدا ، فهى فضلا عن أنها مكان لتأدية فريضة الصلاة ، ومكان للتعليم أحيانا ، فان هذه الجوامع كانت وسيلة الاعلام الأولى للفلاحين فى ذلك العصر ، فمن على منابرها كانوا يعلمون بتغير الخلفاء والسلاطين بالدعاء لهم ، وكذلك تغيير الولاة بقراءة تواقيع ومناشير توليتهم ، ومن على هذه المنابر أيضا كانت تعلن أخبار النصر أو البشرى بشفاء السلطان أو عودته من السفر سالما ، وأهم ما كان ينتظره الفلاحون ليسمعوه من فوق هذه المنابر هى « المسامحات » التى كانت تعلن بمسامحة الفلاحين ببواقى الخراج ، أو الغاء بعض المكوس والمغارم (١٠) · هذا فضلا عن الدور الاجتماعى الذى كانت تؤديه الجوامع فى القرى فى الدولة الثانية ، على وجه الخصوص بعد خراب البلاد وافتقار أهلها

وعدم وجود دور للضيافة ـ كما كان فى الدولة الأولى ـ فقد كان على الغريب اذا أمسى عليه الليل وهو فى احدى القرى أن يلجأ الى جامعها ليبيت فيه ليلته (١١) ٠

ومن المؤسسات الدينية الاسلاميـة التى وجدت أيضـا فى القرى فى عصر السلاطين المماليك ، « الزوايا » (١٢) ، ومع أن وجود هذه الزوايا يكون هى الغـالب فى البرارى ، فاننا وجدنا الكثير من هذه الزوايا فى ذلك العصر فى القرى (١٣) ، أو على الأكثر بجوارها ، ومن أشهر هذه الزوايا التى وجدت فى القرى فى عصر المماليـك ، وكانت مقصـدا لزيارة السلاطين والأمراء والعلماء والغرباء ، زاوية الشيخ « محمد بن عبد الله المرشدى » (ت ٧٣٧ هـ / ١٣٣٧ م) ، التى وجـدت فى قريـة « بنى مرشد » (١٤) ٠ ولما كانت هذه الزوايا تقام فى الأساس للتفرغ للعبادة سيما لمن اشتهر بالكرامات والمكاشفات ، فقد وجدنا أن الأمراء يقيمونها فى الكثير من القرى لمن يعتقدون فيهم الصلاح(١٥) أو أن هؤلاء المشايخ كانوا يقيمونها بأنفسهم (١٦) ٠

ومع أن الأساس فى انشاء هذه الزوايا هو الاختلاء للصلاة والتعبد ، وتقديم الطعام للواردين اليها والمجتازين بها (١٧) ، فان الأهالى انتفعوا بمن وجد فيها من الصالحين ، بما يلقيه من دروس الوعظ والارشاد والمداومة على الأوراد (١٨) ٠ لكن للأسف فان أتباع الطرق الصوفية ـ كما سنرى بعد قليل ـ أدخلوا على هذه الزوايا الكثير من البـدع ، وعمل حلقـات الذكر بالرقص والغناء ، وضرب الدفوف وعزف المزامير و « الشبابة » (١٩) ٠

ولم تكن هذه الزوايا دائمة الوجود ، فهى ترتبط فى الغالب بوجود صاحبها ، فكثيرا ما نجد أن صاحب هذه الزاوية الذى يموت ، يدفن فيها ، ثم يبدأ الناس فى زيارة هذا الشيخ بعد وفاته كما كانوا يزورونه فى حياته ، وشيئا فشيئا نجد أن هذه الزاوية تحولت الى ضريح أو مقام فى القرية يتوافد الناس لزيارته من كل مكان (٢٠) ٠

وبجوار الجامع والمسجد والزاوية وجد فى القرية الكنيسة ، فالكنيسة هى أقدم هذه المؤسسات ، نظرا لأن العرب فتحوا مصر وغالب أهلها نصارى كما هو معروف ، فترك المسلمون مؤسساتهم الدنية كما هى تمشيا مع روح السماحة وقواعد الفتح الاسلامى ، ومن المنطقى أن الكنائس كانت متناثرة فى جميع أنحاء مصر مدنها وقراها ٠ وعلى الرغم من استمرار دخول المصريين فى الاسلام طوال العصر الاسلامى حتى دولة المماليك ، فان الكثير من مؤسسات المسيحين بقيت كما هى الا ما كان خرب أو تهدم ، لذلك فلم تكن معظم قرى مصر فى عصر المماليك تخلو من كنيسة ، بل وجدنا بعض القرى يوجد بها كنيستان أو ثلاث بل وأربع (٢١)، ومن الطبيعى أن الطقوس التى كانت تقام فى هذه الكنائس كانت على المذهب اليعقوبى الذى هو مذهب غالب المسيحيين فى مصر(٢٢)٠

واذا كانت المحن والنكبات التى نزلت بالمسيحين فى مصر فى عصر سلاطين المماليك ، شديدة الأثر فى تقليل أعداد الكنائس فى مصر كلها ، فان تأثيرها فى القرى كان أشد ، نظرا لأن هذه النكبات انتهت بخلو قرى كثيرة من الكنائس ، وقد تمثلت هذه النكبات فى عمليات الهدم المتكرر للكنائس ، التى كان أشهرها وأكثرها اتساعا ما حدث فى سنة ٧٢١ هـ (١٣٢١ م) من هدم

كنائس اقليم مصر ، والتى تهدم فيها الكثير من الكنائس فى القرى برواية من حضر من المسافرين بالوجهين البحرى والقبلى (٢٣) . هذا بخلاف الحالات الفردية التى كان يتم فيها هدم كنيسة احدى القرى مثل كنيسة بلدة « شبرا الخيام » (٢٤) من ضواحى القاهرة ، التى هدمت فى ذلك العصر ثلاث مرات (٢٥) .

كما تمثلت هذه النكبات أيضا فى غلق الكنائس بالنواحى ، والتى كانت تنتهى فى الغالب بهدمها نظرا لأنفة المسلمين من اعادة فتحها مرة أخرى ، كما حدث لكنيسة قرية « بوالنمرس » (٢٦) من الجيزة ، التى تحولت بعد هدمها الى مسجد (٢٧) . ومن المنطقى أن هذا الحديث يفرض علينا الاشارة الى الحالات التى كانت تزداد فيها أعداد المساجد بالقرى على حساب الكنائس . والتى كان أشهرها حين يسلم المسيحيون بالأرياف بأعداد كبيرة ، وما يتبع ذلك من تحويل الكنائس الى مساجد (٢٨) . ومن الطبيعى أن هذا كله بالاضافة الى خراب الكنائس تلقائيا بتحريم الفقهاء لاعادة ترميمها ، كان يؤدى الى تهدم الكثير من الكنائس بالقرى ، الى درجة أن يقوم المسيحيون هناك بتحويل أحد البيوت الى كنيسة يتعبدون فيها ، كما حدث فى « أبى تيج » بالوجه القبلى ، و « سمنود » بالوجه البحرى (٢٩) .

ولا نفهم من هذا أن الكنائس اختفت أو بدأت تتلاشى من القرى فى ذلك العصر ، فعلى الرغم من أن المقريزى ذكر أن الكنائس الموجودة فى زمنه بالوجه البحرى بما فى ذلك مدينة الاسكندرية تسع عشرة كنيسة ، بما فيها من الخراب والمخفى والمحدث ، فان هذا الاحصاء ليس مقبولا (٣٠) ، ودليل ذلك أن « ابن شاهين » الذى جاء بعد « المقريزى » ، يذكر أن بالوجه القبلى فقط من

الكنائس والأديرة ـ التى تناقصت فى ذلك العصر ـ ما يقارب من الألف (١٣) ، وهذا الرقم صائب الى حد كبير نظرا لتناسبه مع عدد القرى ، التى لم يكن الكثير منها يخلو من كنيسة فى ذلك العصر ٠

أما الأديرة التى كانت موجودة من قبل شأنها شأن الكنائس فقد وجدت فى ذلك العصر منتشرة فى طول البلاد وعرضها ، سواء فى الوجه القبلى أو البحرى أو منخفض الفيوم (٣٢) ، وان كانت فى الوجه القبلى تفوق أعدادها فى القسمين الأخيرين ، حيث انتشرت الأديرة فى بلاد الصعيد على ضفتى النيل ، وان كانت فى الضفة الشرقية أكثر عددا وعمارة ، نظرا لعمارة هذا الجانب من الوادى وتركز البلاد فيه ، على العكس من الضفة الغربية ، مما يدل على أن هذه الأديرة كانت موجودة فى ذلك العصر بالقرى وبجوارها ، وليست فى الفيافى والقفار فقط ، ومما يدل على ذلك أن قرية « أدرنكة » بالصعيد كان بجوارها سبعة أديرة متصلة (٣٣) ، كما أن الكثير من الأديرة وجدت فى القرى وتسمت بأسمائها ، خصوصا فى قرى الصعيد ومنخفض الفيوم (٣٤) ٠ ويبدو أن ذلك كان بسبب ضيق المساحة هناك ، بخلاف الوجه البحرى حيث اتساع رقعة الأرض ، لذلك كانت الأديرة فى الوجه البحرى بعيدة نسبيا عن القرى والى هذه الأديرة كان يذهب الفلاحون جميعا من مسيحيين ومسلمين ، ملتمسين وصف العلاج لأمراضهم ـ نظرا لأن الكثير من الرهبان كان على دراية بالطب ـ ، كما كانوا يذهبون الى هناك من أجل السحر والحصول على الأحجبة ٠ بالاضافة الى الدور الدينى الذى كانت تقوم به الأديرة للمسيحيين ، فاننا نجدهم يتوافدون عليها يحملون الى رهبانهم النذور والقرابين (٣٥) ، أو ليشاركوهم الاحتفال بأعياد هذه

الأديرة ، فقد كان لمعظم الأديرة أعياد يحتفل بها الرهبان ويشاركهم فيها النصارى من أهل القرى وغيرها ، سواء القريبين منها أو البعيدين (٣٦) .

وفي الواقع كان هذا يحدث في الأديرة التي بقيت حتى ذلك الوقت ، اذ أن الخراب كان قد عرف طريقه الى أديرة ديار مصر في ذلك العصر ومن قبله ، مما أدى الى تلاشيها من معظم القرى فيما بعد . وذلك وضع طبيعي ، فلقد كان هذا هو الشيء المتوقع منذ بداية الفتح الاسلامي ، وبدء دخول قبط مصر في الاسلام ، حيث أدى تناقص أعداد المسيحيين الى انهيار حركة الرهبنة والديرية ـ التي انطلقت من مصر الى العالم كله ـ وترتب على ذلك ، قلة عدد الرهبان في الكثير من الأديرة التي بقيت ، حتى أصبح لا يوجد في بعضها أكثر من راهب الى ثلاثة في عصر المماليك . وليس ذلك بسبب تدهور الحركة الديرية وهجرها فقط ، بل أيضا بسبب الحالات التي كانت تتعرض فيها الأديرة للهدم ، كما حدث سنة ٧٢١ هـ (١٣٢١ م) ، حين قام أهل القرى والنواحي بتخريب العديد من الأديرة ، حين فر الرهبان منها خشية على أرواحهم من الأحداث التي وقعت في هذه السنة (٣٧) .

وليس أدل على اندثار الأديرة وخرابها وقلة عددها في ذلك العصر من عبارة « المقريزي » التي يقول فيها : « ... أديرة الوجه القبلي هي متلاشية آيلة الى الدثور ، بعد كثرة عمارتها ووفرة أعداد رهبانها وسعة أرزاقهم ، وكثرة ما كان يحمل اليهم ، وأما الوجه البحري فكان فيه أديرة كثيرة خربت وبقي منها بقية » (٣٨) .

وبالنسبة للمؤسسات الدينية اليهودية فى القرى فى عصر سلاطين المماليك ، فاننا ذكرنا عند الحديث عن سكان القرية أن اليهود لم يتواجدوا فى القرى بشكل دائم بأعداد كبيرة لأسباب كثيرة أهمها عدم مزاولتهم للنشساط الزراعى ، ومع ذلك فاننا وجدنا لليهود فى ذلك العصر معبدين فى قريتين من قرى مصر ، أولهما فى قرية « دموة » (٣٩) من الجيزة ، وثانيهما فى قرية « جوجر » (٤٠) من الغربية ، واذا علمنا أن هذين المعبدين كانا اثنين من مجموع أحد عشر معبدا لليهود فى مصر كلها آنذاك ، سهل علينا أن ندرك أن وجودهما فى هاتين القريتين لم يكن لوجود جاليات يهودية كبيرة هناك ، وانما لارتباط المكانين بمعتقدات سامية فى قلوب اليهود (٤١) • على كل حال لم ننته العصر المملوكى فى مصر قبل أن تنال يد الهدم من أشهر وأهم وأقدس هذين المعبدين لدى اليهود ، وذلك حين توجه السلطان الناصر « محمد بن قايتباى » (٩٠١ ـ ٩٠٤ هـ / ١٤٩٦ ـ ١٤٩٨ م) الى « دموة » ليهدم « كنيسة » (معبد) اليهود هناك بنفسه سنة ٩٠٣ هـ (١٤٩٧ م) (٤٢) •

٢ ـ علماء الدين ودورهم فى القرية :

وكان لابد لهذه المؤسسات الدينية من مجموعة من علماء الدين ، الذين عليهم مدار اقامة الشعائر وتفقيه الناس فى أمور دينهم والاجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم ، سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين • ويأتى فى مقدمة علماء الدين المسلمين فى القرية الخطيب الذى « يخطب الناس ويذكرهم فى الجمع والأعياد ونحوهما » (٤٣) ، الى جانب الامام الذى يؤم الناس فى الصلوات الخمس ، وعلى الرغم من أن المصادر أشارت الى وجود الخطيب والامام فى جامع القرية الواحد (٤٤) ، بالاضافة الى ضرورة وجود

فقيه (واعظ) فى كل قرية ليعلم النـــاس أمور دينهم (٤٥) ، فالواقع يدل على أن هذه الوظائف جميعها كثيرا ما كانت تجمع لشخص واحد فى القرية (٤٦) ، بل ان وظيفــة الخطابة كثيرا ما أضيفت الى قضاة القرى آنذاك (٤٧) ٠

ولم يكن لهؤلاء الخطباء والأئمة الذين يعينون من قبـــل القضاة ونظار الأوقاف (٤٨) ٠ مرتب عينى ، وانما كانت تخصص لهم قطعة أرض زراعية من الأوقاف الموقوفة على هذه الجوامع ، أو قطعة من أراضى الرزق المخصصة للخطابة فى كل قرية (٤٩) ، ويبدو أن هذه الأرزاق كانت مدرة للأموال ــ خصوصا فى الدولة الأولى ــ الى درجـة جعلت فقهاء القريـة الواحـدة يتنـــازعون خطابتها (٥٠) ٠

والى جانب قيام الفقيه أو الخطيب بعمله فى اقامة الشعائر ، كان عليه أن يقوم بأعمال أخرى ، منها اذاعة التقاليد والمراسيم التى يرسلها السلطان الى النواحى لتذاع على المنابر ، كما كان عليه القيام بمهمة دفن الموتى بعد اقامة صلاة الجنازة عليهم، كذلك كان يلجأ المسيحيون الى الخطيب لاعلان اسلامهم واشهاره (٥١) ، هذا فضلا عن قيام الكثيرين من خطباء الجوامع بتعليم أبناء الفلاحين وتحفيظهم القرآن ، بالاضافة الى اشرافهم على الأوقاف والرزق الموجودة فى النواحى، التى كان أكثرها بأيدى فقهاء الريف (٥٢) ٠

وجدير بنا أن نشير الى أن فقهاء القرى ، لم يكونوا على درجة واحدة من العلم والتفقه طوال العصر المملوكى ، فبينما نجد « الادفوى » وغيره ممن عاصروا دولة المماليك فى بدايتها، يترجمون لكثير من خطبـاء القرى ويصـفونهم بالعـلم والتفقـه والعفـة

والبلاغة (٥٣) ، نجد أن هؤلاء الفقهاء فى أواخر العصر قد صاروا مجموعة من أوباش الناس، لا يفقهون حتى أبسط أمور الدين(٥٤)٠ وعلى الرغم من التحامل المعروف عن « الشربينى » على الريف وفقهائه ، فاننا لا ننكر أنه لمس كبد الحقيقة ، عندما وصم فقهاء الريف بالجهل ، ويؤيد ذلك ما أورده « المقريزى » على لسان أحد رجال الدولة المعاصرين للناصر « محمد بن قلاوون » من ان « ٠٠٠ فقهاء الأرياف لا يدرون الفقه ، يسمون أنفسهم الخطباء ولا يعرفون كيف يخطبون ، ولا يقرءون القرآن » (٥٥) ٠ كما نجد أن « ابن اياس » يتهكم على فقهاء الريف فى زمنه بقوله : (٥٦)

فقيه ريف يقول : انى برعت فى العلم والرواية

فقلت لا شك أنت عندى تصلح للدرس والدراية

ولا شك أن هذه الحالة التى وصل اليها فقهاء وخطباء الأرياف من الجهل وعدم المعرفة ، كانت من العوامل الأساسية التى آثرت بشكل مباشر على الشكل العام لتدين أهالى القرى — على وجه الخصوص فى الدولة الثانية — ، وذلك بشهادة أحد المعاصرين ، الذى يشير الى ذلك بقوله : « ٠٠٠ (فلاحين الريف) ينشأ الشخص منهم على التعب والنصب والهم والغم والطرد والجرى وقلة الدين والجهل ولا يجد من يرشده للعبادة والصلاة فيصير فى هذه الحالة » (٥٧) ٠ على كل حال سواء كان علماء الدين فى القرى ممن يعلمون ، أو ممن يجهلون ، فانهم كانوا سواء فى معاملة المماليك السيئة لهم ، حينما كانوا ينزلون الى الأقاليم لنهب الأموال وجمع الخيول (٥٨) ٠

والى جانب الفقهاء الذين كانوا يقـومون بأعمال الخطابـة والامامه والوعظ فى القرية ، كان يوجد المؤذن ، الذى كان لابد أن يكون عارفا بالأذان وعليه رفعه في الأوقات الخمسة المعروفة شرعا ، كما كان عليه أن يصعد المئذنة أو الى أعلى مكان فى المسجد ليسبح الله بصوت مرتفع قبل آذان الفجر بفترة ، بالاضافة الى التكبير خلف الامام (٥٩) ، وكان المؤذن يتقاضى راتبه من ريع قطعة أرض تخصص له ، مثله مثل الخطيب ، وكذلك « القيم » الذى خصص له قطعة أرض رزقه هو الآخر (٦٠) ، مقابل قيامه بحراسة المسجد وتأدية أعمال الخدمة والنظافة والتطهير ٠

أما اذا انتقلنا الى رجال الدين المسيحى ودورهم الدينى فى القرية ، فاننا سنجدهم مرتبين فى السلك الكهنوتى الى درجات ، أولهم « الأسـقف » ، وهو نائب البطريرك ، لذك يبدو أنه كان يشرف على مجموعة من القرى أو على اقليم كامل ، وكان من مهامه عمل « الرقاع » وهى كشوف بأسماء جوالى المسيحيين الرواتب والطوارىء ومن بلغ منهم الحلم ومن مات ومن أسلم ، ويقدمها الى البطريرك الذى يقدمها للجهات المختصة (٦١) ، ثم « المطران » وهو بمثابة قاضى المسيحيين يقضى فى المنازعات التى تنشأ بينهم خاصة دون أن يكون أحد طرفيها مسلما ، ثم « القسيس » الذى يقرأ للمسيحيين الأناجيل والمزامير ، وهو المسئول عن عقود الزواج بمساعدة الشماس (٦٢) ، ثم يأتى « الجثليق » وهو عندهم مقيم الصـلوات ، وربما ضـمت وظيفة الجاثليق للقسيس ، ويأتى فى النهاية « الشماس » وهو بمثابة قيم (أى خادم) الكنيسة (٦٣) ٠

٣ ـ انتشـار التصوف :

ومن مظاهر النشـاط الدينى فى مصر فى العصر المملوكى التصوف (٦٤) ، ومن المعروف أن التصوف الاسلامى الذى عرف

في مصر منذ نهاية القرن الثاني الهجري ، ظل تصوفا فرديا حتى بداية الدولة الأيوبية في مصر على يد « صلاح الدين » الذى رأى أن يحارب المذهب الفاطمي الشيعي بسلاحه نفسه الا وهو التصوف ، فضلا عن هدفه الثاني . وهو استخدامه للمتصوفة في الدعوة لمحاربة الصليبيين (٦٥) · وعلى الرغم من الجهود التى بذلها « صلاح الدين » وخلفاؤه في نشر التصوف ، الا أنه ظل هادئا قليل الأثر ، ولم يشتد تياره في الحياة الدينية والاجتماعية الا في عصر المماليك (٦٦) ·

اذ أن الظروف السياسية الخارجية التى عاشتها دولة المماليك ، بالاضافة الى الأحوال الداخلية ، كانت عاملا أساسيا في تمهيد التربة لوفود الكثير من مشايخ الصوفية في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادى) · مثل « أبى الحسن الشاذلى » ، و « أبى العباس المرسى » ، و « أبى القاسم القبارى » ، و « السيد أحمد البدوى » ، فوجدوا عامة المصريين في ضيق وكمد بسبب سطوة المماليك وضغطهم على عامة الشعب ، فضلا عن كثرة الفتن الداخلية واختلال الأمن ، هذا عدا كثرة المجاعات والأوبئة ، مما دفع الكثيرين الى الدخول تحت لواء مشايخ الصوفية (٦٧) ·

ولم تلبث أن انتشرت أفكار وكرامات ومعجزات هؤلاء الأولياء والمشايخ ، وكثر أتباعهم في طول البلاد وعرضها ، ينفذون تعاليمهم ويقرءون أورادهم وأذكارهم ، وأصبحوا يعرفون بأتباع الطرق التى وصلت في عصر المماليك الى ستا وثلاثين طريقة (٦٨) · فوجدت « الطريقة الشاذلية » ، و « الطريقة الرفاعية » ، و « الطريقة الدسوقية » ، و « الطريقة الأحمدية » ، وأصبح لكل طريقة أعلام خاصة يتميزون بها (٦٩) ، كما أصبح لكل منها « نقيب » (٧٠) ·

ولا يعنينا هنا تتبع حركة التصوف التى تركزت فى القاهرة والفسطاط وما يتبع ذلك من انشاء العديد من بيوت خصصت للصوفية أطلق عليها « خوانق » ، و « ربط » ، و « زوايا » بقدر ما يعنينا تتبع أخبار الظلال التى ألقت بها هذه الحركة على أقاليم مصر ، وأثرها على الفلاحين فى القرى ، فقد نظر الفلاحون ـ شأن باقى طبقات الشعب ـ لكل من اتصف بالزهد والتعبد والصلاح النظرة نفسها التى نظر بها لمؤسسى الصوفية الأوائل فى عصر المماليك ، خصوصا أن الكثير من هؤلاء الزهاد أسسوا لأنفسهم الزوايا فى النواحى والقرى (٧١) ، ورأى الفلاحون أن أصحاب هذه الزوايا لا يقلون فى اظهار الكرامات والمعجزات والمكاشفات عن من سبقهم من مؤسسى الطرق ، فحيكت القصص حول كراماتهم ومعجزاتهم واستطاعتهم الاتيان بكل غريب ، وتجاوزهم للزمان والمكان بما تعجز عن تخيله الأذهان ، خصوصا وأن المدلسين من الصوفية عملوا على نشر هذه الكرامات بين الناس (٧٢) ، فهرع اليهم المريدون والمعتقدون من كل مكان لزيارتهم يلتمسون بركتهم (٧٣) .

وحينما كان يتوفى هؤلاء المشايخ والأولياء ، كان الأتباع والمريدون يرفضون أن كراماتهم بطلت ، ان لم ينكروا أنهم توفوا بالفعل (٧٤) ، لذلك لم تلبث قبورهم وزواياهم التى كانوا يدفنون فيها أن تتحول الى أضرحة تحاط بهالة من القداسة ، وتقام فوقها القباب (٧٥) ، وقد زادت تلك الأضرحة فى ذلك العصر « ... بالديار المصرية وجميع أقاليمها ... ما لو أردنا ذكره لطال الشرح » (٧٦) وأصبح لها ناظر عام يوليه السلطان للاشراف عليها وتعيين سدنتها وخدامها (٧٧) .

وكان الفلاحون يبجلون هؤلاء الأولياء أمواتا كما قدسوهم أحياء ، ولذلك جعلوا هذه الأضرحة قبلة لزيارتهم وأماكن مباركة تنذر لها النذور ، وتتلى عندها الدعوات التى يطلبون شفاعة صاحب المقام لقبولها ، وربما اختلط الأمر على بعض السذج فيدعون هؤلاء الأولياء أن يقضوا لهم حاجاتهم من شفاء مريض أو قضاء مطلب أو نحو ذلك . وقد بالغ الجهلاء فى ذلك حتى أن أحد المؤذنين زاد « ... فى الآذان ببعض القرى السلام بعد الآذان على شخص من المعتقدين الذين ماتوا » (٧٨) ، كما أن أحد أتبــاع الطرق الصوفية فى القرى ، كان اذا أتم الصلاة يمم وجهه شطر ضريح « السيد أحمد البدوى » ودعاه بقوله : « كن لى يا أبا الفرجات وتقبل عبادتى ويسر لى رزقى » (٧٩) .

وهكذا أصبح التصوف عبارة عن الاتيان بكل غريب وعجيب واظهار الكرامات ، وما تبع ذلك من تبجيل وتقديس الأولياء فى حياتهم ومماتهم ، فبالغ الناس فى ذلك وأقاموا لهم الموالد السنوية لتكريمهم واحياء ذكراهم فى الجهة أو البلدة التى قبروا فيها ، بصرف النظر عن معرفتهم لتاريــخ مولدهــم على وجه التحديد ، خصوصا وأن الكثير من هؤلاء المشايخ كانوا مغمورى السيرة فى شبابهم ، فما بالنا بالمعلومات عن صباهــم أو طفولتهم أو حتى مولدهم . وفى الحقيقة أن ما كان يحدث فى مثل هذه الموالد من الأفعال القبيحة المزرية ، والخروج عن الحد فى التهتك ، وما يحدث فيها من حضور أرباب الملاهى والمغانى وتخصيص أماكن للفساد ، وما ينتج عن ذلك كله من اختلاط الرجال بالنساء ، سواء فى الوجه القبلى أو البحرى (٨٠) ، لم يكن من التصوف ، ولا من الدين فى شىء .

وقد زادت هذه المفاسد التى تحدث فى الموالد عن الحد ، مما جعل السلطان الظاهر « جقمق » يأمر فى سنة ٨٥١ هـ (١٤٤٧ م) بمنع عمل هذه الموالد فى الأرياف ، وان كان صرح بعملها فى العام التالى (٨١) .

ومن أغرب طقوس الصوفية ، حفلات الذكر التى يطلقون عليها « الوقت » ، أو « الميعاد » ، أو « السماع » ، والتى كانت تقام على وجه الخصوص فى الزوايا ، والتى كانت تعمل بالدفوف والمزمار وغيرها من آلات الطرب ، وما يصاحبها من الرقص والغناء، والمدح الذى كان يتولاه شخص يقال له « القوال » ، التى اشتهرت بلدة « النحريرية » بين بلدان الوجه البحرى بتخصصها بوجود هؤلاء القوالين والمادحين بها فى ذلك العصر (٨٢) ، على نحو اشتهار مدينة « طنطا » بوجود أمثالهم فيها فى الوقت الحالى . ولعل ما كان يحدث فى حلقات الذكر من المفاسد والخروج عن الشرع ، هو الذى جعل السلطان الظاهر « جقمق » (٨٤٢ ــ ٨٥٧ هـ / ١٤٣٨ ــ ١٤٥٣ م) يلتفت الى نداء « ابن تغرى بردى » بعدم جواز هذا العمل ، ويأمر بمنعه من الزوايا (٨٣) ، سيما بعدما رأى السلطان ، أن رجلا ممن يقيم هذه المواعيد فى القرى ، تطرف وادعى النبوة (٨٤) .

وأخيرا يجدر بنا أن نشير الى أن موقف الفلاحين فى القرى من حركة التصوف هذه، لم تتجاوز الاعتقاد فى الأولياء والدراويش والتماس بركاتهم ومعجزاتهم ودعواتهم فى حياتهم ، وزيارة أضرحتهم بعد وفاتهم للاستعانة بهم فى قضاء حوائجهم ، ثم المشاركة فى موالدهم ، فى حين لم ينخرطوا فى الطرق ، بمعنى أن السواد الأعظم منهم لم يكونوا أتباع طرق ، اذ أن اتباع احدى

الطرق فى ذلك العصر كان يتطلب لبس الخرقة ، ثم الابتعاد عن الحيـاة المادية والانقطاع للعبـادة ، وهو الأمر الذى اقتصر على جماعات قليلة تتناسب مع أعداد الزوايا واتساعها فى القرى ٠

٤ ـ الاحتفالات الدينيـة :

بالطبع كان لكل من المسلمين والمسيحيين فى ذلك العصر أعيادهم الدينية التى كان يحتفل بها كل منهما على طريقته ، وعلى الرغم من أن مصادر ذلك العصر أسهبت فى وصف هذه الاحتفالات فى العاصمة ، دون باقى أقاليم الديار المصرية ، فاننا سنحاول أن نتلمس طريقا ننفذ منه الى التعرف على كيفية احتفال المصريين بها خارج العاصمة (أى فى القرى) ، مستعينين بمظاهر تلك الاحتفالات كلما ضنت علينـا المصادر بالاشارات اليسيرة التى أوردتها عن احتفال الفلاحين بها ٠

ونبدأ باحتفالات المسلمين التى أطلق المعاصرون على غالبيتها اسم « مواسم » وسنرتبها على أشهر السنة الهجرية التى ارتبطت أعياد المسلمين بها ٠ وأول هذه الاحتفالات هو الاحتفـال بيوم « عاشوراء » وهو اليوم العاشر من شهر المحرم ، وجرت العادة فى هذا الموسم بالتوسعة فى النفقة والتصدق على الفقراء والمساكين الذين يخرجون لجمع الصدقة فى هذا اليوم ، وكان من أهم مظاهر هذا الاحتفال ضرورة ذبح الدجاج وطهى حبوب القمح واعداده فى أطباق تسمى « عاشوراء » ، وهو الذى ما تزال له بقايا حتى الآن (٨٥) ٠

وفى شهر ربيـع الأول من كل سنة كان الناس يحتفلون بالمولـد النبوى ، بأن يحيوا ليـلة الثـانى عشر من هذا الشهر

باحضار قراء القرآن والمنشدين ، بالاضافة الى اقامة حلقات الذكر ، وهذه الحلقات كانت من ضرورات الاحتفال بهذه المناسبة في زوايا الصوفية ، كما كان يفعل الشيخ « عماد الدين اسماعيل الانابى » (ت ٧٩٠ هـ/١٣٨٨ م) بزاويته فى قرية « أنبوبة » (٨٦) من الجيزة ، ولا شك أن احتفال الصوفية بالمولد النبوى كان يضفى عليه لمسة من لمساتهم المهرجانية التى تخرجهم وتخرج من يشاركهم فيه عن جادة الصواب ، بما يرتكبونه فى الخيام التى يقيمونها حول الزوايا (٨٧) ، فهم يفعلون ذلك فى موالد الأولياء وآل البيت ، فما بالنا بمولد صاحب البيت نفسه ﷺ .

أما الاحتفال بأول شهر رجب فكان من المواسم المهمة لدى المصريين ، والذى كان من أبرز صور الاحتفال به فى الأرياف — كما فى المدن — شراء تماثيل الحلوى للأطفال ، وهذه التماثيل مصنوعة من السكر على هيئة خيول وسباع وقطط وغيرها من صور الحيوانات التي « تمتلئ أسواق البلدين مصر والقاهرة وأريافهما بهذا الصنف » ويقوم بشرائها الغنى والفقير (٨٨) . ولا شك أن الاحتفال بليلة الاسراء والمعراج كان يتم بما يشابه الاحتفال بأول شهر رجب وليلة النصف من شعبان ، التى كان يتخذ الاحتفال بها مظاهر الاحتفال بعاشوراء وأول شهر رجب نفسها من التوسعة فى النفقة وعمل المأكولات ، بالاضافة الى شراء التماثيل المصنوعة من السكر (٨٩) . وربما زاد أهل الوجه البحرى على ذلك بأنهم كانوا يأتون من جميع القرى فى ليلة النصف من شعبان للاحتفال بها عند قبر « شطا » فى قرية « شطا » (٩٠) .

ومن الاحتفالات الدينية المهمة بالنسبة للمسلمين فى عصر المماليك وبعده ، وهو الاحتفال برؤية هلال رمضان ، ومن حسن

الحظ أن « ابن بطوطة » الذى زار مصر فى ذلك العصر ، شاهد ما كان يحدث فى الأقاليم فى تلك الليلة ، حيث روى صورة ما رآه فى مدينة « أبيار » (عاصمة اقليم ابيار وجزيرة بنى نصر) من اجتماع فقهاء البلدة والمتعممين والوجوه ، عند قاضى البلدة بعد صلاة العصر ، فى يوم التاسع والعشرين من شعبان الذى يسمونه « يوم الركبة » ، فاذا تكاملوا ركب القاضى ومن معه ، يتبعهم جميع من بالمدينة من الرجال والنساء والصبيان ، الى أن ينتهوا الى مكان مرتفع خارج البلدة معد لذلك ، فينزل فيه القاضى ومن معه يرتقبون الهلال ، فاذا رأوه يعودون الى البلدة بعد صلاة المغرب والناس يحملون الشموع والمشاعل والفوانيس ، ويوقد أصحاب الحوانيت الشموع فى حوانيتهم ، فاذا ما وصل القاضى الى داره انصرفوا جميعا الى دورهم (٩١) ، ولا شك أن هذه الصورة التى رسمها لنا « ابن بطوطة » ، كانت تتكرر فى جميع مدن البلاد ، بدليل الأخبار التى كانت تصل الى القاهرة من مختلف الأقاليم عن رؤية الأهلة (٩٢) ، واذا كانت ثمة اختلافات طفيفة بين المدن والقرى عن كيفية الاحتفال بالرؤية ، فان الشكل العام للرؤية كان واحدا .

ومن أهم الاحتفالات الدينية عند المسلمين ، الاحتفال بالعيدين ، عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، والاحتفال بالعيدين يكاد يكون متطابقا ، فيما عدا بعض الاختلافات الطفيفة ، ففى العيدين، كانت النساء تبدأن فى الاستعداد للعيد بتجهيز الكعك قبل العيد بعدة أيام ، كما تمتلىء به أسواق الأرياف (٩٣) ، ومع طلوع نهار يوم العيد يتوجه الرجال لأداء صلاة العيد يهللون ويكبرون حتى يصلوا الى المسجد أو الساحة ، وبعد الانتهاء من الصلاة يتوجهون الى المقابر لزيارة الموتى من الأقارب قبل أن يرجعوا الى أهليهم .

وفى هذا اليوم كان الفلاحون يرتدون أفخر ما عندهم من الثياب ، من لبدة أو قحف ، وشد ورداء بالاضافة الى الوطا ، كما أن النساء يكن فى أزهى ملابسهن والتى ربما كانت ملابس العرس - اذا كن حديثى العهد بالزواج - بالاضافة الى الزينة التى كان من جملتها تصفيف شعرهن بالزيت الحار ، أما الأولاد فان الأباء كانوا يحرصون على تخليقهم وتخليق ملابسهم الجديدة بالزعفران .

وفى هذا اليوم كانت الأسر تحرص على تبادل الزيارة والتهانى بالعيد ، وربما اجتمعت بعض هذه الأسر فى أحد البيوت ، للاحتفال بالعيد على طريقتهم بالغناء ونقر الدفوف والرقص . وفى عيد الأضحى كان يقوم بعض المتيسرين من الفلاحين بطهى الكثير من البيسار بجوار اللحم أو سقط الذبائح ، ويدعون الأقارب والمعارف والكثير من « جدعان » شباب القرية ، الذين يستغلون فرصة تواجدهم فى هذا اليوم السعيد ، فيمرحون بالغناء و « يخبطوا بالنبابيت » بعد أن يتناولوا طعام العيد الفاخر ، ويأكلوا الكثير من الترمس المملح والمقلى (وهو الفول المنبت على النار) الذى يعتبر فاكهة الريافة ويتهادون به فى الأعياد (٩٤) .

وكما كان للمسلمين أعيادهم الخاصة بهم ، كذلك عددت مصادر ذلك العصر مجموعة من أعياد المسيحين ، منها سبعة أعياد يسمونها أعياد الكبار ، وسبعة أعياد يسمونها . أعيادا صغارا (٩٥) . وهذه الأعياد مرتبة على شهور السنة الشمسية . والأعياد الكبار هى « عيد البشارة » ويحتفلون به فى التاسع والعشرين من شهر برمهات (آذار / مارس) ، و « عيد الزيتونة » وهو « عيد الشعانين » وهى كلمة معناها بالعربية التسبيح ، والعيد الثالث الأعياد الكبار هو « عيد الفصح » ثم « عيد خميس الأربعين »

وهو اليوم الذى يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح قام فيه وصعد الى السماء بعد أربعين يوما من الوفاة ، والعيد الخامس هو « عيد الخميس » ويسمونه « عيد العنصرة » ويحتفلون به فى السادس والعشرين من شهر بشنس (أيار / مايو) ، أما العيد السادس فهو « عيد الميلاد » الذى يحتفل فيه المسيحيون بمولد السيد المسيح فى يوم التاسع والعشرين من شهر كيهك (كانون أول / ديسمبر) ، وآخر الأعياد الكبار هو « عيد الغطاس » ، الذى يحتفلون به فى شهر طوبة (كانون ثان / يناير) بغمس الأولاد فى المياه على الرغم من شدة البرودة .

أما الأعياد الصغار فهى : « عيد الختان »، و «عيد الأربعين» ، و « عيد خميس العهد » ، و « عيد سبت النور » ، و « عيد حد الحدود » و « عيد التجلى » ، وأخيرا « عيد الصليب » .

ولا شك أن الفلاحين المسيحيين فى القرى كانوا يحتفلون بهذه الأعياد مثلما كان يحتفل بها المسيحيون فى القاهرة ومصر (الفسطاط) ، يؤكد ذلك ما يذكره « المقريزى » عندما يتعرض لوصف عيد الميلاد من الأعياد الكبار ، فيقول : « وأدركنا الميلاد بالقاهرة ومصر وسائر اقليم مصر موسما جليلا ... » . هذا الموسم الذى كان من أهم معالمه شراء التماثيل البديعة ، والشموع الملونة بالألوان الزاعية ، التى لا يبقى أحد من الناس فى مصر كلها مهما كانت حالته المادية ، الا ويشترى لأولاده ، وأهله من هذه الشموع التى يسمونها « الفوانيس » (٩٦) ، مما ينم عن مشاركة المسلمين أيضا فى هذه الاحتفالات .

كما يتعرض « المقريزى » لمظاهر الاحتفال بـ « عيد خميس العهد » من الأعياد الصغار ، والذى كان يسمى أيضا عيد « خميس

العدس » ، فى الأقاليم بقوله : « وأدركنا خميس العدس هذا في القاهرة ومصر وأعمالهما من جملة المواسم العظيمة ، فيباع فى أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان مما يتجاوز حد الكثرة ... » (٩٧) ، وبالفعل فانه بخلاف مظاهر هذا الاحتفال فى القرى ، فان الفلاحين كانوا يخزنون الكثير من البيض لبيعه فى هذا الموسم بزيادة عن ثمنه (٩٨) .

هذا عدا الاحتفالات بالأعياد الكثيرة الخاصة بالكنائس والشهداء المسيحيين والقديسيين المدفونيين بها (٩٩) ، والتى كانت تتخذ فى غالب الأحيان أشكالا تشبه موالد الأولياء والمشايخ المسلمين . كما كان للأديرة أيضا احتفالات خاصة مثل دير « المغطس » بجوار بحيرة البرلس فى شمال الدلتا ، الذى كان « ... يحج اليه نصارى الاقليم القبلى والبحرى كما يحجون كنيسة القمامة (القيامة) بالقدس » ، وكان ذلك فى عيده فى شهر بشنس (أيار / مايو) من كل سنة (١٠٠) .

والى جانب الأعياد الدينية الشرعية الأربعة عشرة التى مرت بنا ، بالاضافة الى أعياد الكنائس والأديرة والشهداء ، كان للمسيحيين أعياد أخرى غير شرعية تتخذ شكل المواسم العادية ، وهى «عيد النوروز » ، أو « النيروز » ، وهو عيد رأس السنة القبطية فى أول شهر توت (أيلول / سبتمبر) ، ولكن مظاهره اقتصرت على العاصمة والمدن الكبرى (١٠١) . بخلاف « عيد الشهيد » الذى شارك فيه عامة المصريين من المدن والقرى ، فضلا عن أنه كان يعمل فى احدى القرى ، وعيد الشهيد هذا هو عيد يحتفل به المسيحيون فى اليوم الثامن من بشنس (أيار/مايو) » ، حيث كان المسيحيون يزعمون آنذاك أن النيل لا يزيد فى كل

سنة الا بعد أن يلقوا فيه ، تابوتا به اصبع أحد شهدائهم القدماء ، كانوا يحتفظون به فى كنيسة قرية « شبرا » (١٠٢) ، التى كان يحتفل فيها بهذا العيد ، فيتوافد اليها جميع نصارى مصر بما فيهم « ... النصارى من جميع القرى » ، كما كان يخرج للاحتفال به أيضا عامة أهل القاهرة على اختلاف طبقاتهم ، فتنصب الخيام على شواطىء شبرا وفى الجزائر المقابلة لها فى النيل ، ولا يبقى صاحب لهو ولا مغنى ولا مغنية الا ويحضر الى هذا الاحتفال ، كما يحضره جميع النساء العاهرات والشواذ من الرجال ، ويتخذ الاحتفال الذى يستمر ثلاثة أيام شكل المهرجان ، فالمشاعل تنير الليل ، والفرسان وغيرهم يرقصون بخيولهم على أنغام الطبول والزمور ، ويتجاهر هناك بكل أنواع المعاصى والفسوق ، وربما يقتل بسبب ذلك شخص أو شخصان أو أكثر ، كما أن الخمور التى كانت تباع فى هذه الأيام الثلاثة ، كانت من الكثرة بحيث أن فلاحى شبرا كانوا لا يتمون سداد خراجهم الا من بيع هذه الخمور . ومع أن هذا الاحتفال ألغى للمرة الأولى سنة ٧٠٢ هـ (١٣٠٢ م) فى سلطنة الناصر « محمد بن قلاوون » والثانية ، الا أنه أعاده مرة ثانية فى سلطنته الثالثة ، لأسباب غريبة خاصة به ، فاستمر الاحتفال بهذا العيد الى سنة ٧٥٥ هـ (١٣٥٤ م) ، حين ألغاه السلطان الصالح « صالح بن محمد بن قلاوون » (٥٧٢ ـ ٧٥٥هـ / ١٣٥١ ـ ١٣٥٤ م) ، بأن أحرق هذا الاصبع وذر رماده فى النيل ، لتنتهى بذلك مظاهر هذا الاحتفال الى الأبد (١٠٣) .

ثانيا ـ النشاط الثقافى :

فى الواقع لم يكن النشاط الثقافى فى القرية فى ذلك العصر نشاطا واسعا ، ولم يكن يشمل جميع جوانب الثقافة ، وانما اقتصر فى الغالب على عملية التعليم ، بل وعلى مرحلة وجيزة

منه ، وهى مرحلة التعليم الابتدائى أو الأولى الذى تناسب مع امكانات القرية المصرية حتى وقت قريب ، وعلى الرغم من قلة المعلومات عن الحركة التعليمية فى القرية فى عصر المماليك ، فاننا سنحاول تتبع هذه العملية ، التى لم تكن تحتاج فى ذلك العصر الى أكثر من مكان للتعليم ، ومعلم ٠

وقد تمثل مكان التعليم فى القرية فى عصر المماليك كما كان قبله فى الدول الاسلامية فى « الكتاب » أو « المكتب » كما يحلو لمصادر ذلك العصر أن تسمية ، على أننا يجب ألا نفهم أن الكتاب قام وحده بهذا الدور ، فقد شاركه فى ذلك ، تلك المؤسسة الدينية العظيمة التى أنشئت لتصلح لكل شيء ينفع المسلم ، ألا وهو المسجد الذى وجدنا بعض المعلمين يدرسون فيه فى القرى فى ذلك العصر (١٠٤) ٠ ومع أن احدى الوثائق المسجلة بتاريخ ٧ من ذى القعدة سنة ٧٥٩ هـ (١٣٥٨ م) تفاجئنا بأنه كان يوجد « مدرسة » فى احدى القرى (١٠٥) ، فانا لا نستطيع أن نعمم ذلك على جميع القرى التى لم يكن بها أكثر من الكتاب فى ذلك العصر ، ولا حتى بعده لعقود كثيرة من السنوات ، لذلك فاننا نقابل هذا الخبر بكثير من الحذر ، ونرجح أن هذا الاسم (أى المدرسة) أطلق على كتاب كبير ، أو على جامع فى تلك القرية كان يعقد فيه حلقات للتدريس على غرار المدارس آنذاك ٠

وتشير المصادر الى أن الآباء الذين كانوا يرغبون فى تعليم أولادهم ، كان عليهم أن يلحقوهم بالكتاب فى سن عشر سنوات (١٠٦) وربما أقل من ذلك ، ولم تكن القرية استثناء من القاعدة العامة فى عصر المماليك ، وهى اختصاص الكتاتيب بالصبيان دون البنات (١٠٧) ، بل ولا نالت البنات فى القرى

قسطا من التعليم فى منازلهن ، على نحو ما حدث لبعض البنات فى مدن الاقاليم التى خرجت منها بعض العالمات المحدثات الفاضلات فى ذلك العصر (١٠٨) ٠

وكان الذى يقوم بتعليم الأولاد في الكتاب ، المعلم الذى أطلقت عليه المصادر اسم « المكتب » أو « المؤدب » أو « الفقيه » (الكلمة التى حرفت فيما بعد الى فقى) ، الذى يفهم من بعض الروايات أن سلطته على الصبى كانت أكبر من سلطة الوالد ، بدليل ان احدى السيدات عندما أرادت أن تشتكى ابنها الذى يؤذيها ، لم تشتكيه لأبيه ، وانما ذهبت تشتكيه للمؤدب (١٠٩) ٠

والى جانب المؤدب كان يوجد فى الكتاب « العريف » وهو الذى يساعد المؤدب فى تعليم الأولاد (١١٠) ، ومعاونة الأطفال المتخلفين عن زملائهم ، بالاضافة الى مهمته فى مراجعة ألواح الأطفال فى حالة غياب المؤدب (١١١) ٠ وفي الكتاب اتصفت العلوم التى يتعلمها الأولاد بالطابع الدينى واللغوى ، والتى لم تكن تزيد عن تعليم الأولاد مبادىء القراءة والكتابة وبعض فنون الخط ومبادىء الحساب الى جانب الأساس وهو حفظ القرآن وبعض الأحاديث (١١٢) ٠

ولم يكن المؤدب وحده هو المسئول عن تعليم أولاد القرية ، فقد كان أئمة وخطباء وقضاة القرى ــ خصوصا فى الدولة الأولى ــ من علماء الدين المتفقهين فيه ، بالاضافة الى اشتهار الكثير منهم بعلوم اللغة والشعر ، فشاركوا بتعليم أبناء القرى ما تيسر من علوم اللغة من نحو وعروض وأدب ، فضلا عن تحفيظ الأولاد بعض كتب الفقه والتفسير (١١٣) ، كما شارك فى تعليم الأولاد أيضا ،

بعض العلماء الفضلاء الذين سكنوا القرى طوال حياتهم ، أو الذين عادوا الى قراهم ، بعد ان كبر سنهم لكى يلحدوا بها كما ولدوا فيها (١١٤) • وهؤلاء غير المشاهير من علماء العصر الذين سكنوا النواحى والاقاليم ، والذين كان الأولاد بعد أن يشـــتد عودهـم يتعلمون على أيديهم ، علوما أوسع من التى درسوها فى الكتاب أو خارجه ، فهم على سبيل المثال يحفظون القران فى الكتاب ، ولكنهم يقرءونه بالقراءات الســـبع على هؤلاء العلماء ، ويعطينا « السخاوى » المعاصر امثالا كثيرة لهؤلاء المشايخ والعلماء الذين قابل بعضهم بنفسه فى أثناء جولاته العلمية فى الأقاليم (١١٥) •

وبعد أن يتم أولاد الفلاحين تعليمهم الاولى وحفظ القرآن فى القرى ، كان على من يرغب منهم فى استكمال التعليم ، أن يلحق باحدى مدارس المدن المجاورة ، فقد شهد ذلك العصر من بناء المدارس « ما ملأ الأخطاط وشحنها » (١١٦) ، تلك المدارس التى بالغ فى انشـــائها الســـلاطين والأمراء المماليـــك ومن تبعهم من أصحاب الوظائف الدينية والديوانية ، فامتلأت مدن الأقاليم بهذه المدارس ، التى لا نستطيع أن نحصيها فى هذا المجال الضيق ، ولكن يكفى أن نذكر أن « ابن بطوطة » الذى طاف بالبلاد فى ذلك العصر ، لم يترك وصف مدينة نزلها دون أن يذكر أن بها مدرسة أو أكثر، لا يكاد يشذ عن هذه القاعدة ، سواء فى عواصم الأقاليم ، أو المدن الصغيرة بها (١١٧) •

وتعطينا المصـــادر الأمثلة الجيدة عن انتقـــال بعض أولاد الفلاحين من الذين حفظوا القرآن فى قراهم الى مدن أقاليمهم ، للحاق باحدى المدارس ــ التى مثلت المعاهد العليا أو الجامعات فى ذلك العصر ــ فنبغوا واشـــتهروا وشـــغلوا الوظـــائف الكبرى (١١٨) ، وهؤلاء غير الأولاد الذين حالفهم الحظ ، فانتقلوا الى القاهرة لاستكمال تعليمهم على يد مشاهير علماء الزمان فى

احدى مدارسها الشهيرة ، أو فى الجامع الأزهر الذى خصص فيه مكان لأبناء القرى عرف بـ « رواق الريافة » (١١٩) ، وكان هؤلاء يحصلون بالفعل على تعليم أفضل ، ومناصب دينية وديوانيـة مرموقة ، وما يتبع ذلك من تيسير سبل الشهرة والاثراء (١٢٠) .
ومن هؤلاء برزت أسماء أفراد وأسرات كثيرة أسهموا فى الحركة الفكرية فى عصر سـلاطين المماليـك أمثـال : « النويرى » و « القلقشندى » و « السبكى » و « السخاوى » و « البلقينى » و « البيجـورى » و « القبـاتى » و « المليجى » و « القمـولى » و « والطنبدى » و « الونائى » و « الدميرى » ، وغيرهم كثير ممن ينتسبون الى قرى أخرى .

هذا عن تعليم أولاد الفلاحين من المسـلمين ، أما بالنسبة لتعليم أولاد المسيحيين فان طريقة تعليمهم لم تكن تختلف كثيرا عن طريقـة تعليم أولاد المسلمين ، فأبنـاء المسيحيين كانوا يتعلمون أيضـا فى المكاتب أو الكتاتيب الخاصـة بهم ، كما أن تعليمهم كان يتميز بالطابع الدينى أيضا ، فهم يتعلمون فى هذه الكتاتيب مبـادىء الدين المسـيحى ، وبعض قصـصهم الدينى ، بالاضافة الى مبادىء اللغة العربية ، فضلا عن تعليمهم بعض العلوم التى برعوا فيها والتى بسببها اكتسبت مكاتبهم شهرة خاصـة مثل علم الحساب ، وهو ما يفسر احتكار المسيحيين فى ذلك العصر للوظائف الكتابية والحسـابية ، لذلك ربما أخرج بعض المسلمين أولادهم من مكاتبهم ليرسلوهم الى تلك المكاتب لكى يتعلموا فيها الحساب (١٢١) مما كان يجعل المسيحيين يضـيفون الى مكاتبهم وظيفة تحفيظ القرآن ، بسبب وجود أولاد المسلمين ، فكان الأولاد المسيحيون يحفظون القرآن هم الآخرون ، لذلك خرجت الأوامر ـ خصوصا فى فترات نكبات أهـل الذمة ـ بمنع المسيحيين من تحفيظ القرآن لأولادهم (١٢٢) .

الهـــــوامش

(١) ابن حجر : انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧١ ·

(٢) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٢١ ·

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ ·

(٤) انظر على سبيل المثال ، النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ٣٢ ، ١٧٦ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٨٥ ، ج ٢ ، ص ٥٢٤ ، ٥٣٨ ، ٦٢٤ (نشر دار التحرير) ·

(٥) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١٥٢ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٣٤٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ١ ، ق ١ ، ص ٤٥٨ ·

(٦) وثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، نقلا عن ، عماد أبو غازى : المرجع السابق ، الملاحق ، ص ٢٨١ ·

(٧) الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٣ ·

(٨) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ، ق ١ ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ·

(٩) الصيرفى : انباء الهصر ، ص ١٧٣ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٣٧ ·

(١٠) النويرى : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ، ص ١١٦ ·

(١١) الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ·

(١٢) « الزوايا » جمع « زاوية » ونشأت هذه الزوايا فى الأصل ملحقة بالمساجد ، ولكنها تطورت الى أبنية صغيرة للعبادة وسكن أحد الصوفية (محمد

كمال الدين عز الدين علي : الحركة العلميه فى مصر فى دولة المماليك الجراكسة ، (بيروت) ١٩٩٠ م ، ص ٦٠ ، حاشية رقم ١٨) ٠

(١٣) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١٧٦ : ابن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٢ ، ص ٧٢١ ٠ السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٢٧ ٠

(١٤) هى من القرى القديمه ، وردت بالاسم نفسه فى قوانين الدواوين من أعمال السترواية ، ووردت فى التحفة السنية باسم « منية بن مرشد » من أعمال فوة والمزاحميتين ، وهى حاليا باسم « منية المرشد » تابعة لمركز فوة من محافظة الغربيه (ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ١٨٩ : ابن الجيعان ، التحفة السنية ، ص ١٣٧ أ محمد رمزي، القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٢ ، ص ١١٦) ٠

(١٥) ابن تغرى بردى ، النجوم الراهرة ، جـ ١١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ٠

(١٦) ابن حجر : انبـاء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٤١٧ : ابن تغرى بردى منتخبات من حوادث ادهور ، جـ ٢ ، ص ٧٢١ ٠

(١٧) السـبكى ، معيـد النـعم ، ص ١٣٦ : ابن بطوطة الرحـلة ، ص ٢٧ ٠

(١٨) المقريزى السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ : ابن حجر انباء الغمر ، جـ ١ ، ص ٢٨٢ : جـ ٩ ، ص ٢٠ : السخاوى ك التبر المسبوك ص ٢٢٨ ٠

(١٩) المقريزى ، السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٢٧٦ : العينى عقد الجمان ، جـ ٢ ، ص ٨٥ ؛ السخاوى : التبر المسبوك : ص ٢٥٠ ، و « الشبابة » آلة من آلات النفخ تتخذ من القصب المجوف ، ويقال لها « اليراع » أيضا ، وربمـا عبر عنها بالمزمار العراقى (ابن فضل الله : التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق د٠ محمد حسين شمس الدين ، ص ٢٨٥ ، حاشية رقم ٢) ٠

(٢٠) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٩ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ١٩٣ ؛ منتخبات من حوادث الدهور ، جـ ٣ ، ص ٧٢١ (نشر بوبر) ٠

(٢١) النابلسى ، تاريخ الفيوم ، ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٩٩ ، ١١٥ ، المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٧٩ ـ ٥٨١ (نشر دار التحرير) ٠

(٢٢) « اليعاقبة » هم الذين يعتقدون أن الله واحد قديم وانه لم يكن جسم ولا انسان ، ثم تجسم وتأنس ، فى حين يعتقد « الملكانيين » أن الله اسم لثلاثة

معان وأنه واحد ثلاثة وثلاثة واحد (المقريزى . المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥١ : وانظر ايضا : قاسم عبده قاسم . أهل الذمة ، ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

(٢٣) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٢ ، ق ٢ ، ص ٢٧٦ (مخطوط) .

(٢٤) هى من القرى القديمة التى وردت فى قوانين الدواوين باسم « شبرا الخيمة من الضواحى من أعمال الشرقية ووردت فى التحفة السنية باسم شبرى الخيمة وهى شبرى التدويد » من أعمال الضواحى ، وقد اشتهرت باسم شبرا الخيمة أو الخيام نسبة الى الخيام التى كانت تنصب فى عيد الشهيد كل سنة ، وهى الان شبرا الخيمة الحالية من ضواحى القاهرة من جهة الشمال (ابن مماتى . قوانين الدواوين ، ص ١٥٢ : ابن الجيعان . التحفة السنية ، ص ٧ : محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ١٢ ، ١٣) .

(٢٥) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ ، ص ٤٢١ : ابن اياس . بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ١ ، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٧ ، ق ٢ ، ص ٥٩٥ : الصيرفى نزهة النفوس ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

(٢٦) « بو النمرس » من القرى القديمة وردت بالاسم نفسه فى قوانين الدواوين من أعمال الجيزة ، ووردت باسم « أبو النمرس » من أعمال الجيزية أيضا فى التحفة السنية ، وهى تعرف حاليا بهذا الاسم وهى من قرى مركز الجيزة ، التابع لمحافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١١٨ : ابن الجيعان التحفة السنية . ص ١٣٨ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ٣ ، ص ٣) .

(٢٧) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ١ ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وانظر عن حالات مشابهة ، الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٣٢٥ ؛ المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٤٨ ـ ٥٥٠ (نشر دار التحرير) .

(٢٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٨٢ ، ٥٨٣ : وانظر أيضا . قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ .

(٣٠) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٣ .

(٣٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥٢ ــ ٥٥٨ ؛ النابلسى . تاريخ الفيوم ، ص ٢٢ .

(٣٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٦٠ ، ٥٦١ وعن قريـة « أدرنكة » انظر ص ١٢٢ ، حاشية رقم ١ .

(٣٤) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥٦ ــ ٥٥٨ : النابلسى . تاريخ الفيوم ، ص ١١٥ ، ١١٨ ، ١٣٤ .

(٣٥) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ٤٧ .

(٣٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٥٩ (نشر دار التحرير) .

(٣٧) العينى : عقد الجمان ، جـ ٢٣ ، ق ٢ ، ص ٢٧٨ (مخطوط) عن هذه الأحداث بالتفصيل انظر : ترتون : أهل الذمة فى الاسلام . ترجمة د. حسن حبشى ، (القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٦٥ ــ ٧٨ .

(٣٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ص ٥٦٢ (نشر دار التحرير) .

(٣٩) « دموة » من القرى القديمة وردت فى قوانين الدواوين باسم « دموة والطين بها » من أعمال الجيزية ، وفى التحفة السنية وردت باسم « دموة » فقط من أعمال الجيزية ، ومع أن الأستاذ محمد رمـزى ذكر انهـا اندثرت فانـه عاد وأكد أنها القرية التى تسمى حاليا « منيل شيحة » التابعـة لمركز الجيزة ، من محافظة الجيزة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٣٨ ؛ ابن الجيعـان التحفة السنية ، ص ١٤٤ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى : ق ١ ، ص ٢٥٤ ، ق ٢ ، جـ ٣ ، ص ٢٠ ــ ٢٢) .

(٤٠) هى قرية « جوجر » الحالية مركز طلخا محافظة الغربية ، وردت بهذا الاسم فى قوانين الدواوين من أعمال السمنودية ، وأيضا فى التحفة السنية من أعمال الغربية (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، ص ١٢٥ ؛ ابن الجيعان : التحفة السنية ، ص ٧٥ ؛ محمـد رمـزى : القـاموس الجغـرافى ، ق ٢ جـ ٢ ، ص ٨٦) .

(٤١) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٣ ، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٤٣) القلقشندى : صبح الاعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٦٣ .

(٤٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

(٤٥) السبكى . معيد النعم . ص ٢٢ ؛ المقريزى . السلوك ، جـ ٤ ، ق ٢ ، ص ١٠٢١ ٠

(٤٦) الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٣ ٠

(٤٧) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، جـ ١ ، ص ١٨٧ ٠

(٤٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ ٤ ، ص ٣٩ ٠

(٤٩) النابلسى : تاريخ الفيوم ، ص ١١٣ ؛ ابن حبيب : تذكرة النبية ، جـ ٢ ، ص ٣٧٦ : المقريزى ، المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ١٩٦ ، السلوك ، جـ ٢ ، ق ١ ص ٣٤٥ . ٣٤٦ ؛ انظر . ابن الجيعان : التحفة السنية ، بشكل عام حيث لا تخل قرية من القرى من قطعة أرض رزقة لمن بها من علماء الدين ٠

(٥٠) الادفوى . الطالع السعيد . ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ٠

(٥١) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٧١ . ١٧٢ ٠

(٥٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٩٦ ، ٥٢٨ (نشر دار التحرير) ٠

(٥٣) ابن جبير : الرحلة . ص ١٣ ؛ الادفوى . الطالع السعيد ، ص ١٦٣ . ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٣ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ـ ٣١٧ . ٤١٤ ، ٤٤٠ . ٤٧٦ ، ٥٠٦ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ابن حبيب : تذكرة النبية ، جـ ٢ ، ص ١١١ . ١١٢ ٠

(٥٤) الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٣ ـ ٤١ ٠

(٥٥) المقريزى : المواعظ والاعتبار . جـ ٣ . ص ١٩٦ (نشر دار التحرير) ٠

(٥٦) ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٣٧٧ ٠

(٥٧) الشربينى . هز القحوف ، ص ١١ ٠

(٥٨) العينى . عقد الجمان ، جـ ٤ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ٠

(٥٩) وثيقة ٢٥/٤ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) . نقلا عن تذكرة النبية ، تحقيق د٠ محمد أمين ، جـ ٢ ، الملاحق ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ ؛ الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٦٧ ٠

(٦٠) النابلسى تاريخ الفيوم ، ص ١١٣ ٠

(٦١) النويرى : نهاية الأرب . جـ ٨ ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ ٠

(٦٢) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٥٣ (نشر دار التحرير) ٠

(٦٣) عن هذه الوظائف انظر، القلقشندى . صبح الاعشى ، جـ ٥ ، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٤ ؛ قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ويذكر المقريزى ان المطران فوق الأسقف وليس العكس (المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٥٥٢) ٠

(٦٤) يقال أن المعنى اللغوى للمتصوف مشتق من الصفاء نظرا لتميز أصحابه بصفاء القلوب ، أو من الصوف الخشن الذى تميزوا بلبسه علامة على التقشف . أما المعنى الاصطلاحى فهو : « العكوف على العبادة والانقطاع الى الله تعالى والاعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق فى الخلوة للعبادة » (ابن خلدون : المقدمة ، ص ٣٢٨) ٠

(٦٥) قاسم عبده قاسم . ماهية الحروب الصليبية . القاهرة ، ١٩٩٣ م . ص ٢٠٣ ٠

(٦٦) محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الاجتماعية . ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ٠

(٦٧) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٨٩ ، ١٨٠ ٠

(٦٨) قاسم عبده قاسم . دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ٤٧ ٠

(٦٩) Vo.lers : Ahmad Al-Badawi, in Emcyclapaedia of Islam. vol I.

(٧٠) المقريزى . السلوك . جـ ٢ . ق ٢ ، ص ٩١٢ . ابن حجر . انباء الغمر . جـ ٣ ،ص ٤٠٩ ، ٤١٠ ، جـ ٩ ، ص ١٩٠ ٠

(٧١) النابلسى تاريخ الفيوم . ص ٣٩ . ابن بطوطة . الرحلة . ص ٣٠ . ٤٠٤١ ؛ الادفوى . الطالع السعيد . ص ١٨٦ . الصيرفى . انباء الهصر . ص ٨٢ ٠

(٧٢) محمود أبو رية : حياة القرى ، ص ٤٧ ٠

(٧٣) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٢ ، ص ٤٤ ؛ ابن تغرى بردى النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ، الصيرفى ، انباء الهصر . ص ٨٢ ٠

(٧٤) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٧٢٤ ٠

(٧٥) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٨ . ص ٢١١ . محمود أبو رية حياة القرى ، ص ٥٠ ٠

(٧٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ٣٨ ٠

(٧٧) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣٠ . ص ١٤٥ ٠

(٧٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٥٥ (نشر دار التحرير) ٠

(٧٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ٨١ ، ٨٢ ٠

(٨٠) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٧٢٤ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ١١٤ ، ١٣٢ ٠

(٨١) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ ؛ ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ ٠

(٨٢) انظر عى سبيل المثال ، المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ، ص ٩١٤ ؛ جـ ٤ ، ق ١ ، ص ٢٩٧ ، ٥١٦ ؛ ق ٢ ، ص ٨١٦ ؛ الصيرفى . نزهة النفوس ، جـ ٤ . ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ٠

(٨٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهـرة ، جـ ١١ ، ص ٣١٥ ؛ السخاوى · التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ ٠

(٨٤) ابن حجر : انباء الغمر ، جـ ٩ ، ص ٢٢٦ ــ ٢٢٨ ٠

(٨٥) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٥٦ ، قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١١٧ ٠

(٨٦) هى من القرى القديمة ، وردت فى المصادر بأسماء مختلفـة منهـا « أنبوبة » و « انبابة » و « منبابة » ثم حرقت الى امبابة ، وهى الآن مدينة « امبابة » قاعدة مركز امبابة التابع لمحافظة الجيزة (محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ، جـ ٣ ، ص ٥٦ ، ٥٧) ٠

(٨٧) المقريزى · السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٥٧٦ ٠

(٨٨) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ١٩ ٠

(٨٩) ابن الحاج : المدخل ، ص ٢٩٩ ٠

(٩٠) يقال أن شطا كان ابنا لرجل اسمه الهاموك خال المقوقس ، وكان الهاموك حاكما لمدينة « دمياط » عند الفتح العربى لمصر ، فأسلم شطا وساعد العرب فى فتح دمياط ، كما قام بجمع الأعوان من قرى البرلس والدقهلية لاعانة المسلمين على فتح مدينة تنيس ، ولكنه استشهد فى المعركة فى ليلة النصف من شعبان بعد أن أبلى بلاء حسنا ، فقبر حيث استشهد ، فعرف المكان الذى قبر فيه باسم شطا على اسمه (المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٢٢) ، ثم تطور المكان حتى صار قرية تعرف بقرية « شطا » وهى الآن بالاسم نفسه تابعـة لمركز فارسكور ، من محافظة الدقهلية (المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ٤٢ ؛ محمد رمزى : القاموس الجغرافى ، ق ٢ ، جـ ١ ، ص ٢٤٣) ٠

(٩١) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٢٨ ، ٢٩ ٠

(٩٢) المقريزى : السلوك ، جـ ٣ ، ق ٢ ، ص ٨٢٥ ؛ ابن حجر : انبـاء الغمر ، جـ ٩ ، ص ٦٠ ؛ ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ١٨١ ؛ السخاوى : التبر المسبوك ؛ ابن اياس :بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٢٤٧ ٠

(٩٣) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٦٤٩ ؛ المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٢ ، ص ٦٦٩ ؛ الشربينى : هز القحوف ، ص ٣١ ؛ قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١١٦ ٠

(٩٤) ابن الحجاج : المدخل ، جـ ١ ، ص ٢٨٦ ؛ وانظر بصفة خاصة . الشربينى . هز القحوف ، ص ١٦ ــ ٢٠ ؛ ٢٠٠ ــ ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ٠

(٩٥) القلقشندى : صبح الاعشى . جـ . ص ٤٢٥ ــ ٤٢٩ ؛ المقـريزى المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٩٤ ــ ٥٠١ ؛ قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٢٠ ــ ١٢ ؛ دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ ٠

(٩٦) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ ؛ قاسم عبـده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٦٤ ٠

(٩٧) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٤٩٨ ٠

(٩٨) الشربينى : هز القحوف . ص ٩٦ ٠

(٩٩) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ٣ ، ص ٥٨٠ ــ ٥٨٢ ٠

(١٠٠) وان كان هذا الدير هدم فى سنة ٧٤١ هـ (١٤٣٧ م) فى عهد السلطان برسباى (ابن حجر : انبـاء الغمر ، جـ ٨ ص ٤١٢ . ٤١٣ ، جـ ٩ . ص ٧٠٦) ٠

(١٠١) انظر : المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ٥٠١ ــ ٥٠٥ . قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٦٢ ــ ١٦٤ ٠

(١٠٢) عن هذه القرية انظر ، ص ١٥٧ ، حاشية رقم ٢ ٠

(١٠٣) المقريزى : المواعظ والاعتبار ، جـ ١ ، ص ١٢٥ ــ ١٢٧ ؛ قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٤٦ ــ ٤٨ ؛ أهل الذمة ، ص ١٦٠ ــ ١٦٢ ؛ دراسات فى تاريخ عصر الاجتماعى ، ص ١٢٧ ــ ١٢٨ ؛ وان كان ابن اياس انفرد بين مصادر العصر المملوكى ، بأن الغـاء هذا الاحتفال كان فى سنة ٧٥٩ هـ (١٣٥٨ م) فى سلطنة الناصر حسن الثانية (ابن اياس : بدائع الزهور ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٥٦٥ ، ٥٦٦) ٠

(١٠٤) الشربينى . هز القحوف ، ص ٣٧ .

(١٠٥) وثيقة ٣٧/٦ دار الوثائق بالقاهرة (مجموعة المحكمة الشرعية) . نقلا عن كتاب تذكرة النبيـة . تحقيق د. محمـد امين . جـ ٣ . المـلاحق . ص ٣٤١ .

(١٠٦) الشربينى : هز القحوف ، ص ٨

(١٠٧) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦٩ .

(١٠٨) الادفوى : الطالع السعيد ، ص ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(١٠٩) الشربينى : هز القحوف ، ص ٣٣ .

(١١٠) Ibrahîm Salama : L'Enriegnment Islamaique En Egypte (le caire, 1939). p. 109.

(١١١) سعيد عاشور : المجتمع المصرى ، ص ١٦٨ .

(١١٢) محمد كمال الدين عز الدين . الحركة العلمية فى مصر ، ص ١٩ ، ٢٠ :

(١١٣) الادفوى . الطالع السعيد . ص ٣١٣ ــ ٣١٧ ؛ العينى . عقـد الجمان . جـ ٢٤ ، ق ٢ . ص ١٦٢ (مخطوط) ؛ السخاوى . التبر المسبوك ، ص ١٣٦ .

(١١٤) انظر عن النوع الأول من هؤلاء العلماء . الادفوى . الطالع السعيد ، ص ١٥٤ ، ٦٤٦ ، ٧٢ ؛ ابن حبيب تذكرة النبية ، جـ ٢ ، ص ٢٧٤ ؛ العينى : عقـد الجمان ، جـ ٣ . ص ٢٩٢ ؛ وعن النوع الثانى من هؤلاء العلماء انظر ، الادفوى الطالع السعيد ، ص ٣١٣ ــ ٣١٧ ، ابن حبيب تذكرة النبيه . جـ ٢ . ص ١١١ ، ١١٢ ؛ العينى عقد الجمان ، جـ ٣ ، ص ٢٥٤ (مخطوط) .

(١١٥) السخاوى . التبر المسبوك ، ص ٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٤ ، ١٧٤ . ٢٩٨ ؛ الذيل على رفع الاصر . تحقيق محمد محمود صبيح . (القاهرة) ١٩٦٦ م . ص ٢٨ .

(١١٦) القلقشندى : صبح الأعشى . جـ ٣ . ص ٣٦٤ .

(١١٧) ابن بطوطة : الرحلة ، ص ٣١ ، ٤١ ، ٤٢ .

(١١٨) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ٨ ، ص ٢١٨ : الصيرفى نزهة النفوس ، جـ ٤ ، ص ١٥٧ .

(١١٩) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ، جـ ٢ . ص ٤٥١ (نشر محمد كمال الدين) .

(١٢٠) المقريزى : السلوك ، جـ ٤ ، ق ٣ ، ص ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ؛ العينى : عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤ ، ص ٦٥١ ، ٦٥٢ (مخطوط) ؛ ابن حجر : انبـاء الغمـر ، جـ ٤ ، ص ٢٩٧ ـ ٣٠٠ ، جـ ٥ ، ص ١٠٧ ـ ١٠٩ ؛ ابن تغـرى بردى ؛ النجوم الزاهرة ، جـ ١١ ، ص ٣٠٠ ، جـ ١٧٩ ، ١٨٠ ؛ حوادث الدهور ، جـ ١ ، ص ١٣٨ (نشر محمد كمال الدين) ٠

(١٢١) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ١٤١ ـ ١٤٣ ٠

(١٢٢) النويرى : نهاية الأرب ، جـ ٣١ ، ص ٤١٨ ٠



الخاتمـــــة

بعد أن درسنا القرية المصرية فى عصر سلاطين المماليك من كافة جوانبها ، يحق لنا أن نستنتج بعض النتائج التى خرجنا بها من هذه الدراسة .

أولها أننا رأينا كيف أن موظفى الادارة المركزية فى الأقاليم ـ وبخاصة الولاة ـ كانوا نقمة على الفلاحين فى القرى ، فعلى الرغم من أن الدولة استأمنت هؤلاء الموظفين على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم وسائر أحوالهم ، فاننا وجدناهم أسبق الناس الى التعدى على هذه الأشياء واغتصابها ، بل معاملة الفلاحين معاملة لا تليق بالآدميين ، مما كان له أسوأ الأثر على علاقة الفلاحين بحكامهم ، وهو ما كان يظهر فى صورة ثورات وتمرد .

كذلك وجدنا أن الأرض الزراعية التى كانت ـ ومازالت ـ عماد الثروة ، يستحوذ المماليك عليها ، دون أصحاب البلاد الأصليين ، باستثناء فئة قليلة عملت فى خدمة المماليك ، فضلا عن تخصيص مساحات من الأراضى الزراعية، للنفقة على المؤسسات الدينية والتعليمية ، ومن يشرفون عليها أو يعملون فيها ، وهى

ما عرفت باسم الأوقاف سواء الأوقاف الحكمية ، او الأوقاف الشخصية التى استغل المماليك شرعيتها فى اخفاء ما استولوا عليه من أراضى خلفها ، كما وجدناهم يستغلون أوقات اضطراب البلاد ، فيتملكون الأراضى الزراعية ، التى هى جزء من ثروة المسلمين عامة ، وذلك باختلاق حجج واهية ٠

ومع ذلك فان علاقة المقطع بالأرض الزراعية لم تكن علاقة ود ، فى ظل النظام الاقطاعى الذى وجد آنذاك ، فلم يكن المقطع مقيما فى اقطاعه سواء بارداته أو رغما عنه ، كما انه لم يكن مهتما بعمارة الاقطاع ـ باستثناء حالات فردية ـ بقدر اهتمامه باستنزاف خيراته بكل الطرق ٠ علما بأن علاقة المقطع بالأرض لم تكن الا حيازة ارتفاق ، بمعنى أن المقطع كان يقطع قطعة أرض تخرج خراجا بقدر الراتب الذى حدد له سواء كان أميرا أم جنديا ، وهذا الخراج هو ما أطلق عليه فى المصطلح المملوكى « الايجار » وليس صحيحا ما هو شائع من أن الفلاح فى العصر المملوكى كان يدفع ايجارا للمقطع ، وخراجا للدولة ٠ وهذا لا ينفى أن الفلاحين فى ذلك العصر تحملوا غير الخراج الكثير من المكوس والمغارم للسلطان والمقطعين ، مما كان يجعل الفلاح فى حالة عجز دائم عن سداد ما عليه ، مما أجبر الكثير من الفلاحين على الفرار وخراب القرى ، وما تبع ذلك من تأثير سيء على اقتصاد البلاد ٠

ورأينا أيضا أن النظام الاقطاعى المملوكى منح المقطعين سلطات قضائية وتنفيذية فى نطاق اقطاعاتهم ، ولكن المقطعين لم يحسنوا استغلال هذه السلطات لاقامة علاقة طيبة بينهم وبين الفلاحين تسير وفق منظومة دينية واجتماعية يحترم فيها الفرد ، بل استغلوا هذه السلطات فى انزال أشد أنواع العذاب بالفلاحين، واستغلالهم بشتى الطرق ، دون الاهتمام بأحوالهم ٠

أما اذا انتقلنا الى أهم ما استنتجنه من حياة القرى الاقتصادية ، فسنجد أن الاقتصاد القروى فى ذلك العصر ، ظل كما هو من قبل ، بل وكما استمر من بعد اقتصادا يقوم على أساليب الزراعة ونظم الرى البدائية ، بالاضافة الى الأساليب نفسها فى تربية الثروة الحيوانية . كما وجدنا أن النشاط الحرفى لم يكن يتعدى كونه نشاطا بدائيا يقوم على أساس سد احتياجات الفلاحين من المواد المصنعة البسيطة ، ووجود أصحاب الحرف الأساسية . أما التبادل التجارى بين الفلاحين وبين القرى فكان ضئيلا يقوم على تبادل السلع الاستهلاكية البسيطة بالاضافة الى القليل من السلع الغذائية معتمدا فى أغلب الأوقات على نظام المقايضة البدائى . وان كان دور القرى فى التبادل التجارى مع المدن والقاهرة على وجه الخصوص ، من أهم ما يميز دور لقرى المنتجة على دور المدن المستهلكة ، وهو ما كان يظهر بوضوح فى أثناء الأزمات الاقتصادية ، والأوبئة والطواعين التى كانت تؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاد القرية ، بما يترتب عليها من خلو قرى بأكملها من أهلها ، وهو ما كانت له آثار وخيمة على مصر كلها من أقصاها الى أقصاها .

ومن دراسة حياة الفلاحين الاجتماعية ، وجدنا أن حياتهم اليومية ، وأركان الحياة الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وكذلك عاداتهم وتقاليدهم ، ووسائل تسليتهم ، واحتفالاتهم الاجتماعية ، هى الأشياء نفسها التى كانت موجودة فى القرى من قبل ذلك العصر بكثير ، وهى الأشياء نفسها التى مازلنا نجد لها وجودا فى القرى حتى اليوم ، وهذا ما يدعونا الى أن نقرر أن أى برامج لتطوير القرى لا تتوافق مع هذه الأشياء الضاربة بجذورها فى أعماق التاريخ ، والتى يحاول الفلاح قدر طاقته

الحفاظ عليها ، لن تنجح ما لم توضع هذه الأمور فى الاعتبار ، بالاضافة الى العمل على تغيير النظرة الاجتماعية للفلاح ، التى كانت موجودة فى عصر المماليك ومازالت لها بقايا حتى الآن ـ وان لم تكن بالصورة نفسها فى الماضى ـ ، بأن الفلاح يتصف بخشونة الطبع وقذارة المظهر ، والتأخر والجهل ، وهو ما انعكس على علاقة الفلاحين بحكامهم من المماليك ، فأصبحت علاقة عداء وتبادل مشترك للكراهية ، خصوصا وأن هذه النظرة السيئة من المماليك للفلاحين ، جعلت العربان ـ وهم بكل المقاييس الاجتماعية يأتون فى مرتبة متأخرة عن الفلاحين ـ يتجرءون على الفلاحين ، ويتسلطون عليهم ليذيقوهم أنواع الذل والهوان ، لاحساسهم بأنهم افضل منهم •

وفى الفصل الأخير وجدنا أن المؤسسات الدينية ظلت فى حالة حسنة مادامت الأوقاف الموقوفة عليها كثيرة وتؤدى دورها فى النفقة عليها • كما أن علماء الدين فى القرى كانوا من الفقهاء العلماء الذين يقيمون الشعائر ويوعظون الناس ويفقهونهم فى أمور دينهم ، مازالت الأوقاف موجودة تؤدى دورها فى النفقة عليهم ، ولكن حينما قلت الأوقاف الموقوفة على هذه المؤسسات الدينية من جوامع وزوايا وغيرهما ، ومن يعملون فيها ، خربت هذه المؤسسات وأصبحت غير صالحة لتأدية العبادات فى أكثرها • كما أن علماء الدين الذين أحسوا فى أنفسهم قدرة على تأدية واجبهم على أكمل وجه ، تركوا العمل فى هذه المؤسسات ورحلوا الى الأماكن التى يجدون من ريع أوقافها ما يكفيهم المنفقة على أنفسهم وعلى من يعولونهم ، تاركين المجال فى الريف لكل مدع من الجهلاء •

كذلك رأينا الفلاحين ينساقون – مثلهم مثل باقى طبقات المجتمع – وراء الطرق الصوفية ، ومدعى التصوف وأصحاب الكرامات الذين أدخلوا على التصوف الكثير من الخرافات ، مستغلين جهل الفلاحين وقلة نصيبهم من التعليم ، وما ترتب على ذلك من تقديس الشخصيات أحياءا وأمواتا واقامة الأضرحة والموالد لهم ، ضاربين بتعاليم دينهم عرض الحائط ٠

أما التعليم فى القرى ، فقد اقتصر على تحفيظ الأولاد القرآن الكريم بالاضافة الى تعليمهم مبادىء العلوم الدينية واللغوية فى الكتاتيب ، وهو ما كان يتفق مع امكانات القرية وآنذاك ، ولكن النابهين من أولاد الفلاحين لم يقصروا طاقاتهم عند حدود هذه الامكانات ، فوجدناهم يلحقون بالمدارس الموجودة فى مدن الأقاليم أو القاهرة – التى مثلت الجامعات والمعاهد العليا آنذاك – فينبغوا ، ويظهر منهم أفراد وأسر أثرت فى الحياة الفكرية والثقافية فى ذلك العصر ٠



الملاحق



الملحق الأول ★

« نسخة تقليد بنيابة السلطنة بالوجه القبلي »

« الحمد لله مطلق التصرف فيما كان ممنوعــا ، ومنطاق المتصوف ليكون قوله الصواب مسموعا ، وموسع نطاق المصرف فى جميع ما تعين أن يكون له مجموعا ·

« نحمده حمدا يعذب ينبوعا ، وينبت بمزيد الشكر زروعا ، ويدر ضروعا ، ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تتفرع فروعا ، وتسكن جموعا وتسكت جموعا ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذى أقوى لأهل الطغيان ربوعا ، وأجرى لعيون الزرد عليهم دموعا ، وأغرى القسى بالحنين اليهم وروعا ، وأسقط على لباتهم طيور الســهام وقوعا ، ومهد البلاد بقتلاهم فآمن من خاف وأطعم من تشكى جوعا ، ﷺ وعلى آله وصحبة صلاة تعم درع الفجر بشفقها المخاق صدوعا ، وسلم تسليما كثيرا ·

(★) القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، ج ١١ ، ص ٤٣٤ – ٤٣٨ ·

« وبعد ، فانه لا يستفيم نجاح الأمور ، ويستدام صلاح الجمهور ، الا بتفقد احوال ولا تهم ، وتعهد سلوك الرعايا مع رعاتهم ، ورد مجموع كل عمل الى من لا يبيت طرفه فى مصالحهم مملوءا من الوسن ، ولا يقر له فى التنقل فى مهماتهم جواد فى رسن ، ولا تهدأ سيوفه فى الأغماد ما برقت بارقة فتن ، ولا يشرب الماء الا ممزوجا بدم ولا يبيت الا على دمن ، وكانت الديار المصرية المحروسة أحوج شىء الى هذا الموصوف ، وأكثر اضطرار الى ما تشاء له فى صلاح رعايا لوامع سيوف ، والوجه القبلى بها هو الجامع ما يزيد على السبعة الأقاليم ، الحائز من أهل الحضر والبادية لكل ظاعن ومقيم ، قد امتد حتى كاد لا ينتهى الى آخر ، ولا يلتهى بما يكنفه من بر مقفر وبحر زاخر ، فقد جاور بالأودية العميقة الحوت فى الماء وجاوره فى السماء برفعة الجبال ، وتطاول حتى اتصل طرفاه الجنوبى بالجنوب والشمالى بالشمال ، وحوت مجاريه من النيل المبارك مامد الرزق الممتد ، وأمد المد المبيض على عنبره ثراها المسود ، وهو الوجه الذى تعرف فى كوثر نباته نضرة النعيم ، ويبهر حسنا من أول قطرة تقع من مرآه الجميل على وسيم ، قد حال فيه الماء محمرا كأنما يشرب ندى ورد الخدود ، وحلا كأنما ضرب الضرب فى لمى ريقه المورود ، وكان لا ينهض بأعبائه ، ويرد بالغيظ متقرحة عيون رقبائه ، ويمنع كل منسر منسر يحذر أن ينتهب وذيل خبائه ، الا من تقدمت له درب يتعلم فى جليل الخطوب من مضانها السيف المدرب ، ويقتدى فى دقيق التلطف بسياستها القلم المجرب ، وكان فلان هو الذى تتهادى كفايته الأعمال، ويتعادى نفعه والسحب فلا يدرى لمن منهما التروى ولمن الارتجال ، وقد ولى الأعمال البهنساوية وهى فى هذا الوجه الجميل أبهج صورة وأبهى فيما تكثر منافعة المشهورة ، فأضحى المغل فى بيادره يتبادر والاقبال بتكاثر اقباله والمحل يتنازر ،

ومزدرعاتها تعرف سيماها فى وجوهها من اثر سجود الليل كزرع أخرج شطأه فاستازر ، فاقتضى حسن رأينا الشريف أن نطلق تصرفه فيما جاوره من الأعمال ، وأن نشغل له يمينا باليمين وشمالا بالشمال ٠

« فخرج الأمر الشريف العالى ـ ما زال يؤيد عز الدين ظهورا ، ويتم له فى أعمال نورا ـ أن يكون فلان كاشفا ووالى الولاة بالوجه القبلى بأجمعه : معطلة ومزدرعة ، وبره وبحره ، وعامره وقفره ، وأهل حضره وباديته ، وأصحاب زرعه وماشيته ، على عادة من تقدمه وقاعدته فى ذلك ، ليأمن المقيم والسالك ، ويجمع على الطاعة من قبله هنالك ، وينتظم عقد عقائدهم المتهالك ، ويقوى الله أجره ، والشرع الشريف يكون نهيه وأمره ، والحكام والأحكام هما ما هما فليحفظ زمامهما ، ولينفذ الى الأغراض سهامهما ، وليوصل الحقوق الى أربابها ، ويسهل المطالب على طلابها ، ولينصف انصافا لا يشتكى معه حيف ، وليقم المهابة حتى لا يقدر على التعدى طارق طيف ، وليجرد عزائمه فان من العزائم ما هو أمضى من السيف ، وليحسن قرى النيل القادم فى كل قرية فانه ضيف ٠

« فعليك بما نأمرك به من تعبئة صفوف الجسور لأمداده ، والاستعداد لمجر عوالى صواريه ومجرى جياده ، وتفقد قبل قدومه طريقه ، وأترك عن رى البلاد تعويقه ، وأقم الجسور ، فهى قيام الجسور ، واحفر الترع فانها تراعى ، وأسفر له عن عرائس قراها المجلوة وجوهها كلما قسن له اصبعا يقيس ذراعا ، واقطع بايصال حق كل ناحية اليها من الماء منازعة الخصوم ، ونبئهم أن الماء قسمة بينهم لكل منهم شرب يوم معلوم ، ولا تدع به أحدا من أهل المفاسد ، ومن جرت لهم بسوابق الفتن عوائد ، ومن يتعزز برب جاه ، ومن لا يكون له الى حماية اتجاه ، ومن خرج بوجهه الشر

مصرحا ، أو لباب عقاب مستفتحا ، او وقف على درب او قطع طريق ، او توعد أهل رفاق او أهل فريق ، أو أقدم على ضرر أحد في نفس أو مال ، او خشيت له عاقبة في بداية أو مآل ، أو نزل في بلد أمير ليتغطى بجناحه ، او ترامى على عصبة يحمل منهم حد سلاحه ، فسل عليهم سيفك الماضي ، وأحسن الى الناس اذا خشيت أن تسيء اليهم التقاضي ، ومن امسكته منهم فأمض حكم الله فيهم وأقم الحدود على متعديهم ، وطهر الأرض بماء السيوف من أنجاسهم ، وعلق منهم أناسا بحبل الوريد الى مدارج أنفاسهم، وأصلب منهم على الجذوع من تناوح الرياح بسعفهم ، وأوثق منهم بالسلاسل والأغلال من التقضى جرائمهم ايصالهم في المقابلة الى حد تلفهم . وأكرم قدوم من يرد عليك من الكارم ، وقرر بحسن تلقيك أنك أول ما قدمناه لهم من المكارم ، فهم سمار كل نادى ، ورفاق كل ملاح وحادى ، ولابد أن يتحدث السمار وتتداول بينهم الأسمار ، فاجعل شكرنا دأب ألسنتهم ، ومننا حليه أعناقهم ومنحنا سببا لا ستجلاب رفقاهم ، فهم من مواد الارفاق ، وجواد ما يحمل من طرف الآفاق ، وقد بقى من بقايا أهل العقائد الفاسدة. والمعاقد البائدة ، من يتعين اقعاد قائمهم ، والتيقظ لميقظيم والنوم عن نائمهم . ونحن نتبهك على هذه الدقائق ، ونوقفك على أطرافها والك رأيك اذا حقت الحقائق ، وطالع أبوابنا العالية بما أشكل عليك ، تتنزل أنور هدانا أقرب من رجع نفسك اليك ، وأقدر حق هذه النعم فاننا ولنناك منها ما لا يضاهى ، وولنناك من بلادنا قبلة ترضاها ، وتولنناك حيث وجهت وجهك شطر المسجد الحرام ، ونوعت لك أرواح الحجاز وأنت في مصر وريفها العام ، والله تعالى يديم منك سيفا يردع مهمزه ، ويؤيد بك الدين فانه بك يقوم جاهه ويدوم عزه ، والاعتماد على الخط الشريف أعلاه . ان شاء الله تعالى » .

الملحق الثانى ★

، ومثال آخر في ذلك (١) ، اشترى فلان بمرسوم السلطان من وكيل بيت المال المعمور القرية الفلانية أو الأرض الفلانية أو المكان الفلانى ، وحمل المال أو سومح به من ولى الأمر على ما اصطلح عليه في هذه الأحوال ، ثم أوقف ذلك وحبس وسبل على نفسه مدة حياته ، ثم على أولاده ونسله وعقبه ، أو جعل الحصة من تلك التى قدرها كذا وقفا محبسا مسبلا على المسجد الفلانى أو المدرسة أو السبيل أو التربة أو غير ذلك ، وشرط كذا وكذا . فانتقلت تلك الأماكن من ديوان الجيوش المنصورة الى ديوان الوقف المبرور الفلانى بعد أن شطب عليها ، ثم استولى على ذلك الوقف الناظر الفلانى ، فلما تمادى عليها الزمان ، وحصل الطمع من فلان وفلان ، وضعف الناظر عن القيام بما يجب من مصالح تلك الأماكن والدفع عنها ، أو عجز عن عمارتها لقصور حاله وقلة ماله أو نقص وجاهته وجاهه ، فاضطر الى اجارتها لمن له شوكة وبساله وجاه بغير أجرة مثلها ، وتسلمها المستأجر وعرف أصلها وفصلها وذاق حلاوة درها ، ووصل الى حاصل معروفها وبرها ،

(★) الأسدى : التيسير والاعتبار ، ص ٨ ، ٨٢ .

(١) في معرض حديث الأسدى عن أسباب خراب البلاد والقرى .

فصار حريصا على استمرارها فى يديه ، وربما دام انتقالها من جهة الوقف اليه ، فان منع ذلك عليه ، جار فيما حكم ، وأخذ غير ما هو له وظلم ، وجاء من جاء من بعده ففعل كفعله ، وكذلك الى أن خرب الوقف أو الموقوف عليه ، وفشا من ذلك ما وقع فيه التساهل ، الى أن وقع التفريط فى الشرط والمشروط من اسباب حب الدنيا وطلب العاجل ، فاذا حال حال الوقف أو الموقوف عليه الى فساد ، طمع فى استملاكه من له فيه مراد ، فاستبدله ممن له ولاية النظر عليه بمال ، وصار ذلك الوقف ملكا له على كل حال ، وزال ذلك المال المستبدل به اذ لا محقق خلفه ولا طالب ، ونسخ حكم الأول من كل جانب ، وصارت عين ذلك الوقف من أملاك فلان ، وانتقلت من فلان لفلان ، ومن فلان لفلان ، من بعد أن كانت أيضا وقفا على جهات مبرورة من العلماء والفضلاء والصدقات والاحسان . وكذلك استمر هذا الحال ، ودار فى كثير من القرى والأماكن والديار ، وضاع بسبب ذلك ما ضاع ، ودثر ما خرب من البلاد والضياع ، لعدم النظر بالانصاف وسوء التدبير والطمع والاجحاف . وهذه الحوادث كلها من جملة الفساد على كل تقدير ، والله تعالى بكل شىء بصير » .

الملحق الثـالث ★

« وكان فى اول هذه السنة (٨٧٢ هـ / ١٤٦٧ م) وقعة عظيمة بصعيد مصر بين يشبك بن مهدى الكاشف وبين يونس ابن عمر الهوارى قتل فيها خلائق من الطائفتين وانهزم فيها يشبك وابن عمر المذكور وقعة ثانية انكسر فيها أولاد بن عمر وانتصر يشبك وقتل منهم • وأما الوجه البحرى من أسفل مصر فلم يبطل منه القتال البتة الا نادرا لا سيما بلاد الحرف من الوجه الشرقى ثم انتقل الشر ببلاد الجيزة والمنوفية والغربية من انتشار طوائف العرب فيها ومن قلة الحكام بها وعدم التفات السلطنة اليها لشغل السلطان (قايتباى) بما فيه من اضطراب دولته وما وقع لعساكره بالبلاد الحلبية مع شاه سوار وغيره وطال هذا الأمر بأرياف مصر حتى خرب أكثر قراها فهذا ما كان بصعيد مصر وأسفلها وأما اقليم البحيرة فشأنهم الحرب والقتال مع العرب دواما حتى شمل أكثر قراها الخراب ويحق لها أن تخرب فان اقليم الغربية والمنوفية جزيرة بين بحرين وهما أعمر بلاد مصر قد خرب الآن أكثر قراها

(★– ابن تغرى بردى منتخبات من حوادث الدهور ، ج ٣ ، ص ٦٥٣ – ٦٥٥ •

فكيف أنت باقليم البحيرة وغيرها ومن غريب ما اتفق لبعض قرى المنوفية و هي قرية قليب أبيار بالجزيرة وبعضها جار فى اقطاعى وهذه القرية المذكورة كانت قديما فى غاية العمر والاحترام عند العرب لكون بها قبر الشيخ عبد السلام القليبى وغير ذلك ومن جملة مقطعى هذا البلد رجل يسمى يشسبك أحد دوادارية السلطان الصغار وله بها فلاح فأرسل المذكور قاصده لأخذ خراجه من فلاحه بالقرية المذكورة فطيب الفلاح جرنه ليبيعه ويعطى قاصد استاذه فبينما هو فى ذلك حضر الى الناحية بعض عرب بنى سالم وكلم هذا الفلاح بكلام فرد عليه بما لا يرضيه من غير فحش فما كان الا أن سمع جوابه نزل عن فرسه وألقاه الى الأرض وأراد ذبحه بسكين معه فجرحه من ظهره الى رقبته وهو يظن أنه قد ذبحه وذلك فى الملأ من الناس قبيل الظهر فلما رأى الناس ذلك حملوه عنه فقام الفلاح من حرارة الفولاذ ساعيا الى داره فتبعه البدوى وبيده السلاح ليتم قتله حتى دخل داره فألقى الفلاح نفسه من داره الى دار أخرى وسار الى النحرارية فلما علم البدوى أنه فاته عاد الى جهة جرن الفلاح ونادى بأعلى صوته متى راح من هذا الجرن القدح الواحد نهبت جميع أجرانكم وتوجه ليأتى بما يحمل القمح عليه ثم عاد بعد ساعة وأخذ جميع ما بالجرن بتمامه وكماله واختلف فى مقداره فقتل ثلاثون أردبا وقيل ستة عشر وقيل أزيد من عشرين واستولى عليه ولم ينتطح فى ذلك شأنان فهذا نوع من أفعال العربان بالغربية والمنوفية وقس على هذا مع قلة محصول الزرع بسائر الوجه البحرى لا سيما القمح فانه فى غاية الخس حتى أن من غريب ما سمعته من الثقات من نوع الخس أن رجلا استأجرت ثلاثة أفدنة بأرض النحرارية بثمانى أشرفية وبذر فيها

ثلاثة أرادب قمح لما زرعها بثلاثة أشرفية حسبما كان سعر القمح يوم ذاك ثم تكلف عليها الى أن صارت فى الجرن فلما فرغ أمرها أحضر الكيـل والكتالها فجاء محصول ما رمثـه من القمح ستة وثلاثين قدحا فلزمه قد (كذا) فى حقها لمدرك النحرارية أربعون قدحا فأعطاه الرجل ما يحصل له وأسقط عنه المدرك الباقى وهو أربعة أقداح وذهب الى داره بغير قمحه وليس هذا لخس الا باقليم بحرى لا غير وأما الصعيد فكان لا بأس به فى هذه السنة » .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قائمة المصادر والمراجع

أولا ـ الوثائق :

★ مجموعة الوثائق : التى حققها الدكتور · محمد محمد أمين ، ونشرها بملاحق الأجزاء الثلاثة لكتاب « تذكرة النبيه فى أيام المنصور روبنيه ـ لابن حبيب » ·

★ مجموعة الوثائق : التى حققها الدكتور محمد محمد أمين ، ونشرها فى كتابه « فهرست وثائق القاهرة حتى عصر المماليك » ·

★ مجموعة الوثائق : التى حققها الباحث ·عماد بدر الدين محمود أبو غازى ، ونشرها فى ملاحق رسالته لدرجة الدكتوراه ، بعنوان « دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونسر بعض الوثائق من أرشيفات القاهرة » ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م ·

ثانيا – مصادر عربية مخطوطه :

★ ابن اياس (محمد بن أحمد اياس الحنفى) ت ٩٣٠ هـ .

— نشق الأزهار فى عجائب الأقطار (مخطوط مصور ميكروفيلم رقم ١٢٨٨ ، معهد المخطوطات العربية) .

★ طيبغا الجركلشى الشارتمرى (القرن الثامن الهجرى) .

— الفلاحة المنتخبة (مخطوط رقم ٢٢ زراعة – مصور ميكروفيلم رقم ٤٢٠٠١ – دار الكتب المصرية) .

★ العينى (بدر الدين محمود العينى) ت ٨٥٥ هـ .

— عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان . من الجزء ٢٢ الى الجزء ٢٥ قسم (مخطوط رقم ١٥٨٤ تاريخ – ١٢ قسم مصور على مجموعة ميكروفيلم تحت أرقام مختلفة – دار الكتب المصرية) .

★ مجهول .

— التذكرة فى تصرف السلطان فى الأراضى وغير ذلك (مخطوط «كتب فى سنة ٨٦٦ هـ / ١٤٦١ م » رقم ٣٩١ مجاميع – مصور ميكروفيلم رقم ٥٠٢٣ – دار الكتب المصرية) .

★ مجهول .

— رسالة شريفة متعلقة بالجرايات والأطيان المرصدة من بيت المال وعليها أجوبة أرباب المذاهب الأربعة ومتعلقة بطين

الفلاحة والرزق ايضا (مخطوط « كتب فى القرن الحادى عشر الهجرى » رقم ٥٣٠ مجاميع ـ مصور ميكروفيلم رقم ٥٢٥٥ ـ دار الكتب المصرية) .

★ ابن نجيم (زين الدين ابراهيم بن نجيم الحنفى المصرى) ت ٩٧٠ هـ .

ـ رسالة فى بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها (وهى رسالة ضمن مجموعة رسائل لابن نجيم بعنوان « الرسائل الزينية فى مذهب الحنفية » . مخطوط رقم ٣٣ مجاميع ـ مصور ميكروفيلم رقم ٥٢٩٥ ـ دار الكتب المصرية) .

ـ رسالة التحفة المرضية فى الأراضى المصرية (وهى الرسالة السادسة فى المخطوط رقم ٤٧٩ مجاميع ـ مصور ميكروفيلم رقم ١٥٢٤٧ ـ دار الكتب المصرية) .

★ النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى) ت ٧٣٣ هـ .

ـ نهاية الأرب فى فنون الأدب (مخطوط رقم ٥٤٩ معارف عامة ـ الجزءان الثلاثون والواحد والثلاثون مصوران بميكروفيلم رقم ١٧٩٢٥ ـ دار الكتب المصرية) .

ثالثا ـ مصادر عربية ومعربة مطبوعة :

★ ابن الأخوة (محمد بن محمد أحمد القرشى) ٧٢٩ هـ .

ـ معالم القربة فى أحكام الحسبة ـ عنى بنقله وتصحيحه روبن ليوى ، (كمبردج) ١٩٣٧ م .

★ الادفوى (ابو الفضل كمال الدين جعفر بن تعلب) ت ٧٤٨ هـ ٠

— الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، تحقيق ٠ سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة) ١٩٦٦ م ٠

★ الأسدى (محمد بن محمد بن خليل) القرن التاسع الهجرى ، معاصر للسلطان جقمق ٠

— التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار — تحقيق د٠ عبد القادر أحمد طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى (القاهرة) ١٩٦٨ م ٠

★ ابن اياس (محمد بن أحمد اياس الحنفى) ت ٩٣٠ هـ ٠

— بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، نشر محمد مصطفى ، الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٨٢ — ١٩٨٤ ٠

— نزهة الأمم فى العجائب والحكم ، تحقيق د٠ محمد زينهم محمد عزب ، الطبعة الأولى ، مكتبة مد بولى (القاهرة) ١٩٩٥ م ٠

★ ابن بطوطة (محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتى الطنجى) ت ١٣٧٧ م ٠

— تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (المشهور برحلة بن بطوطة) ، نشر دار التحرير ، (القاهرة) ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ٠

★ ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغرى بردى) ت ٨٧٤ هـ ٠

ـــ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، الجزء الاول والثاني تحقيق د ٠ محمد كمال الدين عز الدين ، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب (بيروت) ـ ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ٠ الجزء الثالث والرابع بعنوان منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، تحقيق وليام ببر ، (كاليفورنيا) ١٩٣٣ م ـ ٠

ـــ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (سبعة أجزاء مطبوعة) ، الجزء الأول ، والثاني ، والرابع ، والسادس ، والسابع ، تحقيق د ٠ محمد محمد أمين ، الجزء الثالث والخامس ، تحقيق د ٠ نبيل محمد عبد العزيز ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ م ـ ٠

ـــ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (١٦ جزءا) ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، (القاهرة) ٠٠٠٠٠٠ ٠

★ ابن جبير (محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي) ت ٦١٤ هـ ٠

ـــ رحلة ابن جبير في مصر وبلاد العرب والشام وصقلية عصر الحروب الصليبية ، تحقيق د ٠ حسين نصار ، مكتبة مصر (القاهرة) ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م ـ ٠

★ ابن الجيعان (شرف الدين يحيى بن المقرابن الجيعان) معاصر للسلطان قايتباى ٠

— التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية . نشر مورتيز ، مطبعة بولاق (القاهرة) ١٣٩٦ هـ / ١٨٩٨ م — .

★ ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدرى المالكى) ت ٧٣٧ هـ .

— المدخل الى تنمية الأعمال بتحسين النيات والتنبيه على البدع والعوائد التى انتحلت وبيان شناعتها وجنحها (المعروف بالمدخل ، ٤ أجزاء) . الطبعة الأولى ، المطبعة المصرية بالأزهر (القاهرة) ١٣٤٨ هـ / ....

★ ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر بن حبيب) ت ٧٧٩ هـ .

— تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنية (ثلاثة أجزاء) . تحقيق د . محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٧٦ — ١٩٨٦ م — .

★ ابن حجر (أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى) ت ٨٥٢ هـ .

— الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة (٨ أجزاء) . دار الكتب العلمية (بيروت) بدون تاريخ — .

— انباء الغمر بأبناء العمر (٩ أجزاء) . تحقيق . السيد عبد الله بن أحمد مديحج ، طبع وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية (الهند) ١٣٨٧ — ١٣٩٦ هـ / ١٩٦٧ — ١٩٧٦ م — .

★ الحلبى (تقى الدين عبد الرحمن بن محب الدين محمد التميمى الحلبى الشهير بابن ناظر الجيش) ت ٧٨٦ هـ .

— تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف . تحقيق . رودلف فسلى ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨٧ م –

★ ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون) ٨٠٨ هـ .

— المقدمة (لكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) ، دار ابن خلدون (الاسكندرية) بدون تاريخ .

★ ابن دقماق (صارم الدين ابراهيم بن محمد بن محمد أيدمر العلائى) ت ٨٠٩ هـ .

— الانتصار لواسطة عقد الأمصار (الجزءان الرابع والخامس) . مطبعة بولاق (القاهرة) ١٣٠٩ – ١٣١٠ هـ / ١٨٩٣ م – .

— الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين (جزءان) . تحقيق د . محمد كمال الدين عز الدين على ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب (بيروت) ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م – .

★ السبكى : (تاج الدين عبد الوهاب السبكى) ت ٧٧١ هـ .

— معيد النعم ومبيد النقم . تحقيق . محمد على النجار وآخرين ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجى (القاهرة) ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ – .

★ السخاوى (محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر ابن عثمان السخاوى) ت ٩٠٣ هـ .

— التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، مطبعة بـولاق (القاهرة) ١٨٩٦ م — ·

— الذيل على رفع الاصر · تحقيق د · جودة هلال ومحمد محمود صبيح ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ١٩٦٦ م ·

— الضـوء اللامع لأهل القرن التاسـع (١٢ جزاء) · نشر دار الجيل (بيروت) ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م — ·

★ سيرة الظاهر بيبرس (ثلاثـون جزءا فى ثلاثة مجلدات) · الهيئـة المصرية العـامة للكتاب ، سلسلة أدب الحرب ، (القاهرة) ١٩٩٦ م — ·

★ السيوطى (جـلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعى) ت ٩١١ هـ ·

— حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (جزءان) · طبعة المطبعة الشرفية (القاهرة) ١٣٢٧ هـ — ·

★ ابن شاهين (خليل بن شاهين الظاهرى) ت ٨٧ هـ ·

— زبدة كشف الممالك وبيـان الطرق والمسالك · تحقيق · بولس راويس ، (باريس) ١٨٩٤ م — ·

★ الشربينى (يوسـف بن محمـد بن عبد الجواد بن خضر الشربينى) ·

— هز القحوف فى شرح قصـيد أبى شادوف · مطبعة بولاق (القاهرة) ١٢٧٤ هـ — ·

★ الشيزرى (عبد الرحمن بن نصر الشيزرى) ٠

— نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ٠ تحقيق ٠ السيد الباز العرينى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ ـ ٠

★ الصيرفى (الخطيب الجوهرى على بن داود الصيرفى) ت ٩٠٠ هـ ٠

— انباء الهصر بأنباء العصر ٠ تحقيق د٠ حسن حبشى ، دار الفكر العربى (القاهرة) ١٩٧٠ م ـ ٠

— نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان (أربعة أجزاء) ٠ تحقيق د ٠ حسن حبشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٧٠ ـ ١٩٩٤ م ـ ٠

★ طافور (بيروطافور) ت حوالى سنة ١٤٨٤ م ٠

— رحلة طافور فى عالم القرن الخامس عشر الميلادى ٠ ترجمة د ٠ حسن حبشى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٦٨ م ـ

★ ابن عبد الظاهر (محيى الدين بن عبد الظاهر) ت ٦٩٢ هـ ٠

— تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور ٠ تحقيق د ٠ مراد كامل ، الطبعة الأولى ، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والارشاد القومى (القاهرة) ١٩٦١ م ـ ٠

★ العينى (بدر الدين محمود العينى) ت ٨٨٥ هـ ٠

— عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (عصر سلاطين المماليك ، أربعة أجزاء مطبوعة) ٠ تحقيق د ٠ محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ م ـ ٠

— عقد الجمان فى تاريـــخ أهل الزمان (الحوادث والتراجم من سنة ٨١٥ الى سـنة ٨٢٤ هـ) . تحقيق د. عبد الرازق الطنطاوى القرموط ، الطبعة الأولى (القاهرة) ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م — .

★ فاريتما (لودو فيكودى فارتيما) .

— رحلات فارتيما (١٥٠٣ — ١٥٠٩ م) . ترجمه د . عبد الرحمن عبد الله الشيخ ، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ، سلسلة الألف كتاب الثانى — (القاهرة) ١٩٩٤ م — .

★ ابن فضـــل الله العمرى (شهاب الدين أحمد بن يحيى) ت ٧٤٩ هـ .

— التعريف بالمصطلح الشريف . تحقيق . محمـــد حسـين شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م — .

★ القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على) ت ٨٢١ هـ .

— صبح الأعشى فى صناعة الانشا (١٤ جزءا) . وزارة الثقافة والارشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة) ١٩١٩ — ١٩٢٢ م — .

★ ابن قيم الجـوزية (شمس الدين أبو عبد اللـه محمـــد ابن أبى بكر) ت ٧٥١ هـ .

— أحكام أهل الذمة (جزءان) . تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م — .

★ كلوت بك (أ . ب . كلوت بك) .

— لمحة عامة الى مصر (أربعة أجزاء) . ترجمة محمد مسعود ، الطبعة الثانية ، دار الموقف العربى (القاهرة) ١٩٨٢ م — .

★ الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى) ت ٤٥٠ هـ .

— الأحكام السلطانية والولايات الدينية . دار بن خلدون (الاسكندرية) بدون تاريخ .

★ المسعودى (أبو الحسن على بن الحسين بن على المسعودى) ت ٣٤٦ هـ .

— مروج الذهب ومعادن الجوهر (جزءان) . تحقيق د . محمد مصطفى زيادة ود جمال الدين الشيال ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م — .

★ المقريزى (تقى الدين على بن أحمد) ت ٨٤٥ هـ .

— البيان والاعراب عما بأرض مصر من الأعراب . تحقيق د . عبد المجيد عابدين ، دار المعرفة الجامعية (الاسكندرية) ١٩٨٩ م — .

— السلوك لمعرفة دول الملوك (أربعة أجزاء) . الجزءان الأول والثانى (فى ٦ أقسام) تحقيق د . محمد مصطفى زيادة ، (القاهرة) ١٩٣٦ — ١٩٥٨ م ، الجزءان الثالث والرابع (فى ٦ أقسام) ، تحقيق د . سعيد عبد الفتاح عاشور ، (القاهرة) ١٩٧٠ — ١٩٧٣ م — .

— المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (ثلاثة أجزاء) • نشر دار التحرير (القاهرة) بدون تاريخ •

★ ابن مماتى (الأسعد بن مماتى) ت ٦٠٦ هـ •

— قوانين الدواوين • جمع وتحقيق د • عزيز سوريال عطية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى (القاهرة) ١٤١١ هـ — ١٩٩١ م — •

★ النابلسى (أبو عثمان النابلسى الصفدى الشافعى) ٦٦٠ هـ •

— تاريخ الفيوم وبلاده • دار الجيل (بيروت) ١٩٧٤ م — •

★ النويرى (شهاب الدين بن عبد الوهاب النويرى) ت ٧٣٣ هـ •

— نهاية الأرب فى فنون الأدب (٣١ جزءا مطبوعا) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٢٣ — ١٩٩٢ م — •

رابعا : مراجع عربية ومعربة •

★ ابراهيم على طرخان (دكتور) •

— الاقطاع فى الاسلام أصوله وتطوره (دراسة مقارنة) • المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، سنة ١٩٥٧ — •

— مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة (١٣٨٢ — ١٥١٧ م) • سلسلة الألف كتاب ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة) ١٩٦٠ م — •

— النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى • دار الكاتب العربى للطباعة والنشر (القاهرة) ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ • —

★ أحمد عبد الرازق أحمد (دكتور) .

— البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك (دراسة عن الرشوة) . الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٧٩ م — .

— المرأة فى مصر المملوكيــة . مكتبــة الشريف وسعد رأفت (القاهرة) ١٩٧٥ م — .

★ بتلر (د . ألفريد . ج . بتلر) .

— فتح العرب لمصر (جزءان) . ترجمة محمد فريد أبو حديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريــخ المصريين (القاهرة) ١٩٨٩ م — .

★ ترتون (أ . س . ترتون) .

— أهل الذمة فى الاســلام . ترجمــة د . حســن حبشى ، الطبعة الثالثــة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة) ١٩٩٤ م — .

★ حسنين محمد ربيع (دكتور) .

— النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين . دار النهضــة العربية (القاهرة) ١٩٩٠ م — .

★ سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) .

— الأرض والفلاح فى مصر على مر العصــور (بالاشتراك مع مجموعة من الأســاتذة) . الجمعية المصرية للدراســات التاريخية (القاهرة) ١٩٦٣ م .

— الظاهر بيبرس • سلسلة أعلام العـــرب ، مكتبـــة مصر (القاهرة) ١٩٦٣ م — •

— المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك • دار النهضـــة العربية (القاهرة) ١٩٩٢ م — •

★ السيد الباز العرينى (دكتور) •

— الحسـبة والمحتسبون فى مصر المجلة المصرية التاريخيـــة المجلد الثالث سنة ١٩٥٠ م — •

— المماليك • دار النهضـــة العربيـــة (بيروت) ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م — •

★ سيده اسماعيل كاشف (دكتورة) •

— مصر فى فجر الاســـلام • الهيئة المصرية العامة للكتـــاب ، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة) ١٩٩٤ م — •

★ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (دكتور) •

— الريف المصرى فى القرن التاســـع عشر • الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى (القاهرة) ١٩٨٦ م — •

★ عبد العال عبد المنعم الشامى (دكتور) •

— نظم الرى والزراعة فى مصر الاســـلامية • (القـــاهرة) ١٩٩٠ م — •

★ عبد المنعم ماجد (دكتور) ·

— نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر (جزءان) — مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة) الجزء الأول ١٨٧٩ م ، الجزء الثانى ١٨٩٨ م — ·

★ عرفه عبده على ·

— موالد مصر المحروسة · الطبعة الأولى ، دار عين للنشر (القاهرة) ١٩٩٥ م — ·

★ على ابراهيم حسن (دكتور) ·

— دراسات فى تاريخ المماليك البحرية · الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة) ····

★ على فؤاد أحمد (دكتور) ·

— علم الاجتماع الريفى · الطبعة الثالثة ، مكتبة القاهرة الحديثة (القاهرة) ١٩٦٦ م — ·

★ عماد بدر الدين محمود أبو غازى ·

— دراسة دبلوماتية فى وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مع تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة · رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م

★ قاسم عبده قاسم (دكتور) ·

— أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (دراسة وثائقية) · الطبعة الأولى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٧٧ م — ·

— النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك . الطبعة الأولى ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٧٨ م — .

— الأيوبيون والمماليك التاريخ السياسى والعسكرى (بالاشتراك مع د . على السيد على) . الطبعة الأولى ، دار عين للنشر (القاهرة) ١٩٩٥ م — .

— دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى (عصر سلاطين المماليك) . دار الشروق (القاهرة) ١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م — .

— ماهية الحروب الصليبية . دار عين للنشر (القاهرة) ١٩٩٣ م — .

★ كولتون (ج . ج . كولتون) .

— عالم العصور الوسطى فى النظم والحضارة . ترجمة د . جوزيف نسيم يوسف ، دار المعارف (القاهرة) ١٩٦٤ م — .

★ محمد جمال الدين سرور (دكتور) .

— دولة بنى قلاوون فى مصر . دار الفكر العربى (القاهرة) ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م — .

★ محمد رمزى .

— القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥ م (قسمان فى خمسة أجزاء وفهرست) . الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة) ١٩٩٤ م — .

★ محمد عبد الغنى حسن ٠

ـــ الفلاح فى الأدب العربى ٠ سلسلة المكتبة الثقافية ، دار القلم (القاهرة) ١٩٦٥ م ـ ٠

★ محمد فتحى الشاعر (دكتور) ٠

ـــ الشرقية فى عصرى سلاطين الأيوبيين والمماليك ٠ (بورسعيد) ١٩٩٧ م ـ ٠

★ محمد كمال الدين عز الدين على (دكتور) ٠

ـــ الحركة العلمية فى مصر فى دولة المماليك الجراكسة ٠ عالم الكتب (بيروت) ١٩٩٠ م ـ ٠

★ محمد محمد أمين (دكتور) ٠

ـــ الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ٠ الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية (القاهرة) ١٩٨٠ م ـ ٠

ـــ فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩ ـ ٩٢٢ هـ / ٨٥٣ ـ ١٥١٦ م) ٠

ـــ المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، بدون تاريخ ـ ٠

ـــ منشور بمنح اقطاع من عصر السلطان الغورى ٠ المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن والعشرون والتاسع والعشرون ، سنة ١٩٨١ ، ١٩٨٢ م ـ ٠

★ محمـــود أبو رية ٠

ـــ حياة القرى ٠ سلسلة المكتبة الثقافية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة (القاهرة) ١٩٦٦ م ـ ٠

★ محمود عودة (دكتور) ٠

ـــ القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ٠ مكتبة سعيد رأفت (القاهرة) ١٩٧٢ م ـ ٠

خامسا : مراجع بلغة أجنبية .

* Ahmed Abd Al-raziq :

— le Vizirat Et les vizirs d'Egypet Au temps des mamluks, « En Extrait des Annales Islamologi-qiue t. xvi » (le caire 1980).

* Dopp (p.h) :

— Le caire vupar les voyageurs occidentaux du moyen Age », Bulletin de la societe Rayale de Geographie d' Egypte tome 26, 1953 ». L'Egypte au commencement du quanzieme siecle, (le caire, 1950).

* Ibrahim Salama :

— L'Enseignement Islamaque en Egypte, (le caire 1939).

* Lane (E.) :

— An Account of tne manners and customs of the modern Egyptions (London 1868).

* Lane poole (S) :

— A History of Egypt in middle Ages, (London 1936).

— Social life in Egypt (London- 1883).

* Larrivaz (F) :

— le saintes peregrination de Bernard de Breyden-bach, (le caire 1904).

* Poliak (A. N.) :

— Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon (London, 1939).

— Same Notes on the Feudalism system of the mamlukes (London 1937).

* Quatremere (E.)

— Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte. 2 vols (Paris 1837).

* Quatremere (E.)

— Histoire des sultans mamluk de l'Egypte, 2 vols (paris, 1837).

* Sato (t.) :

— Iqta' Policy of Sultan Baybars I « in orient, volume xxii ».
(tokyo, 1986), pp. 85-104.

— the Evolution of the Iqta, system under the mamluks — An Analysis of al-rowk al-Husami and al-rowk al-Nasiri » mamoirs of the research Department of the toy Bunko, No. 37 » (tokyo, 1979), p.p. 99-131.

*—Schefer

— Voyage du magnifique et tres illustre cheualier Domenico trevian (Paris, 1864).

* Vollers (K.) :

— Ahmed al-badawi « Encyclopaedia of Islam vol, 1 ».



الفهـــــرس

الموضـوع | الصفحة

الفصـل الثـانى
حيازة الأراضى الزراعية

الفصل الثالث

علاقة المقطع بالأرض والفلاح

الفصل الرابع
الحياة الاقتصادية

الموضـــوع **الصـــفحة**

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية

الفصل السادس
الحياة الدينية والنشاط الثقافى

صدر فى هذه السلسلة :

١ ـ مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ،
د· عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤·
٢ ـ على ماهر ·
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
٣ ـ ثورة يوليو والطبقة العاملة ·
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
٤ ـ التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة ·
د· محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
٥ ـ غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى ·
علية عبد السميع الجنزورى ، ١٩٨٧
٦ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ·
لمعى المطيعى ، ١٩٨٧
٧ ـ صلاح الدين الأيوبى ·
د· عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
٨ ـ رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ·
د· على بركات ، ١٩٨٧
٩ ـ صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ·
د· محمد أنيس ، ١٩٨٧
١٠ ـ توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ·
محمود فوزى ، ١٩٨٧
١١ ـ مائة شخصية مصرية وشخصية ·
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير ·
د· نبيل راغب ، ١٩٨٨

١٣ ــ أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية ٠
د٠ عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤

١٤ ــ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونيـــة ٠
د٠ سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨

١٥ ــ المستشرقون والتاريخ الاسلامى ٠
د ٠ على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨

١٦ ــ فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ــ ١٩٥٢) ٠
د٠ حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ــ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى ٠
د٠ محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ــ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ٠
د٠ على السيد محمود ، ١٩٨٨

١٩ ــ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ٠
د٠ أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨

٢٠ ــ دراســات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراســلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ٠
د٠ محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

٢١ ــ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، جـ ١ ٠
د٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ــ نظرات فى تاريخ مصر ٠
جمال بدوى ، ١٩٨٨

٢٣ ــ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ ٢ ، أمام التصوف فى مصر : الشعرانى ٠
د٠ توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ - **الصحافة الوفدية والقضايا الوطنيه (١٩١٩ - ١٩٣٦) .**
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ - **المجتمع الاسلامى والغرب ،**
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩

٢٦ - **تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،**
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ - **فتح العرب لمصر ، ج ١ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : **محمد فريد أبو حديد**
١٩٨٩

٢٨ - **فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،**
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩

٢٩ - **مصر فى عصر الاخشيديين ،**
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ - **الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ،**
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩

٣١ - **خمسون شخصية مصرية وشخصية ،**
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ - **هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،**
لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ - **مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،**
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ - **تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،**
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠

٣٥ ـ **اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنه ،**
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠

٣٦ ـ **المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،**
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠

٣٧ ـ **الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنيه فى ربع قرن ،**
د ٠ سليمان صالح ، ١٩٩٠

٣٨ ـ **فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،**
د ٠ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠

٣٩ ـ **قصة احتـــلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،**
د ٠ جميل عبيد ، ١٩٩٠

٤٠ ـ **الأسلحة الفاســدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ٠**
د ٠ عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠

٤١ ـ **محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،**
د ٠ رفعت السعيد ، ١٩٩١

٤٢ ـ **تكوين مصر عبد العصور ،**
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ،
د٠ محمد عفيفى ، ١٩٩١

٤٥ ـ **الحروب الصليبية ، ج ١ ،**
تأليف : وليم الصـــورى ، ترجمـة وتقديم : د٠ حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،**
ترجمة : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ **تاريخ القضاء المصرى الحديث ،**
د· لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ **الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى .**
د· زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ **العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،**
د· عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ **الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) .**
د· سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ **تاريخ المدارس فى مصر الاسلامية ،**
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د· عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ ـ **مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،**
د· الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

٥٣ ـ **أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،**
د· محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢

٥٤ ـ **الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،**
د· محمد عفيفى ، ١٩٩٢

٥٥ ـ **الحروب الصليبية ج ٢ ،**
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د· حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ **المجتمع الريفى فى عصر محمد على : دراسة عن اقليم المنوفية ،**
د· حلمى أحمد شلبى : ١٩٩٢

٥٧ ـ **مصر الاسلامية وأهل الذمة ،**
د· سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ ـ أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د. ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣

٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمصير الى الت
(١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د. عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٣

٦١ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ ٣ ،
لمعى المطيعى ، ١٩٩٣

٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلا
تأليف : د. سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرو
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد ال
رمضان ، ١٩٩٣ .

٦٤ ـ مصر وحقوق الانســـان ، بين الحقيقة والافتراء درا
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣

٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٧
سهام نصـــار ، ١٩٩٣

٦٦ ـ المرأة فى مصر فى العصر الفاطمى
د. نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاري
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار با
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية ا
جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) أعدهـا للن
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ الحروب الصليبيه ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٦٢

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١)،
د. محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤

٧٠ ـ أهل الذمة فى الاسلام ،
تأليف : أ. س. ترتون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤

٧٥ ـ أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال البريطانى) ،
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥

٧٧ ـ الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ١٩٩٤

٧٨ ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ ـ ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عتمان ، ١٩٩٥

٧٩ ـ تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٥

٨٠ ـ قناة السويس والتنافس الاستعمار الأوربى (١٨٨٢ ـ ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

٨١ ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى نصر أكتوبر ،
د. رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥

٨٢ ـ مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة الطولونية ،
د. سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٣ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٨٤ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥

٨٥ ـ تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ ـ ١٩٥٢) ،
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٩٥

٨٦ ـ تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) ،
د. أحمد الشربينى ، ١٩٩٥

٨٧ ـ مذكرات اللورد كلبرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانىء المصريه فى العصر العثمانى ،
د٠ عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدوله الاسلاميه .
د٠ نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦) ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨) ،
د٠ نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ، ج ٢ ،
د٠ سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ ـ مصر وأفريقيا ٠٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د٠ عبد العظيم رمضان

٩٦ ـ عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠) ،
تأليف : مالكولوم كير ، ترجمة : د٠ عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ ـ العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ،
د٠ ايمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ ـ هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د٠ محمد سيد محمد
٩٩ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى ـ الرومانى) ج ٢ ،
د٠ سمير يحيى الجمال
١٠٠ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
أ٠ د٠ عبد العزيز صالح ، أ٠ د٠ جمال مختار ،
أ٠ د٠ محمد ابراهيم بكر ، أ٠ د٠ ابراهيم نصحى ،
أ٠ د٠ فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان
١٠١ ـ ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد كفافى ، اللواء/ سعد عبد الحفيظ ، السفير/ جمال منصور
١٠٢ ـ المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ ـ ١٩٥٢ ،
د٠ تيسير أبو عرجة
١٠٣ ـ رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره ،
د٠ على بركات
١٠٤ ـ تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ،
د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد
١٠٥ ـ السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ ـ ١٩٨٧) ،
د٠ أحمد فارس عبد المنعم
١٠٦ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ، ج ٢ ،
د٠ سليمان صالح
١٠٧ ـ الأصولية الاسلامية فى العصر الحديث ،
تاليف : دليب هيرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال

١٠٨ ـ مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
١٠٩ ـ مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
١١٠ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى
١١١ ـ مصادرة الأملاك فى الدولة الاسلامية (عصر سلاطين المماليك ، ج ٢ ،
د. البيومى اسماعيل الشربينى
١١٢ ـ اسماعيل باشا صدقى ،
د. محمد محمد الجوادى
١١٣ ـ الزبير باشا ودوره فى السودان (فى عصر الحكم المصرى) ،
د. اسماعيل عز الدين
١١٤ ـ دراسات اجتماعية فى تاريخ مصر .
احمد رشدى صالح
١١٥ ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
١١٦ ـ أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
١١٧ ـ تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
١١٨ ـ النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك .
د. البيومى اسماعيل
١١٩ ـ النقابات فى مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف .

١٢٠ ـ **يوميات من التاريخ المصرى الحديث**
لويس جرجس
١٢١ ـ **معركة الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)**
د. محمد عبد الحميد الحناوى
١٢٢ ـ **مصر للمصريين جـ ٦**
سليم خليل النقاش
١٢٣ ـ **السيد أحمد البدوى**
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
١٢٤ ـ **العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن**
د. محمد نعمان جلال
١٢٥ ـ **مصر للمصريين جـ ٧**
سليم خليل النقاش
١٢٦ ـ مصر للمصريين جـ ٨
سليم خليل النقاش
١٢٧ ـ مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
١٢٨ ـ **معارك صحفية**
جمال بدوى
١٢٩ ـ **الدين العام (وأثره فى تطور الدين المصرى)**
(١٨٧٦ ـ ١٩٤٣)
د. يحيى محمد محمود
١٣٠ ـ تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ ـ ١٩٩٧)
سمير فريد
١٣١ ـ الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨)
تاليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمر
١٣٢ ـ دار المندوب السامى فى مصر جـ ١.
د. ماجدة محمد حمود

١٣٣ ـ دار المندوب السامى فى مصر ج ٢ (١٩١٤ ـ ١٩٢٤)
د٠ ماجدة محمد حمود

١٣٤ ـ الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى
مخطوطة « ضيا نامة » للدار ندلى
بقلم/ عزت حسن افندى الدار ندلى
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى

١٣٥ ـ اليهود فى مصر المملوكية فى ضـــوء وثائـق الجنيزة
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د٠ محاسن محمد الوقاد

١٣٦ ـ أوراق يوسف صديق
تقديم أ ٠ د ٠ عبد العظيم رمضان

١٣٧ ـ تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د ٠ محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ ـ الاخـــوان المسلمون
وجذور التطرف الدينى والارهاب فى مصر ـ السيد يوسف

١٣٩ ـ موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
محمـــد قابيـــل

١٤٠ ـ سياسة مصر فى البحر الأحمر ٠
فى النصف الأول من القــرن التــاسـع عشر ـ طارق عبد العاطى غنيم ٠

١٤١ ـ وسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار ٠

١٤٢ ـ مذكراتى فى نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا ٠

١٤٣ ـ دبلوماسية البطالمة فى القرنين الثانى والأول ق٠م٠
د ٠ منيرة محمد الهمشرى ٠

١٤٤ ـ كشوف مصر الافريقية
فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ـ
د. عبد العليم خلاف .
١٤٥ ـ النظام الادارى والاقتصادى فى مصر
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ ـ ٣٠٥ م) ـ
د . منيرة محمد الهمشرى .
١٤٦ ـ المرأة فى العصر المملوكى
د. أحمد عبد الرازق
١٤٧ ـ حسن البنا (متى .. كيف .. ولماذا ؟)
د. رفعت السعيد
١٤٨ ـ القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
١٤٩ ـ العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
١٥٠ ـ تاريخ الموسيقى المصرية أصولها وتطورها
د . سمير يحيى الجمال
١٥١ ـ جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف
١٥٢ ـ الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
١٥٣ ـ الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د . علية عبد السميع الجنزورى
١٥٤ ـ هجمات الروم البحرية على شواطىء مصر الاسلامية فى العصور الوسطى
د. علية عبد السميع الجنزورى

١٥٥ ـ عصر محمد على ونهضـــة مصر فى القرن التاســـع عشر ١٨٠٥ ـ ١٨٨٣
د. عبد الحميد البطريق

١٥٦ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، الجزء الثالث فى العصر الاسلامى
د. سمير يحيى الجمال

١٥٧ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، الجزء الرابع فى العصر الاسلامى والحديث
د. سمير يحيى الجمال

١٥٨ ـ نائب السلطنة المملوكيـة فى مصر (٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)
د . محمد عبد الغنى الأشقر

١٥٩ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش

١٦٠ ـ حزب الوفد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ م) الجزء الثانى
د. محمد فريد حشيش

١٦١ ـ السيف والنار فى السودان تأليف سلاطين باشا

١٦٢ ـ السياسة المصرية تجاه السودان
(١٩٣٦ ـ ١٩٥٣)
د . تمام همام تمام

١٦٣ ـ مصر والحملة الفرنسية
المستشار/ محمد سعيد العشماوى

١٦٤ ـ الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة « ٢٠ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٧ ») اعداد / د. عبد العظيم رمضان .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٩/١٦٣٨٥

ISBN — 977 — 01 — 6544 — 1



هذا الكتاب يتناول موضوعاً من موضوعات الدراسات التاريخية الاجتماعية التى تواجه الكثير من الصعوبات، ويتمثل أهمها فى ندرة المعلومات المتوافرة عن الموضوع فى مصادره الأساسية، نظراً لأن المؤرخين حتى ذلك العصر كانوا ممن وقفوا أقلامهم على السلاطين والأمراء وحاضرتهم، اللهم إلا بعض الإشارات المتناثرة هنا أو هناك، مما جعلنا نغوص بين دفتى الكتاب الكبير المتعدد الأجزاء للحصول على تلك الإشارات القليلة، عن القرية أو الفلاح.

آملين بذلك أن نضع القرية المصرية على خريطة الاهتمام التاريخى والسياسى، لمقارنة اليوم بالأمس، والتعرف على ما نالته القرية من اهتمام - أو إهمال - على الرغم من عظم دورها فى الحياة المصرية، وما حققته من تقدم حتى الآن.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥٠٠ قرشاً